

A



WO/PBC/22/30
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 9 مارس 2015

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثانية والعشرون
جنيف، من 1 إلى 5 سبتمبر 2014

التقرير

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

البند 1	افتتاح الدورة.....	4
البند 2	انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس.....	5
البند 3	اعتماد جدول الأعمال.....	6
البند 4	تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.....	12
البند 5	تقرير مراجع الحسابات الخارجي.....	20
البند 11	البيانات المالية السنوية لعام 2013؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014.....	20
	(أ) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013.....	20
	(ب) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014.....	20
البند 6	التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.....	39
البند 7	اقترح بشأن مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية.....	49
البند 8	تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.....	68
البند 9	تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (JIU/REP/2014/2): تعليقات الأمانة.....	72
البند 10	تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012.....	85
	(أ) تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012.....	85
	(ب) تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج 13/2012.....	85
البند 12	تقرير الإدارة المالية للثنائية 13/2012.....	103
	(أ) استعراض وضع الويبو المالي وسياساتها المتعلقة بالأموال الاحتياطية.....	103
البند 13	التقرير السنوي عن الموارد البشرية.....	107
البند 14	إطار المساءلة.....	114
البند 15	بيان قابلية تحمل المخاطر.....	115
البند 16	اقترح بشأن إدخال تغييرات على سياسة الاستثمارات.....	116
البند 17	اقترح بشأن إصلاح وتحسين تقارير أداء البرنامج والتقارير المالية.....	123
البند 18	التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي ولائحته.....	124
البند 19	اقترح من أستراليا وفنلندا والكرسي الرسولي ونيوزيلندا وسويسرا: مشاركة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية): اقتراح لتمويل إضافي من ميزانية الويبو العادية.....	128
البند 20	الإدارة الداخلية في الويبو.....	133
البند 21	المكاتب الخارجية.....	161
البند 22	التعريف المقترح بشأن "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية.....	165

180	البند 23 تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية.....
181	البند 24 تقرير مرحلي عن مشروعات البناء.....
183	البند 25 تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية.....
184	البند 26 تقرير مرحلي عن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....
185	البند 27 تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات.....
187	البند 28 تقرير مرحلي بشأن مشروعات الخطة الرأسالية الرئيسية.....
189	البند 29 قائمة القرارات.....
190	البند 30 اختتام الدورة.....
	المرفق قائمة المشاركين

1. عُقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة البرنامج والميزانية (اللجنة) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في مقر المنظمة في الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر 2014.
2. وتضم اللجنة الدول الأعضاء التالية: الجزائر والأرجنتين وأذربيجان وبنغلاديش وبيلاروس وبنن بوتسوانا والبرازيل والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وأكوادور والسلفادور وإثيوبيا وفرنسا وغابون وجورجيا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وغينيا وهنغاريا والهند واندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا واليابان وكينيا وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وباكستان وباراغواي وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم منصبها) وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام (53).
3. وكان أعضاء اللجنة الممثلون في هذه الدورة كالتالي: الجزائر والأرجنتين وأذربيجان وبنغلاديش وبيلاروس وبنن والبرازيل والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وأكوادور والسلفادور وإثيوبيا وفرنسا وجورجيا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وغينيا وهنغاريا والهند واندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا واليابان وكينيا والمكسيك والمغرب وباكستان وباراغواي وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم منصبها) وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام (50). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقب: أنغولا وأرمينيا وأستراليا وجزر البهاما وبربادوس وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبوركينا فاسو وبوروندي وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وفنلندا وغانا والكرسي الرسولي وإيرلندا وجامايكا والأردن ولافتيا وليتوانيا وليبيا ومدغشقر وماليزيا وموريتانيا وموناكو وميانمار وناميبيا ونيبال وهولندا ونيكاراغوا ونيجيريا وبنما وبيرو والبرتغال وجمهورية مولدوفا والسنغال وصربيا وسيراليون وتايلند وتوغو وترينيداد وتوباغو وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) واليمن وزامبيا وزمبابوي (47). وترد قائمة بالمشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

البند 1 افتتاح الدورة

4. تم افتتاح الدورة من قبل المدير العام.
5. ورحب المدير العام بالوفود في الدورة الثانية والعشرين للجنة. وأشار إلى أن هذه الكلمات كانت أول الكلمات الرسمية التي يتم إلقاؤها في قاعة المؤتمرات الجديدة وأفاد بأنه بينما لازالت هناك بعض العناصر البسيطة التي تحتاج إلى استكمال خلال الأسابيع المقبلة، إلا أنه قد تم استكمال قاعة المؤتمرات في الموعد المحدد لها ويعد ذلك بمثابة أمر يستحق الاحتفال به. وأعرب المدير العام عن تقديره لجميع زملائه الذين شاركوا في عملية البناء التي كانت بمثابة مشروع يتسم بالتحدي على مدار ثلاث سنوات. وبينما كان ذلك جمعا جماعيا، أشار المدير العام بشكل خاص إلى مساهمات السيد/ امبي سوندارام، مساعد المدير العام، والسيدة/ إيزابيل بوتيلون، مديرة شعبة مرافق البنية التحتية. وأفاد المدير العام بأنه بينما قد تكون هذه هي الكلمات الأولى التي أُلقيت في هذا المبنى، إلا أنه ستكون هناك العديد من الكلمات التي سيتم إلقاؤها في الأشهر والسنوات المقبلة. وأشار إلى أن كلمة "بناء" مرتبطة بكلمة "بناء". وأعرب عن أمله في أن يكون المبنى الجديد مكانا لحوار بناء حول دور وقيمة ومساهمة الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحوار دور الويبو في هذه القضية الكبرى. وتقدم المدير العام بالشكر إلى جميع الوفود على مشاركتها البناء جدا في التحضير لهذه الدورة، بما في ذلك من خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت بشكل رئيسي خلال شهر أغسطس. ثم أشار إلى بعض النقاط البارزة في أداء المنظمة خلال الشائبة الماضية (2012-2013) فيما يتعلق بالنتائج المرتقبة حسبما تم الاتفاق عليه بين الدول الأعضاء. وأشار إلى أن أكثر من 70% من مؤشرات أداء البرنامج قد تم تقييمها، بشكل مستقل، على أنها قد تحققت بالكامل. وكان ذلك من دواعي السرور وأوضح المدير العام انه يرغب في رؤية مثل هذا المعدل المرتفع في المستقبل. وأشار، فيما يتعلق بالنتائج المالية الخاصة بالمنظمة، إلى أن الشائبة (2012-2013) كانت إيجابية جدا. وكان هناك فائض عام يبلغ حوالي 34.6 مليون فرنك سويسري من إجمالي

الدخل الذي يبلغ 680 مليون فرنك سويسري، والذي جاء بمعدل 5.1% أعلى من المبلغ المدرج في الميزانية لإيرادات الشائبة. وأفاد المدير العام، فيما يتعلق بالنفقات، بأن الوبو قد أنفقت 612 مليون فرنك سويسري، أي أقل بنسبة 5.6% من الرقم المدرج في الميزانية، وبذلك كانت هناك نتيجة أخرى إيجابية جدا. وتحقق هذا التراجع في مستوى الإنفاق من خلال مجموعة من كفاءات التكاليف وزيادة الإنتاجية، بما يشمل مجال الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات وإدخال خدمات وأدوات الإدارة الجديدة. وكانت المنظمة قد استعانت بمصادر خارجية بشكل حصيد لاسيا بغرض السيطرة على ارتفاع تكاليف الموظفين وهي القضية التي أعربت الدول الأعضاء عن قلقها بشأنها. وأشار المدير العام إلى أن هناك استعانة بمصادر خارجية بشكل كبير في بعض المجالات لاسيا في مجالات الترجمة وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات. وقد تطلب ذلك من المنظمة بناء خبرات لأغراض مراقبة العقود، مما لم يكن ممكنا بخلاف ذلك. وأشار، فيما يتعلق باحتياطات المنظمة، إلى أن صافي الأصول بلغ 209 ملايين فرنك سويسري، أي أعلى من المستوى المستهدف. وأشار إلى أن هناك قضيتين متعلقتين بالسياسة وتحتاجان إلى طرح أمام الوفود في هذا الصدد. والقضية الأولى هي سياسة الوبو بشأن الاستثمار. وأوضح في هذا الشأن أن تمويلات واحتياطات المنظمة كبيرة، ورأى أن الوقت قد حان ليكون الجميع أكثر جدية وعقلانية ومهنية بشأن مستوى العائد على الاستثمار مع ضرورة الالتزام، طبعاً، بالحذر الشديد. وأكد المدير العام أن المسألة المطروحة هي مسألة توازن تهدف إلى تحقيق قيمة مناسبة على الاستثمارات. فمن ناحية، يجب احتواء المخاطر في ضوء الحقيقة التي تقول بأنه كلما ارتفعت المخاطر ارتفع العائد أو الخسارة، حسب الحال. ومن الناحية الأخرى، إذا لم نفعّل شيئاً فإن الاحتياطات ستفقد قيمتها كل عام. وأشار، بناء على ذلك، إلى أن هذه القضية خطيرة جدا بالنسبة للإدارة المالية للمنظمة. وأشار إلى أن القضية الثانية المطروحة على الوفود تتعلق بالطريقة التي عُرضت بها احتياطات المنظمة. وتتعلق هذه القضية على الأخص بصناديق رؤوس الأموال العاملة التي ترى الأمانة أنه لا ينبغي لتلك الصناديق أن تكون مدرجة ضمن الاحتياطات لأنه تم اقرارها في الأصل من الدول الأعضاء لتمويل بدء تشغيل أنظمة الوبو العالمية للملكية الفكرية. ورأى المدير العام أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المرحلة من التاريخ المالي للمنظمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تبسيط الإدارة المالية للوبو. وأضاف أن هذا الأمر سيتم البت بشأنه خلال 12 شهراً. وذكر المدير العام أيضاً أن الأمانة تأمل في أن تقوم الدول الأعضاء بالنظر مرة أخرى في مسألة المستوى المستهدف من احتياطي للمنظمة، وهي مسألة قد يُستفاد من طرحها. وأفاد المدير العام بأن المجال الأخير الذي كان يود أن يتحدث عنه باختصار هو إدارة المخاطر. لقد تضمن هذا المجال تحركاً كبيراً منذ الدورة الأخيرة للجنة. وأشار مجدداً إلى أن إدارة المخاطر تُعد واحدة من الموضوعات الخاصة ببرنامج التقييم الاستراتيجي، وأنه لم يتم استكمالها ضمن البرنامج طبقاً لما كان مقصوداً أو مخططاً له. وهي جزء من الأسلوب الحالي للتحسين المستمر الذي حل محل برنامج التقييم الاستراتيجي. وأشار إلى أن الوبو قد حققت تقدماً جيداً وأصدرت بياناً عن قابلية تحمّل المخاطر ووضعت سياسة لإدارة المخاطر، بما في ذلك إصدار دليل للمخاطر لفائدة المديرين والموظفين. وفي الختام، تقدم المدير العام بالشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على كل العمل الذي قامت به خلال الأشهر الاثني عشر الماضية وأقرّ بالعرفان لممثلي اللجنة المذكورة الذين شاركوا اللجنة في التحضير لهذه الدورة.

البند 2 انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائب الرئيس

6. افتتح المدير العام باب الترشيحات لتعيين رئيس اللجنة ونائبيه.

7. وتقدم وفد الجمهورية التشيكية بالشكر إلى المدير العام على تصريحاته وأضاف أن قاعة المؤتمرات الجديدة لم تعكس الشعور بالحدثة فحسب بل الشعور بالروح البتاء وبناء التوافق في الآراء كما أشير إليه في بيان المدير العام. ومن هذا المنطلق، أعرب الوفد عن أمله في ترشيح السيد غابرييل دوكي، سفير كولومبيا، لمنصب رئيس اللجنة. كما رشح الوفد السيد خافيير بيلمونت رولدان (إسبانيا) والسيد فويتشخ بياتكوسكي (بولندا) ليشغلا منصبَي نائب الرئيس.

8. وهنأ وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، المدير العام على استكمال قاعة المؤتمرات الجديدة. وأعرب عن رغبة المجموعة باء في دعم اقتراح وفد الجمهورية التشيكية بشأن ترشيح الرئيس ونائبيه.

9. وتقدم وفد باراغواي، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالشكر إلى المدير العام على بيانه الافتتاحي وهنأه والأمانة على استكمال قاعة المؤتمرات الجديدة. كما أعرب عن رغبة المجموعة في التقدم بالشكر إلى المجموعات الإقليمية الأخرى على دعمها لترشيح السفير / غابرييل دوكي لرئاسة اللجنة. وقال إن المجموعة على قناعة بأن التدريب الأكاديمي والخبرة المهنية للسفير دوكي ستمكّنه من الاضطلاع بمهام الرئاسة بنجاح. وأعرب عن دعم المجموعة للمرشحين من إسبانيا وبولندا لشغل منصب نائبي الرئيس.

10. وأيد وفد جمهورية كوريا الاقتراح الخاص بترشح الرئيس ونائبيه وهنأ المنظمة أيضا على استكمال قاعة المؤتمرات الجديدة.

11. وانتخبت لجنة البرنامج والميزانية السفير غابرييل دوكي (كولومبيا) رئيسا للجنة؛ وانتخب السيد خافيير بيلمونت رولدان (إسبانيا) والسيد فويتشخ بياتكوسكي (بولندا) نائبين لرئيس اللجنة.

12. وشكر الرئيس جميع الوفود، وبصفة خاصة أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على دعمهم وعلى الثقة التي أظهرتها في انتخابه لرئاسة اللجنة. كما هنأ الرئيس نائبيه وأعرب عن أمله في أن يعمل الثلاثة معا بشكل بناء على مدار الأسبوع لضمان نجاح الدورة.

البند 3 اعتماد جدول الأعمال

13. استندت المناقشات الى الوثيقة WO/PBC/22/1 Prov.

14. وأفاد الرئيس، عند عرض مشروع جدول الأعمال، بأنه قد تم تقسيم بنود جدول الأعمال إلى خمس مجموعات كما كان الحال في السابق بهدف تسهيل مناقشات اللجنة. وتتضمن المجموعة الأولى قضايا التدقيق والرقابة؛ وتخص المجموعة الثانية أداء البرنامج والمراجعات المالية؛ وتتضمن المجموعة الثالثة المقترحات المختلفة التي تم طرحها؛ وتتضمن المجموعة الرابعة الموضوعات التي أحيلت إلى اللجنة من قبل جمعيات الدول الأعضاء في الوبو لعام 2013؛ وتتضمن المجموعة الخامسة تقارير تقدم سير العمل بشأن المشاريع الكبرى إلى جانب المسائل الإدارية. وأبلغ الرئيس الوفود بأن وفود أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا والكرسي الرسولي وسويسرا قد طلبت إضافة بند جديد إلى مشروع جدول الأعمال. ويمكن الحصول على المعلومات المفصلة بشأن الاقتراح الخاص بتلك الوفود في الوثيقة WO/PBC/22/24، تحت عنوان "مشاركة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية): اقتراح لتمويل إضافي من ميزانية الوبو العادية". وتم تعميم ذلك الطلب على جميع الأعضاء من خلال مذكرة شفوية. ودعا الرئيس إلى تقديم الملاحظات بشأن مشروع جدول الأعمال المقترح.

15. وهنأ وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، الرئيس ونائبيه على انتخابهم، وطلب الوفد إضافة بند إلى مشروع جدول الأعمال، وهو بند يتعلق بمساهمة اللجنة في جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالبندين 9 و20 من جدول الأعمال، أعرب الوفد عن أمله في مناقشة المقترحات المدرجة في إطار البند 9 أثناء مناقشة البند 20. وأوضح وفد المجموعة الأفريقية أن تلك المقترحات كانت جزءا لا يتجزأ من العديد من المقترحات التي قُدمت بشأن الحوكمة، وبالتالي يُفضّل، توخيا للكفاءة، مناقشة هذا الموضوع بالذات مرة واحدة في إطار البند 20 وليس مرتين (في إطار بندين منفصلين).

16. ورد الرئيس بأنه يتفهم عدم إمكانية إضافة بند جديد من بنود جدول الأعمال في هذه المرحلة. ولكن الجدول الزمني المقترح سيعكس إدراج المناقشة بشأن الوثيقة WO/PBC/22/26 ضمن البند 20 في. وطلب الرئيس من وفد كينيا توضيح اقتراحه بشأن إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال.

17. وأجاب وفد كينيا بأن اقتراحه يتعلق بإضافة بند جدول أعمال، والذي كان قد طلب من قبل وتم تنفيذه أيضا في لجان أخرى، بشأن مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. والغرض من ذلك هو الوفاء بالتكليفات التي حُددت في

عام 2010 بخصوص جدول أعمال التنمية: رفع جميع هيئات الويبو المعنية تقارير بشأن مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية إلى الجمعية العامة. وهذا هو سبب طلب الوفد إضافة بند مخصص في هذا الوقت بالذات.

18. وهنأ وفد جمهورية إيران الإسلامية الرئيس على توليه رئاسة اللجنة، التي هي واحدة من أهم هيئات الويبو. وأعرب الوفد عن ثقته بأنه في ظل القيادة البارعة للرئيس ستكون نتائج الدورة الحالية ناجحة. كما شكر الوفد الأمانة على العمل الشاق الذي قامت به في إطار الإعداد للدورة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد المجموعة الأفريقية وأعرب عن أمله في تسليط الضوء على أهمية اللجنة باعتبارها جزءاً من آلية التنسيق التي وضعتها الجمعية العامة للويبو، وبالتالي رفع التقارير إلى الجمعية العامة واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأضاف الوفد أنه على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء لا تعتبر اللجنة من الهيئات المعنية فيما يتعلق بآلية التنسيق الخاصة بجدول أعمال التنمية، فإنه يرى أن اللجنة تلعب دوراً أوسع داخل المنظمة وأنها مسؤولة عن العديد من القرارات التي تؤثر في التنمية، مثل تخصيص الموارد. وسيكون دمج اللجنة في الآلية متنسقاً مع الهدف الخاص بتعميم التنمية في الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تقدم اللجنة تقريراً بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ودعا جميع الوفود إلى التوصل إلى نتيجة بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب لضمان تعميم أنشطة التنمية على كل أنشطة الويبو وبرامجها.

19. وأعرب وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، عن رغبته في تهنئة الرئيس ونائبيه على انتخابهم. وتقدم وفد المجموعة باء بالشكر للأمانة على جهدها الدؤوب في الإعداد للدورة. وقال، فيما يتعلق باقتراح إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال حسبما طرحه وفد كينيا، إن المجموعة باء ليست في وضع يسمح لها بقبول هذا الاقتراح لأنها، كما هو معروف، تعتقد أن اللجنة ليست من الهيئات المعنية بآلية التنسيق. وأضاف أنه لم يتم، حتى الآن حسب معلوماته، إدراج بند من هذا القبيل في جدول أعمال هذه اللجنة، حتى على أساس مخصص. وأعرب عن أمل المجموعة بقاء تأثير المناقشة الحالية سلباً على التقدم السليم لمناقشات اللجنة. وفيما يتعلق بمسألة الحوكمة والوثائق ذات الصلة بها، أبدى الوفد دعم المجموعة لوجهة النظر التي مفادها أنه يجب تعميم المناقشة بشأن هذه المسألة في إطار أحد بنود جدول الأعمال.

20. وهنأ وفد الهند الرئيس وأعرب عن ثقته في قيادة الرئيس لتوجهات أعمال الدورة بهدف إحراز تقدم في مختلف بنود جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى أن ملاحظاته ستقتصر في هذه المرحلة على الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية. ودعم الوفد ذلك الاقتراح بشكل كامل معرباً عن إيمانه بأنه من العدل أن تكون اللجنة، التي تُعد من اللجان الهامة وجزءاً من الهيكل الإداري للمنظمة، قادرة على مناقشة وتقديم التقارير إلى الجمعيات العامة بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية.

21. وانضم وفد الجمهورية التشيكية إلى المتحدثين السابقين وأعرب عن تهنئته للرئيس ونائبيه على انتخابهم. وأشار مجدداً إلى أن البند الذي اقترحت المجموعة الإفريقية لم يكن مدرجاً في جدول أعمال الدورة السابقة للجنة. وعلاوة على ذلك، لم يتم إبلاغ الدول الأعضاء بأي طلب بشأن إضافة بند إلى جدول الأعمال وفقاً للنظام الداخلي. وبالتالي، فإنه من الصعب بالنسبة للوفد أن يرد على الاقتراح في حينه. وفي الوقت نفسه، فقد ظلّ موقف الوفد، وموقف سائر أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأنه بينما يدعم تماماً فكرة وفد الهند التي مفادها أن لجنة البرنامج والميزانية لجنة مهمة، فإنه لا يعتبر هذه اللجنة من الهيئات المعنية فيما يتعلق بآلية التنسيق الخاصة بجدول أعمال التنمية.

22. وانضم وفد البرازيل إلى الوفود الأخرى وأعرب عن تهنئته للرئيس ونائبيه على انتخابهم. ودعم الوفد تماماً الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية. وفي إشارة إلى تدخلاته في الدورة السابقة للجنة، اعتبر الوفد أن اللجنة من الهيئات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وبالتالي، فإن من المهم أن يناقش الأعضاء دورها وفقاً لآلية التنسيق.

23. وانضم وفد باكستان إلى الوفود الأخرى وهنأ الرئيس ونائبيه على تولي مناصبهم في اللجنة. وأعرب عن وجهة نظره بأن اللجنة تُعد من أجهزة الويبو الهامة، لاسيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وبالتالي، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية.

24. ودعا الرئيس المستشار القانوني لتقديم رأيه بشأن إدخال بند جديد في هذه المرحلة المتأخرة، وخاصة أنه لم يكن هناك اتفاق بين الأعضاء على القيام بذلك.

25. وأوضح المستشار القانوني أنه من المتوقع، بموجب النظام الداخلي، أن يتم تقديم بنود جدول الأعمال قبل شهر من اجتماع اللجنة المعنية. وأشار إلى أنه كانت هناك في السابق، مناسبات وافقت فيها اللجنة المعنية على قبول بنود جدول الأعمال الإضافية المقترحة في ذات يوم عقد الاجتماع. وحيث أنه في الدورة الحالية لا يبدو أن هناك اتفاقاً على إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال، اقترح المستشار القانوني أن تقوم اللجنة باعتماد جدول الأعمال كما هو، على أن يفهم من ذلك أن الرئيس سيستشاور مع الدول الأعضاء خلال هذا اليوم واليوم التالي بهدف تحديد أفضل السبل نحو الاقتراب من الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية.

26. واقترح الرئيس أن يتم اعتماد مشروع جدول الأعمال على النحو الوارد وأكد على استعداده لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن اقتراح المجموعة الأفريقية. ولم تكن هناك أي ملاحظات أخرى وتم اعتماد مشروع جدول الأعمال.

27. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/22/1).

28. وعند تقديم الجدول الزمني للمناقشات، أشار الرئيس إلى أن جدول أعمال الدورة مزدحم، وأضاف أن هناك فرصة لدى الدول الأعضاء للتأكد على أنها كأعضاء، تعمل بصورة بقاء ومباشرة على القضايا والأمور المطروحة أمام اللجنة بحيث يمكن للعمل أن يسير نحو الأمام بشكل حثيث بدعم من الأمانة. وأشار الرئيس مجدداً إلى أن الأمانة نظمت جلسة إحاطة لكل مجموعة إقليمية خلال الأسبوع الماضي. وشرع الرئيس في عرض الجدول الزمني المقترح للمناقشات. أولاً، أكد الرئيس على أولوية كفاءة العمل والتوقيت المحدد لبدء كل جلسة: ستبدأ كل جلسة صباحية في تمام الساعة العاشرة صباحاً وتستمر حتى الساعة الواحدة ظهراً وسيتم استئناف العمل اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر. ويجب أن يعمل الأعضاء مجتمعين على تجنب عقد جلسات مساءً، حيث لدى العديد من الدول الأعضاء تحفظات قوية بشأن قيمة وإنتاجية هذه الدورات. ثانياً، قد يرغب بعض الوفود في الإدلاء ببيانات عامة ويرى الرئيس أن اللجنة ستستفيد كثيراً من الاستماع إليها. ومع ذلك، طلب الرئيس من الوفود أن تضع في اعتبارها ازدحام جدول الأعمال وأنه ستتاح فرصة أمام الوفود للمساهمة في كل بند من البنود عند طرحه. وبالتالي، شجع الرئيس كل المجموعات والدول الأعضاء الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة على المشاركة بموجب محتوى بياناتها وتقديم البيانات الكاملة إلى الأمانة لإدراجها في تقرير الدورة. وأعلن أن منسقي المجموعات سيكونون أول من يدلي ببيانات عامة. ثم أشار إلى الجدول الزمني المقترح للمناقشات، وقال إن الجدول الزمني المقترح يتبع عموماً تسلسل بنود جدول الأعمال. ومع ذلك، سيتم تناول البند 21 الخاص بالمكاتب الخارجية بعد ظهر يوم الثلاثاء، عندما يكون السفير فيتشين موجوداً لكي يقدم الوثيقة الخاصة بهذا الموضوع. كما اقترح الرئيس أن يتم تناول البند 20 من جدول الأعمال بشأن الحوكمة بعد إجراء المناقشات حول استعراض الإدارة والتنظيم من قبل وحدة التفتيش المشتركة والاقتراح الخاص بالكفاءة (البند 9 من جدول الأعمال)، حيث أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يتضمن توصيات بشأن إطار الحوكمة. وسيتم تناول البنود 5 و11 و12 و16 التي تتناول المسائل المالية المترابطة صباح الخميس عندما يكون مراجع الحسابات الخارجي حاضراً. وفي النهاية، أوضح الرئيس أنه يعي ضرورة التوصل إلى نتائج بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وفي هذا السياق، قال إنه على علم بأن البنود 20 و21 و22 من جدول الأعمال قد أحييت إلى اللجنة بقرارات من الجمعية العامة للويو وأنه يجب إحراز تقدم بشأنها بحيث يمكن للجنة أن تقدم توصياتها إلى الجمعيات في هذا الصدد. وحث الرئيس، لعلمه باختلاف المواقف حول البنود المعنية، على اتباع نهج يمكن من استشارة الأعضاء حول تلك الموضوعات على نحو غير رسمي، بما في ذلك من خلال المنسقين الإقليميين، بحيث يمكن إحراز تقدم جيد في هذه الموضوعات عند تناولها في الجلسة العامة. وأكد الرئيس أنه ونائبه تحت تصرف الأعضاء فيما يتعلق بالمشاورات والمناقشات غير الرسمية طوال الأسبوع بهدف الوصول إلى الأهداف المشتركة.

29. ورأي وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن تخصيص نصف يوم للبندين 20 و22 لم يكن كافياً لمناقشة هاتين القضيتين الهامتين وتحقيق الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة.

30. ووافق الرئيس على ذلك وأوضح أن هذا هو سبب تشجيعه للمشاورات غير الرسمية التي ينبغي أن تبدأ على الفور، وعرض القيام بتنسيقها. واقترح الرئيس بأنه يمكن لنائبي الرئيس أن يساعدوا أيضا في المناقشات بحيث عندما تقوم اللجنة بتناول تلك النقاط في الجلسة العامة يوم الأربعاء، يكون هناك وقت لإحراز مزيد من التقدم بحلول نهاية الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، حدّد الجدول الزمني يوم الجمعة كيوم مخصص لتناول أي بنود معلقة لم تُسوى في وقت سابق من الأسبوع.

31. وفتح الرئيس المجال للإلقاء البيانات العامة.

32. وهنأ وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، الرئيس ونائبه على انتخابهم. وقال إن المجموعة على ثقة بأنه في ظل القيادة الحكيمة للرئيس ستكون اللجنة قادرة على الانتهاء من عملها بطريقة مثمرة وأكثر فاعلية. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تستغل اللجنة وقتها بكفاءة بحيث يمكن إيلاء العناية اللازمة لجميع بنود جدول الأعمال. وتم تيسير العمل من خلال عدد من التقارير التي عُرضت على اللجنة مثل تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مراجعة إدارة الويبو وتقرير مراجع الحسابات الخارجي وتقرير التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الذي قدم توصيات محددة بشأن مختلف القضايا المطروحة على اللجنة. وأشار وفد المجموعة إلى أن عددا من القضايا المطروحة على جدول الأعمال قد أُحيلت مرجعا إلى اللجنة عن طريق الجمعية العامة لعام 2013، وأعرب عن أمله في أن يكون الأعضاء هذه المرة قادرين على حشد الإرادة السياسية اللازمة للانتهاء من تلك القضايا. ولذلك، أعرب عن رغبة المجموعة في تسليط الضوء على عدد من القضايا التي يعتبرها ذات أهمية كبيرة. وتمثل القضية الأولى في الحاجة إلى اختتام المناقشات بشأن المكاتب الخارجية. وخلال الدورة السابقة للجنة، كانت الأمانة قد اقترحت فتح خمس مكاتب خارجية: اثنتان في أفريقيا وواحد في كل من الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم بالفعل فتح اثنتين من المكاتب الخارجية، وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تنجح الدورة الحالية للجنة في اختتام المناقشات بهدف التمكن من افتتاح مكنتين خارجيين في أفريقيا. وأوضح الوفد أن المجموعة الأفريقية ظلت تعمل بشكل بناء خلال المداولات بشأن المكاتب الخارجية، وأعرب عن رغبته في تقديم الشكر إلى السفير فينتشين على قيادته خلال جولة المشاورات. وبينما لم يستطع الأعضاء تقديم نص محدد للمبادئ التوجيهية إلى اللجنة، فإن العمل الذي تم إنجازه قد ساعد على توضيح الأمور وطمأنة الوفود التي أعربت عن بعض المخاوف بشأن النص. وأعرب الوفد عن رغبة المجموعة في أن يتم التعامل مع القضايا الجديدة التي طُرحت خلال المشاورات بشكل منفصل وأن يتم فتح المكاتب في أفريقيا دون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبة المجموعة الأفريقية في التعبير مجددا عن موقفها بشأن هذه القضية. وبالنسبة للمجموعة، تُعد المبادئ التوجيهية وأعداد ومواقع المكاتب الخارجية قضايا متشابكة ويمكن فقط اعتمادها كحزمة واحدة. ولذلك، أعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن يستطيع الأعضاء خلال الدورة الحالية التوصل إلى نتيجة بشأن القضيتين وأن تستطيع اللجنة تقديم توصية للجمعية العامة باعتماد المبادئ التوجيهية وتمهيد الطريق لافتتاح مكنتين خارجيين في أفريقيا. ثانيا، وفيما يتعلق بالحوكمة في الويبو، أشار وفد المجموعة إلى التوصية الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، والتي مفادها أنه يتعين على الجمعية العامة أن تراجع إطار الحوكمة في الويبو بهدف تعزيز قدرات الهيئات الرئاسية على توجيه ومراقبة المنظمة. وعرض التقرير اقتراحات محددة بشأن كيفية تناول هذه القضية. وقد تقدم وفد المجموعة الأفريقية وغيره من وفود الدول الأعضاء باقتراحات مختلفة حول هذا الموضوع وأبدى الأمل في أن تولي اللجنة والجمعية العامة بطبيعة الحال هذه القضية الاهتمام الجاد الذي تستحقه. ولذلك، أعرب الوفد عن أمل المجموعة في تشكيل فريق عمل أو عقد مشاورات غير رسمية لمناقشة جميع الاقتراحات المقدمة من وفود الدول الأعضاء والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والهيئات الأخرى بهدف تقديم توصية ذات مغزى إلى الجمعية العامة. ثالثا، وفيما يتعلق بقضية التوزيع الجغرافي داخل الأمانة، أفاد وفد المجموعة بأن هناك عددا من الدول التي لديها تمثيل منخفض. وكانت وحدة التفتيش المشتركة قد قدمت توصيات محددة في هذا المجال، وأبدى الوفد أمل المجموعة في أن تقوم الأمانة بتنفيذها فوراً لتصحيح هذا الوضع. رابعا، وفيما يتعلق بمسألة التعريف المقترح لنفقات التنمية، أعرب الوفد عن قلق المجموعة حيال الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية، الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الموارد التي يتم تخصيصها لأغراض جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في إمكانية التوصل إلى اتفاق حول التعريف بحيث يمكن تطبيقه على البرنامج والميزانية للشائبة 2016/17. وفيما يتعلق بتحويل الجماعات الأصلية والمحلية بهدف المشاركة في عمل اللجنة الحكومية الدولية، أشار وفد المجموعة إلى أن اللجنة الحكومية الدولية تمر

بمرحلة حرجة واعتبر أن مشاركة الجماعات الأصلية والمحلية في مسار اللجنة أمر هام جدا. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة الأفريقية في أن تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من إيجاد وسيلة لتمويل هذه القضية بالإضافة إلى الميزانية العادية.

33. وهنأ وفد الصين الرئيس ونائبه على انتخابهم وأعرب عن اعتقاده بأنه في ظل قيادة الرئيس ستحقق الدورة الحالية نتائجها المتوقعة. وانتهاز الوفد الفرصة أيضا لتهنئة الويبو على افتتاح قاعة المؤتمرات الجديدة. وأضاف بأنه يشعر بالرضا والفخر تجاه مشاركته في الدورة الحالية للجنة. وأفاد بأنه منذ الدورة الماضية للجنة، أحرزت الويبو تقدما في جميع مجالات العمل وفي تحسين التنسيق الإداري الداخلي والرقابة الإدارية. وقد انعكس ذلك بشكل كامل في جدول أعمال الدورة، والذي يشمل من بين بنود أخرى، بندا بشأن التعديلات التي جرت على ميثاق الرقابة الداخلية، وبندا بشأن إطار المساءلة، الأمر الذي أعرب الوفد عن تقديره له. وأفاد الوفد بأنه يعتقد أن تعزيز الإدارة الداخلية وزيادة الكفاءة من الأمور التي ستؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، مما سيفيد أيضا جميع الدول الأعضاء. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على إعداد وثائق العمل الشاملة وأضاف بأن جميع الوثائق الرسمية قد تم توفيرها باللغات الستة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ الهدف المعني بتوسيع نطاق التغطية باللغات الستة ليشمل أفرقة العمل، بما فيها ذلك الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي. ويظهر ذلك الأهمية التي توليها المنظمة لقضية اللغة. كما يبسر مشاركة جميع الدول الأعضاء في المناقشات بطريقة أكثر كفاءة. وأفاد الوفد بأنه سيواصل المشاركة في المناقشات المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال بطريقة مفتوحة وبناءة وأعرب عن أمله في أن تحقق الدورة نتائج بناءة.

34. وتقدم وفد جمهورية كوريا، بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بتهانيه إلى الرئيس ونائبه وأعرب عن ثقته في أن الرئيس سيقود جهود الدورة نحو نتيجة بناءة. كما شكر وفد المجموعة الأمانة على العمل الجاد الذي بذلته في إعداد وثائق الدورة. وفيما يتعلق بدراسة الوثائق المطروحة على الطاولة، أقر وفد المجموعة بوثيقة هادفة ومهمة يمكن أن تجبر الدول الأعضاء على التفكير بشكل مختلف في النقاط الرئيسية بشأن مستقبل المنظمة. وتحمل الوثيقة المعنية عنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو" من قبل وحدة التفتيش المشتركة. ووجد وفد المجموعة أنه من المهم للجنة أن تقوم بمراجعة محتوى هذا التقرير. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الممتاز الخاص بمفتشي وحدة التفتيش المشتركة والجهد الصادق الذي بُذل في إعداد التقرير. وفيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج 2012/13، أحاط وفد المجموعة علما بالمعلومات الخاصة بالتقييم والتي تفيد بأن 72% من مؤشرات الأداء قد صُنفت على أنها تحققت بالكامل وأن هناك 8% فقط تم تقييمها على أنها لم تتحقق. وأفاد بأن الأداء كان إيجابيا بشكل عام إذا ما اعتبرنا أن هذه هي المراجعة الأولى للأداء على أساس الميزانية القائمة على النتائج. وأكد وفد المجموعة أيضا على وجوب قيام الأمانة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التثبيت الخاص بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وفيما يتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية 2013، أحاط وفد المجموعة علما بالملاحظات الموضوعية والتوصيات المحددة بشأن تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة التي تضطلع بها إدارة المنظمة. وتقدم وفد المجموعة بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على العمل الدقيق المستمر وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في مزيد من المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأشار وفد المجموعة أيضا إلى أن هناك بعض التقدم فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي ضمن موظفي الويبو فضلا عن كفاءة القوى العاملة. ولكن، بالنظر إلى تزايد عدد مستخدمي خدمات الملكية الفكرية العالمية في آسيا والمحيط الهادئ، يبدو أنه يجب تشجيع التمثيل من تلك المنطقة الجغرافية بشكل تدريجي. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية، أعرب وفد المجموعة عن تقديره لقيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة باقتراح التعديلات المعنية بهدف ضمان سهولة وصول الدول الأعضاء إلى تقارير التدقيق الداخلي والتقييم من خلال موقع المنظمة على الإنترنت. واعتبر وفد المجموعة ذلك على أنه تقدم كبير ينبغي دعمه وتأييده بالكامل. ولكن، لم يتضح بعد ما إذا كانت الدول الأعضاء ستحصل على الفرصة للوصول إلى تقارير التحقيق إن كان هناك اهتمام صادق في الوصول إليها. وإجراء مزيد من النقاش بشأن التعديلات على الأحكام المتعلقة بتقارير التحقيق سيعزز فكرة أن الويبو منظمة تقودها الدول الأعضاء. وعلق وفد المجموعة بأن قضية الحوكمة في الويبو قد تكون "قضية ساخنة" في الدورة الحالية، حيث أن هذه القضية قد أثرت أيضا في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ورأى وفد المجموعة أن إيجاد حلول لهذه القضية أمر غير مؤكد بعد وأضاف أن هذا الأمر يتطلب وقتا كافيا وثقة متعمقة بين الدول الأعضاء. ولذلك، يتعين على أعضاء المجموعة أن يعملوا من أجل المساهمة بشكل إيجابي خلال الدورة. وفيما

يتعلق بتعريف نفقات التنمية، قال الوفد إن موقف المجموعة يتمثل في متابعة التوافق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الحادي والخمسين للجمعية وعقد مناقشات استناداً إلى ذلك التوافق. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، أعرب وفد المجموعة، أولاً، عن رغبته في التعبير عن تقديره للسفير فيتشن من ألمانيا، وأضاف بأنه يقدر المقترحات التي تمت مناقشتها خلال المشاورات الأخيرة حول المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يمضي الأعضاء قدماً بناءً على التوافق الذي تم التوصل إليه. وفيما يتعلق بمقترح التمويل الفرعي لمشاركة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية في دورات اللجنة الحكومية الدولية، أعلن الوفد أن المجموعة على دراية بأهمية التزام الأطراف المعنية بالتوصل إلى استنتاجات مناسبة وممكنة بشأن هذه المسألة. وأخيراً، وفيما يتعلق باقتراح زيادة الكفاءة في اجتماعات الويبو، وافق وفد المجموعة من حيث المبدأ على النوايا الخاصة بهذا الاقتراح. وفي كل تلك السياقات، أعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تستطيع اللجنة التوصل إلى توافق إيجابي بشأن هذه القضية. وحيث إن الوفد يدرك جيداً أهمية الحاجة إلى الحوار البناء خلال الدورة، سيقدم أعضاؤه ملاحظات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

35. وأعرب وفد باراغواي، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن ارتياحه لرؤية ممثل عن منطقته يقود عمل اللجنة. وأكد وفد المجموعة استعداداه للعمل بشكل بناء مع الرئيس بشأن القضايا المعروضة على اللجنة في الدورة الحالية وفي المستقبل. واطلع وفد المجموعة على وثائق الدورة وأعرب عن رغبته في التقدم بالشكر تحديداً إلى الأمانة على العمل الشاق والتفاني في إعداد الوثائق، لاسيما إتاحتها الوثائق باللغة الإسبانية وهي واحدة من اللغات الرسمية للمنظمة. كما تقدم وفد المجموعة بالشكر إلى الأمانة على تنظيم دورات إعلامية للمجموعات الإقليمية والتي كانت مفيدة جداً وساعدت الدول الأعضاء على فهم أفضل للقضايا ووفرت فرصة لطرح الأسئلة بشأن القضايا ذات الاهتمام بحيث يمكن نقل رد الأمانة إلى السلطات في العواصم. إن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في الدورة الحالية، وبالتالي سيدي وفد المجموعة بيانات أكثر تفصيلاً كلما جرت مناقشة بند من بنود جدول الأعمال، لاسيما البند 13 (تقرير الموارد البشرية) والبند 16 (إدخال تغييرات على سياسة الاستثمارات) وأيضا البند 21 (المكاتب الخارجية) والبند 27 (السياسة اللغوية).

36. وهنأ وفد الجمهورية التشيكية، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الرئيس ونائبيه على انتخابهم، وتمنى المزيد من النجاح للرئيس في الأسبوع المقبل وما بعده. كما هنأ وفد المجموعة الأمانة على العمل العظيم الذي اضطلعت به في الإعداد للدورة وشكرها على العمل الجيد الذي قامت به في إعداد وثائق شاملة وواضحة لجدول أعمال مزدحم جداً. وأعرب وفد المجموعة عن أسفه من أن العدد والحجم الكبير لتلك الوثائق قد أضرت إلى حد ما بجودة الاستعدادات عموماً. وذكر وفد المجموعة إلى أنه رحب وأعرب عن تقديره لاعتماد البرنامج والميزانية للثلاثية 2014/15 والتي تجسد أفكار واحتياجات الدول الأعضاء والأنشطة المخططة للويو بالشكل المناسب. وأضاف وفد المجموعة أنه يولي اهتماماً كبيراً للتنفيذ المستمر. وأفاد، في إشارة إلى جدول أعمال الدورة الحالية، بأنه يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ووحدة التفتيش المشتركة. ورحب الوفد بـ "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة" و"الاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا: زيادة الكفاءة في اجتماعات الويبو"، ويشترك الوفد أيضاً بالرأي الذي ورد في الاقتراح والذي مفاده أن كفاءة اجتماعات الويبو تناقصت خلال السنوات الأخيرة. وأفاد بأنه يمكن للتدابير المقترحة أن تحسن من الوضع الحالي، وأن المجموعة تتطلع إلى مناقشة هذا الموضوع. وأضاف بأنه يمكن أن يدعم التعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية، بما يساهم في تحقيق أهداف شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ورحب وفد المجموعة بتقرير أداء البرنامج 13/2012 وتقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الخاص بتثبيت تقرير أداء البرنامج. وأعرب عن تقديره للتقدم الذي تم إحرازه بشأن تنفيذ أهداف ومؤشرات الأداء مقارنة بالفترة المشمولة في التقرير السابق. وأفاد بأن عرض التقرير لنتائج الأداء كان مفهوماً وشفافاً. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا الاتجاه سوف يستمر على مدار العامين الحاليين وأنه على الأمانة أن تقوم بتنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، والتي يمكن أن تساهم بلا شك في رفع كفاءة إدارة وتقييم البرامج. ورحب وفد المجموعة باقتراح الأمانة الانتقال إلى تقرير أداء شامل ومتكامل ويمتد على فترة عامين وأعرب عن رغبته في أن تقوم الأمانة بتقديم اقتراح مفصل بشأن شكل ومضمون هذا التقرير في الدورة المقبلة للجنة، مع الأخذ في الاعتبار تعليقات الدول الأعضاء من خلال استقصاء منظم. وأكد وفد المجموعة على أنه أولى الاهتمام لمراجعة وضع الويبو

المالي وسياساتها المتعلقة بالاحتياطات. وأفاد بأن الحجج المقدمة في الوثيقة ذات الصلة والتي يدعمها رأي مراجع الحسابات الخارجي وكذلك التدابير المبينة يجب أن تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للويبو. وفيما يتعلق بقضية الحوكمة في الويبو، واصل وفد المجموعة دعمه لوجهة النظر التي مفادها أنه ليس من الضروري إنشاء أية هيئة جديدة. ودعم وفد المجموعة الجهود الرامية إلى تعزيز وتعميق الكفاءة وتحسين هيكل الويبو القائم. وأكد الوفد أيضا على أنه على استعداد دائم للدخول في مناقشة مجدية حول موضوع شبكة مكاتب الويبو الخارجية، وأكد مجددا موقفه القوي بأن المبادئ التوجيهية لا تمثل قطعة من الورق بل عنصرا استراتيجيا حيويا وطويل الأجل في هذه القضية وبالتالي يجب الانتهاء منها قبل اتخاذ أي خطوات مقبلة. وواصل الوفد مطالبته بشبكة مكاتب خارجية فعالة وذات قيمة مضافة. وأعرب أيضا عن اعتقاده بوجوب قيادة لجنة البرنامج والميزانية للجهود الجماعية بهدف عقد وإدارة الاجتماعات بكفاءة وفاعلية دون أي تأخير أو وقت إضافي غير مبرر. وختاما، أعرب وفد المجموعة عن استعداده للمشاركة بطريقة مرنة وبناءة في مداورات اللجنة.

37. وتقدم وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، بالتهنئة الى الرئيس وأعرب عن شكره للأمانة وأضاف بأنه يتفق تماما مع التوجه نحو ضرورة معالجة ازدحام جدول أعمال الدورة الحالية بطريقة فعالة وأن الالتزام بالمواعيد يُعد عنصرا هاما في تحقيق ذلك. وأبلغ الوفد الأعضاء بأن المجموعة باء ستقدم بيانا بشأن كل بند موضوعي من بنود جدول الأعمال.

البند 4 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

38. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/2.

39. وقدمت نائبة رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة البيان التالي:

"اسمي ماري نكوب، وأعمل بصفة نائب رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأمثل أنا وزميلي السيد غابور آمون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في هذا الحدث الهام المتمثل في الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية.

"أولا، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة البرنامج والميزانية، وأهنئ نائبي الرئيس.

"يسرني أن أعرض التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذي يغطي الفترة من 1 سبتمبر 2013 إلى 31 أغسطس 2014. وخلال هذه الفترة، عقدت اللجنة أربع جلسات. وتجدر الإشارة إلى النص الكامل للتقرير السنوي الخاص بنا في الوثيقة WO/PBC/22/2.

"اسمحوا لي أن أسلط الضوء الآن على بعض القضايا البارزة المتعلقة بعمل اللجنة خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وسأتناول أولا مسألة ولاية اللجنة وعضويتها وأساليب عملها. وتنص ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أن اللجنة "هي لجنة خبراء استشارية مستقلة وجمعة رقابية خارجية أنشئت لتقديم الضمانات إلى الدول الأعضاء بشأن مدى ملاءمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الويبو. وهي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في دورهم الرقابي والممارسة الأفضل لمسؤولياتهم الخاصة بالحوكمة فيما يتعلق بالعمليات المختلفة للويبو".

"وتضم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة سبعة أعضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث تناوب في عضوية اللجنة وفقا للإجراءات التي اعتمدها الجمعية العامة. وترحب اللجنة بالأعضاء الثلاثة الجدد وهم السيد غابور آمون والسيد اغبرت كالنتباش والسيد تشانغ غوانجلاينغ، وتتقدم بالشكر إلى الأعضاء الثلاثة الذين غادروا اللجنة وهم السيدة بياتريس سانز-ريدرادو والسيد كجيل لارسون والسيد ما فانغ. وانتخبت اللجنة السيد فرناندو نيكييتين والسيدة ماري نكوبي، أنا، كرئيس ونائب للرئيس على التوالي لمدة سنة واحدة، وفقا لاختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي.

"وفي أداؤها لمهامها، اجتمعت اللجنة وتفاعلت مع المدير العام خلال ثلاثة دورات من دوراتها، ومع مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في كل دورة فصلية. كما اجتمعنا وتفاعلنا مع كبار المسؤولين المعنيين في الويبو ومراجع الحسابات الخارجي وفريق وحدة التفتيش المشتركة.

"وأود الآن أن أطلعكم على مسألة الرقابة، وفي البداية على المراجعة الخارجية للحسابات. تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تمشياً مع اختصاصاتها، بتبادل وجهات النظر مع مراجع الحسابات الخارجي وتقدم الملاحظات إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي لتسهيل رفع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة. واجتمعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع مراجع الحسابات الخارجي في الدورة الثانية والثلاثين والرابعة والثلاثين لمناقشة خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للثلاثين 2014/15 ومراجعة التقرير الخاص بالبيانات المالية لعام 2013 على التوالي. وقدمت اللجنة، في دورتها الرابعة والثلاثين، اقتراحات إلى مراجع الحسابات الخارجي بهدف تعزيز تقريره وقدمت اقتراحات إلى الإدارة للمساعدة في تقدير أفضل للتعرض للمخاطر ومستوى أولوية التوصيات المقدمة.

"وتشمل بعض التوصيات المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي والتي نوقشت بشكل مطول مع الإدارة ما يلي: (1) ضرورة إنشاء احتياطي منفصل لأغراض تمويل المشاريع وتحسين الإفصاح عن الاحتياطات في البيانات المالية، (2) الحاجة إلى تحسين صون البيانات المحاسبية المتعلقة بالرسوم الواردة والمستحقة بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات، (3) الحاجة إلى تطوير إجراءات تشغيل قياسية بهدف صياغة خطط المساعدة القطرية، (4) الحاجة إلى أن تكون جميع المقترحات المستقبلية الخاصة بمشاريع البناء مصحوبة بتحليل للفوائد مقابل التكاليف فيما يخص الاستثمار المقترح.

"وأود الآن أن أطلعكم على البيانات المالية. لقد قامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مع الإدارة وأشارت إلى رأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات الذي أعرب عنه مراجع الحسابات الخارجي. وواصلت اللجنة حوارها مع الإدارة بشأن استخدام احتياطات الويبو والإفصاح عن البيانات المالية، ورحبت بالجهود المبذولة من قبل الإدارة في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية WO/PBC/22/28 بهدف توضيح هذه المسألة بشكل أفضل.

"وفيما يتعلق بأداء البرنامج والاستعراض المالي، أشارت اللجنة إلى التحسينات التي جرت على جودة المعلومات الواردة في تقرير أداء البرنامج للثلاثين 2012/13 المشمول في الوثيقة WO/PBC/22/8. وقد أشرنا إلى قلقنا بشأن مسألة العدد والحجم والازدواجية في محتوى التقارير التي قُدمت في مجال أداء البرنامج والأداء المالي. ولذلك، فإننا نرحب باقتراح الأمانة لإصلاح وتحسين أداء البرنامج وإعداد التقارير المالية على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/27.

"شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية: تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بموجب اختصاصاتها، باستعراض فاعلية مهمة التدقيق الداخلية في الويبو وتعزيز التنسيق بين مهام التدقيق الداخلي والخارجي ومتابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بالتدقيق. وأشارت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بارتياح إلى أن خطة عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لعام 2013 قد تم تنفيذها بالكامل وأن خطة عمل عام 2014 تسير في مسارها الصحيح.

"لقد كانت مهام التدقيق الداخلي والتقييم التي اضطلعت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية خاضعة لتقييمات الجودة الخارجية خلال هذه الفترة. وتعرب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن رضاها عن التقارير الإيجابية التي صدرت عن هذه التقييمات وتتطلع إلى مراجعة تنفيذ التوصيات التي تم تقديمها.

"وخلال فترة الاستعراض، استعرضت اللجنة ثمانية من تقارير التدقيق الداخلي. ووهناك تقرير تجدر الإشارة إليه وهو التقرير عن إدارة مزايا واستحقاقات الموظفين التي تثير عددا من قضايا الضوابط الداخلية والآثار المالية التي تود اللجنة إطلاع الدول الأعضاء عليها.

"وفيما يتعلق بمهمة التحقيق، تم إطلاع اللجنة بانتظام على عدد الحالات ونتائج التحقيقات. وترحب اللجنة أيضا بتقييم مخاطر الغش الذي تقدمت به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وتتوقع بأنها ستجعل الويبو تكثف جهودها لتعزيز الوقاية من حالات الغش والفساد وكشفها ومواجهتها.

"وفيما يتعلق بتقارير وحدة التنقيش المشتركة، أعربت اللجنة عن رضاها عن قيام الإدارة بالفعل بوضع خطة عمل لمعالجة القضايا المطروحة. كما أشارت اللجنة إلى أن هناك تقدما في تنفيذ التوصيات القديمة التي طرحتها وحدة التنقيش المشتركة. وسنستمر في متابعة التقدم الذي يتم إحرازه في اجتماعاتنا اللاحقة.

"متابعة التوصيات ذات الصلة بالرقابة: واصلت اللجنة متابعة توصيات الرقابة التي تقدمت بها اللجنة نفسها ومراجع الحسابات الخارجي وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ووحدة التنقيش المشتركة وقدمت عددا من التوصيات لتحسين وتعزيز عملية المتابعة.

"التعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية: قامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بعد التشاور مع المدير وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، بمراجعة ميثاق الرقابة الداخلية واقترحت بعض التعديلات، كما هي واردة في الوثيقة WO/PBC/22/22. وتمثل التغييرات الرئيسية المقترحة التي ترى اللجنة بأنها ستعزز وتحسن من جودة الرقابة الداخلية فيما يلي: (1) إدخال قسم جديد إلى بند "تضارب المصالح" والذي يتناول مختلف حالات تضارب المصالح المحتملة، ولاسيما فيما يتعلق بالتحقيقات، (2) وتوسيع إمكانية التقدم بشكاوى بشأن سوء السلوك المزعوم ضد "أي طرف داخلي أو خارجي آخر"، (3) وتوفير وصول عام إلى تقارير المراجعة والتقييم الخاصة بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مع وجود شرط بشأن إعادة الصياغة أو الحجب لأسباب محددة، (4) وتوضيح شرط إقالة مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بحيث لا ترتبط سوى بأسباب محددة.

"وخلال دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت قبل أسبوعين، اجتمعت اللجنة وتبادلت وجهات النظر مع اثنين من وفود الدول الأعضاء التي قدمت وثائق إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتعلق بالتعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية. ووجدت اللجنة أن التفاعلات كانت إيجابية وقيمة وبناءة. وتشجع اللجنة الدول الأعضاء على النظر بإيجابية إلى الاقتراح والموافقة عليه، وتظل مستعدة للنظر في أي اقتراحات إضافية. وسيتم مناقشة التعديلات المقترحة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشكل مطول كبنود رقم 7 من جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية.

"مشروعات البناء الجديدة: كلفت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، منذ تأسيسها، بمهمة الإشراف على مشاريع البناء الجديدة. وفي كل دورة من دوراتها، تم إطلاع اللجنة من جانب الإدارة على التحديثات الخاصة بالتقدم الذي تم إحرازه في مشاريع البناء. كما قامت بمراجعة التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي على التوالي. وقد أثير عدد من القضايا ذات الصلة من جانب مراجع الحسابات الخارجي حول هذا الموضوع، وهي واردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وستواصل اللجنة متابعة تنفيذ الإدارة لتلك التوصيات.

"وسأطلعكم الآن على المسائل الاستراتيجية والمقترحات التي تقدمت بها الأمانة. المسألة الاستراتيجية الأولى هي التقرير المحلي بشأن المشاريع الواقعة في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية. وقد راجعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، في دورتها الثانية والثلاثين، الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 واقترحت عددا من التغييرات على شكل الخطة بهدف تعزيز قيمة المعلومات الخاصة بها. وتتطلع اللجنة إلى أن تقوم الإدارة باشتال

التغيرات في النسخ المقبلة من الخطة الرأسمالية الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى إجراء تحليل الفوائد مقابل التكاليف للمشاريع المقترحة.

"والمسألة الاستراتيجية الثانية هي التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية. فقد أحاطت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة علماً بالتقرير السنوي بشأن الموارد البشرية الذي قدمه مدير إدارة الموارد البشرية ووافقت عليه، وأحاطت علماً على وجه الخصوص بالجهود المقترحة لتناول شواغل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي العادل في الويبو.

"وقدمت الإدارة المقترحات التالية التي تم عرضها على لجنة البرنامج والميزانية للمناقشة خلال الدورة الأخيرة: (1) اقتراح لتحسين أداء البرنامج واعداد التقارير المالية؛ (2) واقتراح لتعديل سياسة الويبو بشأن الاستثمارات. وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني، توصي اللجنة أيضاً بتوسيع الاختصاصات لتشمل استعراض تكاليف وفوائد إدارة أموال التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة سواء داخلياً أو خارجياً؛ وفي الأخير (3) اقتراح لتعديل النظام المالي ولائحته.

"في الختام، تود اللجنة أن تشكر المدير العام وجميع موظفي الويبو الذين تعاملت معهم على تواجدهم وانفتاحهم وتوفيرهم للوثائق في الوقت المناسب. كما تود أن تشكر الدول الأعضاء على المشاركة بأسئلتها وملاحظاتها في الجلسات الإعلامية التي نظمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وتتطلع إلى استمرار المشاركة والحوار. وشكراً لكم".

40. وطرح وفد السلفادور سؤالاً حول إجراءات وضع خطط الدعم القطري مع إشارة محددة إلى الدول النامية والعمل المميز الذي قام به مكتب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب الوفد عن رغبته في طرح سؤال على نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن القيمة المضافة لخطط الدعم القطري والفرق الذي يمكن مقارنته بما سبق تنفيذه، لاسيما عند النظر في المعايير القائمة وما سبق تنفيذه في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

41. وأفاد نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأنه من خلال تقييم المحفظة القطرية لتايلاند، وعلى الرغم من التقييم التي يجري تنفيذه، بدا أن الخطة القطرية لم تكن موضوعة في البداية، الأمر الذي كان من شأنه توضيح الأهداف الأساسية والفرعية من المساعدة التي تقدمها الويبو. ولذلك، من الصعب إجراء هذا التقييم بدون وجود الأساس اللازم لإجرائه. وهناك حاجة إلى المعلومات الأساسية والإنجازات التي تم تخطيطها والإنجازات المتوقعة. فإذا تم وضع خطة الدعم القطري عندما تبدأ الويبو بمساعدة بلد ما، فستكون هناك وسيلة معقولة لإجراء قياس وتقييم واقعيين مدى نجاح المساعدة.

42. والتمس وفد السلفادور مزيداً من المعلومات بشأن القيمة المضافة لخطط الدعم القطري. وأعرب تحديداً عن رغبته في الرجوع إلى خطط الدعم التي تم وضعها بالفعل لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد بأن السلفادور تعمل بالفعل بهذه الطريقة، أي بخطة دعم مع أهداف وتقييمات، وأن ذلك بمثابة إجراء تم تفعيله لفائدة المنطقة. ولذلك، أعرب عن رغبته في أن يفهم القيمة المحتملة، بالنسبة لبلده، من تفعيل إجراء جديد.

43. وأوضح نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن التوصية المعنية تتعلق بالبلدان حيث تقدم الويبو المساعدة وحيث لا توجد خطط دعم.

44. وعبر وفد الهند عن شكره لنائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عرض تقرير اللجنة. واعتبر التقرير وثيقة قيمة للمناقشة في لجنة البرنامج والميزانية لأنه يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في دورها في الرقابة وممارسة مسؤولياتها الخاصة بالحوكمة على نحو أفضل فيما يتعلق بالعمليات المختلفة التي تقوم بها الويبو. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في التقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير السنوي للفترة من 1 سبتمبر 2013 إلى 31 أغسطس 2014. وأفاد بأنه يرغب في إبداء بعض الملاحظات ويتطلع إلى سماع ردود بشأنها على الأرجح في الدورة

الحالية. وتتعلق الملاحظة الأولى بالتعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية. ووجد الوفد أن هناك عددا من المقترحات المفيدة للغاية من ضمن ما تم تقديمه وأعرب عن اقتناعه من إمكانية مناقشتها في دورات لاحقة. وفي هذا الوقت، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذه العملية يجب أن تستمر وأعرب عن أمله في أن تكون هناك مساحة لأي توصيات في تقرير المناقشات للدورة المقبلة. ورحب الوفد بتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تفيد بوجود قيام الإدارة بإصدار التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات باعتباره تقريرا منفصلا، وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك سيكون بمثابة ممارسة مفيدة. وتفهم الوفد بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لم تستطع تقديم ملاحظات موضوعية بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي، لاسيما بالنظر إلى أنها لم تحصل على فرصة للاطلاع على التقرير في دورتها الأخيرة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته الأيكة في الاستماع إلى آراء مفصلة من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي خلال التفاعلات اللاحقة بينها وبين لجنة البرنامج والميزانية أو داخل الجمعية العامة. وملاحظة نهائية، أشار الوفد إلى أنه لاحظ اهتماما كبيرا فيما يتعلق بالاحتياطات التي برزت نتيجة لملاحظات مراجع الحسابات الخارجي، والتي تفهم الوفد بأنها في إطار المتابعة الدقيقة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بما في ذلك ما يتعلق بتفاعلها مع الإدارة. وأعرب الوفد عن ثقته بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستواصل مناقشتها مع الإدارة بشأن الاحتياطات في إطار إعداد التقارير المالية وستقوم بإطلاع لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة في دوراتها المقبلة، حيث أن هذه المسألة حساسة.

45. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للتقرير الذي أعدته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على المساعدات المقدمة من الأمانة في هذا الصدد. وأفاد بأن خدمات الاستعراض والرقابة التي وفرتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تُعد ضرورية لضمان الشفافية وكفاءة أداء المنظمة. وبالتالي فإن من المؤسف عدم توافر تقرير مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المحدد، لذا أعرب الوفد عن أمله في تصحيح هذا الأمر في المستقبل. وأيد الوفد التوصية المقدمة بشأن إصدار التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات كوثيقة مستقلة إلى لجنة البرنامج والميزانية، بدلا من إصداره كملحق للتقرير السنوي بشأن الموارد البشرية، وأعرب عن اعتقاده بأنه ذلك التقرير وثيقة مفيدة جدا. وأعرب الوفد عن تقديره أيضا لتحسين جودة المعلومات في تقرير أداء البرنامج، حسبما أقرته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعرب أيضا عن أمله في أن يتم تنفيذ اقتراح توحيد التقارير وتجنب الازدواجية وتقليل كمية الوثائق في الممارسة العملية. كما أعرب الوفد عن أمله في أن يكون هناك المزيد من النقاش والتنفيذ الفعلي لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموارد البشرية في المنظمة.

46. وأعرب وفد إسبانيا، بصفته الوطنية وليس بصفته نائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية، عن رغبته في الانضمام إلى الوفود الأخرى لتوجيه الشكر إلى أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على المعلومات التي قدموها، وكذلك على عملهم الجاد وعلى توافرهم. وأعرب الوفد عن شكره للأعضاء المنتهية ولايتهم ورحب بالأعضاء الجدد. وأعرب الوفد عن رغبته، مثل الوفود الأخرى، في طرح مزيد من الأسئلة حول تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وأفاد بأنه ربما لم يحصل على الوقت الكافي للاطلاع على التقرير وبالتالي أعرب عن رغبته في طرح بعض الأسئلة على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن بعض الآراء الأولى، على سبيل المثال، حول بناء قاعة المؤتمرات الجديدة، وهو مبنى جميل بدون شك. وأعرب الوفد عن ثقته بأنه عند استعراض تقرير مراجع الحسابات الخارجي، لم تقصر مهمة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي بل شملت أيضا ملاحظاته بشأن ما حدث خلال الأشهر الماضية مثل تطور مشروع البناء على سبيل المثال، حيث كانت اللجنة تتابع مشاريع البناء الجديدة من بدايتها وحتى الآن. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في تقديم ملاحظات عامة بشأن عمل اللجنة، حيث أفاد بأنه يعتقد أن اللجنة تقوم بالعمل كما ينبغي وأن عملها عالي الجودة. ويعتقد أنه يجب أن يكون للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دور تفاعلي أكبر وأن تكون أكثر استباقية في تحديد مصدر المعلومات. وأفاد الوفد بأنه ربما يوصي بأن تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتحديد المجالات التي يمكن لها، وبطريقة استباقية، أن تقدم التوصيات و/ أو متابعة ورصد النقاط التي تعتقد أنها ذات أهمية خاصة، وتحاول أن تعكس ذلك في تقاريرها. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء في تحديد تلك المسائل التي يرى أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء.

47. وتقدمت نائبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالشكر إلى الوفود على ملاحظاتها. وبشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي، أفادت نائبة الرئيس بأنه أثناء انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل أسبوعين، حصلت اللجنة على نسخة من مشروع التقرير. وخلال الدورة، حصلت على نسخة قيل أنها التقرير النهائي ولكن هذه النسخة لم تكن قد وُضعت بعد. وتتوقع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشكل عام أن يتم الانتهاء من تقرير مراجع الحسابات الخارجي بحلول موعد دورة أغسطس، وهو موعد قريب جدا من موعد دورة لجنة البرنامج والميزانية. وكانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد راجعت محتويات التقرير على نحو فعال ولكن كان لديها تحفظات تجاه مسأله أنها في الواقع تقوم بمراجعة مشروع تقرير، حتى لو تم تغيير القليل في النسخة النهائية. وتتوقع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مستقبلا أن تتلقى التقرير في وقت مبكر مقارنة بموعد تسلمه هذا العام. ونظرت اللجنة في القضايا التي أثيرت في التقرير، لاسيما ما يتعلق بتشييد المباني. وهناك عدد من القضايا التي أثيرت والتي توقعت نائبة الرئيس مناقشتها بعمق في إطار هذا البند الذي يتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي. ومع ذلك، طلبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من الأمانة أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا التي أثيرت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وتلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إحاطات من الإدارة بشأن مشاريع البناء الجديدة في كل دورة فصلية. ومع ذلك، عندما ننظر في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، يمكن أن نشعر بأن هناك بعض الخلاف بين ما ذكر من قبل مراجع الحسابات الخارجي وما ذكر من قبل الإدارة. وعلى كل حال، أشارت الإدارة في ردودها إلى موقفها. وكان على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تحت الطرفين، في وقت صدور التقرير، على بذل الكثير من الجهد على الأقل لإبرام اتفاق بشأن القضايا التي أثيرت. وفيما يتعلق باستباقية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أفادت نائبة الرئيس بأن ملاحظات وفد إسبانيا ربما نتجت عن الطريقة التي تم بها كتابة التقرير. لقد أثارت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قضايا وناقشتها مع الإدارة. كما ساعدت الإدارة أيضا في أن تكون سبابة وأن ترضى بالقضايا إلى الأمام. وكانت واحدة من هذه القضايا ممثلة في قضية المخاطر. وفي دورة سابقة، تحدثت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى الإدارة حول وضع سياسة للمخاطر، ويمكن أن نرى الآن أن هذا الأمر قد اضطلع به. وهناك مثال آخر وهو الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأثارت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عددا من القضايا مع الإدارة، وهي القضايا التي تم تناولها بشكل جيد وأخذت بعين الاعتبار من جانب الإدارة للمستقبل. إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد أثارت قضايا بالفعل. ومع ذلك، أفادت نائبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأنها تحيط علما بالنقاط التي أثارها وفد إسبانيا وتعتقد أنه يمكن الإبلاغ بطريقة أكثر تفصيلا عن عمل اللجنة في تقاريرها المقبلة.

48. وأعرب وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأعرب عن تقديره لدورها الحاسم ومساهمتها في آلية الرقابة الخاصة بالويو. وأفاد بأنه يرغب أيضا في التعبير عن تقديره لتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/2 ولجميع الأنشطة المدرجة في هذا التقرير. ورحب وفد المجموعة باء على وجه الخصوص بالنتائج الإيجابية بشأن مهمتي المراجعة الداخلية والتقييم لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وبالتحسين الكبير الذي طرأ على وضوح المعلومات الواردة في تقرير أداء البرنامج. ودعم الوفد الرد الإيجابي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على اقتراح الأمانة بشأن إصلاح وتعزيز أداء البرنامج وعملية إعداد التقارير المالية. ويتوقع وفد المجموعة باء أن تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعب دور هام في آلية الويو للرقابة، وتواصل المساهمة في تحسين إدارة المنظمة.

49. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن المجموعة باء. وأعرب عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها الإعلامي وعلى الاهتمام الذي أولته اللجنة للتعديلات التي أدخلت على ميثاق الرقابة الداخلية. وأعرب الوفد عن رأيه بأنه يجب استعراض الوثائق الأساسية الخاصة بجميع جوانب إطار الويو للمساءلة والرقابة بانتظام للتأكد من أنها ذات صلة وشاملة. وبالتالي أعرب الوفد عن تقديره للجهود التي بذلت في هذه الممارسة. كما أعرب عن دعمه الخاص للتعديل المقترح الذي دعا إلى إمكانية نفاذ الجمهور إلى تقارير التدقيق والتقييم التي تعدها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وما فتئت المنظمات على مستوى منظومة الأمم المتحدة تتخذ خطوات مماثلة نحو مزيد من الشفافية. ففي عام 2012 مثلا، اعتمدت المجالس التنفيذية لعدة صناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج المرأة وبرنامج الأغذية

العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة - قرارات للإفصاح عن تقارير التدقيق الداخلي بحلول نهاية عام 2012. وفي شهر أبريل 2013، اتبعت الجمعية العامة للأمم المتحدة نفس النهج بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بشأن الإفصاح العام عن تقارير مكتب الرقابة الداخلية على أساس تجريبي اعتباراً من ديسمبر 2014. وامتد هذا الإجراء ليشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ونشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقارير التقييم النهائية التي يعود تاريخها إلى عام 2002 وخطط التقييم السنوية الخاصة بها. واتفق الوفد مع اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن ضرورة تقديم التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات إلى لجنة البرنامج والميزانية كتقرير مستقل بدلاً من إدراجه كمرفق في التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية. وأفاد بأن مكتب الأخلاقيات يُعد عنصراً هاماً لإطار المساءلة في أي منظمة. ويجب تخصيص الوقت الكافي لمناقشة عمل مكتب الأخلاقيات، لا سيما ما يتعلق بالتوعية والتدريب وأنواع الاستفسارات المتلقاة. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في تشجيع مكتب الأخلاقيات على إطلاع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على خطة عمله السنوية قبل وضع الصيغة النهائية لها، حيث يمكن لتلك اللجنة أن تقدم رأياً بشأن نقاط الضعف المحتملة داخل إطار الرقابة الداخلية ويمكنها إضافة رأي مختلف بشأن الاتجاه الذي يتخذه عمل مكتب الأخلاقيات.

50. وأعرب وفد المكسيك عن شكره لنانبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقديم تقرير اللجنة وشكر أعضاء اللجنة على كل ما قدموه من أعمال. ورحب الوفد بالأعضاء الثلاثة الجدد، السيد آمون، الحاضر في دورة لجنة البرنامج والميزانية والسيد كالنتباش والسيد تشانغ. وأعرب عن رضاه على العمل الذي نفذته اللجنة، كما شكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها بشأن ميثاق الرقابة الداخلية. وأكد الوفد مجدداً على المخاوف حيال إدارة استحقاقات ومزايا الموظفين والتي رأى أنها قضية لا تقتصر على تقرير التدقيق الداخلي، بل تتعلق بالحوكمة وإدارة المنظمة بشكل عام. وأعرب الوفد عن رضاه على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن تنسيق الإجراءات والسياسات في هذا المجال مع تلك القائمة في مجالات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة. وطلب الوفد من اللجنة أن تواصل أعمال المتابعة بشأن تنفيذ التوصيات القديمة. وأفاد بأن هناك بعض التوصيات الهامة المتعلقة بمخاطر عالية ظلت مفتوحة. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في أن يتم إجراء استعراض عن كَثب للتوصيات التي قُدمت على مدار ثلاث سنوات. وانضم إلى رأي الوفود الأخرى بشأن الموافقة على ضرورة قيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة باستعراض خطة عمل مكتب الأخلاقيات قبل وضع الصيغة النهائية لها وأنه يجب تقديم التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات إلى لجنة البرنامج والميزانية كوثيقة مستقلة. ولضمان متابعة تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أعرب الوفد عن رغبته في اقتراح تعديل على مشروع فقرة القرار الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/2، على أساس روح التوافق في الآراء التي سادت الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بفقرة القرار المذكورة.

51. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وشكر نانبة رئيس اللجنة على العرض الذي قدمته ورحب بالتعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية والتي يرى أنها تحقق المزيد من الشفافية والوضوح بشأن عمل المنظمة. كما أعرب عن رضاه بشأن إتاحة إمكانية نفاذ الجمهور إلى تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأيد الوفد زيادة التفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومكتب الأخلاقيات ورحب باقتراح تلك اللجنة الداعي إلى تقديم مكتب الأخلاقيات لتقرير مستقل.

52. وأعلن الرئيس بأنه تم تعديل نص فقرة القرار (وفقاً للاقتراح المقدم من وفد المكسيك، والذي تم تعميمه) بهدف توضيح الفرق بين توصية الجمعية العامة والطلب المقدم إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقام الرئيس بتلاوة فقرة القرار المقترحة: "1) أوصت لجنة البرنامج والميزانية بأن تقوم الجمعية العامة للويبو بما يلي: (أ) أن تحيط علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/2، (ب) وأن تطلب من الأمانة مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة رداً على توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. (2) كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مواصلة استعراض ومراقبة الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة وفقاً لولايتها ورفع تقارير في هذا الشأن إلى لجنة البرنامج والميزانية"

53. واقترح وفد ألمانيا إما إضافة عبارة "عن كئيب" بعد عبارة "الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة" الواردة في الفقرة 2، أو حذف عبارة "عن كئيب" من نص القرار المقترح للبند (6) بحيث يتم توحيد نص القرارين.
54. وتساءل الرئيس عما إذا كان الاقتراح هو إضافة عبارة "عن كئيب".
55. وأوضح وفد ألمانيا بأنه يمكن إضافة أو حذف عبارة "كن كئيب" لأغراض الاتساق.
56. وشكر وفد المكسيك وفد ألمانيا واقترح الإبقاء على عبارة "عن كئيب" في مشروع القرارين كليهما.
57. وتساءل وفد ألمانيا عما إذا كان وفد أستراليا سيدعم الاقتراح الذي تقدم به وفد المكسيك.
58. وأكد وفد أستراليا على ارتياحه لاقتراح وفد المكسيك.
59. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفقرة 2 وإلى عبارة "وفقا لولايتها"، والتي رأى أنها مربكة قليلا لأنها وضعت قرب نهاية الفقرة. ومن حيث الوضوح، اقترح الوفد أن يتم تقديم عبارة "وفقا لولايتها" في تلك الفقرة بحيث تنص الفقرة كما يلي: "كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقا لولايتها، مواصلة (..)"، مع الإبقاء على باقي المنطوق اللغوي كما هو بالنسبة لكل من البندين 4 و6.
60. وطلب الرئيس من الوفد تلاوة الاقتراح.
61. وقام الوفد بتلاوة الاقتراح على النحو التالي: "كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقا لولايتها، مواصلة استعراض ومراقبة الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة ورفع تقارير في هذا الشأن إلى لجنة البرنامج والميزانية". وأوضح الوفد أن الفكرة هي أن الولاية تتعلق باللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (في اقتراح الوفد) بينما كانت الطريقة التي قرأت بها في البداية مربكة لأنه قد تشير إلى ولاية الأمانة.
62. وأشار الرئيس إلى أن عبارة "عن كئيب" غير موجودة.
63. وقام وفد ألمانيا بقراءة الاقتراح التالي: "كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقا لولايتها، مواصلة استعراض ومراقبة الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة عن كئيب ورفع تقارير في هذا الشأن إلى لجنة البرنامج والميزانية".
64. ولم تكن هناك أي ملاحظات أخرى على هذا البند من بنود جدول الأعمال وتم اعتماد القرار التالي.
65. أوصت لجنة البرنامج والميزانية بأن تقوم الجمعية العامة للويو بما يلي:
- (أ) أن تحيط علما بتقرير لجنة الويو الاستشارية المستقلة للرقابة الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/2؛
- (ب) وأن تطلب من الأمانة مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة ردا على توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.
66. كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقا لولايتها، مواصلة استعراض ومراقبة الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة عن كئيب ورفع تقارير في هذا الشأن إلى لجنة البرنامج والميزانية.

البند 5 تقرير مراجع الحسابات الخارجي

البند 11 البيانات المالية السنوية لعام 2013؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014

(أ) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013

(ب) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014

67. تقرر مناقشة البند الخاس والبند 11 (أ) و (ب) معا.

68. واستندت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/22/3 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) والوثيقة WO/PBC/22/5 (التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013) والوثيقة WO/PBC/22/7 (وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014).

69. وعرض الرئيس البند 11 من جدول الأعمال المتمثل في التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013 ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014، والبند 5 من جدول الأعمال المتمثل في التقرير المقدم من مراجع الحسابات الخارجي. وشرح الرئيس أن التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013 تضمنت البيانات المالية للمنظمة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2013. وبموجب القاعدة 8-11 من النظام المالي ولأخذه، يتعين على لجنة البرنامج والميزانية أن تفحص البيانات المالية وتقرير التدقيق المتعلق بها وتحيلهم إلى الجمعية العامة مرفقاً بهم التعليقات والتوصيات. وفي أوائل شهر يوليو تم إعداد وضع تسديد الاشتراكات وفقاً لما كانت عليه في 30 يونيو 2014 وتضمنت تفاصيل حالة سداد المدفوعات حسبما كانت في 30 يونيو 2014 بما فيها المعلومات المتعلقة بكافة مجالات المساهمات والمدفوعات تجاه صناديق رأس المال العامل. وأوضح التقرير الذي أعده مراجع الحسابات الخارجي رأياً بشأن البيانات المالية للمنظمة عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2013 وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي الأساسية الناشئة من عمليات التدقيق التي تمت في عام 2013/2014. وتضمنت الوثيقة أيضاً ردود المنظمة على كافة توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

70. وأوضحت الأمانة أن البيانات المالية السنوية لعام 2013 تضمنت التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2013. وتم إعداد هذه البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأدرجت في تقرير تدقيق نهائي. وتضمنت البيانات المالية مناقشة وتحليلاً لنتائج العام بالإضافة إلى تقديم شرح شامل للأجزاء المكونة للبيانات المالية نفسها (نظرة عامة على البيانات المالية). وتلى البيانات عدد من الجداول لم تكن إلزامية لأغراض الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولكنها قدمت معلومات إضافية مفيدة للدول الأعضاء. وتضمن الجدولان الأول والثاني معلومات مفصلة عن الوضع المالي للمنظمة والأداء المالي لها مقدمة من وحدة الأعمال، فيما قدم الجدول الثالث موجزاً للدخل والنفقات المتعلقة بالحسابات الخاصة، والمعروفة أيضاً بالصناديق الاستثنائية. وتبين من نتائج المنظمة لعام 2013 وجود فائض قيمته 15.1 مليون فرنك سويسري للعام إجمالي إيرادات قيمته 351.6 مليون فرنك سويسري وإجمالي نفقات قيمته 336.5 مليون فرنك سويسري. وفيما يتعلق بالأصول الصافية للمنظمة في 31 ديسمبر 2013 فقد بلغت 208.8 مليون فرنك سويسري. وكان أكبر مصدر للإيرادات خلال عام 2013 متمثلاً في الرسوم التي يفرضها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات حيث بلغت نسبتها 73.2 في المائة من إجمالي الإيرادات. ومثلت الرسوم التي يفرضها نظام مدريد ثاني أكبر مصدر لإيرادات المنظمة، حيث بلغت نسبتها 15.8 في المائة من إجمالي الإيرادات. وكانت النفقات الشخصية هي أكبر نفقات المؤسسة حيث بلغت 214.4 مليون فرنك سويسري بما يعادل 63.7 في المائة من الإنفاق الإجمالي.

71. وقدمت الأمانة الوثيقة المتعلقة بوضع تسديد الاشتراكات والتي تضمنت معلومات بشأن المساهمات والمدفوعات السنوية باتجاه صناديق رأس المال العامل في 30 يونيو 2014. وأضافت الأمانة أنه منذ ذلك التاريخ كانت المدفوعات التي تم

تلقيها على النحو الآتي: بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، 28490 فرنك سويسري (مساهمة 2005 مضافة إلى مساهمة 2006)؛ والبرازيل، 19633 فرنك سويسري أدت إلى تسوية رصيد عام 2013، وبذلك لا يتبقى مستحقاً سوى مساهمة عام 2014 وقدرها 91158 فرنك سويسري؛ وإيطاليا، 4468 فرنك سويسري، بدون متأخرات مستحقة؛ واليابان، 1139475 فرنك سويسري، بدون متأخرات مستحقة؛ ونيكاراغوا، 5931 فرنك سويسري، بدون متأخرات مستحقة؛ وبولندا، 34188 فرنك سويسري، بدون متأخرات مستحقة؛ وقطر، 11395 فرنك سويسري، بدون متأخرات مستحقة؛ والاتحاد الروسي، 27297 فرنك سويسري حيث سدد جزءاً من مساهمة عام 2014؛ والإمارات العربية المتحدة، 11395 فرنك سويسري، بدون متأخرات مستحقة؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة، 1424 فرنك سويسري، ولم يعد لديها الآن أي متأخرات غير مجمدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء استقطاعات مدريد ولاهاي الصغيرة مقابل نفس المساهمات، وبذلك تم سداد بعض المتأخرات عن كوت ديفوار (176 فرنك سويسري) ومالي (22 فرنك سويسري) والنيجر (64 فرنك سويسري). وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تضمنت أيضاً ظهور متأخرات في المساهمات وصناديق رأس المال العامل منذ عام 2003.

72. وأعلن الرئيس أن مراجع الحسابات الخارجي سيقدم الوثيقة WO/PBC/22/3.

73. وقدم مراجع الحسابات الخارجي تقريره على النحو التالي:

"أتوجه بالشكر إلى سيادة الرئيس والوفود الموقرين، وأعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لأن أعرض عليكم نتائج تدقيق الويبو عن الفترة المالية 2013. لقد تضمن تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2013 ملاحظات وتوصيات مهمة بشأن التدقيق وتم تقديمه منفصلاً بغية إحالته إلى الجمعية العامة.

"وبموجب اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي، يتعين علينا أن نعرب عن رأينا بخصوص البيانات المالية للويبو وتقريرها المالي بشأن العمليات المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013. ولقد قمنا في يونيو/يوليو 2012 بإجراء التدقيق للسنة المالية 2013 وفق خطة تدقيق وضعت على أساس تحليل المخاطر المتعلق بالويبو. وشمل التدقيق مراجعة للبيانات المالية للويبو ومراجعة لأداء البرنامج 9 للويبو والبلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً ومراجعة امتثال تخص لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وتضمن التدقيق تنقيحاً للبيانات المالية للتأكد من عدم وجود أخطاء جوهرية ومن استيفاء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولقد أبدينا رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للويبو للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013. واعتمدت الويبو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2010 وأقرت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أرقام 28 و29 و30 المتعلقة بالصكوك المالية خلال عام 2013. وبلغ الفائض عن العام المنتهي في ديسمبر 2013 قيمة 13.1 مليون فرنك سويسري.

"وبالنسبة لإعداد البيانات المالية لعام 2013 تم تغيير السياسة المحاسبية المتعلقة بإقرار العائد من طلبات البراءات الدولية. وتم إقرار أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، وتم تعديل الأرقام المالية لعام 2012. وبناء عليه زاد فائض عام 2012 من 15.7 مليون فرنك سويسري إلى 19.5 مليون فرنك سويسري. وبلغ فائض عام 2013 ما قيمته 15.1 مليون فرنك سويسري بانخفاض بلغ 22.56 في المائة بالمقارنة بفائض عام 2012. وبالنسبة للعام 2013، بلغ إجمالي إيرادات الويبو 351.6 مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 3.1 في المائة بالمقارنة بإجمالي الإيرادات المعدل لعام 2012 الذي بلغ 341 مليون فرنك سويسري. وكان أكبر مصدر للإيرادات خلال عام 2013 متمثلاً في رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات حيث بلغت 73.2 في المائة من إجمالي الإيرادات. وزادت إيرادات رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2013 بنسبة 2.2 في المائة بالمقارنة بعام 2012.

"وفي عام 2013 بلغت نفقات الويبو 336.5 مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 4.7 في المائة بالمقارنة بإجمالي نفقات عام 2012 التي بلغت 321.5 مليون فرنك سويسري. وعلى نحو يعكس طبيعة العمل الذي اضطلعت

به المنظمة، مثلت نفقات الأفراد أكبر نفقات المنظمة حيث بلغت 214.4 مليون فرنك سويسري، بما نسبته 63.7 في المائة من مجموع النفقات. وزادت نفقات الأفراد بنسبة قدرها 0.8 في المائة بالمقارنة بعام 2012.

"وفي 31 ديسمبر 2013، بلغ صافي أصول المنظمة 208.8 مليون فرنك سويسري بالمقارنة بالرصيد المعاد حسابه الذي بلغ 193.7 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2012. وتقوم الويبو بإعداد ميزانية الثنائية. ووافقت الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو على ميزانية الثنائية البالغة 647.4 مليون فرنك سويسري في 29 سبتمبر 2011. وفي الثنائية 2012/13 بلغ إجمالي إيرادات الويبو في الثنائية 680.73 مليون فرنك سويسري أي بزيادة قدرها 33.3 مليون فرنك سويسري عن المبالغ المقدرة في الميزانية. وبلغ إجمالي النفقات في الثنائية 611.81 مليون فرنك سويسري أي بانخفاض قدره 36.3 مليون فرنك سويسري عن المبالغ المقدرة في الميزانية.

"وفي تقريرنا عن السنة المالية 2012، قدمنا توصية بأن تنظر الويبو في إنشاء احتياطي منفصل لغرض تمويل المشاريع. إلا أن البيانات المالية للويبو للعام 2013 لم توضح عن أي احتياطي منفصل لغرض تمويل المشاريع. ولم تكشف الملاحظة 21 التي كانت جزءاً من البيانات المالية للويبو لعام 2013 سوى عن الرصيد المتبقي (24.80 مليون فرنك سويسري) بشأن المشاريع الجاري إقامتها اعتباراً من 31 ديسمبر 2013، ومبلغاً قدره 11.20 مليون فرنك سويسري تم اعتمادها للمشاريع الجديدة التي تبدأ في 2014 والرصيد المتبقي (23.30 مليون فرنك سويسري) المخصص لإقامة مشاريع إنشائية اعتباراً من 31 ديسمبر 2013. ولكن لم تكشف الملاحظة عن مقدار الأموال الاحتياطية المستخدمة في مشاريع البناء التي كانت تُموّل جزئياً أو كلياً من الأموال الاحتياطية على أساس أن النفقات المتكبدة في ذلك لم تؤثر في مستوى الأموال الاحتياطية لأنها كانت مُرَسْمَلَة.

"وأوصينا بأن تكفل الويبو إنشاء احتياطي منفصل لغرض تمويل المشاريع وأن تدرجه في البيانات المالية من أجل تحسين فهم المعاملات المتعلقة باستخدام فائض الاحتياطيات المتراكم.

"وتشمل الحسابات المدينة "الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات" البالغة 62.40 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013. والطلبات التي ظلت رسوماً غير مدفوعة في تاريخ الإبلاغ اعتُبرت حسابات مدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بعد أن حُصم منها إجمالي المبالغ التي تلقتها الويبو باستثناء الحصة المستحقة عن الطلبات الفردية المقدمة من شعبة معاهدة التعاون بشأن البراءات نظراً لوجود تعقيدات في البيانات المرفقة الواردة من مكاتب تسلم الطلبات. ولوحظ أن الخصوم الأخرى - الحسابات الجارية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - شملت مبلغ 6.60 مليون فرنك سويسري يمثل رسوم الطلبات المستلمة من مكاتب تسلم الطلبات في إيطاليا واليابان نظير الطلبات المودعة. وكان هذا المبلغ في الأغلب رسوماً غير مُخصّصة توجد في حوزة الويبو، وكان من المقرر أن يُخصم من الرقم المؤخّذ للحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد أسفر عدم تسوية المبلغ الموجود في الحسابات الجارية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات عن المبالغ في الحسابات المدينة وكذلك في الخصوم الأخرى وتنتج عن ذلك مبلغ يتعلق برسوم إيداع الطلبات المستلمة.

"ونوصي بأن تراجع الويبو حالة الطلبات غير المدفوعة الرسوم الواردة من مكاتب تسلم الطلبات وأن تقوم بتسوية رسوم الطلبات المودعة بالفعل التي تدخل في الحسابات الجارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لتعكس المبالغ الفعلية المستحقة عن طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات.

"والملاحظ أيضاً أن المكاسب والخسائر غير المحققة والناجمة عن بلورة الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات المُعدة بعملات غير العملة التي تعمل بها الويبو لم تكن تقيد في بيان الأداء المالي وبالتالي لا يُعد ذلك امتثالاً لمتطلبات المعيار 4 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فضلاً عن السياسة المحاسبية المعلنة للمنظمة.

"ونوصي بأن تنظر الويبو في الاحتفاظ بالبيانات المحاسبية التي تتعلق بالرسوم المحصلة والمستحقة فيما يخص الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مُسَعَّرة بالعملة المستخدمة في كل طلب / مكتب تسلم طلبات.

"وبالنسبة لأي منظمة، يعد التوزيع الديمغرافي لأعضائها أحد العوامل الحاسمة في تقييم التزامها حيال مستحقات نهاية الخدمة لاسيما في حالة التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، حيث يؤثر سن العضو المتقاعد بشكل كبير في مدى الخصوم المتعلقة بأقساط التأمين الطبي التي تتحملها المنظمة ومدتها. ولوحظ أن الافتراضات الديمغرافية المتعلقة بمجالات التقاعد ودوران الموظفين المستخدمة في التقييم الاكتواري للخصوم والمستحقات المتعلقة بمنح العودة إلى الوطن والسفر والتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لم تكن مستندة إلى البيانات الحالية بشأن الاتجاهات الديمغرافية لحالات التقاعد/دوران الموظفين.

"ونوصي الويبو بأن تنظر في مراجعة وتحديث الافتراضات الديمغرافية المتعلقة بمجالات التقاعد/دوران الموظفين والمعتمدة في التقييم الفعلي لمستحقات ما بعد الخدمة.

"ووفقاً لوثيقة البرنامج والميزانية، شهدت مخصصات الميزانية للبرنامج 9 ميلاً للانخفاض منذ عام 2008. وانخفضت مخصصات موارد خلاف الموظفين بنسبة 52.11 بالمائة خلال تلك الفترة وكانت المصدر الرئيسي لتمويل تنفيذ أنشطة التنمية وشملت بعثات الموظفين وأسفار الغير والمؤتمرات وأتعاب الخبراء والنشر ومصروفات التشغيل. وتُعد توصيات جدول أعمال التنمية أهدافاً واسعة النطاق وحيوية ورئيسية ستظل بمثابة مبدأ توجيهي لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية في البلدان النامية. ولكن وفقاً لما أُقترح في وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 15/2014، لم تُدرج سوى خمس توصيات من مجمل توصيات جدول أعمال التنمية لإرشاد البرنامج 9 مقارنة بالتوصيات المدرجة في وثيقتي الثلاثيتين 11/2010 و 13/2012 وعددها 22 و 27 توصية على التوالي.

"ونوصي بأن تضمن أمانة الويبو مراعاة جميع توصيات جدول أعمال التنمية المعنية في تصميم أنشطة المساعدات.

"والخطة القطرية هي وثيقة يتفق عليها البلد المعني مع الويبو وتقدم إطاراً مخصصاً وشاملاً يكفل تخطيط المساعدة التقنية التي توفرها الويبو وتنفيذها في البلد المعني خلال سنتين. ورغم الأهمية القصوى التي تكسبها هذه الوثيقة، فقد وجدنا أن الخطط القطرية لم تُعد إلا في 60 بلداً من أصل 138 بلداً.

"أما خطة العمل السنوية فهي أداة تخطيط وتنفيذ تشير إلى الأنشطة المزمع تنفيذها لتحقيق النتائج المرتقبة الواردة في وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية. ولاحظنا عدم وجود أية آلية رسمية لإخطار البلدان الأعضاء بخطة العمل المتفق عليها، وعدم قياس أنشطة التنمية المشار إليها في خطة العمل السنوية استناداً إلى مؤشرات أداء البرنامج والميزانية.

"ونوصي بأن تضع أمانة الويبو إجراءً تشغيلياً معيارياً لصياغة الخطط القطرية. ويمكن أيضاً اعتبار صياغة الخطة القطرية مؤشراً من مؤشرات الأداء الخاصة برصد المكاتب الإقليمية وتقييم أدائها في إطار هذا البرنامج.

"ولا يتوافر أي تعريف لمفهوم "مصروفات التنمية" يمكنه أن يصف نطاقها أو مكوناتها. والأهم من ذلك أن التعريف الراهن لمصروفات التنمية يغفل طبيعة أنشطة التنمية المشمولة وأثرها المنشود على تنمية البلدان من خلال أدوات الملكية الفكرية. ولدى تقييمنا لحصة التنمية ضمن البرامج الموضوعية، وجدنا أن مصروفات عادية، مثل بدل السفر وبدل المعيشة اليومي، قد أُدرجت أيضاً في حصة التنمية.

"ونوصي بأن تُعرّف الويبو نفقات التنمية بشكل واضح وتصوغ طريقة لتحديد حصة التنمية ضمن كل برنامج ونشاط حتى يتسنى تقييم فعالية عملية التعميم تقييماً موضوعياً.

"ويُعد تتبع الموارد المالية وإعداد التقارير بشأنها وإرسالها إلى أصحاب المصالح شرطاً أساسياً للإدارة المالية الدقيقة والشفافية. وقد لاحظنا عدم تخصيص رمز ميزانية فيما يتعلق بتسجيل حصة نفقات التنمية في البرامج الموضوعية، ونظراً لغياب هذه الصلة لم يتسنى تتبع النفقات الفعلية للتنمية.

"ونوصي بأن تواصل الويبو تنفيذ نظام تتبع قوي لضمان توافر بيانات بشأن الإنفاق الفعلي على التنمية مقارنة بالتقديرات.

"وطبقاً للقاعدة 1-2 من نظام موظفي الويبو ولائحته، يجب أن يكون لكل وظيفة وصفٌ وظيفي دقيق وحديث. ورغم ذلك، لوحظ عدم وجود أوصاف وظيفية في 25 بالمائة من الوظائف المعتمدة للبرنامج 9.

"ونوصي بأنه يمكن تحديث الأوصاف الوظيفية المتعلقة بالبرنامج 9.

"يُعد إطار إدارة المخاطر مبادرة جيدة من الويبو لتعزيز آلية الرقابة الداخلية. وقد لوحظ عدم تحديث سجل المخاطر للبرنامج 9 وعدم تحديد مخاطر من قبل شعبة البلدان الأقل نمواً وشعبة المشاريع الخاصة.

"ونوصي بأن يراقب نائب المدير العام المسؤول عن قطاع التنمية جودة سجلات المخاطر على نحو منظم.

"إن تقرير أداء البرنامج الذي تعدّه الويبو هو أداة إدارة هامة تضمن الاستفادة من الدروس المستخلصة من الأداء المحقق في الفترات السابقة وإدراجها على النحو الواجب في تنفيذ أنشطة الويبو في المستقبل. ولاحظنا أن المكون الأساسي في وثيقة البرنامج والميزانية، وهو الأهداف المنشودة، لم يُسجل في وثيقة تقرير أداء البرنامج. ونتيجة لذلك، يتعدّر على القارئ/أصحاب المصالح عقد مقارنة بين ما تحقق والهدف المنشود وإنما سيضطر إلى الرجوع إلى وثيقة البرنامج والميزانية كل مرة للتأكد مما إذا كان الأداء يتقدم في مساره الصحيح أم لا.

"ونوصي الويبو بأن تنظر في إدراج الأهداف المنشودة في تقرير أداء البرنامج.

"ولاحظنا أن قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية لم توفر أية معلومات عن القضايا التقنية التي تقع ضمن مجال الملكية الفكرية، والتي شملها الحدث أو نوقشت خلاله، أو عن مضمون العروض أو القضايا المختلفة التي طرحها المشاركون أو عن محضر المناقشات. وفضلاً عن ذلك، لم يُرفع التقرير الذي أعده الخبير الاستشاري عن حدث ما إلى نائب المدير العام المسؤول عن قطاع التنمية إلا من خلال مدير المكتب الإقليمي، دون أن يُجمل على قاعدة بيانات المساعدة التقنية، مما حرم البلدان الأعضاء من الاستفادة من أنشطة التنمية أو الأحداث ذات الصلة التي جرت في بلدان أخرى.

"ونوصي بأن تضمن الويبو وضع آلية رصد على مستوى مديري المكاتب الإقليمية بغية التثبت من صحة المعلومات الخاصة بأنشطة التنمية والجاري إدخالها في نظام العمل الإلكتروني وقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. وضماناً لسلامة البيانات، يمكن استحداث عمليات تثبت جديدة في قاعدة بيانات الويبو المذكورة.

"وأقرت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في سلسلة اجتماعاتها السابعة والأربعين، التي عُقدت في الفترة من 22 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2009، مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة بميزانية إجمالية قدرها 68.20 مليون فرنك سويسري. وانتقت لجنة الاختيار، التي شكّلت لاختيار مقاول للمشروع، مقاولاً عاماً في فبراير 2011. وتم توقيع العقد في مايو 2011 في صورة عقدٍ ثابت السعر بقيمة 53.24 مليون فرنك سويسري، شاملاً الأتعاب والرسوم

والمخاطر والمكافآت، ولكن غير شاملٍ للعقد الخاص بمركز النفاذ، والذي مُنح للمقاول العام على حدة في مارس 2012 مقابل 3.47 مليون فرنك سويسري. وبدأ العمل في أغسطس 2011، وكان مقرراً الانتهاء منه بحلول أبريل 2013. إلا أنه، ونظراً لبطء التقدم المحرز في عمل المقاول العام ولوقوع خلاف بشأن بعض الأعمال المنجزة، فقد فُسخ العقد من خلال اتفاق فسخ ودي أبرم بين الطرفين في يوليو 2012. وتولت أمانة الويبو المسؤولية المباشرة عن تنفيذ المشروع عبر تعزيز دور المهندس المعماري وقيادة المشروع والمهندسين المتخصصين. وكان من المتوقع إتمام العمل بحلول يونيو 2014. وتبين أن وثيقة الاقتراح المفضل الخاص بالمرحلة الثانية من المشروع التي تم تقديمها بغرض اعتمادها لم تقدّم للدول الأعضاء معلومات جوهرية تسهل عليهم اتخاذ قرار مستنير بشأن المشروع. ومن باب الحرص على تحقيق أفضل ممارسة، يتعين أن توضع أمام متخذي القرارات القيمة الكلية للمشروع على مدى عمره بالكامل، وليس التكاليف الرأسمالية الأولية مُحسب. ولا يمكن قياس الأثر الكلي لمشروع إنشائي جديد على تقديم الخدمات إلا بعد النظر إلى تكاليف المبنى مقسّمة بين تكاليف أعمال البناء وتكاليف إدارة المنشأة. والواقع أن تكاليف إيجار مساحات المؤتمرات بلغت 0.4 مليون فرنك سويسري عن الأعوام الخمسة الأخيرة مقارنة بتكلفة الإنشاءات التي بلغت 68.20 مليون فرنك سويسري والتكلفة السنوية للصيانة التي قدرت بـ 0.39 مليون فرنك سويسري.

"ونوصي بأن تشتمل الاقتراحات المقبلة الخاصة بمشاريع البناء على تحليل للتكاليف والعوائد المترتبة على الاستثمار المقترح استناداً إلى تكاليف البناء والتشغيل والصيانة وفقاً لقيمتها الحالية.

"ولاحظنا أنّ العقد قد مُنح لشركة Implenia كمقاول عام في مايو 2011، بالرغم من أنّ إدارة الويبو كانت على دراية بالصعوبات التي تسبّب فيها المقاول العام في مشروع البناء الجديد، والتي تمثلت في التأخيرات في أعمال التشطيب والإصلاح (أساساً فيما يخص الواجهات، والأسقف الزجاجية للردهات، والأرضيات)، وتغيير عضو رئيسي في فريق إدارة المقاول العام. كما أنّ مجلس الاختيار أُحيط علماً من قبل فريق التقييم التابع للويبو ومن القيادة بالتأخيرات والصعوبات في ديسمبر 2010 وأوائل فبراير 2011. وعلاوة على ذلك، كانت شعبة التدقيق الداخلي قد أوصت (في مايو 2011) بعدم توقيع عقد مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة إلا بعد استلام المبنى الجديد في حالة جيدة وتسوية التعويض عن التسليم المتأخر حسب الشروط التعاقدية لمشروع البناء الجديد. ومع ذلك، فقد قررت أمانة الويبو ألا تنقد التوصية تحقيقاً لمصلحة الويبو وقدمت أسبابها الخاصة (صون ميزانية المشروع، وتلافي التأخيرات، والمحافظة على صحة العقود، وعدم الإبقاء على موقع العمل قيد التعليق إلى أجل غير مسمى). كما أنّ الأمانة لم تُطلع مجلس الاختيار على توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وردها عليها. وذكرت الإدارة أنّه فيما كان معروفاً في أواخر عام 2010 أنّ الواجهات والأسقف الزجاجية للردهات تشوبها عيوب، فقد كان من المتوقع، كما هو الحال في أي مشروع للبناء، أن يصحّح المقاول العام تلك العيوب بمرور الوقت؛ ولم يكن ثمة ما يشير إلى أنّ ذلك لم يكن ليُنقذ بأي حال من الأحوال في شتاء عام 2010 وربيعه لأسباب واضحة تتعلق بالأحوال الجوية. وبحلول تاريخ توقيع عقد مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة كان قد نُظر فعلاً في توصيتي شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المذكورتين أعلاه.

"ونوصي بأن يُراعى الأداء السابق للمقاولين حق المراعاة في معايير الاختيار، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة لحساب الويبو.

"وقبلت المنظمة توصية التدقيق، مشيرةً إلى أنّها كانت فعلاً قيد التنفيذ من قبل أمانة الويبو فيما يخص المناقصات عمومًا.

"وبدأت أعمال البناء في مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة في أغسطس 2011، وكان يُفترض أن تنتهي بحلول أبريل 2013. إلا أنّ الويبو أنهت عقد العمل في المشروع، بسبب تأخر العمل ومسائل متعلقة بالجودة، في يوليو 2012 من خلال اتفاق فسخ ودي أبرم بين الطرفين. وفي وقت إنهاء العقد (24 يوليو 2012)، كان

مبلغ 24.11 مليون فرنك سويسري قد دُفع إلى شركة Implenia. وبحسب البيان الذي قدمته الشركة في 3 أغسطس 2012، كانت قيمة الأعمال المنفذة بموجب العقد تبلغ 10.63 مليون فرنك سويسري. وقد أدّى ذلك إلى مدفوعات زائدة بقيمة 13.48 مليون فرنك سويسري في تاريخ فسخ العقد. وقد أُبلغنا بأنّ الويبيو قد قبلت بمبلغ 14.22 مليون فرنك سويسري قيمةً للأعمال المنفذة.

"وبخصوص إدارة العقد مع المقاول العام، لوحظ ما يلي: (1) بحسب الفقرة 6-6 من خطة السداد في العقد الأصلي مع المقاول العام، تكون الدفعات بموجب الخطة مستحقة السداد في غضون 45 يوماً، شريطة أن يكون المقاول العام قد أرسل تقريره الشهري عن التقدم المحرز. إلا أنّ العقد ثابت السعر لم ينص على مراحل إنجاز محددة لسداد الأقساط الشهرية. (2) وسُدّدت الدفعات دون التحقق مما أحرزه المقاول العام من تقدم في العمل. (3) وسعت الأمانة للحصول على مشورة قانونية من شركة محاماة لتستوضح عن مدى التأخيرات التي وقعت في مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة (من خلال دراسة قام بها خبراء دوليون في مجال تخطيط البناء). ووفقاً لتلك الدراسة كان التأخر الفعلي، في منتصف يوليو 2012، في حدود أربعة أشهر، لا شهرين كما أعلن المقاول العام في أوائل يونيو 2012. وفي هذا الصدد، لم يُذكر سبب عدم فرض الغرامة المقررة بقيمة 1.2 مليون فرنك سويسري على المقاول العام. (4) واختارت الويبيو التسوية الودية للعقد استناداً إلى المشورة القانونية حسبما أُفيد به. ومع ذلك، لم تكن ضمن السجلات مشورة مكتوبة من شركة المحاماة توصي بتسوية العقد ودياً مع المقاول العام. كما أنّ الإجراءات المتبعة بموجب لوائح لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لم تكن بدورها متوافرة في السجلات. (5) ولم يوافق المقاول العام السابق بالمبلغ النهائي وفقاً لحساب الويبيو، حيث لم توجد وثيقة موقعة من كلا الطرفين، حتى بعد مرور 20 شهراً من فسخ العقد، ولم يكن المبلغ الزائد المدفوع قد استُرد بالكامل بعد، مما أدّى إلى خسارة الفوائد المستحقة على أموال الويبيو. (6) وحيث أنّ اتفاق فسخ العقد كان مرتبطاً بمشروع البناء الجديد، فقد لاحظنا أنّ غرامة التأخير، في مشروع البناء الجديد أيضاً، قد حُقِضت إلى 2.225 مليون فرنك سويسري من قيمة الغرامة المنطبقة البالغة 5.8 مليون فرنك سويسري. وبالنظر إلى أنّ قيمة الغرامة هي 25000 فرنك سويسري عن اليوم الواحد، فإنّ مبلغ 2.225 مليون فرنك سويسري لا يغطّي إلا 89 يوماً. ولم يُذكر في السجلات سبب إبلاغ الدول الأعضاء بأنّ هذا المبلغ يغطّي فترة التأخير الممتدة من أكتوبر 2010 إلى مايو 2011. وعلاوة على ذلك، لم يرد أيّ تسوية مفضّل لتخفيض الغرامة، الذي جاء مخالفاً لأحكام العقد.

"وذكرت الإدارة أنّها حافظت على مصلحة الويبيو من خلال التوصل إلى اتفاق فسخ ودي أبرم بين الطرفين، ومن خلال تفادي تعطيل موقع العمل لأجل غير مسمى. كما أنّ جميع المدفوعات التي سددتها الويبيو حتى مارس 2012 جاءت وفقاً لخطة السداد التعاقدية وقريبة من العقد الأساسي مع المقاول العام السابق، وتقوم خطة السداد هذه على مبالغ شهرية ثابتة غير مرتبطة بتنفيذ مراحل معينها من المشروع. وقد كان هذا الإطار التعاقدى القائم على السعر الشهري الثابت هو الخيار المتبع وفقاً لنموذج المقاول العام وهو نموذج النقابة السويسرية للمهندسين والمهندسين المعماريين. وقد أتبع ذلك النموذج لتيسير تقدّم المقاول العام في العمل والتمكين من سداد دفعات شهرية متساوية. وقد ذُكر بأنّه بموجب المادة 7-7 من العقد الأساسي بشأن مشروع البناء الجديد، كانت القيمة التعاقدية القصوى التي كان يمكن للويبيو المطالبة بها هي 5.80 مليون فرنك سويسري، وذلك إذا لم يُسلم المبنى على الإطلاق ولم يُستلم على الإطلاق. لكن الأمانة قررت التخطيط لسلسلة من عمليات التسليم على مراحل. ونتيجة لذلك، حُقِض المبلغ المستحق نظرياً وهو 5.80 مليون فرنك سويسري بالنسبة والتناسب مع الاستلام الفعلي للمساحات، وتسليمها، واستخدام الويبيو لمختلف المساحات والطوابق.

"وينبغي، في رأينا، ربط المدفوعات بتنفيذ مراحل البناء. كما أنّ النظام المالي للويبيو ولائحته ينص على ألا يُبرم أيّ عقد أو أيّ صيغة أخرى باسم المنظمة يستوجب دفع مبلغ أو مبالغ معجلة على الحساب قبل تسليم وأداء الخدمات. وفي حالة الاتفاق على دفع مبلغ معجل، تُسجّل الأسباب الداعية لذلك".

"وعلاوة على ذلك كان يتعين على الويبو، في رأينا، تحصيل الغرامة البالغة 5.80 مليون فرنك سويسري بكامل قيمتها، إذ أنّ المبنى لم يُسَلَّم كاملاً في التاريخ المنصوص عليه في العقد. وبالمثل، كان يتعين عليها تحصيل الغرامة البالغة 1.2 مليون فرنك سويسري في حالة مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة، بدلا من تحصيلها لمبلغ قدره 0.30 مليون فرنك سويسري بموجب اتفاق الفسخ كتعويض عن المطالبات المستقبلية المحتملة.

"ونوصي بأن يرتبط تسديد الأقساط للمقاولين بمراحل البناء المنفذة.

"وقبلت المنظمة التوصية، رهناً بأحكام الأطر التنظيمية أو غيرها من الأطر القانونية السويسرية، ولا سيما قانون الالتزامات وغير ذلك من الأحكام الكانتونية أو المحلية المطبقة في جنيف. وقد تستلزم تلك الأحكام أن تستحدث الأمانة إجراءات موازية لإدارة المدفوعات لضمان ربط المدفوعات بمراحل البناء.

"عهدت الويبو إلى المهندس المعماري BehnischArchitekten، من خلال الإضافة 26 للعقد الذي يحمل رقم PCS/2K/BBP-12 والمؤرخ 17 أبريل 2001، بالتكليف المتعلق بمشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة، وتعديلات المبنى الرئيسي، ومبنى أربادبوكش القائم، ومركز النفاذ، والمحيط الأمني. وأصدرت الإضافات حتى رقم 36 لتتقيد نطاق العمل وزيادة رسوم/أتعاب المهندس المعماري. وعند فسخ العقد مع المقاول العام في 23 يوليو 2012، أُدرجت الإضافة 37 في العقد المبرم مع المهندس المعماري في مارس 2013، لتعزز من دور المهندس المعماري بإدراج خدمات إضافية ليقدمها بدلاً من المقاول العام السابق، نظير مبلغ إضافي قيمته 2.5 مليون فرنك سويسري. وفيما يتعلق بالإضافة 37، فقد لاحظنا أنه عند حساب الرسوم الإضافية المستحقة للمهندس المعماري نظير الخدمات الإضافية، اعتُبرت قيمة الأعمال التي أنجزها المقاول العام السابق 10.632 مليون فرنك سويسري مقابل المبلغ الذي قبلت به الويبو وهو 14.22 مليون فرنك سويسري. كما سددت الويبو أتعاباً للمقاول العام السابق نظير أعمال قيمتها 14.22 مليون فرنك سويسري. وعلاوة على ذلك، لم تتضمن الإضافة 37 شرطاً جزائياً في حالة تأخر المهندس المعماري في تنفيذ الأعمال المتعلقة بمسؤولياته الإضافية. ومن ناحية أخرى، هناك بند ينص على رسوم إضافية إذا ما امتد العمل إلى ما بعد أغسطس 2014.

"وذكرت الإدارة أنّ الويبو اختارت أن تظل داخل الإطار الأصلي القائم وفقاً للعقد الأولي المبرم مع المهندس المعماري في 2001، والذي يتضمن نوعاً آخرًا من الضمانات لصالح الويبو، في صورة استقطاع بنسبة 10 بالمائة من جميع الأتعاب التي يدفعها المهندس المعماري. ولو كانت الويبو قد اختارت تغيير ذلك الإطار لاستحداث مثل هذا الشرط الجزائي، لكان عليها أن تتفاوض مع المهندس المعماري، بخصوص تلك الإضافة، في سبيل تحقيق توازن جديد بين أتعابه وآلية حساب غرامة التأخير، وهو ما كان يعني مخاطرة محتملة بزيادة الأتعاب على مدار المدة الباقية من العقد. وحيث أنّ دور المهندس المعماري قد عُزِّز ليتولى إدارة موقع العمل، فقد كان الشرط الجزائي لازماً لضمان إنجاز العمل في وقته.

"ونوصي بأن يستند تسديد أتعاب المهندس المعماري إلى قيمة العمل الفعلي الذي أنجزه. ونوصي أيضاً بأن يتناسب أجر المهندس المعماري والجزاءات المفروضة عليه مع دوره ومسؤوليته.

"وقبلت المنظمة التوصية لتنفيذها رسمياً في المشاريع المستقبلية، رهناً بأحكام الأطر التنظيمية أو غيرها من الأطر القانونية السويسرية، ولا سيما قانون الالتزامات ومعايير النقاية السويسرية للمهندسين والمهندسين المعماريين وغير ذلك من الأحكام الكانتونية أو المحلية المطبقة في جنيف، وكذلك بنطاق المشروع المعني وتكلفته المقدرة. وقد سارت إدارة المشروع على هذا النهج منذ بداية عام 2014 عبر حجز المبالغ المستحقة بفواتير المهندس المعماري، والموافقة على صرف الأتعاب في تاريخ لاحق حسب التقدم المحرز في أعمال البناء. وبالرغم من أنّ مواصفات الجودة منصوص عليها في العقد، فإنّ الخطة لم تكن جزءاً من العقود لتضمن الامتثال لمتطلبات الجودة.

"ونوصي بإدراج تدابير مراقبة الجودة صراحة في العقود المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.

"وأشرنا إلى أن مبلغاً قيمته 69.12 مليون فرنك سويسري قد أنفق حتى 31 ديسمبر 2013، مقارنة بالميزانية التي أقرت بقيمة 68.2 مليون فرنك سويسري. وبالإضافة إلى ذلك، مُوِّلت من الميزانية العادية نفقات بقيمة 0.87 مليون فرنك سويسري (عمولات الارتباط الخاصة بالقرض المصرفي وراتب مدير المشروع)، وهي جزء لا يتجزأ من مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة. وبالنظر إلى ذلك، بلغت الزيادة الإجمالية في التكلفة، في 31 ديسمبر 2013 مبلغاً قيمته 1.79 مليون فرنك سويسري. وأشرنا إلى تجاوز المشروع للموعد المقرر لإتمامه بنحو 14 شهراً، إذا ما كان قد أنجز فعلاً بحلول يونيو 2014 وفقاً للجدول الزمني المعدل.

"وذكرت الإدارة أن المخصصات المعتمدة لمشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة شملت مبلغاً قدره 4.5 مليون فرنك سويسري أقرته الدول الأعضاء في عام 2011 بالإضافة إلى مخصصات الميزانية التي أقرت في عامي 2008 و2009 بقيمة 68.2 مليون فرنك سويسري. ومن ثم بلغ إجمالي مخصصات الميزانية التي أقرت لقاعة المؤتمرات الجديدة 72.7 مليون فرنك سويسري في أكتوبر 2011. ومن ثم ينبغي مقارنة مقدار الالتزامات وهو 69.12 مليون فرنك سويسري بمخصصات الميزانية التي اعتمدت بقيمة 72.70 مليون فرنك سويسري، وليس بالمبلغ الأصلي وهو 68.20 مليون فرنك سويسري. وأنفقت تكاليف مدير المشروع الداخلي من الميزانية العادية، حسبما أقرتها الدول الأعضاء لفائدة مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة في سياق برنامج الثنائية وميزانيتها. وفيما يخص إدماج مبلغ متوفرة بقيمة 4.5 مليون فرنك سويسري من تكاليف مشروع البناء الجديد، لاحظنا أنه بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة بقيمة 161.74 مليون فرنك سويسري لمشروع البناء الجديد وصل استخدام ميزانية المشروع، في 30 يونيو 2011، إلى 159.47 مليون فرنك سويسري، بما يشير إلى وفورات بقيمة 2.27 مليون فرنك سويسري. وحيث أن أعمال البناء لم تكن قد اكتملت بعد في مشروع البناء الجديد، فإنّ الوفورات البالغة 4.5 مليون فرنك سويسري لم تكن حقيقية. وبناء على ذلك قمنا بمقارنة التكلفة الزائدة بالتكلفة الأصلية التي أقرت بقيمة 68.20 مليون فرنك سويسري فيما يخص مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً إدراج راتب مدير المشروع وعمولات الارتباط الخاصة بالقرض المصرفي ضمن تكاليف البناء الإجمالية للمشروع.

"ونوصي بأن تحصل أمانة الويبو من الدول الأعضاء على موافقة مالية يتم مراجعتها بشأن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة نظراً إلى تجاوز التكاليف الميزانية المخصصة البالغ قدرها 68.2 مليون فرنك سويسري.

"ونوصي أيضاً بأن ترصد الإدارة باستمرار التجاوزات في الوقت والتكلفة وأن تتخذ الإجراءات الإصلاحية الملائمة عند الاقتضاء.

"ويشير تحليل معلومات الغش الفعلي/الغش الافتراضي المُقدّمة من مكتب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى تسجيل 19 حالة غش فعلي/غش افتراضي جديدة في عام 2013، أُغلقت 17 حالة منها. ولم تكن جميع التحقيقات متعلقة بالغش الفعلي أو الغش الافتراضي، بل شملت أيضاً حالات سوء سلوك.

"ويمثل رصد تنفيذ التوصيات المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي جزءاً مهماً من عملية المسائلة. ويتضمن التقرير حالة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقرير مراجعة الحسابات السابق. وتأتي معظم التوصيات الواردة في هذا التقرير في مراحل مختلفة من التنفيذ. وأود أن أطالب المنظمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات. "سيادة الرئيس، المندوبون الموقرون، لقد حاولت أن أبرز بإيجاز القضايا الهامة التي تمت مناقشتها في تقريرنا. وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن خالص تقديري للمدير العام والمراقب المالي وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وموظفي المنظمة لتعاونهم ولما غمرونا به من روح الود خلال عملية التدقيق التي قمنا بها. أشكركم جميعاً."

74. وفتح الرئيس الباب للإدلاء بالتعليقات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي والتقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013. وذكر الوفود بأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن مشاريع البناء ستجري مناقشته في إطار البند 24.

75. ووجه وفد المكسيك الشكر للأمانة على تقديمها للنتائج المالية الرئيسية. ويعد هذا هو العام الثالث على التوالي الذي تُقدّم فيه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار الوفد إلى أن الصكوك المالية 28-30 و 29 معياراً أعمدت جميعها في عام 2013 لأول مرة. وشكر الوفد مراجع الحسابات الخارجي على عرض التقرير الخاص بالبرنامج 9 ومشروع البناء الجديد المتعلق بقاعة المؤتمرات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الإدارة ينبغي أن تستجيب لكافة التوصيات المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي، وحث الأمانة على أن تأخذ في حسابها كافة التعليقات بغية تحسين إدارة المنظمة. واعتبر الوفد أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي بمثابة أداة لا تقدر بثمن لعمل لجنة البرنامج والميزانية وتمنى لو كانت الوثيقة قد قُدمت في وقت سابق. ولم يتمكن الوفد من فحصها ولم يتسن للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن تلقي عليها نظرة فاحصة. وأعرب الوفد عن سروره بتقديم مراجع الحسابات رأياً غير متحفظ. وفي أثناء الجلسة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية أحاط الوفد علماً بتوصيات مراجع الحسابات للأمانة بأن تدرس إنشاء صندوق احتياطي مخصص لتمويل المشاريع. واستغل الوفد حضور مراجع الحسابات الخارجي واستفسر عن مزايا وعيوب تخصيص أموال احتياطية لمشاريع محددة، مع الأخذ في الاعتبار خلفية هذا الموضوع في الويبو وطلب توضيحاً عن كيفية تسجيل تلك الحسابات في النظام المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما إذا كان هذا سوف يؤثر على سياسة الويبو تجاه الأموال الاحتياطية أو لا. وفيما يتعلق بالبرنامج 9، أشاد الوفد بالتعليقات الإيجابية التي أُبدت بشأن تحسين الأنشطة التي تضطلع بها المكاتب الخارجية. إلا أن تطبيق بعض التوصيات سوف يعتمد على القرارات التي تقرها الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى التدقيق المتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة وأضاف بأنه كان يتابع عن كثب مراحل تطور المبني. وقد برهنت الأمانة على انفتاحها الكبير في إطلاع الدول الأعضاء بمستجدات حالة التقدم المحرز في المشروع من خلال موافاتهم بإحاطات شهرية حتى تم اتخاذ قرار بالتوقف عن ذلك. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى التعليقات التي أبداها كل من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة حول هذه المسألة. وحيث أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لم يتسن لها تقييم هذه التعليقات بعد، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه قد يكون مفيداً أكثر لو كانت المناقشات استندت إلى تعليقات وانطباعات اللجنة نظراً لأنه من المقرر أن تُغلق الحسابات بشكل نهائي بحلول نهاية العام/وبداية عام 2015. وفي الوقت نفسه، كان من الضروري أن يتواصل الحوار بين الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي وأن يوضح عدداً من الفروق بين التقارير التي أُعدت عن ذلك الموضوع. وفيما يخص التوصية 13 من توصيات مراجع الحسابات الخارجي، أبدى الوفد رغبته في إبراز ضرورة إجراء تحليل التكاليف والعوائد للاستثمارات المقترحة فيما يتعلق بمشاريع البناء المقبلة وأعرب عن اعتقاده بأنه إذا ما طبقت هذه التوصية ينبغي أن تُطبق على المشاريع المقبلة. ويجب أن يراعى ذلك ليس من قبل الأمانة فحسب بل أيضاً من قبل الدول الأعضاء من أجل الامتثال إلى واجباتهم فيما يخص الإشراف. وأضاف الوفد بأنه لو كان قد تم إجراء تحليل التكاليف والعوائد ذلك لكان الأمر مفيداً للغاية إلا أن المشروع كان قد أُقر بالصيغة التي تم عرضه بها على جمعيات الدول الأعضاء.

76. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء ووجه الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على تقريره بشأن البيانات المالية والبرنامج 9 ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. كما أعرب عن شكره للأمانة لقيامها بالرد على كافة التوصيات. وأبدت المجموعة بآء مخاوف كبيرة بشأن نطاق التدقيق. فلقد كان التفويض بإجراء التدقيق مختصاً بأمور الإدارة المالية، فيما كانت الجوانب المتعلقة بأداء المنظمة والمسائل الجوهرية مثل تعميم أنشطة التنمية أو توصيات جدول أعمال التنمية لا تقع مطلقاً ضمن التفويض. وفيما يتصل بردود الأمانة، أعرب الوفد عن امتنانه لقيام الأمانة بالتعامل مع بعض التوصيات بالفعل. كما رحّب بالتوصيف الدقيق الذي قدمته الأمانة بشأن الوضع القائم وطبيعة القضايا بالإضافة إلى الردود التي قدمتها. وتوقعت المجموعة بآء تنفيذ التوصيات التي قبلتها الأمانة، بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب. وذكر الوفد المخاوف التي أبدتها المجموعة بآء بشأن التوقيت الذي قُدم فيه تقرير مراجع الحسابات الخارجي وردود الأمانة والذي كان قبل انعقاد جلسة لجنة البرنامج والميزانية بوقت

قصير. ومن ثم كان من الصعب التشاور بشأنها على نحو مناسب في ظل تلك القيود الزمنية. وعلى الرغم من تفهم الطبيعة المعقدة والصعبة لعملية التدقيق إلا أنه يجب تفادي مثل ذلك الموقف في المستقبل. وطلبت المجموعة تفسيراً لأسباب التأخير بما فيها جدول الأعمال الأصلي وجدول الأعمال الفعلي (والمواعيد الأساسية المحددة). وبالنسبة للتوصية رقم 1، أبدى الوفد مخاوفه بشأن الاختلافات في الرأي حول مسألة مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة بين مراجع الحسابات الخارجي والأمانة وأعرب عن رغبته بالتعرف على الأسباب التي دعت إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، أقر بأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة كانت تعمل على حل هذه المشكلة ونوّه إلى العزم على إحاطة الدول الأعضاء علماً بنتائج ما يقومون من مشاورات. ويتعين إتاحة الوقت في المستقبل لمزيد من المناقشات حول هذه المسألة عندما تُعلن نتائج مناقشات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

77. وقال وفد إسبانيا بأنه سيشير إلى وثيقتين هما البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وبدأ بالبيانات المالية وأعرب عن رغبته، في المقام الأول، بأن يهنئ الأمانة على جودة البيانات المالية حيث تحسنت البيانات على مدار السنوات الماضية. وأشاد الوفد بما أنجزته الأمانة من عمل في هذا الشأن. وهنأ المنظمة على النتائج الإيجابية التي حققتها فيما يخص الفوائد لكنه لاحظ من خلال البيانات المالية أن نفقات الويبو زادت عن دخلها في تلك السنة، على الرغم من الفوائد. وكان لهذا تأثير على صافي القيمة الخاص بالمنظمة. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة إبراز بعض النقاط الإضافية. أولاً، فيما يتعلق بالخصوم طويلة الأجل، نصت الفقرة 18 من البيانات المالية على أن مبلغ التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة قد حُقق. وقد بدا هذا توفيراً لكن، في الواقع، بدا أكثر بمثابة إضعاف للموقف في المستقبل. ومن خلال مواصلة تحليل وضع التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في البيانات المالية ودراسة تقرير مراجع الحسابات الخارجي أيضاً، سعى الوفد للحصول على توضيح بشأن اثنين من العناصر. أولاً، فيما يتعلق بخصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة: زادت في هذا العام معدلات الخصم في المنظمات الأخرى مع تخفيض بالتبعية في الخصوم، وهي، الإنفاق على التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. ومع ذلك، زادت الخصوم في الويبو. واستفسر الوفد عن سر وجود هذا التناقض، ولماذا كان الموقف على النقيض في المنظمات الأخرى. ورأى الوفد أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وفيما يتعلق بالخصوم، نصت التوصية 4 على أن الافتراضات الديمغرافية لم تتفق مع الواقع. وسأل الوفد مراجع الحسابات الخارجي والأمانة عن كيف كان الواقع، وما إذا كان هناك افتراض بأن الخصوم كان من المقرر أن تزيد، وما إذا كان هذا من شأنه أن ينعكس في البيانات المالية. وظهرت مسألة أخرى في تقرير مراجع الحسابات الخارجي تتعلق بالقروض التي تحصلت عليها المنظمة؛ وهي مسألة تم تناولها في عدد من الوثائق قيد المراجعة وتعلق جزئياً بالاستثمارات بالإضافة إلى أنها كان لها تأثير على مشاريع البناء. وأظهرت الملاحظتان 14 و15 في البيانات المالية أن الويبو حصلت على قروض للمباني الجديدة، على الرغم من توفر النقد. وكانت القروض من مصرفين ولم يتم إدراج تكلفة القروض في تكاليف المباني الجديدة. وقال الوفد إنه، لو أنه فهم المعلومات بشكل صحيح، فإن الويبو كانت تسدد فائدة بسعر 2.6 في المائة. وقال إنه لم تكن هناك مساءلة في بعض المجالات وتساءل، فيما يتعلق بإدارة تلك القروض، ما إذا كان هناك سبيل فيما سبق لاستخدام صناديق الويبو على نحو أفضل. وقال الوفد إن النقطة الأخيرة التي يرغبون في إبرازها تتعلق بالأموال الاحتياطية. فقد استقطعت بعض النفقات من جزء من الأموال الاحتياطية وأستخدمت في الحسابات التي وردت في البيانات المالية، حتى على الرغم من الموافقة الفعلية على أن استخدام الأموال الاحتياطية في المشاريع يجب أن يكون خاضعاً للقواعد المستخدمة في الاستثمارات الرأسمالية. ونظراً لكون الحساب صار أحد النفقات، فقد وجد الوفد اختلافاً بين وجهة النظر الاستراتيجية ووجهة النظر المحاسبية. وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى عدد من النقاط في تقرير مراجع الحسابات الخارجي تتعلق تحديداً بمشروع البناء الجديد. وعند هذا الحد، أعرب الوفد عن إعجابه بقاعة المؤتمرات الجديدة وقال إنها مبنى جميل وعبر عن رغبته في تهنئة كل الذين اشتركوا في إنجازها. وبالعودة إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي، بدأ الوفد بالتذكير بأن الغرض من وضع قواعد وإجراءات لعملية صنع القرار كان لضمان أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها قرارات مدروسة. وذكر تقرير مراجع الحسابات الخارجي في عدد من المواضع بعض القرارات التي أُخذت بشأن مشروع البناء. وقال الوفد إن القواعد والإجراءات التي وُضعت لمشروع البناء كانت لضمان القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة. وأبرزت مراجع الحسابات الخارجي عدداً من الحالات التي لم تتمثل بوضوح لبعض الإجراءات. ولم يرغب الوفد في أن يقول إن هذا غير ذي صلة، ولكنه رأى أنه كان من المستحيل أن يتم تبرير عدم الامتثال بوصفه ناجماً عن تعقيد في

المنهج المتبع والإجراءات. ونجم قدر كبير من التعقيد عن محاولة الامتثال، في نفس الوقت، للقواعد الكانتونية المطبقة في جنيف في سويسرا ولقواعد المنظمة. وأعرب عن اعتقاده بأن كثيراً من المسائل التي أبرزها التقرير نتجت من هذه الحقيقة. وأفاد بأن مراجع الحسابات الخارجي عرض هذا الجزء من تقريره بقدر كبير من التفصيل. وعبر عن رغبته في توجيه الشكر لمراجع الحسابات الخارجي على التقرير وقال إن كثيراً من النقد كان وثيق الصلة بالنتائج. إلا أنه لم يكن واثقاً مما إذا كانت التوصيات الواردة متوازنة عند مراجعة الإجراءات التي لم تُتبع، وعلاوة على ذلك، تلك التي لم تؤد، في الوقت نفسه، إلى تصحيح وإنما إلى توصية فحسب. وعندما قررت الدول الأعضاء إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة، لم يكن لديها كافة المعلومات المتعلقة بالتداعيات المالية. وأشار إلى الفقرة 72 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والتي جاء فيها أن تكاليف الصيانة السنوية تبلغ 0.39 مليون فرنك سويسري في حين بلغت تكلفة إيجار مساحة المؤتمرات خلال السنوات الخمسة الأخيرة 0.4 مليون فرنك سويسري. وطرح الوفد سؤالين. حيث سأل، أولاً، عما إذا كان مبلغ 0.4 مليون فرنك سويسري سنوياً أو شمل الفترة بالكامل، إذ أن هذا يحدث فارقاً فيما يتعلق بالتكاليف الفعلية. ثانياً، سأل عما إذا كان المبلغ الإجمالي بقيمة 69 مليون فرنك سويسري شمل استهلاك الدين فضلاً عن تكلفة المبنى. ولم يتم تقديم هذه المعلومات. وذكر التقرير أيضاً عدم وجود معلومات بشأن التنبؤ بالإيرادات الناتجة من استخدام القاعة من قبل أطراف خارجية. ولم يرد شيء عن هذه العناصر، وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الدول الأعضاء قد تتخذ قرارات مختلفة في حالة توافر هذه المعلومات. وكانت هذه نقطة مناسبة كان من المستحيل إيجاد إجابة عليها في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وأراد الوفد معرفة رأي مراجع الحسابات الخارجي حول هذا الأمر. وقال إنه لن يفحص كافة النقاط المختلفة التي أوردها مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بإنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة. ومع ذلك، أعرب عن اعتقاده بأن بعض القرارات كانت في حاجة إلى توضيح حيث كان بإمكان الدول الأعضاء تغيير طريقتهم أثناء عملية اتخاذ القرار. وذكر التقرير أن بعض التكاليف لم يتم استردادها لكنه لم يوضح ما إذا كانت تلك التكاليف سيتم استردادها. وقال الوفد، بشأن هذه النقطة، إن هذا يتعلق بمبلغ 8 مليون فرنك سويسري محل النقاش. وعبر عن رغبته في معرفة ما إذا كان يترتب على هذه المسألة فعل شيء ما أو ما إذا كانت مجرد موقف قد حدث. ورأى الوفد أن هذا ممحاً لأن 8 مليون فرنك سويسري تمثل مبلغاً معتبراً. وثمة نقطة أخرى مهمة تمثلت في المشورة القانونية بالتسوية الودية مع المقاول العام وعدم اللجوء إلى التحكيم. وبالإشارة إلى الفقرة 71 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي، أحاط الوفد علماً بأن مبلغ 68 مليون فرنك سويسري قد أُعطي وأنه كان يمكن أن يكون 53 مليون فرنك سويسري لو لجأت الوبو إلى القضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان مراجع الحسابات الخارجي قد أدرج في حساباته الخدمات التعاقدية الأخرى، التي كان من شأنها أن تُحدث الفارق بين 53 مليون فرنك سويسري و68 مليون فرنك سويسري. وقال الوفد إنه كان بإمكانه أن يتناول مزيداً من التفاصيل ويطرح مزيداً من الأسئلة إلا أنه لن يفعل ذلك. وأعرب عن رغبته في التشديد على المسائل التي تمثل أهمية لدى الوفد، وهي: الإجراءات - كيف كان يمكن اتخاذ القرارات بشكل مختلف؛ وكيف يمكن أن يقدم مراجع الحسابات الخارجي معلومات أفضل بشأن النقاط التي أبرزها بتلك الطريقة المفصلة في التقرير لتمكين الدول الأعضاء من فهم التداعيات الفعلية لقراراتهم؛ وماذا كانت الإجراءات؛ وما مدى ملاءمتها وأهميتها اليوم.

78. ووجه وفد الهد الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على عرضه لتقريره بشأن البيانات المالية للوبو عن عام 2013 وكذلك على تدقيق البرنامج 9 ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. ولفت باهتمام إلى الرأي غير المتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي بأن البيانات المالي عرضت بوضوح، في كل الجوانب الأساسية، الوضع المالي للمنظمة ولهذا استحقت الإدارة المالية للوبو التقدير الكامل من الدول الأعضاء. ولفت الوفد إلى الملاحظات الموضوعية والتوصيات المحددة التي وردت في التقرير فيما يتعلق بمجالات مختلفة. على سبيل المثال، أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى توصية وُضعت في عام 2012 فيما يخص إنشاء صندوق احتياطي منفصل لأغراض تمويل المشاريع ولم يتم تنفيذه بعد في عام 2013. ثانياً، أوضح تدقيق البرنامج 9 أن ميزانية هذا البرنامج شهدت تراجعاً منذ عام 2008. كما انخفضت مخصصات موارد خلاف الموظفين بنسبة 52.11 في المائة في هذه الفترة والتي كانت المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع وأنشطة التنمية والبعثات ومؤتمرات الأطراف الخارجية وأتعاب الخبراء والنشر وتكاليف التشغيل الأخرى. وعلاوة على ذلك، أوضح التقرير أنه، وفقاً للبرنامج والميزانية للشائبة 15/2014، لم يتم إدراج سوى 5 توصيات من توصيات جدول أعمال التنمية في البرنامج 9 مقارنة بإدراج

التوصيتين 22 و 27 من توصيات جدول أعمال التنمية في الثنائيتين 11/2010 و 13/2012 على التوالي. وكذلك أفاد الوفد بأن الدول الأعضاء لا تزال تتجادل بخصوص تعريف نفقات التنمية وهو ما أدركه مراجع الحسابات الخارجي الذي رأى أن عدم إتاحة ذلك التعريف كان له آثار على نطاق ونوع العمل الذي يرغب مراجعو الحسابات في أدائه. وبناء على ذلك، تضمن التقرير توصيات عديدة مهمة أعرب الوفد عن رغبته في التعليق عليها. ونصت التوصية 5 على أن أمانة الويبو يتعين عليها التأكد من أنه تم مراعاة كافة توصيات جدول أعمال التنمية الإحدى عشر عند صياغة أنشطة المساعدة التقنية. ورأى الوفد أنه يجب تطبيق كافة توصيات جدول أعمال التنمية الإحدى عشر على كل البرامج من أجل إقرارها على نحو فعال. وكان جدول أعمال التنمية علامة بارزة حقاً حيث أدرك الحاجة إلى مراجعة وإعادة توجيه عمل الويبو على نحو كامل بغرض وضع نظام أكثر شمولاً. وفيما يتعلق بالتوصية 7 التي أكدت على ضرورة أن تضع الويبو تعريفاً واضحاً لنفقات التنمية وتصوغ طريقة لتحديد حصة جدول أعمال التنمية ضمن كل برنامج ونشاط من أجل ضمان فعالية عمليات التعميم التي يمكن تقييمها بشكل موضوعي، رأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية اشتركت في هذه المفاوضات تحت القيادة القديرة للغاية من قبل الرئيس وأعرب عن أمله في أن تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من الخروج برأي مقبول لدى الطرفين. وذكر، علاوة على ذلك، أن التوصية 9 اقترحت أنه يمكن للويبو أن تواصل تطبيق نظام تتبع قوي لضمان إتاحة البيانات المتعلقة بنفقات التنمية الفعلية مقارنة بالتقديرات. وقال الوفد إن هناك بعض التوصيات التي شعر بأنها تحتاج إلى مزيد من أعمال العقل من قبل الدول الأعضاء وكذلك من قبل الإدارة. ولاحظ أيضاً أن هناك توصيات عديدة مفيدة وضعت فيما يتعلق بمشاريع البناء ولا سيما مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، مثل تلك التي تتعلق بتحليل التكاليف والعوائد للاستثمار المقترح وتدابير الرقابة على الجودة، وما إلى ذلك. وأعرب عن اعتقاده بأن هناك مسائل نقدية وإجرائية وتعاقدية هائلة في التوصيات حاول مراجع الحسابات الخارجي إبرازها وحازت على اهتمام كبير للغاية من إدارة الويبو. وعبر عن رغبته في توجيه الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على عمله المضني في إعداد هذه الاقتراحات الجوهرية والمفيدة. وأعرب أيضاً عن تقديره العميق لإدارة الويبو على ردها على توصيات مراجع الحسابات الخارجي والإجراء الذي اتخذته لإدخال تحسينات في مختلف الجوانب. وأعرب عن رغبته في أن يتم تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب. وكما هو معلوم، فإن ملاحظات التدقيق تكون بمثابة مبادئ توجيهية لأي منظمة وتحسن بالفعل كفاءتها وأسلوب عملها. وبدا الوفد متأكداً من أن هذا ليس عملاً يتم لمرة واحدة فحسب وإنما عملية متواصلة. وبدا أيضاً متأكداً من تواصل العمل المشترك بين الدول الأعضاء والإدارة ومراجع الحسابات الخارجي للتأكد من أن الويبو، كمنظمة، حققت أقصى استفادة من آراء الخبراء التي جاءت مؤيدة لمراجع الحسابات الخارجي.

79. وتوجه وفد ألمانيا بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على تقريره وأوضح أنه مهم للغاية. كما وجه الشكر أيضاً إلى الأمانة على ردودها الشاملة. وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة بآء فيما يتعلق بتفويض مراجع الحسابات الخارجي. ورأى أنه من الضروري أن يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بذلك التفويض وأن يمتنع عن تقديم بيانات حول القضايا الموضوعية التي لا تقع ضمن التفويض. ولفت الوفد إلى نقطتين إضافيتين، تتعلق إحدهما بالإجراء. وقال إنه كان يسره أن يرى التقرير في وقت أسبق حتى يتسنى له أن يكون رأياً على نحو أكثر عمقاً، وأعرب عن أهمية ذلك. وقد سمع أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لم يكن أمامها فرصة سوى الاطلاع على مشروع التقرير ورأى الوفد بأنه من المهم، فيما هو قادم، أن تتاح الفرصة أمام لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لأن تطلع بشكل جيد مسبقاً على النسخة النهائية من التقرير. وكان لدى الوفد سؤالاً بشأن مشروع البناء وقال إنه بناء جميل وقاعة مؤتمرات جديدة جميلة. ومن واقع خبرة الوفد، عادة ما تصبح مشاريع البناء أكثر تكلفة في النهاية عما كان متوقعاً وعادة ما تستغرق وقتاً أطول من المتوقع لكي تكتمل، ولم يجد الوفد أن هذا غير عادي. وقدر رأى الوفد أن الشيء غير العادي، في هذه الحالة، كان تغيير المقاول العام في منتصف مراحل إنشاء المبنى. وطالب بتوضيح نقطتين. وكانت النقطة الأولى تتعلق بالاختلاف بين الهدف من العقد ثابت السعر المبرم مع Implenia والتكلفة الفعلية، وهي، ماذا كان الرقم وما هي الأسباب وراء أي اختلاف. وتعلقت النقطة الثانية بما إذا كان لا يزال ممكناً رفع دعاوى بالأضرار ضد Implenia في حالة وجود عيوب.

80. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن رغبته في توجيه الشكر إلى كل الوفود على ما طرحوه من أسئلة وعلى تلقيهم للتقرير بتلك الطريقة الطيبة. وفيما يتعلق بالأسئلة الواردة من وفود المكسيك واليابان وإسبانيا بشأن الأموال الاحتياطية،

قال مراجع الحسابات الخارجي إن هذا هو ما دعاه لأن يقول بأنه من الضروري أن تفكر الوبو في إنشاء احتياطي منفصل. كما علق في العام السابق على إنشاء احتياطي منفصل للمشاريع التي يتعين تمويلها من الأموال الاحتياطية وأن توضح في البيانات المالية كجزء من سياسة استخدام الأموال الاحتياطية. وفي هذا العام أفصحت الإدارة عن معلومات إضافية في الملاحظة 21 من البيانات المالية ولكنها لم توضح إلا رصيد الصناديق الذي تبقى لكي يتم استخدامه لفائدة المشاريع التي تمّول من الأموال الاحتياطية. وأفاد مراجع الحسابات الخارجي بأنه علق قائلاً إن هذه الملاحظة يجب أن تُفصّل عن المبلغ المستغل في المشاريع التي تمّول من الأموال الاحتياطية. وطبقاً لهذه المعالجة المطروحة، ذكرت الإدارة بأنها ستعيد إضافة المبلغ المستغل في المشاريع الرأسمالية خلال تلك السنة إلى الفوائض المتراكمة للمنظمة وسوف يتم الإفصاح بشكل منفصل عن الرصيد غير المستغل في نهاية تلك السنة من المبلغ المخصص، إذا قامت بإنشاء احتياطي. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن شعوره بأنه، في حالة القيام بذلك، فإن الغرض الخاصة بسياسة استخدام الأموال الاحتياطية، للمحافظة على المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية، سينتهي إذ أن المبلغ المستخدم في الاحتياطيات الرأسمالية سوف يتم إعادة إضافته إلى الاحتياطي المتراكم، وسوف يُخصّص نفس المبلغ مراراً وتكراراً. وقد يسبب هذا مشكلة في السيولة للمنظمة على المدى البعيد. ورأى مراجع الحسابات الخارجي أن لجنة البرنامج والميزانية سوف تنظر في كافة هذه الجوانب عندما تقرر في نهاية الأمر ما إذا يجب على الوبو أن تنشئ احتياطياً منفصلاً. وكان هدف مراجع الحسابات الخارجي أن ينص البيان المالي صراحة على مقدار الفائض المتراكم ومقدار الاحتياطي الملزم به الذي يجري استخدامه في أي مشروع بناء. ولو كان يعاد إضافته فحسب إلى الفائض لكان من المستحيل معرفة القيمة المتبقية. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن رغبته في أن يرى بياناً مالياً يذكر بوضوح ماذا كان الوضع. وكانت مسألة عرض بطريقة تيسر من معرفة مقدار ما كان يسمى "احتياطي حر"، ومقدار ما يسمى "احتياطي ملزم به". ومن شأن هذا الفصل فحسب أن يوفر فهماً أفضل. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء يمكنها اتخاذ هذا القرار فيما يتعلق بالأموال الاحتياطية. وفيما له شأن بالنقطة التي أثارها وفد إسبانيا حول التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة والتوزيع الديمغرافي، قال مراجع الحسابات الخارجي أنه أوصى أن تنظر الوبو في مراجعة وتحديث الافتراضات الديمغرافية المتعلقة بحالات التقاعد/ دوران الموظفين والمعتمدة في التقييم الفعلي لمستحقات ما بعد الخدمة. وكانت الإدارة والخبير الاكتواري الخارجي قاما باستخدام بيانات عام 2002 بدلاً من البيانات الحالية. وبالنسبة لبيانات التقاعد الفعلية للفترة من عام 2007 إلى عام 2013، بلغت النسبة الإجمالية لحالات تقاعد الموظفين 29.5 في المائة بدلاً من 25 في المائة وفقاً للدراسة الاكتوارية المستندة إلى بيانات الفترة من عام 2002 إلى عام 2009. وقال مراجع الحسابات الخارجي إنه ينبغي تحديث البيانات قدر الإمكان من أجل وضع افتراضات صحيحة. وفيما يتعلق بتحليل التكاليف والعوائد لقاءة المؤتمرات الجديدة، قال مراجع الحسابات الخارجي إنه لم يقل إن الدول الأعضاء لن يتخذوا القرار الذي اتخذوه. وعندما يقدم مراجع الحسابات الخارجي تقريراً عن أي مشروع للدول الأعضاء يكون غرضه ضرورة أن تكون البيانات على النحو الذي يمكنهم من اتخاذ قرار مستنير. وفيما يتعلق بالبناء الجديد، ينبغي أن توضع في الحسبان صيانة المبنى وكافة التكاليف الأخرى. كانت تلك هي النقطة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي. وفيما يخص نطاق التدقيق، كانت تلك النقطة تتفق مع القاعدة 8-10 من النظام المالي ولائحته، والمبادئ الواردة في مرفق اللائحة. وبهذه الكيفية قام مراجع الحسابات الخارجي بإجراء التدقيقات الثلاثة جميعها. وكان مراجع الحسابات الخارجي يهدف إلى مساعدة الإدارة على الوصول إلى وضع تطبق فيه أنظمة أكثر قوة للتعامل مع الحقائق القائمة على أرض الواقع. وبالنسبة لمشروع البناء، جاءت معظم التوصيات متعلقة بكيفية إدارة المشاريع المقبلة. وكان قرار إجراء تدقيق بشأن مشروع البناء الجديد قراراً تُتخذ في سياق المناقشات التي جرت مع لجنة الوبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

81. ووجهت الأمانة الشكر إلى الوفود على ما أبدته من تعليقات ودية حول جودة التقارير المالية. ورداً على الأسئلة التي طرحها وفد إسبانيا، أكدت الأمانة أن النتائج كانت إيجابية لعام 2013 وأن النفقات قد ارتفعت على مدار العام السابق (2012)، وهو أمر معتاد، حيث أن النفقات غالباً ما تكون أعلى خلال العام الثاني من الشنائية (2013). وعند إلقاء نظرة على الشنائية ككل، نجد أن النفقات كانت أعلى من الشنائية السابقة. وكان السبب في هذا يتمثل إلى حد كبير في الإنفاق على الموظفين. وفيما يتعلق بسؤال حول الخصوم طويلة المدى للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، أكدت الأمانة على أن معدل الخصم زاد من عام 2012، وبذلك تكون الإجابة "نعم"، من الناحية النظرية، يمكن أن تتوقع تخفيضاً في الخصوم. ومع ذلك،

أوضح الجزء الوارد في البيانات المالية (صفحة 45 في النسخة الإنجليزية) أن الكسب الذي تحقق نتيجة للزيادة في معدل الخصم بلغ 3889 مليون فرنك سويسري. لكن ذلك المبلغ لم يكن، في الواقع، كافياً لتعويض الرقم الذي يعلوه مباشرة في المقام الأول، وقيمتها 1.6 مليون، والذي كان يمثل تغيراً في الخصوم القائمة على المكاسب أو الخسائر الاكتوارية، وثانياً، العمولات الفعلية التي تعين على المنظمة أن تدفعها في ذلك العام (تظهر الأرقام في أعلى الصفحة)، "تكلفة الخدمة الحالية" و"تكلفة الفائدة"، على سبيل المثال. وأبدت الأمانة استعدادها لأن تشرح هذا بشكل أكثر تفصيلاً إلى أي وفد من الوفود المهمة بعد انتهاء الاجتماع. وأعربت الأمانة عن رغبتها في أن تذكر مسألة المعلومات التي قدمتها إلى الخبير الاكتواري والتي أدى إلى التوصية المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي. وكانت الأمانة قد قدمت للخبير الاكتواري معلومات تمتد إلى نهاية عام 2013 وبهذا يكون قد تسلم معلومات حديثة. واعتمدت الأمانة بوضوح على العمل الذي أنجزه الخبير الاكتواري وفريقه حيث كانوا متخصصين في ذلك المجال، واعتمدت أيضاً على رأيهم. وحصل الخبير الاكتواري على كافة المعلومات، واختار أن يستحدث رقم دوران يقوم على البيانات المتوفرة حتى عام 2009. وقالت الأمانة إنها اطلعت على توصية مراجع الحسابات الخارجي. وسوف تقدم الأمانة معلومات متجددة للخبير الاكتواري مرة أخرى، إلا أنها ستوضح أيضاً أن هذه التوصية قد تم وضعها بالفعل، وقد يُحَثُّ ذلك الخبير الاكتواري على أن يراجع فعلياً البيانات حتى نهاية هذا العام.

82. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية ووجه الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على تقريره. ورَحَّب بالتوصيات وأعرب عن سروره بتأكيد مراجع الحسابات الخارجي على أن البيانات المالية عرّضت بوضوح الوضع المالي للمنظمة. وفتت المجموعة الأفريقية إلى أن تدقيق البرنامج 9 يشير إلى انخفاض الحصة المقررة في الميزانية بنسبة 52 في المائة عند مقارنتها بمستويات عام 2008 بسبب تعميم أنشطة التنمية في البرامج الموضوعية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لفتت إلى ضرورة إيجاد تعريف لنفقات التنمية للمساعدة في تحسين العملية المحاسبية. وفي هذا الصدد، رحبت المجموعة الأفريقية بالتوصيات 5 و6 و7 و8 التي وُضعت بغرض تحسين تعميم وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وأعربت عن أملها بأن تتولى الأمانة تنفيذها كاملة. وإضافة إلى ما سبق، رحّبت الأمانة بالتوصيات 10 و15 و16 التي تهدف إلى تحسين إدارة مشاريع البناء. وأعربت عن أملها بأن تُنفَّذ تلك التوصيات بشكل كامل لتفادي الخسائر والمدفوعات الزائدة في تلك المشاريع.

83. وتوجه وفد سويسرا بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على تقريره وأعرب عن رغبته في اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الهيئات الرقابية الأخرى التابعة للويبو وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على ما بذلوه من عمل عظيم وقِيم. وأعلن الوفد تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة بآء وعبر عن رغبته في أن يثير النقاط الإضافية التالية. وبالنظر إلى أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي وصل متأخراً، لم يتسن للوفد أن يفحصه بالاهتمام المطلوب ولا أن يستفيد من آراء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة حول ذلك التقرير حيث لم تتلق اللجنة ذاتها إلا مشروع التقرير عند نهاية اجتماعها مباشرة. ووجه الوفد الشكر إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على المعلومات التمهيدية والتعليقات التي قدمتها إلى الدول الأعضاء بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وانتظر بشغف صدور نتائج التقييم الذي تقوم به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في جلستها التي تعقد في شهر نوفمبر، حتى يتسنى للدول الأعضاء أن يعرفوا على نحو أفضل كيفية النفاذ إلى التوصيات المختلفة والمتابعة المقترحة. وأعرب الوفد أيضاً عن أملها ألا تتكرر هذه التأخيرات، التي شهدتها هذا العام، مرة أخرى في المستقبل. وبوجه عام، أكد الوفد على أهمية أن يلتزم مراجع الحسابات الخارجي على نحو صارم بالمبادئ التوجيهية للتفويض المقدم إلى مراجع الحسابات الخارجي وألا يقدم آراءً حول مزيد من القضايا الموضوعية التي تقع خارج إطار تلك المبادئ التوجيهية والتي كانت موضوعاً للمداولات التي دارت بين الدول الأعضاء، ومنها، على سبيل المثال، توزيع حصص الميزانية ضمن برامج متنوعة. وعند هذه الحد، أعرب الوفد عن رغبته في لفت انتباه الاجتماع إلى أن الغرض من تكامل وتعميم جدول أعمال التنمية داخل أنشطة الويبو لم يكن يقتضي إدراج كافة النفقات في مكان واحد. ولكن كان من المفترض أن يتم توزيعها في كل مكان. وكان من الطبيعي أن تذهب بعض النفقات إلى المواضيع التي تم توزيع حصص الميزانية فيها. وتعيّن على الدول الأعضاء أن تُلقِي نظرة شاملة على هذه الأنشطة والكيفية التي تم بها تفعيل التوصيات. وعلى نفس المنوال، أشار الوفد إلى أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ونطاق تنفيذها، بالمقارنة بالأنشطة المركزية للويبو وفقاً لتفويضها بموجب الميثاق، يعتمدان على قرارات الدول الأعضاء. وبالعودة إلى التقرير ذاته، أعرب

الوفد عن سروره بأن البيانات المالية للويبو حظيت برأي غير متحفظ وهنأ الأمانة على جودة الوثائق المقدمة، وبوجه عام، على النتائج التي تم تحقيقها في العام قيد المراجعة. وفيما يتعلق بمتابعة التوصيات وبالتوصيات في حد ذاتها، أعرب الوفد عن أمه في أن تكون وثيقة الصلة أكثر، في المستقبل، بالإطار المحدد لتفويض مراجع الحسابات الخارجي، بحسب ما قاله الوفد بالفعل. كما وجّه الشكر إلى المكتب الدولي على الردود التي تم تقديمها والتدابير التي تم اتخاذها بالفعل، وتلك التي في سبيله لاتخاذها بغية تنفيذ تلك التوصيات، وأيضاً على ما قدمه من توضيحات فيما يتعلق ببعض الاختلافات الحقيقية. وكرر الوفد القول بأنه كان يتطلع للحصول على تعليقات لجنة الويبيو الاستشارية المستقلة للرقابة حول التدابير التي تعتمزم الأمانة اتخاذها حتى يتسنى للدول الأعضاء الحصول على رؤية كاملة ويتمكنوا من تقديم تعليقاتهم.

84. وتوجّه وفد كندا بالشكر إلى كل من الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي على ما قدمه من عروض وتقارير شاملة. وأعرب أيضاً عن تأييده الكامل للبيان الذي قُدم باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن امتنانه للأمانة بشأن الرأي غير المتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بالتدقيق بشأن البيانات المالية للويبيو. وفيما يخص مراجع الحسابات الخارجي، كرر الوفد مخاوفه التي عبّر عنها، أو على الأقل ألمح إليها، في تعليقاته على نتائج شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية فيما له شأن بعدد قليل من خطط البلدان المتعلقة بإجمالي عدد البلدان التي نُقّدت فيها الويبيو برامج قُطرية. ويرى الوفد أن هذا يتعلق باهتمام عام أوسع نطاقاً بالتخطيط السليم والإبلاغ الصحيح جعل من الخطط القُطرية أمراً ضرورياً، بما في ذلك ما يتعلق بدمج البرامج القُطرية في إطار إدارة الويبيو القائم على النتائج. وعلاوة على ذلك، يتعلق هذا أيضاً بوجهات النظر التي أعرب عنها الوفد سابقاً ومفادها أن الأنشطة مثل البرامج القُطرية لا يجب أن تكون موجهة لأغراض وثائق البرنامج والميزانية وعرض المعلومات ذات الصلة على الدول الأعضاء، على نحو مخطط مع رفع تقارير تفصيلية عنها، في ظل مؤشر واحد واسع النطاق، على سبيل المثال. ومرة أخرى، كان هذا أحد المخاوف غير المتعلقة بمخاوف الوفد بشأن البرامج القُطرية ولم يُبدِ الوفد مخاوف أخرى عندما لم تستفد الأنشطة المقارنة من التخطيط والإبلاغ الكافيين. وأضاف الوفد بأنه سيكون لديه تعليقات بشأن الإنشاء المقترح لاحتياطي منفصل يُخصّص لتمويل المشاريع عندما تصل المناقشة إلى البند المقابل في جدول الأعمال.

85. وتوجه وفد جمهورية إيران الإسلامية بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على التقرير والعرض. ورحب بالتوصيات ولا سيما التوصيات 5 و6 و7. وأعرب عن رغبته في حث الأمانة على تنفيذ كافة التوصيات كاملة وفي الوقت المناسب. وسأل الوفد عن السبب في انخفاض المخصصات المقررة في الميزانية للبرنامج 9 منذ عام 2008 والسبب وراء إدراج خمس توصيات من توصيات جدول الأعمال لتوجيه البرنامج 9. وطرح أيضاً سؤالاً محدداً حول الخطط القُطرية. وذكر التقرير أن الخطة القُطرية نالت موافقة البلد والويبيو وقدمت إطاراً مخصصاً وشاملاً لتخطيط المساعدة التقنية وتقديمها من قبل الويبيو إلى تلك البلد خلال سنتين. وكان السؤال لماذا لم يتم إعداد تلك الخطط لفائدة كافة البلدان المعنية. على سبيل المثال، تسأل الوفد عما إذا كانت خطط إيران قد تم إعدادها، وإذا كان الأمر كذلك، لما لم يتم إبلاغ الوفد بها. وإذا لم يكن تم إعداد تلك الخطة، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة السبب في ذلك.

86. وأعرب وفد كينيا عن رغبته في الرد على البيانات التي قدمتها المجموعة باء والبرنامج 9. وكان البرنامج 9 مخصصاً بالكامل للتنمية وما حدث هو أن المنظمة اتخذت قراراً بتعميم جدول أعمال التنمية في كافة أعمالها. ونتيجة لذلك، تم نقل بعض الأنشطة التي كانت في البداية ضمن البرنامج 9 إلى البرامج الأخرى للمساعدة في تحسين التعميم. وفي هذا الصدد، كان من لزاماً على الدول الأعضاء أن تفهم بشكل واضح للغاية أنه لم يكن خارج نطاق اختصاصات التفويض الذي منحه الدول الأعضاء إلى برنامج بعينه. وبناء عليه، لو كان البرنامج 9 مخصصاً للتنمية فإن الوفد إذن لم يعرف السبب في وجود مشكلة إذا كان مراجع الحسابات الخارجي أشار إلى أن جدول أعمال التنمية تم تعميمه في كافة أعمال الويبيو. وكان المعنى المقصود أن، لو كانت الدول الأعضاء اتخذت قراراً يجعل البرنامج 9 هو المخطط الرئيسي للتنمية للجدول الأعمال بالكامل لكافة البرامج الأخرى، لكان لزاماً عليها وأمر لا مفر منه أن تتحدث عن جدول أعمال التنمية. ولذلك لم يعرف الوفد السبب في وجود مشكلة فيما يتعلق بالتساؤل حول ما إذا كان مراجع الحسابات الخارجي لديه تفويض بتدقيق البرنامج 9.

87. وتوجه وفد المملكة المتحدة بالشكر إلى مراجعي الحسابات على التقرير المهم والمدروس بعناية ورحب بالرأي الإيجابي لعملية التدقيق. وأضاف أنه يؤيد تماماً البيان الذي قدمته المجموعة باء. وحول بعض التوصيات، لم يؤيد الوفد إنشاء احتياطي إضافي لتمويل المشاريع (التوصية 1). ويعود السبب في ذلك إلى أن الأموال الاحتياطية المنفصلة أدت إلى انخفاض السيولة وينبغي الاضطلاع بتنفيذ المشاريع إذا كانت المنظمة قادرة على تحمل التكلفة وكانت تلك المشاريع توفر عوائد تفوق التكلفة بما يتناسب مع الوقت والمخاطر. وينبغي ألا تنتظر المشاريع حتى يتم إنشاء الاحتياطي كما ينبغي ألا تتوفر الحوافز. ويجب أيضاً إدراج تحليل التكاليف والعوائد في كل القرارات المتعلقة بالاستثمارات الكبيرة وينبغي أن توجد سجلات مخاطر مناسبة. وبينما أقر الوفد المسألة الواردة في التوصية 14 بخصوص أن الأداء السابق للمقاول، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة لفائدة الويبو، يمكن أن ينال الترجيح الواجب في معايير الاختيار، فقد نصح الوفد بتوخي بعض الحذر حتى لا تصبح الويبو أسيرة إلى عدد قليل من المقاولين الذين عملت معهم من قبل. وفيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، أثار المشروع بوضوح عدداً من القضايا والدروس المستفادة. وكانت وجهات النظر التي تبدو متباينة بين مراجعي الحسابات والمنظمة حول بعض النقاط والحقائق الرئيسية أكثر من مؤسفة. وقد يكون جيداً أن هناك مرات كان فيها الانفصال الودي والمتفق عليه أفضل من النزاع الذي يطول أمده. ولا يزال الوفد في انتظار وجود تحليل تكاليف وعوائد واضح في الحالة التي قد ينظر فيها إلى المنظمة باعتبارها لم تحصل على التعويض الكامل. وإذا كانت هناك قضايا جعلت الاتفاق التعاقدية مثاراً للجدل، فإنها لا يمكن حلها إلا من خلال عقد واضح في بداية المشروع. ولكن، وكما أشارت التوصية 15، عندما تم ربط المدفوعات بشكل واضح بمراحل البناء، كان الأمر أكثر سهولة. وفي الواقع، كثيراً ما ستكون هناك خلافات، وكان إبرام عقد صحيح اختصاصاً رئيسياً. وأضاف الوفد أنه كان يتطلع إلى الحصول على تقارير أخرى للمساعدة في توضيح القضايا التي أثارها.

88. وردّ مراجع الحسابات الخارجي على الأسئلة التي طرحها الوفد. وأعرب عن موافقته التامة على الأسئلة التي طرحها وفود كينيا وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بشأن التقرير. وكما سبق أن قال، كانت مسألة الأموال الاحتياطية دعوة احتاجت إلى توجيهها الدول الأعضاء. وكان مراجعو الحسابات يكررون أن استغلال الأموال الاحتياطية في المشاريع الرأسمالية كان من إحدى سياسات الويبو. ومع ذلك، ينبغي أن تكون الويبو واضحة، على الأقل، بشأن المبلغ الذي استخدمته، وكانت تلك هي النقطة الوحيدة. واعترف مراجع الحسابات الخارجي بأن التقرير قد تأخر وأنه سيضمن عدم تكرار هذا التأخير في المستقبل. وأشار إلى أن المشروع النهائي كان جاهزاً في 20 أغسطس عندما كان مراجعو الحسابات يتناقشون مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأعاد التأكيد على أنهم سيضمنون تقديم التقرير في الوقت المحدد في المرة المقبلة.

89. ووجه الرئيس الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على هذه الطمأننة ودعا الأمانة للرد على الأسئلة المتعلقة بمشاريع البناء.

90. وأشارت الأمانة إلى أن حالات تباين الآراء الواردة في التقرير كانت جميعها تتعلق بالروايات وليس بالتوصيات. وكانت الأمانة قد قبلت جميع التوصيات بشأن مشروع البناء، وأعربت عن رغبتها في توضيح أنها سوف تتأكد من أن الدروس المستفادة من خلال هذا المشروع المركب والمعقد تم إبرازها في تقرير الإغلاق النهائي للعام المقبل، لا سيما وأنها اضطرت لتولي المسؤولية عن المشروع في منتصف الطريق وأصبحت هي المقاول العام نفسه. كما أن تطبيق التوصيات كان أيضاً جزءاً من دورة التحسين المستمر التي تبنتها الأمانة في هذا النوع من المشاريع. وبالطبع، ستبحث الأمانة بالتأكد في العديد من الجوانب التي أثيرت من قبل الدول الأعضاء عند إقامة أي مشاريع مقبلة، على سبيل المثال، تحليل التكاليف والعوائد. وأعربت الأمانة عن رغبتها في تسليط الضوء على أن جميع المدفوعات التي قدمتها الويبو إلى المقاول والإجراءات التي اتخذتها تجاهه قد تمت وفقاً للمعقد وتمشياً مع معايير النقابة السويسرية للمهندسين والمهندسين المعماريين والأحكام الكانتونية أو غيرها المطبقة في جنيف. ورحبت الأمانة أيضاً بالاقترحات التي تفيد بأنه ينبغي أن يكون هناك حوار مستمر من جانبها مع مراجع الحسابات الخارجي حول هذه القضايا المختلفة. وسوف تقدم الأمانة إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية تقريراً بشأن هذه المسائل. وقالت الأمانة إن الأسئلة التي أثارها وفد ألمانيا حول الفرق بين البقاء مع Implenيا بدلاً من اضطلاعها بالعمل بنفسها من خلال عقد ثابت السعر، كان سؤالاً يصعب جداً الرد عليه. وكان هذا سؤالاً من نوع "ماذا لو". وكان

يمكن للأمانة أن تشرح كيف كان الوضع عند هذه المرحلة الزمنية المحددة. ومع ذلك، فقد كان من الصعب للغاية التنبؤ بما قد صار عليه الوضع من عام 2012 فصاعداً. وكانت الأمانة تخشى أن يكون ذلك شيئاً لا تستطيع الإجابة عليه بهذا الشكل. وأضافت أن المشروع كان يمكن أن يكون أكثر تكلفة نظراً لحدوث تغييرات وزاد الأمر تعقيداً لأن المشروع كان قد قطع شوطاً. وقالت الأمانة، في إشارة إلى صدور التقرير مرحلي، إن التقرير قد تأخر قليلاً، ولم يصدر إلا قبل الدورة ببضعة أيام لسبب وجيه. ويعود ذلك إلى أن العدد الأخير الذي لا يزال متبقياً من التوصيات الستة المقدمة من قبل شعبة التدقيق الداخلي، صار مغلقاً الآن وأعربت الأمانة عن سعادتها بالقول إنه تم التوصل أخيراً إلى اتفاق (في 26 أغسطس) بشأن فسخ العقد ودياً مع المقاول العام السابق. ونتيجة لذلك، احتفظت الـويو الآن بما يكفي من الأموال لتغطية تكلفة أعمال الاستبدال الخاصة بالمبنى الجديد. ثانياً، دفع المقاول السابق إلى الـويو الرصيد النهائي المستحق على مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. ورداً على سؤال محدد طرحته الدول الأعضاء، ذكرت الأمانة أن الـويو أخذت ضمانات على جميع المقاولين، وبذلك في حالة حدوث خلل في أعقاب استخدام القاعة، تستطيع الـويو أن تعود وتطالب بتلك الضمانات.

91. وردَّ عضو آخر في الأمانة على السؤال المتعلق بالبرنامج 9. وقال إن البرنامج 9 كان واحداً من 31 برنامج من برامج الـويو. وكانت عملية البرنامج والميزانية عملية واسعة النطاق ومكثفة يقودها الدول الأعضاء وأقرت الدول الأعضاء البرامج وميزانيات الثنائيات 11/2010 و 13/2012 و 15/2014. ومع ذلك، وللتوضيح، أضافت الأمانة أن التعميم في الـويو قد انتقل إلى نهج للتخطيط والإدارة قائم على النتائج. وكان تعميم التنمية في جميع الأهداف الاستراتيجية مسعاً مستمراً، ومدفوعاً أيضاً بتوصيات جدول أعمال التنمية، وكما تم توضيحه من قبل، كان البرنامج 9 مسؤولاً عن الاستراتيجيات الوطنية وبناء القدرات. وبالتعاون مع العديد من البرامج الأخرى قام البرنامج 9 بتنسيق تقديم المساعدة التقنية والأنشطة الموجهة نحو التنمية في جميع أرجاء المنظمة. وفي هذا السياق، طُرح سؤال عن السبب في أنه هناك خمس توصيات فقط من توصيات جدول أعمال التنمية هي التي قادت البرنامج وكانت الإجابة هي أن البرنامج 9 يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية وبناء القدرات، وأن التوصيات الخمس هي التوصيات ذات الصلة بهذا البرنامج.

92. وأجاب عضو آخر في الأمانة على سؤال طرحه وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن التخطيط القطري للمنظمة، الذي كان أيضاً أحد توصيات مراجع الحسابات الخارجي. وأوضحت الأمانة أن فكرة وضع الخطة القطرية كانت تهدف إلى نقلها بعيداً عن الأنشطة المخصصة. وكانت الأمانة قد وجدت أن كثيراً من أنشطة المساعدة التقنية نُفذت بطريقة مخصصة. وأعربت الأمانة عن رغبتها في أن يكون لديها، في المقام الأول، سياسة ملكية فكرية تعتمد على البلدان لوضع استراتيجيات الملكية الفكرية الخاصة بهم، وكانت الأمانة حريصة كل الحرص على ضرورة أن تلبى هذه الاستراتيجيات حقاً احتياجات التنمية في تلك البلدان وتكون متسكة بالطريقة التي تم تجميعها بها معاً. وفي هذا السياق، كانت الأمانة قد قررت أن يكون لديها خطة قطرية مدتها عامان لكل بلد، وأن تطبق منهجية تطوير تلك الخطة على جزء من هذا البلد وأن تقوم النقطة المحورية، وعادة ما تكون مكاتب الملكية الفكرية أو مكاتب حق المؤلف، بإشراك وجلب جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات أصحاب المصلحة ذوي الصلة وتضع خطة واستراتيجية بالتعاون مع الـويو. وعلى جانب الـويو، تتولى أيضاً جميع القطاعات ذات الصلة في المنظمة التي تعمل في مجال تقديم المساعدة التقنية بالتعاون مع البلد المعني القيام بالتنسيق فيما بينها والتوصل إلى خطة قطرية متسكة لذلك البلد مدتها عامان، لتفادي الحاجة إلى طلبات وأنشطة مخصصة لضمان أن كافة الأنشطة التي تقع ضمن إطار تلك الخطة القطرية تستجيب حقاً للخطة الاستراتيجية للبلاد وتعززها. ولتحقيق ذلك، وضعت الـويو نموذجاً لهذا الغرض. وكان لا يزال هناك، إلى حد كبير، عمل مستمر حيث تم اعتماد القلب النهائي داخلياً خلال العام السابق. وكانت العملية بمثابة طريق ذي اتجاهين: تعين ليس على المنظمة فحسب ولكن على البلد في حد ذاته الاضطلاع بدور مهم في وضع خطة قطرية وتفعيلها. وكان ذلك المفهوم لا يزال يتطور، وسيكون على كل بلد أن تشارك في هذه المنهجية بما يخدم تعاونها مع المنظمة. ولرد بشكل مباشر أكثر على السؤال الذي طرحه وفد جمهورية إيران الإسلامية، حول السبب في عدم تنفيذ خطة قطرية حتى الآن لفائدة إيران، كان الجواب البسيط، كما سبق بيانه، أن العمل لا يزال مستمراً. وأضافت الأمانة أنه لن يكون هناك، في المستقبل، تعاون مع مكتب آسيا والمحيط الهادئ، لوضع خطة مناسبة لإيران أو الاتفاق عليها.

93. وتوجه وفد اليابان بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي وإلى الأمانة على ردودها على الأسئلة المطروحة. وبعد الاستماع إلى الردود، أعرب الوفد عن رغبته في الإشارة إلى نقطتين. وتعلقت النقطة الأولى بالتفويض. وفي هذا الشأن، لم يقتنع الوفد بأن التفويض الممنوح من قبل النظام المالي ولائحته قد يسمح لمراجع الحسابات الخارجي بأن يُعبر عن رأيه بشأن المسائل الموضوعية التي تقع ضمن اختصاص الدول الأعضاء، على سبيل المثال تعميم جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يسجل أنه بعد الاستماع إلى الشرح، استمر الإبقاء على موقف المجموعة بآء. وتعلقت النقطة الثانية بالتأخير في إتاحة التقرير. وفي هذا الصدد، شكر الوفد مراجع الحسابات الخارجي على تأكده بأن ذلك لن يتكرر في العام التالي. وأشار الوفد إلى أن مطلبه بخصوص شرح سبب التأخير تضمن طلباً للحصول على جدول الأعمال الأصلي وجدول الأعمال الفعلي مع إدراج التواريخ الرئيسية المحددة، مثل تاريخ تقديم التقرير للأمانة والتاريخ الذي انتهت فيه الأمانة من دراسة التقرير. وقال الوفد إنه لا يرى أي صعوبة في الإفصاح عن تلك المعلومات المهمة، استناداً إلى الحقائق، وبالتالي ستكون هذه المعلومات موضع ترحيب من الوفد.

94. وسأل الرئيس وفد اليابان عما إذا كان يرغب في مناقشة تفاصيل جدول الأعمال وعن أسباب التأخير في الجلسة العامة أو أنه سيكون راضياً بإجراء مناقشة ثنائية حول تلك المسألة.

95. وأكد وفد اليابان على رغبته في أن يتم تقديم تلك المعلومات في الجلسة العامة.

96. وأوضحت الأمانة، في ردها على سؤال المجموعة بآء بشأن الجدول الزمني، أن المرحلة الأولى كانت هي تقديم الويبو للبيانات المالية إلى مراجع الحسابات الخارجي في 31 مارس 2014. وبعد ذلك يُجرى التدقيق الخارجي للبيانات المالية لمدة أربعة أسابيع، من 7 أبريل - 2 مايو، 2014. وكان يوم 30 مايو 2014 هو الموعد المتفق عليه لتسليم خطاب الإدارة بشأن البيانات المالية. وبعد ذلك، تقوم الويبو بالرد على خطاب الإدارة بشأن البيانات المالية في غضون ثلاثة أسابيع من تسلم خطاب الإدارة. ووفقاً لذلك، كان من شأن الأمانة أن تقدم ردودها يوم 20 يونيو 2014. وكان يوم 15 يوليو 2014 هو موعد تسلم التقرير النهائي المطول للتدقيق الخارجي. وكان الجدول الزمني الفعلي للتسليم (من قبل المراجع الخارجي) على النحو التالي: في 12 يونيو 2014 تم تسلم خطاب الإدارة بشأن البيانات المالية المقدم من مراجع الحسابات الخارجي. وتم تسلم خطاب الإدارة بشأن امتثال التدقيق الخارجي في 23 يونيو 2014. وكانت الويبو قد ردت على خطاب الإدارة بشأن البيانات المالية في غضون ثلاثة أسابيع من تسلم خطاب الإدارة. وقد أرسل الرد في 2 يوليو 2014. وكذلك وردت في 10 يوليو 2014 ملاحظات أخرى لمراجع الحسابات الخارجي حول التدقيق. وقامت الويبو بالرد على ملاحظات التدقيق الأخرى قبل 15 يوليو 2014. كما ردت الويبو على خطاب الإدارة بشأن امتثال التدقيق في 17 يوليو 2014. وكذلك تم تسلم المشروع الأول للتقرير المطول بشأن التدقيق الخارجي يوم 23 يوليو عام 2014، بما في ذلك طلب بأن تُرسل تعليقات الويبو في 24 يوليو 2014. وقد أرسلت تعليقات الويبو على مشروع التقرير المطول وفقاً للموعد النهائي الذي مدته 48 ساعة في 24 يوليو 2014. وقد ورد المشروع الثاني للتقرير المطول بشأن التدقيق الخارجي في 14 أغسطس 2014، كما تم تسلم النسخة الموقعة من التقرير المطول بشأن التدقيق الخارجي في 21 أغسطس 2014. وكان تاريخ نشر التقرير، بطبيعة الحال، بعد 21 أغسطس لأن الأمانة قد اضطرت إلى إعداد ردود الإدارة والتأكد من أن التقرير قد تم إرساله إلى الترجمة.

97. ولم تكن هناك طلبات أخرى للحصول على معلومات. ولكن نظراً للقيود الزمنية الخارجية، أعرب وفد اليابان عن رغبته في تقديم بيان المجموعة بآء قبل إقرار القرارات بشأن البندين 5 و11. ورُحبت المجموعة بإيرادات المنظمة التي بلغت 351.6 مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 3.1 في المائة عن العام السابق، بما يتجاوز الرقم المقدر في البرنامج والميزانية وأسفرت تلك الإيرادات عن فائض صافي بلغ 15.1 مليون فرنك سويسري. وكان هذا مدفوعاً بالزيادة المطردة في استخدام خدمات الملكية الفكرية العالمية وكذلك ساهمت الجهود التي بذلتها الأمانة وأحدث الأهداف في تحقيق هذه النتيجة. وعلى الرغم من أن المجموعة توقعت أن يسفر ذلك بشكل مستمر في تحقيق الزيادة المطردة في الدخل، فلا بد من القول بأن الوضع الاقتصادي أثر بشدة على إيرادات الويبو وبالتالي لم تُفلح جهود الأمانة في الحفاظ عليها، في بعض الحالات. وينبغي على الدول الأعضاء أن تواصل أخذ ذلك في الاعتبار، فضلاً عن تأثيره على إيرادات الويبو، وتتخذ موقفاً يوفر المزيد من الأمان

عند التخطيط للبرنامج والميزانية. كما أعربت المجموعة بآء عن تقديرها للتأثير الناتج عن تطبيق تدابير كفاءة التكاليف وشدّدت بقوة على ضرورة استمرار هذه الجهود. وفيما يتعلق بالتقرير المالي والبيانات المالية، أشارت المجموعة بآء إلى أن الدول الأعضاء قد طلبت من الأمانة أن تقدم تقريراً عن التدابير المتخذة لخفض الخصوم طويلة الأجل وتدرج هذه المعلومات في الاقتراح المقدم من لجنة البرنامج والميزانية بشأن إدارة صناديق التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وسوف تعرب المجموعة بآء عن تقديرها للتوضيح الذي تقدمه الأمانة في هذا الصدد.

98. وتلا الرئيس فقرة القرار المقترحة للبند 5 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي)، التي أعتُمِدت.

99. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو بأن تحيط علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة WO/PBC/22/3).

100. وتلا الرئيس فقرتي القرارين المقترحين للبند 11 الواردين في الوثيقة WO/PBC/22/5 (التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013) والوثيقة WO/PBC/22/7 (وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014) على التوالي. وتم اعتماد كلا الفقرتين.

التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013

101. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2013 (الوثيقة WO/PBC/22/5).

وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014

102. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بوضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2014 (الوثيقة WO/PBC/22/7).

البند 6 التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

103. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/4.

104. ودعا الرئيس مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى تقديم تقريره الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/4.

105. وقدّم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التقرير السنوي حول الأنشطة التي اضطلعت بها الشعبة، كما أبرز الاستنتاجات الرئيسية للتقرير حول أنشطة الشعبة في الفترة من 1 يوليو 2013 إلى 30 يونيو 2014. وكان التركيز ينصب، بصفة خاصة، على الطبيعة المستقلة للإجراءات وكذلك على نتائج أنشطة التدقيق والتقييم والتحقيق، بما في ذلك متابعة التوصيات والأنشطة الأخرى، لا سيما التقييم الخارجي لأنشطة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومسألة الموارد. وأشار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى أن الشعبة كانت مستقلة وأنشأت برنامج عملها لتلك السنة بشكل مستقل وحددت كيفية تنظيم عملها فيما يخص المهام الفردية للتدقيق والتقييم والتحقيق. واستحدثت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التقارير والنتائج باستقلال تام، وكان يتم فحصها بانتظام من قبل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وتم التأكيد مؤخراً من قبل جهات خارجية على استقلال شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ولاحظ مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الاستقلال لا يعني عدم تحمل المسؤولية. وعملت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وفقاً للمعايير المختلفة التي تطبّق على تلك المهنة عندما تعلق الأمر بعمليات التقييم والتحقيق. وقد تم إعداد خطة عمل وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية وبالتشاور مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالإضافة إلى الإدارة العليا للويبو، التي تقوم برفع التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة. وتوصلت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى نتائج في المجالات

الرئيسية التالية: إدارة البرامج والمشروعات خلال مختلف المهام، وعمليات توليد الإيرادات بناء على نظام مدريد ونظام لاهاي وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الأحداث، وتبادل المعرفة، وأمن المعلومات؛ وتم تنفيذها من خلال ثمانية تقارير تدقيق وخمسة تقارير تقييم وتقرير تثبيت وأكثر من 20 تقرير تحقيق. وقد تم تسلّم نتائج عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشكل جيد للغاية، كما هو مبين في مسوحات الرضا التي تُجرى بانتظام مع عملاء الشعبة. وأكد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن جميع التوصيات التي قدمتها الشعبة قد تم معالجتها. وتم بالفعل تنفيذ العديد من التوصيات التي قدمت أثناء عمليات التدقيق والتقييم، مشيراً إلى أنه تم قبولها. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن التقرير يقدم لمحة عامة عن الوضع في الوقت الذي أجريت فيه عمليات التدقيق والتقييم. وقد تم تنفيذ ثلاث توصيات من أصل ثماني توصيات وردت في تقرير التدقيق على الإدارة القائمة على النتائج، بما يمثل 40 في المائة تم تنفيذها بالفعل. ويجري النظر في البقية ضمن إطار خطة عمل محددة. وبخصوص أنشطة التحقيق خلال الفترة قيد النظر، تم تسجيل 26 حالة جديدة وإغلاق 16 حالة في مقابل تسجيل 16 حالة وإغلاق 28 حالة ضمن تقارير السنة السابقة. ويدل ذلك على أنه في حين أن عدد الحالات الجديدة ظل مستقرًا، إلا أن الشعبة قد تعاملت مع تلك الحالات في فترة زمنية مناسبة. وكان متوسط مدة إغلاق الحالات في الفترة التي يغطيها التقرير أقل من ثلاثة أشهر في مقابل ستة أشهر خلال الفترة السابقة، ويُعد ذلك المتوسط أقل من المعايير التي وضعتها سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق. وواصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حديثه بشأن مسألة المتابعة المضافة إلى توصيات الشعبة. وكان مديرو البرنامج في الويبو قد نفذوا التوصيات الموجهة إليهم وتم متابعتهم بانتظام في هذا الصدد. وفي الوقت الذي أرسلت فيه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقريرها، وصف مديرو البرنامج عدد 141 توصية بأنها معلقة، ووُصفت 95 توصية منها بأنها عالية المخاطر. وكانت التوصيتان عاليتا المخاطر جدا تتعلقان بالإنفاذ الفعلي إلى مباني الويبو والغش داخل نظام ساعات الحضور والانصراف. ولم يكن هناك أي توصية مقدمة من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم يتم معالجتها من حيث التنفيذ من قبل القطاع المعني. وأكد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الشعبة اضطلعت بوظيفة استشارية وقال إن الشعبة تقدم المشورة الداخلية بشأن صياغة السياسات، كما هو مبين في الملحق 4 للوثيقة WO/PBC/22/4. وكان التقييم الخارجي لمهام التدقيق والتقييم لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حدثاً مهماً للشعبة خلال العام الماضي. وأجريت عمليتين وكانت النتيجة إيجابية للغاية للشعبة والويبو ككل. واعتبر المقيمون الخارجيون أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد عملت وفقاً للمعايير المهنية وأعطت ضماناً لجودة العمل وللإجراءات التي يجري تطبيقها فيما يتعلق بالتدقيق والتقييم. وسوف يتم إجراء تقييم خارجي مماثل لأنشطة التحقيق الخاصة بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأخيراً، وبالانتقال إلى مسألة الموارد، أشار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى أن موارد الشعبة مثلت 0.75 في المائة من ميزانية الويبو و0.88 في المائة من موظفي الويبو واعتُبر ذلك منخفضاً بالمقارنة بغيرها من الهيئات أو بالنسب التي وردت في تقارير وحدة التفتيش المشتركة. ومع ذلك، سمحت الموارد المتاحة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأن تغطي المجالات ذات الأولوية العالية ضمن خطة العمل. وتمكنت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أيضاً من إجراء عدد من عميات إعداد تقارير بشأن التقييم وقامت بالتحقيق في الحالات بالطريقة المتعلقة بإدارة محفظة الحالات الخاصة بها بشكل مناسب، وتمّ كل هذا بطريقة تمّ رصدها على نحو مناسب. وبذلك ظهرت الموارد مناسبة لقيام شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بهذا العمل في سياق بيئة الأعمال الحالية للمنظمة وإطارها للرقابة الداخلية. وتوجه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى الوفود بالشكر على اهتمامهم وأعرب عن استعداده للرد على أية أسئلة.

106. ووجه وفد المكسيك الشكر إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على عرض التقرير السنوي الذي شمل كافة عناصر تفويض الشعبة كما ورد في ميثاق الرقابة الداخلية. وأكد الوفد على أن الشعبة عززت الشفافية داخل المنظمة. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية التعديلات التي أُدخلت على ميثاق الرقابة الداخلية، والتي من شأنها أن تسمح بنشر تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للجمهور ويعزز استقلالها. وفيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي قدمتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية إطار يتم وضعه وشجع الأمانة على أن تقدم معلومات بشأن تنفيذ التوصيات. وأضاف الوفد أنه يشعر بالقلق، فيما يتعلق بالآثار المالية، بسبب استنتاجات التي توصلت إليها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن إدارة مستحقات الموظفين واستحقاقاتهم. وذكر الوفد أن

التدابير المؤسسية يجب أن تطبق بصرامة. وسأل الوفد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عما إذا كانت هناك أي خسائر مالية من المنظمة أثناء عملية التدقيق نجمت عن عدم الامتثال للنظام الأساسي للموظفين أو التعليمات الإدارية. وأخيراً، وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات الماضية، أكد الوفد أن بعض التوصيات التي تتعامل مع قضايا المخاطر العالية بقيت معلقة لأكثر من عامين وينبغي معالجتها على وجه السرعة. واقترح الوفد أيضاً، كما فعل بالنسبة للبند 4 من جدول الأعمال، إدخال تعديلات على فقرة القرار المقترحة حتى تتوافق مع نص القرار المتخذ بشأن البند المائل خلال الدورة الـ 21 للجنة البرنامج والميزانية.

107. وأفاد الرئيس بأن التعديل المقترح على فقرة القرار سيتم تعميمه لأخذ الموافقة عليه.

108. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن دعمه المتواصل لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، ووجه الشكر إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقريرها الشامل. وأدركت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق جيداً أهمية أنشطة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لفائدة الويبو، ولا سيما في مجال التدقيق الداخلي وتقييم نظم الرقابة الخاصة بالويبو وبرامجها ومشاريعها وعملياتها التجارية، التي ترصد وتقيس فعالية بيئة الرقابة الخاصة بالويبو والاستخدام الفعال والكفء لمواردها وكذلك أنشطة التحقيق التي تقوم بها وما إلى ذلك. وأعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تقديرها للعمل الذي قامت به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية خلال الفترة قيد الاستعراض. كما دعمت المجموعة جهود الأمانة نحو التنفيذ العملي لتوصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ومع ذلك، رأت المجموعة أنه كان ينبغي تعزيز هذه الجهود على نحو أكثر نظراً لأن العدد الحالي للتوصيات المفتوحة يبدو مرتفعاً نوعاً ما. وطلبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مواصلة زيادة تحسين نشاطها وكفاءتها. وكانت مساهمات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تجاه المنظمة كبيرة، وبالتالي ينبغي أن تنعكس هذه الأهمية على نحو أفضل في فصل الميزانية ذي الصلة.

109. وتوجه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالشكر إلى الرئيس وكذلك إلى وفدي المكسيك والجمهورية التشيكية اللذين تحدثا فيما يتعلق بدعمها لعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وواصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حديثه بتناول قضية التوصيات المعلقة وذكر أن المقارنة كانت بين 105 توصية مفتوحة في العام الماضي مقابل 110 توصية في العام الحالي، وهو ما يمثل زيادة طفيفة للغاية. ومع ذلك، إذا ما قورنت التوصيات التي سبق تنفيذها وأُحصيت وحُصمت، مُمثلة في كافة التوصيات الواردة في ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي والتوصيات المقدمة إلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين (حوالي 30 توصية)، كانت الزيادة الناتجة طفيفة للغاية. وظلت التوصيات عالية المخاطر ذات الأولوية القصوى معلقة لعدة سنوات. وكانت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على دراية كبيرة للغاية بهذه التوصيات القليلة وحاولت الشعبة التركيز عليها منذ البداية. وكذلك كانت التوصيات عالية المخاطر جداً تتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات وبالنفاذ الفعلي إلى مقرات الويبو، واستغرقت وقتاً حتى يتم تنفيذها بسبب التمويل. وكانت تلك التوصيات على وشك الاكتمال على النحو الذي ربما لاحظته الوفود عندما نفذوا إلى المبنى الجديد. وأثار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مسألة المستحقات المدفوعة للموظفين. وأُنجزت أعمال التدقيق بغية التحقق مما إذا كانت تلك المدفوعات تمت بما يتماشى مع الإجراءات والعقود المناسبة الصادرة عن الأمانة. وتبين من خلال تدقيق مستحقات الموظفين واستحقاقاتهم أنه، عند النظر في منح التعليم وإعانات السكن، لم تكن هناك حالات معينة غير معتادة. ومع ذلك، أظهر التدقيق أن المدفوعات أحياناً ما تتم استناداً إلى الوثائق التي لم يكن منصوصاً عليها في القواعد. وعندما تم لفت انتباه إدارة الموارد البشرية إلى هذه النقطة، اتخذت الإدارة إجراءات فورية. وكانت الأمانة قد اتخذت التدابير المناسبة ودعت كل موظف للتأكد من أن الشهادات المقدمة لتبرير منح المستحقات كانت مناسبة وتتماشى مع معايير الويبو. وأضاف مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تعاملتا بصورة مشتركة مع هذه القضايا.

110. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية ووجه الشكر إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقريره وعمله الجيد. وأثارت المجموعة عدداً قليلاً من القضايا فيما يتعلق بالتقرير. أولاً، فيما يتعلق بتقييم الحافظة القطرية، الفقرة 21 من الوثيقة، ذكرت أن البرامج المختلفة في تايلاند حظيت بالأولوية كجزء من الخطط القطرية أو الأطر الموحدة. وعلاوة على ذلك، لاحظت المجموعة أن أنشطة الويبو لم تسهم في بناء القدرات نظراً لعدم وجود عمق في التقييم والتخطيط. وتساءلت المجموعة الأفريقية عما كانت تفعله الأمانة تجاه تلك التوصية بالتحديد وما هي وجهات نظر شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ثانياً، أظهرت الفقرة 27 أن برنامج الويبو رقم 1، على الرغم من تسليم جميع نتائجها الرئيسية وفقاً للبرنامج والميزانية، لم يحرز سوى تقدم متواضع نحو تحقيق هدفه العام المتمثل في التطوير التدريجي لقانون دولي وممارسات دولية متوازنة. واعتبرت المجموعة الأفريقية هذه ملاحظة وثيقة الصلة للغاية من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، نظراً لأنه في النهاية، لم يكن الأمر يتعلق حقاً بالكفاءة فحسب ولكن أيضاً بالنتائج. وتساءلت المجموعة عن الكيفية التي تعتمز الأمانة معاملة هذه المسألة بها - للحصول على مزيد من النتائج فيما يتعلق بهذا البرنامج تحديداً - وخاصة الإطار المعياري المتوازن. ثالثاً، بشأن مسألة إدارة الموارد البشرية، ولاسيما، مسألة برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة، أحاطت المجموعة علماً بأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أشارت إلى أن الدول الأعضاء قدمت اقتراحاً يفيد بأنه ينبغي استغلال المناصب الشاغرة لتوظيف أشخاص ذوي مهارات وكفاءات غير متوفرة داخلياً. وعلاوة على ذلك، أفادت المجموعة بأنه اقتراح الأمانة بضرورة عدم استبدال مناصب الموظفين الذين يعملون في وظائف طويلة المدى (مما يؤدي إلى انخفاض صافي في العدد) لم يتم تنفيذه. وأبدت المجموعة اهتماماً أيضاً بمعرفة كيف تم الالتزام بمبدأ التمثيل الجغرافي في شغل 87 وظيفة خالية. وطلبت المجموعة الأفريقية بإجراء تصنيف للموظفين، المعينين من قبل المنطقة والبلد. وفي الختام، اعتبرت المجموعة أن التوصيات المفتوحة تمثل مشكلة خطيرة بالنظر إلى أن عدد التوصيات المتعلقة كان مرتفعاً على الدوام. وبناء عليه، طلبت المجموعة من الأمانة أن تأخذ هذه القضية مأخذ الجد وطلبت من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تواصل متابعة تلك التوصيات المتعلقة.

111. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن شكره للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجعي الحسابات الخارجيين على تعاونهم. وأعربت المجموعة عن تقديرها للدور الحاسم الذي قام به التدقيق الخارجي وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في الاستخدام الفعال للموارد في الويبو. وفي هذا الشأن، وجهت المجموعة باء الشكر إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقديم الوثيقة WO/PBC/22/4. وفيما يتعلق بالتحقيقات، أثنت المجموعة على أن متوسط مدة الحالات التي أغلقت خلال فترة الإبلاغ يعادل نصف المدة في فترة الإبلاغ السابقة. واعتبرت المجموعة أن إصدار كلاً من سياسة التحقيق والنسخة المنقحة من دليل إجراءات التحقيق كان بمثابة إنجازات كبيرة لفترة الإبلاغ، مما ساهم في إجراء تحقيقات أكثر شفافية وحيادية. كما أعربت المجموعة عن تقديرها للرقابة الداخلية التي قامت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في العديد من المجالات، بما في ذلك عمليات توليد الإيرادات بناء على نظام مدريد ونظام لاهاي، والتي تمثلت الأجزاء الأساسية في إدارة عمل وأداء الويبو. وفيما يتعلق بنظام مدريد ونظام لاهاي، رحبت المجموعة باء بالنتيجة التي تفيد بأن هناك حاجة إلى إعداد وثائق الاستراتيجية المنوط بها تحديد خارطة طريق للمدى متوسط الأجل إلى المدى طويل الأجل والموافقة عليها. وفي هذا الصدد، طلبت المجموعة باء الحصول على معلومات إضافية عن وثائق الاستراتيجية، بما في ذلك إمكانية النفاذ إلى تلك الوثائق. وتطلّب الأمر أن يتم تشغيل كلا النظامين بطريقة مستدامة، بالنسبة للمستخدمين والمنظمة على حد سواء، وكذلك بطريقة تلي المطالب المتزايدة. وكان من المكونات الأساسية إنشاء هيكل فعال للرسوم وتحسين الموارد البشرية وتخصيصها على نحو مناسب، وكذلك خدمات العملاء ومراقبة الجودة التي حظيت بالاهتمام الواجب. وأيدت المجموعة بقوة مراجعة نظام مدريد ونظام لاهاي من ناحية تقنية المعلومات وساندة فكرة إجراء مراجعة ما بعد التنفيذ للمشروع عندما يتم الانتهاء منه. وأوصت المجموعة باء بأن تتولى الويبو إجراء مراجعات بعد كل مشروع وتقديم النتائج في اجتماع بدء المشروع الذي يليه. ومن شأن هذا أن لا يسهل التعلم المستمر فحسب ولكن أيضاً يساعد على تجنب تكرار نفس الأخطاء وكذلك يضمن عدم فوات فرصة الاستفادة من العناصر التي حققت نجاحاً. وتوقعت المجموعة أن تنظر الأمانة بصدق في التوصيات المتعلقة بتلك المواضيع الهامة. وبالنسبة لإدارة الأداء، أعربت المجموعة عن سرورها لمعرفة أن توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن الإدارة القائمة على النتائج قد تم مراعاتها وأن الإدارة الداخلية قد تحسنت. ورحبت المجموعة باء باقتراح الأمانة بشأن إطار المسألة الذي كان يجري

عرضه في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. وتوقعت المجموعة بآء إمكانية تحقيق المزيد من التحسن في هذا المجال من خلال تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، بما في ذلك هدف ممثلي الدول الأعضاء من إجراء المراجعة السنوية للإدارة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية، رحبت المجموعة بآء بالاستنتاج الذي يفيد بأن هناك مستوى عالياً من الامتثال للإجراءات المقررة لبدء المعاملات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية والموافقة عليها وتسجيلها وأعلنت تأييدها لتوصية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن وضع استراتيجية رسمية للإدارة، وتقديم تصور لصناديق استئمانية ذات أهداف أوسع نطاقاً. وأشارت المجموعة بآء إلى تقييم المحفظة القُطرية وذكرت بأنه قد تم إبراز بعض أوجه القصور المتعلقة بربط مشروعات الويبو مع الأولويات الوطنية وعدم وجود استراتيجيات خروج، مما أدى إلى تفويض الاستدامة على المدى الطويل للمشاريع وأظهر الحاجة إلى وضع استراتيجية تخفيف آثار. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المجموعة، فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، أنه كانت هناك ضرورة لإيلاء اهتمام خاص للتأكد من أن الممارسات المتعلقة بمستحقات الموظفين تتفق تماماً مع لوائح الويبو. وفي الختام، أفادت المجموعة بآء بأن منع الغش والتقييم كانا أحد النشاطات الرئيسية للإدارات مثل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وأعربت المجموعة عن سرورها بأن ترى أن مبادرات مثل الخط الساخن كانت تستخدم. وحثت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على مواصلة يقظتها. وأيدت المجموعة تنفيذ منع الاحتيال وتعميمه حيثما أمكن واتخاذ خطوات عملية لتعزيز منع الاحتيال، واقترحت المجموعة إجراء تدريب إلزامي معاً خصيصاً للموظفين في المناطق المعرضة للمخاطر الكبيرة إلى جانب إجراء تدريب عام لكافة الموظفين.

112. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي تم إلقاءه نيابة عن المجموعة بآء. وعبر الوفد عن تقديره للعمل الجاد الذي قامت به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وشجع الوفد المدير العام على تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في الوقت المناسب. وعبر الوفد عن سروره أن ما قرأه حول أن برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة، في الفترة من أكتوبر 2009 إلى يونيو 2010، نتج عنه توفير في التكلفة، وساعد على ملء الفجوات التي تتعلق بالمهارة وأسهم في تنظيم التشغيل في الويبو وفقاً لاحتياجات المنظمة. وعبر الوفد عن تشجيعه للمدير العام على الاستمرار في متابعة فرص المدخرات. كما شجع الوفد الويبو على متابعة اقتراحات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المتعلقة بوضع أولويات لتطوير وتطبيق إطار مسالة غير رسمي لدمج الهيكل الحالي وتحسين الحوكمة المؤسسية الشاملة. وعبر الوفد عن تطلعه إلى التعرف بصورة أكثر على إطار المسالة في الويبو أثناء مناقشة البند 14 من جدول الأعمال. وشعر الوفد بالقلق تجاه تعليقات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المتعلقة بعدم وجود عملية فعالة لتبادل المعلومات والمعرفة في مختلف القطاعات. وعبر الوفد عن تشجيعه للأمانة لاتخاذ خطوات لتطوير أدوات وعمليات على مستوى المنظمة لتسهيل إدارة المحتوى وتوضيح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالإمسك بالسجلات. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن القيام بتنظيم تدريب منتظم بشأن الأخلاقيات سيكون أمراً حيوياً للحفاظ على ثقافة النزاهة. وأشار الوفد (في الوثيقة WO/PBC/22/4) أن 69% من الشكاوى التي يتم تلقيها أثناء فترة إعداد التقارير تتعلق بالتحرش، والتمييز العنصري، خرق التزامات الموظفين المدنيين ومخالفات الموارد البشرية. وبناء على معرفته بأن الويبو قد طالبت بتقديم تدريب إجباري في الأخلاقيات لكافة الموظفين في 2012 و 2013، قام الوفد بتشجيع المنظمة على تسهيل هذه الممارسة من خلال المتابعة والدورات التنشيطية.

113. وعبر وفد أستراليا عن شكره لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على الجهود التي قامت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وعملية تنفيذ التوصيات. وأوصى الوفد بتناول توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المتعلقة بوضع استراتيجية أكثر رسمية لأنشطة الصناديق الاستئمانية: الأنشطة التي تعمل على توفير مزيد من الشفافية بشأن احتياجات المستقبلين قد منعت إزدواجية موارد المانحين وساعد الويبو في برنامج الأنشطة. علاوة على ذلك، وافق الوفد على أنه قد يكون هناك تنظيم أفضل لأنشطة الصناديق الاستئمانية في جدول اجتماعات وأهداف الويبو الأشمل. وأشار الوفد إلى أن الصندوق الاستئماني لأستراليا يعتبر برنامج ذوق قيمة كبيرة وتسعر أستراليا بالسرور باعتبارها جزء من هذا البرنامج.

114. وعبر وفد ألمانيا عن شكره لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على التقرير. وقد اعتمد الوفد بصورة كاملة البيان الذي أصدرته المجموعة بآء وعبرت عن الأهمية الكبيرة لاستقلالية عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وهي نقطة سيتم تطويرها بصورة أكبر تحت البند 7 من جدول الأعمال. ولاحظ الوفد أن هناك 141 توصية لازالت مفتوحة بما في ذلك

95 توصية تتعلق بمسائل مرتفعة الخطورة، وشجع على تطبيق كافة التوصيات في الوقت المناسب. واقترح الوفد تغيير، أو عمل إضافة، الصياغة الخاصة بقرار لجنة البرنامج والميزانية على أساس الخطوط المقترحة من وفد المكسيك بالنسبة للبند 4 على جدول الأعمال، والذي كان ماثلاً للقرار الذي تم تبنيه في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بتقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (الوثيقة WO/PBC/21/21).

115. وأعرب وفد إسبانيا عن دعمه لبيان المجموعة بآء وشكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على جودة التقارير والعمل الذي تم القيام به. وقد انعكس العمل الرقابي الذي تم من خلال تقارير عالية الجودة بصورة جيدة على الشبقة والأمانة. وأشار الوفد إلى عدد من النقاط التي كانت موضع الاهتمام، مشيراً إلى أن العديد من النقاط التي أثارها الوفود الأخرى كانت أيضاً موضع اهتمام الوفد. وأكد الوفد على أحد التوصيات التي تتعلق بتقييم المشروعات التي يتم تنفيذها في دولة ما على مدى السنوات الماضية والذي قد يكون قد تضمن بعض أوجه القصور. وكانت أوجه القصور تلك في تقارير التقييم الخارجي والتي تمت مناقشتها ودراستها في لجنة التنمية. وأبرز الوفد أن أوجه القصور قد استمرت واقترح قيام شعبة أخرى، ربما لجنة التنمية، بدراسة أوجه القصور تلك واقترح تدابير ملائمة لعلاجها وتجنب التكرار في المستقبل. وفيما يتعلق بتقرير الموارد البشرية، قام الوفد بدراسة التقرير باهتمام كبير وشارك وجهات نظر الوفود الأخرى. وفيما يتعلق برنامج الإهفاء الطوعي للخدمة، لم يكن الوفد متأكداً بشأن ما إذا كانت التعويضات التي يتلقاها الأشخاص الذين قبلوا برنامج الإهفاء الطوعي للخدمة متماشية أو غير متماشية مع الممارسات الموجودة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وعبر الوفد عن رأيه بأنه إذا كان ذلك ممكناً، فإن المدخرات التي لدى الويبو لا يجب أن تكون مدخرات للأمم المتحدة بهذه الصورة. ويمكن للدول الأعضاء في الويبو، والذين هم دول أعضاء في المنظمات الأخرى أيضاً، أن يكون لها رأياً في هذا الأمر. وصرح الوفد بأهمية العمل والمتابعة التي قامت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وعبر عن أمله في أن تصبح التقارير القادمة متاحة بسهولة لاطلاع الجمهور ككل.

116. وعبر وفد كندا عن شكره لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لإعداد التقرير الدقيق. وكان الوفد، مثل باقي الوفود، معنياً بالطبيعة العامة والمنهجية للتعليقات المتعلقة بالفقرة 21 من التقرير والخاصة بالعمليات في القطر، مشيراً إلى أن أنشطة الويبو لم تسهم إسهاماً كبيراً في بناء القدرات على المستوى الوطني بسبب غياب التقييم والتخطيط المتعمق. وعبر الوفد عن اعتقاده أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للحكومة الجيدة أن تقوم بالتخطيط للأنشطة وتطبيق نظام إدارة يعتمد على النتائج وهذه النقاط كانت تعتبر أوجه قلق للوفد. وقام الوفد بطرح الأسئلة التالية على شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية: ما هو نوع التقييم المستقل المذكور في الفقرة 19 من التقرير والذي تم تطبيقه؟ هل كان ذلك أمر تم في كل دولة على حدا؟ هل يعتبر من الأنشطة المنتظمة؟ هل تعتبر مشكلة غياب الخطط القطرية مشكلة متكررة؟ وفي الختام، عبر الوفد عن حثه للأمانة على اتخاذ التدابير المناسبة لتغيير الوضع والنظر في المشكلات التي أثرت في تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

117. وهناً وفد إيطاليا الرئيس ونائب الرئيس على انتخابها. وعبر الوفد عن تأييده لبيان المجموعة بآء. وعبر الوفد عن شكره لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على التقرير السنوي الموجز، وعلى العمل الذي قامت به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والنتائج الجديرة بالثناء والتي تم تحقيقها أثناء فترة إعداد التقارير. وأثنى الوفد على التعاون بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وبين الجهات الرقابية الأخرى والحوار البناء الذي جرى بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وبين إدارة الويبو. وعبر الوفد عن ثنائه أيضاً لتقارير التدقيق والتقييم التي قامت بإعدادها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالإضافة إلى الإجراءات التي قامت بالأمانة باتخاذها بشأن التوصيات التي تضمنتها. وعبر الوفد عن تشجيعه للأمانة لاستيعاب نتائج تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وخاصة تلك التي تهدف إلى تعزيز الإدارة التي تقوم على أساس النتائج، وتحقيق الكفاءة، وتجنب الخسائر المالية في المنظمة.

118. وعبر وفد فرنسا للرئيس عن تمنياته بالتوفيق في تسيير إجراءات لجنة البرنامج والميزانية. وعبر الوفد عن تأييده للبيان الذي تقدمت به المجموعة بآء والدول الأخرى في مجموعة جنيف والتي تم إعداد تعليقاتها بصورة جماعية وأقرها الوفد. ولم يكن

لدى الوفد أي شكوك تتعلق بمدى تميز حزمة التدابير التي اقترحتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ورأي أن العمل الذي قامت به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يشرف المهنة. وحول إمكانية النفاذ إلى التقارير، رأي الوفد أن هذه المسألة كانت تتم إثارتها دائما وأنه على الدول الأعضاء النظر في كيفية تحسين النفاذ إلى المعلومات: وتم ذكر الجمهور في المناقشات، لكن الموظفين في المنظمة كانوا ذوو أهمية أيضا. وأكد الوفد على أهمية نفاذ الموظفين في المنظمة إلى المعلومات. وأكد الوفد على توافر تقارير الرقابة، لكن في ظل وجود جداول أعمال مثقلة بالموضوعات، لم يكن من السهل دائما بالنسب للوفود أن تأتي للويبو للتشاور معهم. إن وجود أكواد خاصة أو كلمات مرور للدخول على المعلومات على الإنترنت سيسمح للوفود بمعرفة عملية متابعة مختلف التوصيات. واقترح الوفد استخدام عملية تتبع للتنفيذ باستخدام الإنترنت مع وجود جدول يسمح للمستخدمين بالنقر على أي فقرة يقومون باختيارها للتعرف على التقدم الذي تم إحرازه على مدار العام. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، فقد أشار الوفد أن الموضوع تفجر في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية في العام الماضي وفي الجمعيات العامة عندما تساءل الكثير من السفراء ورؤساء الوفود عن ماهية المكاتب الخارجية وما تقوم به المكاتب الثلاثة المتبقية وعمّا إذا كانت هناك تقارير عنها. وقام الوفد بالاتصال بمكاتب التمثيل الفرنسية في مختلف الدول ثم قامت بشرح عمل المكاتب الخارجية. واقترح الوفد أن تقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بتضمين المكاتب الخارجية في نطاق أنشطتها، بمقدار ما تسمح الموارد. وأثنى الوفد على استقلالية ومهنية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى جانب عملها الممتاز. وأثناء تهنئة الوفد لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على عملها، الذي سهل بدوره كثيرا من عمل الوفود، أشار الوفد إلى أنه سيستمر في متابعة عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية باهتمام كبير.

119. وهنأ وفد المملكة المتحدة الرئيس على انتخابه. وشكر الوفد فريق شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على إعداد التقرير السنوي وعبر عن سروره لما رآه من تقدم تم إحرازه في العديد من المجالات. وأثنى الوفد على فريق شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للجهود التي قام ببذلها. وأقر الوفد البيان الذي صدر بالنيابة عن المجموعة بآراء وأعلن أنه سوف يتقدم بنقاط إضافية. وحول عملية إدارة الأداء، وافق الوفد على أن هناك تقدم جيد تم إحرازه لكنه يريد أن يرى حافز مستمر على النظر في النتائج التي تعتمد على الأثر. وفيما يتعلق بتقييم الحافظة القطرية، أشار الوفد إلى أن هناك بعض الدروس التي يجب أن يتم تضمينها في أي مشروعات مستقبلية مماثلة. وبالمثل، بالنسبة للعمل الذي تم بالنسبة للصناديق الاستثنائية وقانون البراءات، فإن هناك بعض التوصيات التي يرغب الوفد في أن يراها تطبق. وأشار الوفد بشيء من الإحباط إلى التعليقات التي صدرت فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية وممارسة فصل الموظفين. ورأى الوفد أنه من الأهمية بمكان أن يتم تطبيق العمليات المالية أيما وجدت. وقال الوفد أنه يرحب إذا تم وضع أي دروس مستفادة من هذه الممارسة وأي ممارسة مستقبلية في قالب الموصى به. ودعم الوفد التوصيات الخاصة بالبرنامج التجريبي للمكافآت والتشجيع لأنه يمثل جمدا طيبا لمكافأة وتشجيع العمل المتميز. ودعا الوفد إلى التوسع في البرنامج ليتضمن مكافأة الفرق. وفيما يتعلق بأمن المعلومات ونقل البيانات عبر الوفد عن تهنئته للويبو للحصول على اعتماد الأيزو. وأشار الوفد إلى أنه تم تسليط الضوء على الدروس المستفادة من الممارسات حيثما تمت مواجهة مشكلات في عملية نقل البيانات وعبر الوفد عن أمله في أن يؤدي تبادل هذه النتائج إلى منع تكرار المشكلات. لكن لم تحرز عملية تبادل المعلومات التقدم الذي أمل الوفد في تحقيقه. لقد كانت التكنولوجيا تلعب دورا هاما في هذا الأمر لكن الأمر كان يتوقف في نهاية الأمر على تبادل الأفراد للمعلومات. وسوف يتحقق هذا الهدف من خلال تسهيل التواصل بين الأفراد. ويمكن أن يساعد على ذلك، استخدام مختلف الوسائل: وبعضها بسيط بصورة كبيرة مثل استخدام الملصقات والندوات وبعضها الآخر يعتمد اعتمادا كبيرا على الوسائل التكنولوجية. وهناك المزيد من العمل الذي يجب القيام به، لأن "العمل كفريق واحد" كان يمثل أساس أهمية برنامج التقويم الاستراتيجي وبحث الوفد على تحديثات لهذا الأمر. وفيما يتعلق بإدارة الفعاليات، عبر الوفد عن اتفاقه الكامل مع ضرورة التخطيط وحجز السفر مبكرا للحصول على أفضل خصومات متاحة واستخدام أساليب بديلة للاجتماعات مثل عقد الندوات والمؤتمرات عن بعد باستخدام الإنترنت.

120. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وعبر عن شكره لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على التفسيرات التي قدمها ومثلت استعراضا شاملا لعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كما شكر الأمانة على جهودها المستمرة لتطبيق توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية السابقة. وشارك الوفد وجهة النظر التي ترى أنه لا يجب التقليل من أهمية

الرقابة الداخلية حتى نضمن وجود إدارة سليمة في أي منظمة مع إنفاذ أنشطة المنظمة. وبهذا الخصوص، عبر الوفد عن تقديره لقيام الأمانة بالتعامل مع توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالإضافة إلى تخصيص موارد كافية لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، بالمقارنة بالعالمين الماضيين. ومن بين مختلف الاستنتاجات والتوصيات، قام الوفد بالتأكيد على أهمية نظامي مدريد ولاهاي فيما يتعلق بإدارة دخل. وقد كانت المنظمة تقوم بالتأقلم بصورة مستمرة مع البيئة الحالية ورأي الوفد أنه سيكون من الجيد أن يتم استيعاب الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة لمستخدمي النظام العالمي للملكية الفكرية. أما فيما يتعلق بإدارة الصناديق الاستثنائية، أشار الوفد إلى أهمية تحسين فاعلية وكفاءة وأهمية أنشطة الصناديق الاستثنائية للبرنامج والميزانية العادية. ولذلك، دعم الوفد الحاجة إلى وضع استراتيجية رسمية حول المصادر خارج الموازنة بما في ذلك الصناديق الاستثنائية. وأكد الوفد، بصفته يمثل أكبر دولة مانحة، سيستمر في التعاون مع الويبو لهذا الغرض.

121. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى دعمه للمداخلة التي قامت بها المجموعة الأفريقية. وقام الوفد، مثلما فعل وفد ألمانيا، بالتعبير عن أوجه قلقه بشأن وضع تطبيق التوصيات السابقة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وأن 95 توصية من التوصيات المتعلقة بأمور عالية المخاطر. وفيما يتعلق بتقييم البرنامج 1، قال الوفد أنه قلق بشأن تحقيق البرنامج لتقدم متواضع فقط وأنه يرحب بالعمل من أجل وضع إطار أكثر معيارية وتوازناً.

122. وانضم وفد باربادوس إلى الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس على رئاسته. وقد أشار الوفد إلى الجهود التي بذلتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أثناء هذا العام وأكد على الأهمية التي يتم إيلاؤها للحوار داخل المنظمة. وبالرغم من ذلك، شارك الوفد هؤلاء الذين ذكروا ضرورة وضع خطة رقابة تتماشى مع أولويات سياسة وبرامج الويبو لتيسير التوصل إلى منهج أفضل للإدارة التي تقوم على أساس النتائج. وقد أشار الوفد بكثير من الرضا إلى أن الإدارة قامت بالتعامل مع كافة التوصيات من خلال خطة قامت باقتراح بعض المناهج. وبالرغم من ذلك، أشار الوفد إلى أنه قد تم تسجيل 141 توصية على أنها توصيات بارزة بما تضمنه 95 توصية تعاملت مع قضايا شديدة الخطورة. كما أشار الوفد أيضاً إلى ضرورة التعامل مع التوصيات المفتوحة. وفي الختام، أثنى الوفد على مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وعلى موظفيه إزاء العمل الجدير بالثناء الذي قاموا به وتمنى لهم النجاح في عملهم.

123. وأشار وفد الولايات المتحدة إلى أنه، وفقاً للبند 7، قد خطط لتقديم مقترحات لتحسين مشروع ميثاق الرقابة الداخلية ولأنها قامت بتدوينها فقد وضع نسخاً على مكتب الوثائق للوفود التي ترغب في الاطلاع عليها.

124. وقد قام مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالرد على تساؤلات الوفود وشكر الوفود التي عبرت عن دعمها لتقرير أنشطة الشعبة. وقد أعلن عن أنه سوف يقوم بإبلاغ هذه التعليقات الإيجابية والثناء إلى الموظفين المسؤولين عن هذا العمل. وقد أفاد مدير الشعبة أن العديد من التعليقات كانت تتعلق بعدد من التوصيات المفتوحة وهو أمر كان يدعو لقلق الدول الأعضاء. كما قال أن عدد التوصيات التي تترك عالقة يختلف من عام إلى عام ولكن الرقم يحتاج إلى أن يوضع في المنظور الصحيح: ففي العام الماضي كان هناك 94 توصية عالقة والآن هناك 195 توصية مفتوحة لازالت عالقة. وبالرغم من ذلك، تم التعامل مع 95 توصية في الفترة من 1 سبتمبر 2013 حتى الآن. وهذا لا يعني أنه لم يتم إحراز تقدم بشأن تنفيذ التوصيات لكنه يعني زيادة في عدد التوصيات التي تم تقديمها. وقد تم تقديم المزيد من التوصيات في الفترة بين 1 سبتمبر 2013 و 1 سبتمبر 2014 من عدد التوصيات التي تركت مفتوحة في عام 2013. وكانت هناك زيادة بسبب زيادة إجمالي عدد التوصيات في تلك الفترة زيادة كبيرة- فقد تم تقديم 200 توصية في الفترة بين 1 سبتمبر 2013 وسبتمبر 2014. وعند الانتقال إلى التقييمات المستقلة أوضح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن التقييمات المستقلة، مثل تقييم الحافظة القطرية في تايلاند قد قامت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وكانت مستقلة عن البرامج الأخرى الخاصة بالأمانة. أما بالنسبة لتقدير التقييمات، فقد أوضح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه كانت هناك مخاوف كما ظهر في التقرير. وقد صدقت هذه المخاوف على أنشطة الويبو في تايلاند وكينيا (والتي مثلت التقييم السابق لمحفضة قطرية) وتعلقت بغياب الوثائق المتعلقة باستراتيجية وتخطيط الويبو للأنشطة القطرية. وقد أشارت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى عدم وجود استراتيجيات قطرية مدونة في السنوات السابقة ووجود استجابات خاصة بمطالب الدول المعنية. وقد ذكر

مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، بالرغم من ذلك، أن غياب مثل هذه الاستراتيجيات قد حدث في إطار حدث فيه أن إدارة المؤسسة التي تعتمد على النتائج لم تكن على نفس مستوى الجودة كما هي الآن. وقد تمت ملاحظة التغيير في تقييم الحافظة التالية والتي كانت ستبدأ خلال أيام في أحد دول أمريكا اللاتينية حيث وجدت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية سجلات للتخطيط الإستراتيجية لتدخلاتها. وبالنسبة لنتائج البرنامج 1، صرح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن التقييم قد تم من خلال العلاقة بالبرنامج بمزاتي الشائتين 11/2010 و13/2012. وكان استنتاج التقييم هو أنه بالرغم من التسليم في بالنسبة لجميع النتائج الرئيسية وفقا للبرنامج والميزانية، فإن البرنامج 1 قد حقق تقدما متواضعا في تحقيق أهدافه الشاملة أي التطور التدريجي في القانون والممارسة الدولية المتوازنة. وعند الحديث عن (برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة) قام مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالإشارة إلى التقرير القادم لقسم إدارة الموارد البشرية لكنه أشار إلى أن الشعبة لم تقم بعمل تحليل للمساهمة الجغرافية والدخول إلى المؤسسات العالمية الأخرى وهي مسألة ذات بعدين. كان هناك آلية ما قبل التقاعد أو آلية الحزمة بالنسبة لهؤلاء الذين لم يبلغوا سن ما قبل التقاعد. وبالنسبة للفئة الأولى، كان من الواضح أنهم لا يمكن توظيفهم في مؤسسة دولية أخرى لكن بالنسبة للخيار الثاني كان هناك فترة سبع سنوات محددة في الاتفاق. وعند تطبيق التوصية الخاصة بنظام مدريد ولاهاي (تم عمل طلب من المجموعة بء) للدخول على خطة العمل المطلوبة وفقا للتوصيات إقترح مدير الشعبة أن تقوم الوفود المعنية أن تقوم بالذهاب إلى أنظمة مدريد ولاهاي وبطالبا بتلك الوثائق. وعند تقييم إدارة الويبو قامت الشعبة بوضع عدد من التوصيات. ولتطبيق التوصيات، تم إنشاء مجموعة عمل تتكون من مختلف قطاعات الأمانة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لتحديد خطة عمل مفصلة ذات مسؤوليات محددة بدقة في بحلول نهاية أكتوبر أو بداية نوفمبر. وبالنسبة للاطلاع على تقارير التدقيق والتقييم أوضح مدير الشعبة أنه إذا أقرت الدول الأعضاء تنقيحات ميثاق الرقابة الداخلية فإن الإفصاح العام عن تقارير التدقيق والتقييم لن تمثل مشكلة بعد ذلك. وفي الوقت الحالي، ذكر مدير الشعبة أن أي دولة من الدول الأعضاء التي ترغب في الاطلاع على تقرير تدقيق أو تقييم يمكنها القيام بذلك ببساطة من خلال الاتصال بالشعبة التي يمكنها ان توفر الاطلاع على نسخة الكترونية من التقرير في بيئة مؤمنة. أما بالنسبة لتدقيق وتقييم أنشطة المكاتب الخارجية، فقد أبلغ مدير الشعبة الدول الأعضاء بأن الشعبة لم تقم بتضمين مثل هذه المراجعة في خطة 2013 لكنها ستقوم بمشاوره الدول الأعضاء عندما تقوم بوضع خطة عملها المتعلقة بالعام القادم وسوف تقوم بدراسة أهمية القيام بتدقيق للمكاتب الخارجية.

125. وقدمت الأمانة ردوداً إضافية. أولاً، أكدت على أنها لم ترد أن تترك الدول الأعضاء وهم لديهم الانطباع بأن الأمانة أو الإدارة لم تأخذ التوصيات المتعلقة بالرقابة على حمل الجد. وأشارت الأمانة إلى أنها شاركت بصورة نشطة في مراجعة التوصيات المفتوحة باستخدام مختلف الأنظمة مثل نظام قاعدة بيانات الفرق المركزية، التي قامت الشعبة بتقديمها، حيث تقوم الأمانة بصورة دائمة بمراقبة، وتقوم الشعبة بتقديم تعقيبات على التوصيات المفتوحة ولماذا هي مفتوحة. وكانت الأمانة والشعبة تجريان مناقشات دائمة حول هذه التوصيات المفتوحة. وأشارت الأمانة عندئذ إلى نظام وحدة التفتيش المشتركة للتعلم باستخدام شبكة الإنترنت والتي سمحت بمراقبة حالة التوصيات المفتوحة لوحدة التفتيش المشتركة والتي كان يرحب باستخدام الدول الأعضاء لها. كما قامت الأمانة أيضاً بالتأكد على أنه، كما ذكر مدير الشعبة، أن عدد التوصيات المغلقة قد تفوق عليها عدد التوصيات الجديدة التي قامت الشعبة بإصدارها في عام ما. وذكرت الأمانة أننا يجب أن ننظر إلى العدد المطلق للتوصيات المفتوحة في فترة ما لأن ذلك في حد ذاته لا يعطي مستوى التفاصيل التي قام مدير الشعبة بمشاركتها مع لجنة البرنامج والميزانية في ملاحظاته. وتطرق الأمانة إلى التوصيات التي اعتبرتها الدول الأعضاء مفتوحة لفترة طويلة وأوضحت أنها كان يجب، بحكم الضرورة، أن تبقى مفتوحة فعلى سبيل المثال ستستغرق توصيتان متعلقتان بأنظمة تكنولوجيا المعلومات وقات كي تصبح مغلقة مثل التوصيات المتعلقة بنظام تخطيط موارد المؤسسات والذي كان يسير في طريقه، ويتقدم في مراحل التطبيق، ونتيجة لذلك يتم إغلاق أحد التوصيات التي تتمتع بأولوية قصوى. أما التوصية الأخرى ذات الأولوية القصوى كانت تتعلق بمحيط الأمن، والذي تم تناوله كما كان يمكن مشاهدته من قبل الدول الأعضاء الذين كان يجب أنهم قد لاحظوا بوابات السرعة التي تم تركيبها على كافة المداخل تقريبا. وقد أكدت الأمانة على الحوار الجاري مع مدير الشعبة وإن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، علاوة على ذلك، كانت مفيدة، كما ظهر في تقرير اللجنة الذي تناول هذه القضية وعلق على كيفية تسهيل المراجعة والحوار الذي جرى بين الإدارة ومدير الشعبة حول العديد من القضايا العالقة. ثم قامت

الأمانة بالرد على التعليقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة والتنوع الجغرافي. وأشارت الأمانة إلى أنه من بين السبعة والثمانين دولة الأعضاء الذين غادروا نتيجة لبرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة في عامي 2010 و2011، كان 66% من غرب أوروبا و8% منها من الولايات المتحدة وكندا و26% من المناطق الأخرى. وبالرغم من ذلك، من بين السبعة والثمانين دولة كان الثلث فقط أي 29 دولة، تصنف ضمن الفئات المتخصصة والعليا، وهي الفئات ذات الصلة بالتنوع الجغرافي. وقد لفتت الأمانة انتباه الدول الأعضاء إلى المرفق 2 للتقرير السنوي للموارد البشرية (WO/PBC/22/11) والذي أظهر اتجاهها عاما: في عام 2009 كان مكون غرب أوروبا من قوة العمل يمثل 54.4%، في حين أنه في يونيو 2014 كان أقل من 50%. وقد اعتبرت الأمانة أن الأرقام مساعدة حتى لو كان الاتجاه لا يمكن عزوه إلى عامل محدد. وفيما يتعلق ببرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة والادخار في التكلفة على مستوى النظام في الأمم المتحدة، أشارت الأمانة إلى أنه قد تم التوصل إلى اتفاق وصادقت عليه لجنة التنسيق بأن الأشخاص الذين يغادرون بناء على برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة سوف يمنعون من إعادة توظيفهم من قبل الويبو وفقا لأي نوع من العقود لمدة سبع سنوات على الأقل وأنه يجب إبلاغ لجنة التنسيق بأي استثناءات للقاعدة. وأعلنت الأمانة إلى أنها لم تقم بعمل أي استثناءات. فلم يتم إعادة توظيف أي موظفين تم فصلهم وفقا لبرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة. وبالرغم من هذا، فإن حظر التوظيف كان مقصورا على الويبو ولم يمتد إلى المنظمات الدولية الأخرى. وقد رأت الأمانة أنه من المستحيل في مجال التطبيق وأنه من غير القانوني حظر إعادة توظيف على المنظمات الدولية الأخرى. وفيما يتعلق بتنظيم ممارسات الويبو مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كانت الأمانة تدرك أنه ليس هناك اتساق بين طريقة قيام الويبو بدفع بعض استحقاقات الإعاقة والممارسات في منظمات الأمم المتحدة الأخرى ولكن من خلال إتباع المشورة القانونية المتعلقة بمسألة الحقوق المكتسبة، قام المدير العام باعتماد إستراتيجية تتعلق بتصحيح الموقف وعلاج المشكلة. وبالنسبة لمسائل الموارد البشرية، أكدت الأمانة أنه لم يكن هناك تسديد للفوائد والاستحقاقات، التي لم تكن مستحقة للموظفين، لكن كانت هناك مشكلات تتعلق بالوثائق التي يجب تقديمها وبعض الأمور الإجرائية التي كان يتم التعامل معها. وقد أعلنت الأمانة أنه في الربع الأول من عام 2014 تم إدخال نظام إدارة أداء المؤسسات في مجال الموارد البشرية وهو ما يسمح للمنظمة الدولية للملكية الفكرية بالسيطرة بصورة أكبر على أنظمة الرقابة هذه. وعادت الأمانة إلى التطرق إلى مسألة متابعة التوصيات المفتوحة وأشارت إلى أنه في نهاية كل عملية تدقيق وتقييم قامت الأمانة بإعداد خطة عمل إدارية والتي كانت موضع عملية متابعة مستمرة بما في ذلك معايير الإغلاق (والتي تم تحديدها بالتشاور مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية) والتي على أساسها سيتم إغلاق التوصيات. وتطرقت الأمانة إلى الصناديق الاستثنائية وذكرت الوفود أن الصناديق الاستثنائية تمثل نسبة صغيرة من موارد الويبو. وبالرغم من ذلك، أكدت الأمانة الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للصناديق الاستثنائية. وقالت أن الأمانة كانت تعمل على إعداد إطار سياسة شاملة لإدارة وتطبيق برنامج عمل وقال الصناديق الاستثنائية. وأكدت الأمانة أيضا على أن الويبو كانت تقوم بصورة متزايدة بدمج تقارير الصناديق الاستثنائية في مقترحات البرامج والميزانية من أجل تحقيق الشفافية والتي طالبت بها العديد من الدول الأعضاء. وبينما لم تكن هذه خاضعة للاعتماد، كانت تمثل مرجعية إضافية ومعلومات واضحة حول سبب توافر مصادر الصناديق الاستثنائية كما كانت تربط أنشطة الصناديق الاستثنائية بنتائج المنظمة بصورة موضوعية ومنهجية بصورة متزايدة. وفي أثناء استعراض تقييم الحافظة القطرية لتاييلاند وخاصة مسألة غياب شبكة متكاملة تتعلق بالأنشطة التي تتم في تاييلاند: أوضحت الأمانة أن هناك إطاران متعلقان باستراتيجية الملكية الفكرية الوطنية في تاييلاند، واستراتيجية الابتكار، واستراتيجية الإبداع في تاييلاند. وبالرغم من ذلك، أقرت الأمانة بأن هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بتنظيم أنشطة المنظمة العالمي للملكية الفكرية بالنسبة لهذين الإطارين. وقد صرحت الأمانة بأنها أخذت في الحسبان وبذلك جهودا كبيرة للدخول في عملية التخطيط في دولة تاييلاند من أجل خلق حلول متكاملة للخطة بكاملها. وفيما يتعلق بغياب التقييم العميق اللازم لتناول التغيرات ووجود خطة تخارج من المشروع خاصة فيما يتعلق بمشروع العلامات التجارية، أشارت الأمانة إلى أنها قد أخذت التوصية على محمل الجد.

126. وقام رئيس اللجنة بقراءة فقرة القرار الخاصة بالبند 6 والذي تم تعديله وفقا لما تم الاتفاق عليه أثناء مناقشة نص قرار البند 4.

127. ووافق وفد أستراليا على الصياغة المقترحة وأوضح، بالرغم من ذلك، على أنه سيرحب، ولازال يتوقع، باستمرار الحوار بين الأجهزة الرقابية في الويبو والإدارة من أجل ضمان أن تحقق المنظمة أهدافها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. وثن الوفد الدور الهام الذي تلعبه الأجهزة الرقابية وخبرة أعضائها لكنه أقر بأنه قد تكون هناك ظروف حيث لا يكون من العملي أو لا يكون بالضرورة أفضل الحلول بالنسبة لإدارة الويبو أن تنفذ توصيات معينة بصورة كاملة. وفي هذا السياق، صرح الوفد بأنه لم يأخذ بوجهة نظر القائلة بأنه يتحتم على المنظمة أن تقوم، بالضرورة، بتنفيذ كل توصية موجهة إليها من جانب الجهات الرقابية. وبالرغم من ذلك، فإنه في حالة اتخاذ الإدارة قرارا بعدم تطبيق توصية بصورة كاملة أو عدم تطبيقها على الإطلاق، يتوقع الوفد أن تقوم إدارة الويبو بتقديم تفسيرات وتبريرات كافية لهذا القرار.

128. واعتقد الرئيس أن العديد من الوفود تتفق مع وجهة نظر وفد أستراليا. وخلال استعراضه لإقرار فقرة القرار، قام الرئيس بالتساؤل عما إذا كانت هناك أية اعتراضات تتعلق بالنص المقترح. ولم تكن هناك اعتراضات وتم تبني القرار التالي بصورة كاملة:

129. أوصت لجنة البرنامج والميزانية بأن تقوم الجمعية العامة للويبو بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/22/4 (التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية؛

(ب) وأن تطلب من الأمانة مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة رداً على توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة؛

130. كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقاً لولايتها، مواصلة استعراض ومراقبة الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة عن كثب ورفع تقارير في هذا الشأن إلى لجنة البرنامج والميزانية.

البند 7 اقتراح بشأن مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية

131. اعتمدت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/22/22.

132. وقام وفد الولايات المتحدة الأمريكية، قبل افتتاح هذا البند، بتوزيع وثيقة بالتعديلات التي تقترح تطبيقها في هذا البند

133. وعرض نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وعضو لجنة يمثل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التنقيحات المقترحة من قبل اللجنة بالنسبة لميثاق الرقابة الداخلية كما ورد في الوثيقة WO/PBC/22/22. وصرح عضو اللجنة بأن التنقيحات تضمنت بعض التعديلات الأساسية على الرقابة في الويبو بما في ذلك: تغيير اسم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى شعبة الرقابة الداخلية؛ توضيح الطابع الإلزامي للمعايير المطبقة على المراجعة والتقييم والتحقق الداخلي؛ تعزيز مشاركة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في إعداد خطة عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية؛ إدراج قسم جديد عن "تعارض المصالح"؛ مد احتمالية الشكاوى ضد زعم وقوع سوء سلوك إلى "أي طرف آخر داخلي أو خارجي". وقال أن أكثر التغييرات وضوحاً كان يتعلق بالاطلاع العام على تقارير مراجعة الحسابات والتقييم. وتضمنت التنقيحات الأخرى زيادة التفاعل بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وجهات التأكد الأخرى مثل مكتب الأخلاقيات ومكتب أمين المظالم والقيام بمد فترة بقاء مدير الشعبة، غير القابلة للتجديد، للمرشحين الجدد، لمدة ست سنوات.

134. وتقدم وفد كينيا بالشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورحب بالتغييرات المقترحة، والتي ستمكن الدول الأعضاء من الإشراف بصورة فعالة على المنظمة. وبالإشارة إلى المرفق 2 للوثيقة WO/PBC/22/22، تساءل الوفد عن

سبب حذف كلمة "فحص" من الصف الثالث من الجدول في المرفق 2. ومن وجهة نظر الوفد، فإن كلمة "فحص" يجب الاحتفاظ بها، على سبيل المثال، في سياق إنشاء المباني لأن الفحص سوف يوفر طريقة لعلاج المشكلات من خلال اتخاذ تدابير علاجية بدون الحاجة إلى القيام بعملية مراجعة وتقييم شاملة أو القيام بعملية تحقيق. كما تساءل الوفد أيضا عن سبب حذف الإشارة إلى تقييم الأنشطة التي تتم خارج الموازنة من الصف السابع. ويرى الوفد أن هذه الأنشطة يمكن أن تكون مرشحة للتقييم. وفيما يتعلق بالفقرة 9 (أ) المقترح مراجعتها، في الصف 13، طالب الوفد بتوضيح الملاحظة التفسيرية" النشاط الرقابي لا يضمن، لكنه يقيم، تحقيق الالتزام". وبناء على التوضيح المقدم، قال الوفد أنه يمكنه اقتراح بعض التعديلات. كما طلب توضيحا للمثل حول السبب المنطقي وراء الحذف المقترح للفقرة الفرعية 15 (و)، في الصف 47، كما تساءل أيضا عن سبب عدم ذكر كلمة تحقيق في الصفين 53 و54. وأخيرا، طالب الوفد فهم السبب المنطقي وراء الفقرة الجديدة المقترحة 45 والتي تتعلق بتقييم أداء مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، والذي يقوم به المدير العام بعد حصوله على مدخلات من، وبالتشاور مع، اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولم يكن هذا البند في الميثاق الحالي وأراد الوفد معرفة سبب وجوب خضوع عمل مدير الشعبة لتقييم الأداء من قبل المدير العام.

135. وعبر وفد جمهورية كوريا، من خلال حديثه بصفته الوطنية، عن تقديره للتنقيحات المقترحة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ميثاق الرقابة الداخلية للمنظمة الدولية للملكية الفكرية. وقال أن العديد من التنقيحات المقترحة قد أوضحت تقدما هائلا فيما يتعلق باطلاع الدول الأعضاء على تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وعبر عن رغبته في الحصول على توضيح إضافي ومعلومات إضافية حول عملية الاطلاع هذه. وقد كان الوفد مدركا لأن هناك اختلافات بين تقارير التحقيقات وتقارير رقابة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الأخرى. وبالرغم من ذلك، في مواقف معينة وذات صلة كانت الدول الأعضاء تهتم اهتماما شديدا بمراجعة تقارير التحقيق. وكان أول سؤال للوفد يتعلق بكيفية إتاحة تقارير التحقيق للدول الأعضاء على أساس البنود الحالية أو التنقيحات المقترحة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وكان السؤال الثاني يتعلق بما إذا كان يمكن للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقديم مزيد من المعلومات حول ممارسات المنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق باطلاع الدول الأعضاء على تقارير التحقيق. أما السؤال الأخير الذي يتعلق بالاختلاف بين التنقيحات الحالية والمقترحة فيما يتعلق بالاطلاع على تقارير التحقيق. وأراد الوفد التعبير عن شكره وفد الولايات المتحدة الأمريكية على تعديلاته المقترحة ورأي انه ستكون هناك مناقشات بناءة حول هذا الموضوع.

136. وعبر وفد المكسيك عن امتنانه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة لميثاق الرقابة الداخلية، التي أيدها. كما هنا أعضاء اللجنة الذين عملوا عن كثب مع مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ومن وجهة نظر الوفد فإن التنقيحات وفرت وضوحا أكبر حول الوظائف والمزايا وأنه سوف يتمخض عنها استغلال أفضل للموارد ورقابة داخلية أفضل في الويبو. وقد رأى الوفد أنه من المهم بصفة خاصة، في ظل التغييرات المقترحة، أن تصبح الويبو أحد أجهزة منظمة الأمم المتحدة، والتي تتضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وأمانة الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي التي جعلت تقارير الرقابة متاحة للاطلاع العام. وكان الوفد يقوم بدراسة التعديلات المقترحة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية والتي ظهر ان بعضها ذو صلة ووفر مزيد من الوضوح. وأراد الوفد، من خلال رئيس لجنة البرنامج والميزانية، المطالبة بتوزيع أي تعديلات إضافية مقترحة من قبل الوفود تحت هذا البند في صورة كتابية بحيث يمكن للوفود دراسة النص بشيء من التفصيل.

137. وتقدم الرئيس بالشكر لوفد المكسيك على طلبه الواضح والمنطقي.

138. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء وأراد في البداية أن يشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على مراجعتها لميثاق الرقابة الداخلية للويو وتنقيحاتها المقترحة كما تقدم بالشكر للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/22/22 التي تضمنت هذه المقترحات. وأشارت المجموعة باء إلى أنه من المفضل بالنسبة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تقدم تنقيحاتها إلى الدول الأعضاء بصورة مبكرة في دورة المراجعة. وفي هذه الحالة، تكون الدول الأعضاء قد حصلت على شهر تقريبا للمراجعة وتقديم التعليقات التي لا يمكن تضمينها في نسخة ثانية تمت مراجعتها

بسبب قرب دورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من دورة لجنة البرنامج والميزانية. ورحبت المجموعة بآراء باقترح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بوصفه خطوة نحو تحسين الرقابة الداخلية وخاصة المراجعة المقترحة المتعلقة بمنح أحقية الاطلاع العام على تقارير الرقابة الإدارية والتقييم. وتتضمن هذه التقارير معلومات ذات أهمية كبيرة ولم تكن محدودة على التوصيات فقط وسوف تسهم في القيام بمزيد من التحسين في عمل المنظمة. ويمكن أن يؤدي وجود مزيد من الشفافية والاطلاع على المعلومات بناء على هذه المراجعة إلى استغلال أكثر فاعلية لنتائج عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تحسين عمل وإدارة المنظمة. وطالب الوفد بتوضيح أسباب التنقيحات المقترحة والمتعلقة بتعيين مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأشار إلى أنه وفقاً لمقترح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فإن اعتماد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتعيين مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم يعد ضرورياً. وسيتم استشارة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فقط حول هذا الأمر. وأرادت المجموعة بآراء معرفة سبب هذا التغيير. علاوة على ذلك، تساءلت بشأن سبب التغيير المقترح فيما يتعلق بإجراءات فصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

139. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وعبر عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على مراجعتها لميثاق الرقابة الداخلية والأمانة على إسهاماتها. وبالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق كان تعزيز الشفافية والاطلاع على المعلومات من الأمور الضرورية لعملها في المنظمة. ولذلك، كانت المجموعة في موقع يجعلها توصي الجمعية العامة باعتماد التنقيحات المقترحة والتي تعتقد المجموعة أنها ستسهم في إنجاز أهداف شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

140. وقام مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالرد على التعليقات المثارة حول التعريفات. وحول المسألة المتعلقة بتضمين كلمة "تفتيش"، لم يكن يواجه أي مشكلة مع ذلك بالرغم من أنه يعتقد أنها غير ضرورية بالنسبة لنوع العمل الذي يبدو أن الوفد يشير إليه وهو المراجعة الموجزة لمحاولة حل بعض المشكلات بسرعة. واعتقد أن تعريف كلمة الرقابة الإدارية والتقييم والتحقيق قد غطت ذلك. ولم يستطع التفكير في أي حالات فعلية يمكن أن يتم فيها تضمين كلمة "تفتيش" كتعريف من أجل القيام بمثل هذه المراجعة الموجزة والتقييم لأي نشاط. لقد كان مفهومي التدقيق والتقييم شاملين. وفيما يتعلق بحذف الفقرة 7 (ب) المتعلقة بـ "الأنشطة التي تتم خارج الموازنة فيما عدا المشروعات، والبرامج والسياسات"، في الصفحة 3 من المرفق 2 من الوثيقة، قال أن تعريف التقييم في الميثاق قد تم أخذه من جزء من المعايير الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ولم يكن من الأجزاء الإلزامية في مراجعة الميثاق. ومن وجهة نظره، إذا كان هناك نشاط معين ينبغي النظر فيه، كان يمكن القيام بذلك تحت تصنيف المشروعات. وبالرغم من ذلك، إذا رأت لجنة البرنامج والميزانية أنه لا حاجة لإضافة إشارة إلى الأنشطة خارج الموازنة فإنه لم يكن لديه مشكلة فيما يتعلق بذلك. أما فيما يتعلق بالاحتفاظ بعبارة "الرقابة الفعالة من حيث التكلفة" في الصفحة 5 من المرفق 2، فقد كان يشعر من منطلق خبرته أن ذلك ليس ضرورياً. إن دور شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم يكن الإدارة بالنيابة عن الزملاء الذين تحملوا هذه المسؤولية. لكن دورها كان اقتراح تحسينات تتعلق بإدارة البرامج والمشروعات. إن الاحتفاظ بالعبارة قد يعطي انطباعاً بأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تتحمل مسؤولية الإدارة في حين أن وظيفتها لم تكن الاطلاع بأي مسؤوليات إدارية ولكن تقديم مقترحات لتحسين الإدارة. وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية 47 (ج) والتي أشارت إلى "الأصول" قال إن مقدمة الفقرة 41 في الصفحة 13 من المرفق 2 تضمنت تعريفاً نص على أن المدير يقوم بأنشطة معينة ولم تكن قائمة الأنشطة شاملة. وعند التطرق إلى الفقرتين 33 و 34 حول التدابير المستخدمة والتوقعات قال أنها تتعلق بتأكيد الحقائق. ومن خلال تأكيد الحقائق لم تكن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تتوقع وجود خطة عمل وكان على شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تشير إلى الهفوات. ولهذا السبب لم يتم التعامل مع تقارير المراجعة الحسابية والتقييم بنفس طريقة التعامل مع تقارير التحقيقات. وأشار إلى الفقرتين الجديدتين 29 و 30 في صفحتي 16 و 17 قائلاً أن الفقرة 30 تعاملت مع شكل تقارير التحقيقات.

141. وقال عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، مشيراً إلى المسألة المتعلقة بضرورة عمل تقييم أداء مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، إن تقديم تعقيبات إلى المدير حول جودة عمله كان يعتبر من أفضل الممارسات. إن مشاركة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في العملية كان لضمان أن التعقيبات لا تؤثر على استقلالية المدير.

142. وشكر وفد كينيا مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وعضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على إجابتهما المسهبة. كما رغب في إضافة أنه يمكن التفكير في القيام بمراجعة الترتيب الإجرائي في الفقرة 45 وأن تقييم الأداء يمكن أن تقوم به اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتشاور مع المدير العام. ولم يكن الوفد على ثقة من أن ذلك منطقياً لكن الغرض من ذلك كان ضمان الاستقلالية وتجنب إعطاء مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقديراً متدنياً أو مرتفعاً استناداً إلى تقارير التدقيق التي يتم إعدادها. وقال الوفد أنه يوافق على ضرورة تقديم تعقيبات لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حول أدائه. وفي هذا الصدد، يمكن أن يتكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي الجهة التي تقوم بهذا الأمر. إن تغيير ترتيب الفقرة بحيث تكون "تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتشاور مع المدير العام" يمكن أن يضمن الاستقلالية.

143. وقال عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إن اللجنة هي جهة استشارية تجتمع لمدة أسبوع أربعة مرات في العام ويجب أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند النظر إلى قدرة اللجنة على ممارسة أنشطة تشغيلية. علاوة على ذلك، كانت هناك نواحي قانونية لعملية تقييم الأداء، يمكن لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية شرحها، والتي توضح لماذا لن يكون من العملي بالنسبة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تقود هذه العملية المكونة من خطوتين.

144. وقال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن العاملين في الشعبة ومديريها يعملون كموظفين في الويبو ولذلك تنطبق عليهم اللوائح والقواعد التي تنطبق على موظفي المنظمة بما في ذلك تقييم الأداء. وتنص تدابير تقييم الأداء في المنظمة على وضع أهداف في بداية دورة التقييم وتقييم في منتصف المدة، الخ. وهذا هو الإجراء المطبق على الموظفين ولذلك فإنه ينطبق أيضاً على مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ولعدة أسباب فإن تقييم الأداء قد يتعارض مع استقلالية المدير والعاملين في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولهذا السبب يمكن لسلطة مختلفة ضمان الأداء فيما يتعلق بالأنشطة الفنية وإدارة الموارد البشرية والميزانية، الخ في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

145. وأشار وفد فرنسا إلى نفس الفقرات وذكر بالمسألة التي أثارها المجموعة بآء حول استقلالية مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. أما بالنسبة للفقرة الجديدة المقترحة 43 لم يفهم لماذا يتم استشارة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فقط بينما كان للجنة دوراً أكثر فاعلية في السابق. وكما أشار وفد كينيا فإن تقييم الأداء يمكن أن يتسبب في مشكلات. وتمت مناقشة أفضل الممارسات. وتساءل الوفد عما يمكن اعتباره أداء سئ من قبل المراقب الداخلي وما إذا كان ذلك، على سبيل المثال، يمكن أن يمثل أداء لا يروق للمدير العام. وقال أنه من الصعب وصف الأداء السئ. وبالإشارة إلى الفقرة المقترحة الجديدة 44 المتعلقة بقدرة المدير العام على فصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، قال الوفد أن المجموعة بآء قد أثارَت قضية الاعتماد من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بدلاً من بالتشاور معها. ويرى الوفد أن الفقرة المقترحة 44 قد تتطلب بعض التعديل لحماية استقلالية مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

146. وعبر وفد المملكة المتحدة عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الوثيقة المتميزة. ودعم بشدة المبادئ التي قام عليها المقترح وغالبية التعديلات المقترحة. وأراد الوفد مشاركة بعض المخاوف التي عبر عنها فيما يتعلق بتغيير النص المتعلقة بطريقة تعيين واستبدال وفصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقد عبر الوفد عن اعتقاده بأن النص الأصلي كان أفضل لأنه يتطلب اعتماد أي تغييرات من قبل لجنة التنسيق واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وعبر الوفد عن ارتياحه بصورة أكبر بالنص الأصلي. ثانياً، بينما شعر الوفد بالارتياح بالنسبة لفترة ستة سنوات الخاصة بمنصب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أراد الوفد أن يشير إلى أن فترة التواجد في المنصب لا يجب أن تتداخل مع فترة تواجده مراجع الحسابات الخارجي في منصبه. وإذا تم تغيير الفرق في نفس الوقت، وفي كلا الجانبين، إذا جاز التعبير، سوف يكون هناك العديد من المراقبين الجدد. ولا يجب أن تتداخل مدة بقاء مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في منصبه مع مدة بقاء مراجع الحسابات الخارجي في منصبه.

147. وعبر وفد إسبانيا عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها وعلى التغييرات المقترحة والتي اعتقد الوفد أنها ستساعد بصورة كبيرة في تحسين أداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وكما أشار وفدي المملكة المتحدة وفرنسا، فإن الوفد لم يكن مقتنع تماما بأن التعديل المقترح الذي بموجبه يتم مجرد استشارة اللجنة فقط يعتبر تحسينا للنص الأصلي. وقد نصت نفس الفقرة على أن "الفصل سيكون نتيجة لأسباب محددة فقط". واعتقد الوفد أن عبارة "وأن تكون موثقة" يجب إضافتها بعد أسباب محددة لأن الحماية لن تكون كافية إذا كانت هذه الأسباب المحددة غير موثقة بصورة جيدة.

148. وأشار الرئيس إلى أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديه اعتراض على الفقرة 43. ودعا عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى الرد على الأسئلة المتعلقة بالفقرات 43 و44 و45.

149. وصرح عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن اللجنة اعتقدت أن التغييرات المقترحة قد عكست حقيقة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لم تكن جهة استشارية أو جهة تتخذ قرارات. وبالرغم من ذلك، فإن اللجنة لن تعترض على الاحتفاظ بالنص الأصلي.

150. وأراد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يعبر عن شكره لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الجهود التي بذلتها في اقتراح بعض التنقيحات الإيجابية في ميثاق الرقابة الداخلية. وقد أثنى على الاهتمام الشديد بتعليقات ومطالب الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للملكية الفكرية على مدى السنوات العديدة الماضية، وجهودها الرامية إلى تضمين هذه التعليقات والمطالب في النسخة المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية. وكانت العديد من التنقيحات ذات أهمية كبيرة وخاصة النص الجديد الذي سيزيد من شفافية عملية الرقابة من خلال نشر تقارير التدقيق والتقييم على موقع الويبو على الانترنت خلال ثلاثين يوما من صدورهما. وعبر الوفد عن اعتقاده، كما ذكر عدد من الوفود، أن ذلك يعتبر خطوة جيدة على الطريق الصحيح. علاوة على ذلك، فإن زيادة مشاركة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تقييم وفصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كانت تعتبر مساهمة جيدة أيضا في وضع الضوابط والموازن المناسبة في مهام الرقابة في المنظمة. وكما تمت الإشارة في بيان المجموعة بء، فإن توقيت إصدار مشروع ميثاق الرقابة الداخلية لم يوفر أي فرصة للدول الأعضاء لتنقيحه وتقديم تعليقات قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية. وفي المستقبل، أوصى الوفد بشدة بتوفير فرصة أكبر لتبادل الآراء. وعند هذه المرحلة، عبر الوفد عن رغبته في اقتراح بعض التنقيحات التي اعتقد أنها ستساعد في توفير مزيد من الإيضاحات للمهام في ميثاق الرقابة الداخلية بالإضافة إلى بعض البنود الإضافية التي اعتقد أنها ضرورية من أجل تحقيق المستوى الضروري للشفافية والمسائلة للمكمن الدول الأعضاء من تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالرقابة في المنظمة. واقترح الوفد، بعد الحصول على إذن رئيس لجنة البرنامج والميزانية وممثلي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، استعراض التعديلات التي قامت باقتراحها نقطة نقطة مع تقديم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتعليقاتها في النهاية. وقد وافق رئيس لجنة البرنامج والميزانية على هذا الاقتراح وعبر الوفد عن شكره للوفود مقدما على سعة صدرهم. وفي الفقرة 7 من مشروع ميثاق الرقابة الداخلية للويبو المنقحة اقترح الوفد إضافة عبارة لتوضيح أن التحقيقات يمكن القيام بها بشكل استباقي من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بحيث تصاغ الفقرة كالتالي: "التحقيق هو استجواب رسمي لتقصي الحقائق يهدف إلى فحص مزاعم أو معلومات تتعلق بإساءة تصرف...". وكان الغرض هو توضيح أن التحقيقات يمكن أن تبدأ شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بصورة استباقية ولا يجب بالضرورة القيام بها نتيجة لمزاعم. وفي الفقرة 11، أشار الوفد إلى أن اقتراحه يتعلق بإضافة كلمة "الأخرى": "يكون مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والعاملون بها مستقلين عن كافة البرامج والعمليات والأنشطة الأخرى في الويبو...". كان ذلك تعديلا بسيطا وكان الهدف منه ببساطة التأكيد على أن شعبة الرقابة الداخلية كانت تمثل أحد برامج الويبو. وقد أشار الوفد بشيء من التقدير إلى القسم الجديد الخاص بـ "تضارب المصالح" والذي كان مفيدا في إلقاء الضوء على مبدأ "تضارب المصالح" كأحد المبادئ شديدة الأهمية. وبالرغم من ذلك، بعد القيام بمراجعة عن كثب بدأ أن هناك بعض الثغرات التي تحتاج إلى سدها من أجل تحقيق الثقة الكاملة في فاعلية مهمة الرقابة. وبصفة خاصة، نصت الفقرة 20 على إحالة موضوع إلى هيئة تحقيق خارجية بديلة. وأوصى الوفد باستخدام كلمة "مستقلة" بدلا من "بديلة" لأن ذلك يشير إلى النية في أن الإحالة ستم إلى هيئة خارجية مستقلة. وفي الفقرة 21، أشار الوفد إلى أن الفقرة قد أشارت بصورة جزئية إلى أن طبيعة إشراف وتقييم المدير العام على شعبة

الرقابة الداخلية قد يخلق تصورا بوجود تضارب مصالح في الحالات النادرة التي يكون فيها مزاعم بإساءة تصرف تجاه المدير العام. وبالرغم من ذلك، كما ذكر الوفد آنفاً، فإن هناك بعض الثغرات التي لم تقم الفقرة 21 بالتعامل معها بصورة كاملة. ونتيجة لذلك عبر عن رغبته في القيام في اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة القادمة بمناقشة كيفية التعامل مع هذه الحالات بصورة مختلفة في الميثاق بحيث يشعر جميع أصحاب المصلحة بالثقة في أن عملية الرقابة تعمل بوضوح وبصورة يمكن التنبؤ بها. وفي هذه المرة، عبر الوفد عن رغبته في اقتراح يتعلق بنقل العبارة الأخيرة في الفقرة 21 والتي بدأت بالقول: "تقارير التحقيق النهائية...." وحتى نهاية هذه الفقرة إلى القسم الذي يتعلق بإعداد التقارير حيث يصبح موقعها أكثر ملاءمة. وفي الفقرة 23، عبر الوفد عن اعتقاده بأن القيام بالتحديد بصورة أكبر هنا سيكون مفيداً جداً واقترح إضافة عبارة: "يجب أن تتضمن أنواع التدقيق، ولا تقتصر على، تدقيق الأداء، والتدقيق المالي، وتدقيق الالتزام". وفي الفقرة الفرعية 24 (و) عبر الوفد عن اعتقاده بأنه سيكون من المفيد أن يتم تحديد جدول زمني لتنفيذ التقييم لأن ذلك لم يحدد حالياً. ويمكن القيام بذلك من خلال إضافة عبارة في نهاية الفقرة الفرعية 24(و): "يتم القيام بالتقييم الخارجي مرة على الأقل كل خمسة أعوام". وفي الفقرة 25، أشارت مقدمة العبارة إلى أن شعبة الرقابة الداخلية هي جزء من الويبو. وعبر الوفد عن رغبته في تعزيز هذه العبارة بحيث تصبح "وبصفة خاصة، يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية بتقييم....". بدلا من العبارة الحالية "مساعدة الويبو من خلال تقييم...." وفي الفقرة الفرعية 25 (ب) اقترح الوفد إضافة "تقوم الويبو بإنتاج": "كفاية الهياكل التنظيمية والأنظمة والعمليات اللازمة لضمان أن النتائج التي تتوصل إليها الويبو تتماشى مع الأهداف الموضوعية". وفي الفقرة 26، اقترح الوفد، كما حدث مع مقدمة الفقرة 25، عبارة "يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية أيضا بإجراء التحقيقات...". واقترح الوفد أيضا إضافة: "يمكن لمدير شعبة الرقابة الداخلية أن يتخذ قرارا يتعلق بالقيام بصورة استباقية بالبدء في تحقيقات بناء على نقاط ضعف تم تحديدها". ورأي الوفد أن ذلك سيكون مفيداً في إلقاء الضوء على أن شعبة الرقابة الداخلية يمكنها (وهي تقوم بذلك بالفعل كما يدرك الوفد) بدء تحقيقات بشكل استباقي بناء على أوجه ضعف تم تحديدها من خلال عمليات التدقيق والتقييم. وفيما يتعلق بالقسم ز "التقارير" اقترح الوفد، لتوضيح الفقرة 28، وبعد آخر فاصلة في العبارة الختامية، يجب أن تكون العبارة كما يلي: "والذي سيعطى فرصة الإجابة خلال فترة معقولة يتم تحديدها في مشروع التقرير". أما الصياغة الحالية للفقرة فهي "الذي سيعطى فرصة الإجابة خلال الفترة المحددة هنا". وكان ذلك تعديلاً بسيطاً مقترحاً من أجل الإيضاح. وفي الفقرة 31، اقترح الوفد إضافة إشارة إلى التقارير والتي علم مؤخراً أن شعبة الرقابة الداخلية قد قامت بإعدادها. وقد أطلق على التقارير اسم تقارير تورط الإدارة والتي أعدت بعد تحقيقات جرت وكانت هناك دروس يمكن تعلمها والتي كانت مفيدة للإدارة لتطبيقها في المستقبل. وقال أن هذه التقارير ستقدم معلومات مفيدة للدول الأعضاء حتى تصبح على دراية بها وتفهم مضمونها وتفهم كيفية تطبيق توصيات شعبة الرقابة الداخلية. وفي الفقرة 31، اقترح الوفد إضافة "بالإضافة إلى تقارير تورط الإدارة التي تنجم عن التحقيقات بعد إعداد تقارير التدقيق والتقييم". وستصبح العبارة عندئذ: "يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية بنشر تقارير التدقيق والتقييم الداخلي بالإضافة إلى تقارير تورط الإدارة التي تنتج عن التحقيقات على موقع الويبو على الانترنت خلال ثلاثين يوماً من إصدارها...". وفي الجزء الأخير من الفقرة 31، اقترح الوفد إعادة صياغة بسيطة للتوضيح، بحيث تصبح العبارة: "يمكن لمدير شعبة الرقابة الداخلية، بناء على تقديره، أن يحجب تقريراً بالكامل، أو أجزاء منه". وفي الفقرة 32 اقترح الوفد أن تتضمن الفقرة عبارات مأخوذة من الفقرة 21، والتي شعر بأنها من الأفضل وضعها في قسم التقارير في الميثاق. علاوة على ذلك، اقترح الوفد أيضاً تقديم نسخة من تقارير التحقيقات النهائية والمتعلقة بنواب ومساعد المدير العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق. والسبب وراء ذلك هو أن لجنة التنسيق أقرت تعيين فريق الإدارة العليا ولذلك يجب أن يكون رئيس لجنة التنسيق على علم بنتائج التحقيقات التي تتعلق بأعضاء فريق الإدارة العليا. وفي الوقت الحالي، فإن الصياغة تعني أن التقارير سيتم إرسالها فقط إلى رئيس الجمعية العامة. كما اقترح إجراء نفس التعديل، في العبارة المستمدة من الفقرة 21، والتي تتعلق بتقارير التحقيق النهائية التي تتعلق بالمدير العام. وكما تمت الإشارة آنفاً، كان الوفد يميل كثيراً إلى زيادة الشفافية التي تنتج عن جعل تقارير التدقيق والتقييم متاحة بصورة كاملة واعتقد أن هذه المبادرة يجب أن تتضمن التقارير النهائية أيضاً. وأدرك الوفد أن المنظمات الأخرى، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية، قد قامت بالفعل بتوفير تقارير التحقيق النهائية متاحة للدول الأعضاء بناء على الطلب. وتعتبر الدول الأعضاء مسؤولة عن الرقابة الفعالة للويبو بما يتضمن تعيين أفراد الإدارة العليا ومدير العام المنظمة وتقييمهم. ولذلك، اقترح الوفد بند جديد لضمان القيام بالإفصاح بصورة متحكم فيها عن نتائج التحقيقات التي لها تأثير على فاعلية الضوابط

الداخلية للويو وفعاليتها التشغيلية. وكان هذا هو سبب اقتراح الوفد للفقرة الجديدة 34: "يمكن لمدير شعبة الرقابة الداخلية، بناء على الطلب، تقديم النسخ النهائية من تقارير التحقيقات المتعلقة بمساعدي ونواب المدير العام والمدير العام للدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، يمكن لمدير شعبة الرقابة الداخلية، بالتشاور مع المستشار القانوني، تعديل أو حجب التقارير لضمان الخصوصية وحقوق إجراءات التقاضي السلمية للأفراد. ويمكن مراجعة تقارير الأفراد في مكتب شعبة الرقابة الداخلية، عند الحصول على إذن بذلك. ويحظر قيام الدول الأعضاء بتوزيع التقارير." ويقال أن الوفود التي تمتلك نسخ مطبوعة من التعديلات المقترحة سوف تشير إلى أن الوفد قد قام بنفس الاقتراح بالنسبة للفقرة 36. وقال أنه لو أنه كان يجب إضافة فقرة جديدة 34، كما أوردها الوفد، فلن تكون هناك حاجة إلى إدخال إضافة على الفقرة 36. واقترح الوفد إضافة فقرة فرعية 39 (أ) لتدعيم التقرير السنوي بصورة أكبر كما يلي: "تم إثبات وصف حالات التحقيق وعمل الترتيبات الخاصة بها، مثل التنازير التأديبية، والإحالة إلى سلطات إنفاذ القانون الوطنية، والعقوبات الأخرى". وفي الفقرة الفرعية 39 (ج) أقرح استبدال كلمة "أسباب" بكلمة "تفسيرات" للتوضيح لأنه سيكون من المنطقي بالنسبة لوصف التوصيات التي لم يقبلها المدير العام أن يرد بصياغته هو. وفي الفقرة الفرعية 39(ح)، اقترح الوفد، لضمان الاتساق مع الفقرات الفرعية الأخرى الموجودة تحت الفقرة 39، أن يتم إدخال تعديل طفيف بحيث تبدأ الفقرة كالتالي: "التأكد من الاستقلالية التشغيلية... تحت قسم "تعيين وتقييم أداء وفصل مدير شعبة الرقابة الداخلية، واقترح الوفد استبدال كلمة "المقدمة" بكلمة "المنفذة" في الفقرة 42. والهدف هنا هو إعطاء صيغة المبني للمعلوم. وفي الفقرة 44، أشار الوفد إلى أن تعليق وفد إسبانيا المتعلق بأن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يجب فصله فقط لأسباب محددة و"موثقة" وهو اقتراح وافق الوفد عليه. واقترح الوفد أيضا إعطاء صيغة المبني للمعلوم في هذه الفقرة بحيث تصبح كما يلي: "يمكن للمدير العام أن يفصل مدير شعبة الرقابة الداخلية، بناء على أسباب محددة فقط...". ورغب الوفد في أخذ تعليقات الوفود الأخرى في الحسبان وأشار إلى أن الفصل يجب أن يتم إقراره من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة التنسيق. وفي الفقرة 46 عبر الوفد عن رغبته في الإشارة إلى أنه فهم أن الغرض من هذه الفقرة هو تطبيقها على الأمانة وليس الدول الأعضاء أي أن الدول الأعضاء لن يتم منعهم من تقديم اقتراحات بالتعديلات على الميثاق إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولذلك اقترح إضافة جملة قصيرة وهي "من قبل الأمانة". وبذلك تكون الفقرة المنقحة كالتالي: "أي تعديلات مقترحة مقدمة من قبل الأمانة فيما يتعلق بالميثاق ستم مراجعتها من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير العام...". والهدف من ذلك هو ضرورة تأكيد الأمانة أن عليها أن تقوم بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير العام قبل القيام بأي تعديلات في الميثاق. واختتم الوفد مداخلته بالتعبير عن شكره للدول الأعضاء على سعة صدرهم وعلى دراستهم المتأنية للتنقيحات التي أوصى بها الوفد والتي رأي أنها تسير الاتجاهات السائدة في الأمم المتحدة وأفضل الممارسات. وأشار إلى أن كافة الاقتراحات التي تقدم بها لم تكن تمثل سابقة جديدة وأنه يرحب بتعقيبات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على اقتراحاته أي عما إذا كانت اقتراحات الوفد منطقية وما إذا كانت ستسهم في تحسين مستوى الشفافية والمحاسبة في الميثاق الجديد.

151. وتقدم وفد ألمانيا بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة WO/PBC/22/22 والتي اعتبرها نقطة بداية جيدة لتحسين الإجراءات وجعلها أكثر شفافية. وعبر عن اعتقاده بأهمية تطبيق المنظمة لأعلى المعايير والقيام بالتحقيق في أي مخالفات محتملة بطريقة مستقلة وتميز بالشفافية. وعبر الوفد عن تأييده لبيان المجموعة بآء وأنه يمكن أيضا، من حيث المبدأ، أن يؤيد اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي ألقى الضوء على نقاط شديدة الأهمية، والتي تضمنت ولم تقتصر على: مسألة تضارب المصالح؛ إحالة التحقيق إلى هيئة تحقيق خارجية مستقلة؛ وجود دور أكثر فاعلية لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كما هو مقترح في الفقرة 26 وبما يتضمن إمكانية القيام ببدء التحقيقات بصورة استباقية. وأشار الوفد بصفة خاصة إلى الاطلاع على التقارير والذي يمكن الدول الأعضاء من الاضطلاع بمهامهم الرقابية وإلى التغييرات المقترحة في الفقرة 31 فيما يتعلق بنشر تقارير تورط الإدارة. وفيما يتعلق بالفقرة 32 والإشارة إلى دور لجنة التنسيق بالإضافة إلى الفقرة الجديدة 34 المقترحة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، عبر وفد ألمانيا عن رغبته في أن يصبح من الواضح بصورة أفضل أن اطلاع الدول الأعضاء على النسخ النهائية من تقارير التحقيقات سوف يتم فقط بصورة سرية. وأقر الوفد التعديلات التي تمت في الفقرة 39 المتعلقة بالتقرير السنوي. وأخيرا، وفيما يتعلق بتعيين وفصل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، أيد الوفد بيان المجموعة بآء، وكما أشارت وفود المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا بشيء من الوضوح، فإن الوفد لم يكن مقتنعا بأن

مجرد المشاورات مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستكون كافية وأنه يجب أن يكون هناك بدلا من ذلك رأي موثق للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الأقل. كما أقر اقتراح وفد إسبانيا بأن الفقرة 44 يجب أن تنص على أن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يمكن فصله فقط بناء على أسباب محددة و"موثقة". وعبر الوفد عن اعتقاده بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدم باقتراح جيد جدا وأنه في انتظار سماع تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

152. وصرح عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن التعديلات المقترحة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية كانت منطقية للغاية وأنها ستزيد من شفافية إطار المحاسبة في الويبو. وكان لدى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعليق صغير وهو أنها تعتقد أن الصياغة الجديدة للفقرة الجديدة 34 والمقترحة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية تجعل الإضافة المقترحة في الفقرة 34 مكررة. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على الفقرة الفرعية 24(و) فإن معايير التحقيقات العالمية كانت تتطلب القيام بعمل مراجعة مرة كل خمس سنوات. ولذلك فإن الاقتراح كان يمثل تكرارا للمتطلبات الخاص بالمعايير التي يقوم عليها الميثاق. وبالمثل، ففي الفقرة 23، فإن تعريف أنواع التدقيق المقترحة هي أنواع التدقيق المتوقعة ولم تكن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة متأكدة مما إذا كان وجود تعريف إضافي سيكون بمثابة تقييد لها من عدمه.

153. وأشار الرئيس إلى أنه يبدو أن هناك تبادلا مثيرا لوجهات النظر. ولأن هناك العديد من النقاط التي لازالت محل نقاش، وأنه لازال من المبكر أن يتم اتخاذ قرار، فقد اقترح قيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بإعداد نص منفتح يتناول كافة أوجه القلق التي أثارها الوفود مع وجود عمود يتناول مقترحات اللجنة. ويمكن استخدام هذه النسخة المنقحة من قبل كافة الوفود لمراجعة كافة التنقيحات الآن أمام لجنة البرنامج والميزانية لتمكينها من اتخاذ قرار بشأن تقديم أي مقترح يتعلق بالتوصية بتنقيح الميثاق إلى الجمعية العامة.

154. وأقر وفد إسبانيا مقترحات وفد الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة. وعبر الوفد عن رغبته في اقتراح إضافة للفقرة 39 فيما يتعلق بالتقرير السنوي، وتحديد كم أي ضرر وقع بسبب مخالفات تم اكتشافها، بل والأهم، أي إجراءات تم تبنيها أو تم التوصية بتبنيها لإصلاح الضرر. واقترح إضافة فقرة فرعية جديدة تحت الفقرة 39 تشير إلى أن التقرير سوف يتضمن إشارة، على أساس المخالفات التي تم اكتشافها، إلى التكلفة المالية للضرر الواقع والإجراءات التي تم اتخاذها أو التوصية باتخاذها لإصلاح أو علاج الضرر.

155. وأشار وفد المكسيك إلى أنه يرى أن كلمة "خطر" يمكن أن تكون أكثر ملاءمة من كلمة "أوجه الضعف" في الفقرة المقترحة 26.

156. وعبر وفد كينيا عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على التعديلات التي اقترحها. ولأن المقترحات كانت كثيرة وأنها تم تقديمها في هذا اليوم، كان الوفد يحتاج إلى مزيد من الوقت لدراستها قبل اتخاذ قرار يتعلق بما إذا كان يجب تضمين التعديلات المقترحة في النص المنقح. وفي الوقت نفسه، أشار إلى كلمة "تعديل" في الفقرة الجديدة 34: "... يمكن لمدير لجنة الرقابة الداخلية، بالتشاور مع المستشار القانوني، تعديل... تقرير التحقيق. وأكد الوفد أيضا على تعليقاته السابقة بشأن الفقرة 45 وأراد معرفة الإجراءات الحالية المتبعة لتقييم أداء مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. واستفسر عما إذا كان يتم حاليا تقييم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من قبل المدير العام أو ما إذا كانت هناك إجراءات أخرى متبعة حاليا في هذا الصدد.

157. وعبر وفد أستراليا عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التنقيحات المقترحة للميثاق، والتي يعتقد أنها، في مجملها، منطقية للغاية وستساعد على تعزيز إطار الرقابة. كما عبر الوفد أيضا عن شكره للدول الأعضاء التي تقدمت بمقترحات. وعبر عن رغبته في تأييد التعليقات الخاصة بدراسة هذه المقترحات. وقال أن الدول الأعضاء كان أمامها شهر لدراسة تنقيحات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وخمسة عشر دقيقة في فترة الغذاء لدراسة مشروع التنقيحات المقترحة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووقت أقل لدراسة بعض التعليقات التي تم تقديمها للتو. وكان غير مقتنعا بفكرة تضمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لاقتراحات الدول الأعضاء لتنقيحات لمقترحاتها مما يشير إلى أنها تنقيحات قامت بها اللجنة

الاستشارية المستقلة للرقابة. وطالب الدول الأعضاء التي تتقدم بمقترحات تتعلق بتنقيح الميثاق أن تقدمها في صورة مكتوبة إلى جانب إعطاء الوفود وقتا كافيا بما في ذلك وقتا كافيا لعواصمها لدراسة التنقيحات.

158. وتساءل الرئيس عما إذا كان وفد أستراليا يقترح قيام الأمانة بتسهيل وضع كافة المقترحات في صورة نص واحد وتوزيعه بحيث يتوافر للوفود الوقت الكافي لمراجعته وعما إذا كان ذلك سيكون منها أفضل من قيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهذا العمل.

159. ووافق وفد أستراليا على أن ذلك سيكون طريقة فعالة للسير قدما وأن كافة المقترحات المقدمة يجب أن تعزى لمصدرها.

160. وطالب الرئيس من الأمانة المساعدة في إعداد النسخة المنقحة، والتي يجب أن توضح أيضا مصادر المقترحات، لأن ذلك سيسهل عملية المراجعة من قبل الدول الأعضاء والمشاورات غير الرسمية المتعلقة بأي تحفظات معينة. ويمكن وضع النص الذي يكون للوفد تحفظات عليه بين قوسين. ويمكن للجنة البرنامج والميزانية تنقيح النص في حالة توفر الوقت الكافي وإذا توافر للوفود وقتا كافيا للتشاور مع عواصمها. كما طالب كافة الوفود المتقدمة بمقترحات التأكد من استلام الأمانة لهذه المقترحات بحيث يتم توزيع النص المنقح في أقرب فرصة ممكنة.

161. وطالب وفد جنوب أفريقيا بالإشارة إلى أسماء الوفود التي قامت بالتقدم بمقترحات بحيث يتضح اسم الوفد الذي قام بتقديم المقترح.

162. وقال الرئيس إن الأمانة سوف تقوم بوضع أسماء الوفود أمام المقترحات. واختتم الرئيس كلمته بتوجيه الشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة و شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على مقترحاتها وقال أنه يعتقد أن الدول الأعضاء قد قامت بتقديم تعقيبات جيدة. وتم تأجيل هذا البند.

163. وقام الرئيس بإعادة فتح البند في اليوم التالي ودعا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتقديم النص الذي أعيدت صياغته.

164. وقدم عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوثيقة المنقحة والتي تم توزيعها بناء على طلب الرئيس. وبدأ بقراءة البيان الرسمي التالي:

"ترى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه من المهم أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية باعتماد التنقيحات المقترحة على ميثاق الرقابة. وتعتبر هذه الخطوة خطوة هامة في حياة المنظمة. ولم تتمكن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من القيام بالتأكد بصورة كافية على مدى تشجيعها للدول الأعضاء للتوصل إلى توافق لأنه بدون توافق لن يمكن تنفيذ التعديلات الهامة مثل نشر تقارير المحاسبة والتقييم وهو تعديل تؤمن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن الجميع يرى أنه بمثابة قفزة هائلة إلى الأمام"

واستطرد عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالإشارة إلى أنه قضى جزءا كبيرا من صباح هذا اليوم في مناقشات مع الدول الأعضاء التي قامت باقتراح التعديلات من أجل توضيح وجهات النظر وفهم الأسباب المنطقية وتقديم تعقيبات اللجنة. ولأن الدول الأعضاء قد قامت بتقديم مقترحاتها بشأن التعديلات في الدورة العامة، فإنه سوف يقوم بعرض مقترحات التعديلات التي قامت بتقديمها الدول الأعضاء والتي يكون للجنة تعليقات عليها. وبعبارة أخرى، فإنه لن يقوم بعرض التعديلات التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال أن عرضه التوضيحي سوف يعتمد فقط على الوثيقة الأخيرة التي تم توزيعها وليس على أي وثيقة أخرى. وبالنسبة للمفردة 26، الصفحة 11، قال عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقترح إضافة: "يمكن لمدير شعبة الرقابة الداخلية أن يتخذ قرارا بشأن بدء تحقيقات بصورة استباقية بناء على نقاط الضعف التي تم تحديدها". واقترح وفد المكسيك استبدال كلمة "نقاط الضعف"

بكلمة "مخاطر". ودعمت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة اقتراح وفد المكسيك. وبالنسبة للفقرة الجديدة المقترحة 34، اقترح وفد كينيا كلمة "إعادة صياغة" بدلا من "تعديل". وأيدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الاقتراح. وكانت العبارة التي اقترح إضافتها وفد الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي: "وبالرغم من ذلك، فإن مدير شعبة الرقابة الداخلية، بالتشاور مع المستشار القانوني..." و اقترحت اللجنة تغيير "بالتشاور" إلى "بعد التشاور" لتصبح "وبالرغم من ذلك، فإن مدير شعبة الرقابة الداخلية، بعد التشاور مع المستشار القانوني..." وكان السبب المنطقي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن عبارة "بالتشاور مع" توحي بأن القرار مشترك. ولأن المستشار القانوني غير مستقل عن الإدارة، وأن العملية تتضمن الإدارة العليا، شعرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه لن يكون من الملائم أن يشارك موظف غير مستقل في هذه الأمور. وقد أكد التعديل على أن القرار يكون في يد مدير شعبة الرقابة الداخلية وأنه سيقوم بالتشاور فقط مع المستشار القانوني. وبالنسبة للفقرة 36، في صفحة 15، اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية إضافة عبارة جديدة: "في الحالات التي تتعلق فيها نتائج و/أو توصيات تقرير التحقيق بالمدير العام، ينبغي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الإبلاغ بها، في أقرب فرصة ممكنة، للدول الأعضاء." ورأت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه إذا وافقت الدول الأعضاء على الفقرة الجديدة 34، والتي قدمت مزيد من المعلومات عما هو مطلوب في الفقرة 36، فإنه لن تكون هناك حاجة لإجراء تعديل على الفقرة 36، وتقررت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة سحب الإضافة المقترحة. وفي الفقرة 39، صفحة 16، المتعلقة التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية، اقترح وفد إسبانيا فقرة فرعية جديدة: "مؤشرا على الأثر المالي للمخالفات والإجراءات العلاجية التي تم اتخاذها". واعتقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن هذه المسائل قد تم التعامل معها بصورة مناسبة في النص الحالي للفقرة 39 (ب): "يجب إثبات وصف حالات التحقيق...". وترى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن الوصف يتضمن الآثار المالية، إن وجدت. وبالرغم من ذلك، للتأكيد على الجانب المالي، اقترحت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إضافة عبارة جديدة للفقرة الفرعية بحيث تصبح كما يلي: "وصفا، يتضمن الآثار المالية، إن وجدت، لتلك...". واعتقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن الأثر المالي سيتم تغطيته من خلال هذه الإضافة كما سيتم تغطيته (فيما يتعلق أوجه العلاج والتوصيات) من خلال الفقرات الفرعية التالية: الفقرة الفرعية 39(ب) من مقترح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة "وصف لكافة التوصيات الداخلية ذات الأولوية القصوى التي يقدمها مدير شعبة الرقابة الداخلية أثناء فترة إعداد التقارير": فقرة فرعية 39(ج) من اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة "وصف لكافة التوصيات التي لم يقبلها المدير العام إلى جانب أسباب عدم قيامه/قيامها بالموافقة عليها."؛ والفقرة الفرعية 39 (د) من توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة "تحديد التوصيات ذات الأولوية القصوى في التقارير السابقة والتي لم يتم استكمال الإجراءات العلاجية الخاصة بها." واعتقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن ذلك سوف يوفر معلومات مناسبة للدول الأعضاء. علاوة على ذلك، أراد عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الإشارة إلى أن الإضافة المقترحة إلى الفقرة 31 (الخاصة بنشر تقارير تورط الإدارة) كانت تمثل تعديلا كبيرا سيكون له أثر مباشر وفقا لمقترح وفد إسبانيا. وأوضح عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه يمكن إعداد نوعين من التقارير بالنسبة للتحقيقات: أحدها هو التقرير النهائي للتحقيق، وهو عبارة عن تقرير تفصي حقائق ركز على مخالفات فرد ما أو بعض الأفراد أما الثاني فكان تقرير تورط الإدارة، والذي قدم الدروس المستفادة، وحدد أوجه الضعف في الرقابة التي سمحت بوقوع المخالفات. أما التقرير الأخير فسوف يشير إلى التحقيقات ويعطي وصفا للمسائل ويحدد نقاط الضعف في الرقابة التي سمحت بوقوع المخالفات ويقوم بتقديم توصيات أيضا. ورأت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن نشر تقارير تورط الإدارة كانت خطوة هامة بالنسبة للدول الأعضاء ستمكنها من فهم ما حدث والإجراءات التي قامت الأمانة باتخاذها لتصويب الخطأ. وبالنسبة للفقرتين 43 و 44 في الصفحة 19، قال عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن الدول الأعضاء قد اقترحت أنه بدلا من مجرد التشاور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يجب أن تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة باعتماد تعيين أو فصل مدير شعبة الرقابة الداخلية. ولم يكن لدى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أي اعتراضات على هذا المقترح وقامت بتأييده طالما أن هناك تفاهم عام بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ليست جهة اتخاذ قرارات. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي لجنة استشارية. وإذا كان هناك تفاهم عام بهذا الشأن يمكن للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تدعم هذا التعديل. وبناء على اقتراح وفد المملكة المتحدة بتضمين عبارات تتعلق بعدم ثبات فترة منصب مراجع الحسابات الخارجي ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، قام عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالجهر بقراءة العبارة الجديدة المقترحة وهي: "يجب اتخاذ خطوات، كلما أمكن، لضمان أن بداية فترة منصب

مدير شعبة الرقابة الداخلية لا يجب أن تكون مشابهة لبداية فترة منصب مراجع الحسابات الخارجي الجديد". وقال عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن المخاوف هنا تتعلق الغياب أو التغيير المتزامن لهاتين الآليتين الرقابيتين والذي قد يؤثر سلبا على جودة أعمال الرقابة في الويبو. وكانت هذه المخاوف مبررة. وبالرغم من ذلك، كان لدى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعليقان: الأول هو أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعتقد أن خطر حدوث ذلك ليس كبيرا بسبب مستوى الذكورة المؤسسية الضخمة التي ستبقى في الويبو حتى عند رحيل مدير شعبة الرقابة الداخلية. وسيبقى رؤساء أقسام التدقيق والتقييم والتحقيق في مناصبهم. وبناء عليه، لا تعتقد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن رحيل مدير الشعبة سيؤثر بصورة ضخمة على جودة الآليات الرقابية. ثانيا، ترى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه لا يوجد مجالا كبيرا للمناورة. فإذا رحل مدير شعبة الرقابة الداخلية، يجب على الدول الأعضاء العثور على بديل جديد لمدة ستة أعوام وإذا قرر المدير أن يغادر عند بدء مراجع الحسابات الخارجي لفترة منصبه فلا يوجد طريقة لتجنب تداخل فترات البقاء في المنصب. وأخيرا، كان من المهم ملاحظة انه كان يوجد في الوقت الحالي اختلاف في فترات البقاء في المنصب لأن المدير الحالي بدأ عمله في عام 2012 لمدة خمسة أعوام أما مراجع الحسابات الخارجي فقد بدأ فترة عمله في 2012 لمدة ستة أعوام. واختتم عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بقوله أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ليس لديها مزيد من التعليقات وأنه سوف يقوم بحضور اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية طوال الأسبوع وسيكون تحت أمر الدول الأعضاء إذا أرادت أن تناقش معه أي جوانب للتغيرات المقترحة.

165. وأشار الرئيس إلى أن بعض الوفود قد طالبت بمزيد من الوقت لإجراء مشاورات وأنه لذلك لا يقترح بإجراء مناقشات في لجنة البرنامج والميزانية في هذا الوقت لاتخاذ قرارات. وقال إن وفد استراليا طالب بفرصة لطرح أسئلة على الأنصار فيما يتعلق باقتراحاتهم الخاصة بمساعدة الدول الأعضاء على دراسة المقترحات والتي وافق عليها.

166. وطالب وفد كينيا بتوزيع نسخة إلكترونية من الوثيقة التي تم توزيعها بحيث يمكن إرسالها إلى أعضاء المجموعة وعواصمهم. وأراد الوفد المطالبة بتفسير للممارسة الحالية المتعلقة بتقييم أداء مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

167. وردا على ذلك، قال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الموظفين في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هم موظفين في الويبو ويتم تقييمهم بنفس الطريقة التي يتم بها تقييم موظفي المنظمة. ويوجد بالويبو نظام إدارة أداء وتطوير عاملين والذي يتم بموجبه تحديد معايير معينة يتم التقييم على أساسها في بداية كل عام. وتم تحديد الأهداف بالنسبة للموظفين، وفي نهاية العام، أو بنهاية شهر مارس من العام التالي، يقوم المشرف بتقييم مدى تلبية مختلف الأهداف ويعطي تقييما شاملا. ويمكن أن يكون درجات التقييم ممتازة وأنه قد تم تحقيق الأهداف أو أن هناك حاجة للقيام بإدخال بعض التحسينات، أو أن الأداء لم يرقى لمستوى التوقعات. وهذا هو النظام الذي كان مطبقا بالنسبة لكافة العاملين. ومن حيث المبدأ، يوجد اثنين من المشرفين لكل موظف: أحدهما هو المشرف المباشر والثاني كان فوق المشرف المباشر والذي كان يشرف على الشعبة ككل والذي يقدم التقييم النهائي. وفي نهاية الأمر، كان المدير العام بالطبع يأتي على قمة النظام الهرمي والذي كان، في حالة مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، يقوم بتحديد ما إذا كان قد تم إنجاز الأهداف، والتي قاما معا باتخاذ قرار بشأنها. الأهداف لم تكن سرية وكانت جزء من خطة عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وتمت مناقشة خطة العمل هذه مع الدول الأعضاء وأصبحت جزءا من برنامج عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. لقد أصبح الجميع على علم بالأهداف ويمكن بالطبع أن يتم تقييم الأداء في ضوء هذه الأهداف. وهذه هي الطريقة التي سيتم بالفعل تقييم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من خلالها. إن التغيير الذي سينتج عن التنقيح المقترح للميثاق كان يتعلق بقدرة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التي تعتبر جهة خارجية، على التعبير عن رأيها في جوهر العمل. ولن تقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعمل التقييم لكنها ستقدم معلومات وبذلك تسهم في تقييم جوهر العمل الذي تقوم به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

168. وتقدم وفد أستراليا بالشكر للدول الأعضاء على تنقيحاتهم المقترحة والتي سيقوم بدراستها في الأيام القليلة القادمة. وأشار إلى اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالاطلاع على تقارير التحقيقات. وأراد أن يسأل هذا الوفد عما إذا

كان قد قام بدراسة ترتيب مقترحاته وفقا للممارسات الوكالات المتخصصة الأخرى في الأمم المتحدة وما يتماشى مع المبادئ العامة لسرية التحقيقات الإدارة. ودعا هذا الوفد إلى تقديم معلومات للسماح بالدراسة الكاملة لمقترحه. وكان الوفد مهتما أيضا بمعرفة ما إذا كانت هناك مشكلة ملموسة يعرفها الوفد والتي ينوي الاقتراح تناولها.

169. وقال الرئيس أنه من أجل أن تكون جهودنا بناءة، يمكن لوفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يعود لاحقا لهذا الموضوع إذا لم يكن لديه رد محدد في هذه المرحلة.

170. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس ولوفد أستراليا على السؤال الذي كان يتناول عناصر قليلة مختلفة. وقد فهم الوفد أن السؤال تضمن ما إذا كان اقتراحه متماشيا مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات الإفصاح الخاصة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وكان هناك عنصر آخر في السؤال يتعلق بالمبادئ العامة للسرية. واعتذر الوفد عن أنه لم يلم بالمدى الكامل للسؤال وطلب تكراره.

171. وقال وفد أستراليا أنه تساءل بشأن توافق الاقتراح مع المبادئ العامة للسرية في التحقيقات الإدارية.

172. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه سيعود برد أكثر تفصيلا في اليوم التالي. وكرد مبدئي، قال الوفد إنه تمت دراسة سياسات الإفصاح الأخرى، كما أشار أثناء مداخلته عند التقدم باقتراحاته. وقال الوفد أن عليه أن يبحث بصورة أكثر عمقا فيما إذا كانت هذه الوكالات التي تمت دراستها لها مكانة وكالات متخصصة في الأمم المتحدة. كما سيبحث الوفد عن رأي خبير من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنها ستكون أكثر إلماما بنطاق السياسات الحالية. وبالرغم من ذلك، فقد قام الوفد بدراسة العديد من السياسات الأخرى وانه، كما أشارت في اليوم السابق، لم ير انه يقترح أي أمر يعتبر سابقة. ورأي أن اقتراحه يمثل أمرا يتماشى بصورة أساسية مع الاتجاه نحو الشفافية والمحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. ومثل التحرك نحو تحقيق المزيد من الشفافية في تقارير التدقيق والتقييم، رأي الوفد، في نفس الوقت، أن الوكالات التي تبنت النهج محل الدراسة، قامت بتضمين تقارير التحقيقات في النموذج. ولذلك فإن الاقتراح يتعلق بما فهم الوفد أنه اتجاه نحو تطبيق أفضل الممارسات في هذه الفترة. أما الجزء الثاني من السؤال، والذي يتعلق بتوافق الاقتراح مع المبادئ العامة لسرية التحقيقات الإدارية فيمثل قضية قانونية معقدة وأشار الوفد أنه يحتاج لأن يعود إلى هذه النقطة.

173. وقال الرئيس إنه يقترح دعوة الدول الأعضاء لعقد مشاورات غير رسمية ومشاورة عواصمهم إذا دعت الحاجة. ويمكن طرح الأسئلة والتشاور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وكان على ثقة من إمكانية التشاور وطرح الأسئلة على مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقد حث الدول الأعضاء على النقاش بين بعضهم البعض وخاصة بصورة مباشرة مع أنصار المسائل المتعلقة بالأهداف المتعلقة بأي تغييرات. وعبر عن رغبته في حث الدول الأعضاء على مراجعة المقترحات والتشاور مع عواصمهم والمشاركة في محادثات بناءة. وسيرى إن أمكن العودة إلى هذا البند إن أمكن في هذه الجلسة. وتم تعليق هذا البند.

174. وتم فتح النقاش بشأن البند مرة أخرى في اليوم الرابع من هذه الدورة. وذكر الرئيس بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قدمت مقترحاتها، والتي اتبعتها مقترحات إضافية من العديد من الوفود. وافقت لجنة البرنامج والميزانية على ضرورة إعداد وثيقة تظهر كافة التعديلات المقترحة مع ذكر أسماء الوفود التي تقدمت بها بالإضافة إلى ملاحظات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التعديلات. وتم عرض الوثيقة في الدورة العامة. وطالبت بعض الوفود بمزيد من الوقت للتشاور وتم تشجيع القيام بمناقشات ثنائية. وعبر الرئيس عن أمله بأن يكون قد توفر للوفود وقتا كافيا للتشاور مع عواصمهم. وكان يدرك، في هذه المرحلة، أنه قد يكون من غير الممكن تنقيح كافة العناصر. لكن الهدف الآن هو الحصول على أي تعقيبات من الوفود على بعض الفقرات على الأقل. وبهذه الطريقة يمكن تنقيح الوثيقة بقدر الإمكان وهو ما سترك فقط عناصر المشروع التي يوجد خلافات بين الوفود بشأنها معلقة. ورأي أنه يمكن العودة لهذا البند مرة أخرى. وقال الرئيس أنه سوف يقرأ الوثيقة الآن فقرة فقرة. وقال الرئيس أن أول تعديل كان في الفقرة 7 والذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية والذي دعمته

اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال أنه ليس لديه أي اعتراضات على هذا التعديل. وكان التعديل التالي في الفقرة 11، وكان مقترح آخر لوفد الولايات المتحدة الأمريكية ودعمته أيضا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتساءل عما إذا كان هناك تحفظات من أي وفود.

175. وتحدث وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وقال أن أعضاء المجموعة لم يتمكنوا جميعا من تقديم تعليقات. ولم يعتقد الوفد أنه لدى المجموعة الأفريقية أي تعليقات محددة حول هذه الفقرة لكن أحد الأعضاء لديه تعليقات بالنسبة لإضافة كلمة "أخرى". لذلك طالب الوفد بالمزيد من الوقت.

176. وعبر الرئيس عن شكره لوفد كينيا وقال إن ذلك يتماشى مع الغرض من هذا العمل أي تجنب أي عناصر لازالت يتم التشاور بشأنها والرجوع إليها في وقت لاحق. ولم يكن لدى الدول الأعضاء أي تحفظات بشأن الفقرة 7 لكنهم سيعودون إلى الفقرة 11. وبالنسبة للفقرات 20 و 21 و 23، والفقرة الفرعية 24(و)، قال الرئيس أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تدعم التعديلات المقترحة. ولم ير أي معارضة من المنصة. وتساءل عما إذا كان الأمر يسير بسرعة أكثر من اللازم. وقال إنه على الجميع أن يشعروا بالراحة أثناء القيام بهذا العمل وهو أمر مستغرب في دورة عامة مثل تلك لكنه يسير بصورة جيدة. ولم ير الرئيس أي معارضة بشأن الفقرة الفرعية 25 (ب) أو الفقرة 26 والتي اقترحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع تعديل مقترح من وفد المكسيك دعمته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولم يجد أي معارضة تجاه الفقرة 28.

177. وبالنسبة للفقرة 31، قال وفد أستراليا أنه لا يزال يدرس الفقرة لكن كتعليق مبدئي فإنه يرى أن حرية تصرف مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في اتخاذ إجراءات للحفاظ على السلامة والأمن والخصوصية يجب أن تتوفر في كافة الأوقات وليس في الظروف الاستثنائية فقط.

178. وذكر الرئيس بأنه تم حث جميع الوفود على إجراء مناقشات ثنائية ومناقشات أيضا مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أيضا.

179. أوضح عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تفاهم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الفقرة 31 قد أشار فقط إلى تلك الحالات الاستثنائية عندما يحتاج تقرير إلى إعادة الصياغة.

180. وعبر وفد أستراليا عن شكره لعضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التوضيح. وبالرغم من ذلك، قال إن الصياغة لازالت غير واضحة بصورة كافية للوفد وأنه فسرها بالطريقة التي تم شرحها للتو. لذلك أراد الوفد أن يقوم بمزيد من الدراسة لهذا الأمر.

181. وذكر الرئيس على أن الدول الأعضاء لديها تحفظات بشأن الفقرة 11 والفقرة 31. وبالنسبة للفقرة الأخيرة، حث على إجراء مزيد من المناقشات بين وفد أستراليا واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأي وفود أخرى مهتمة بالموضوع. ولم يجد الرئيس أي اعتراضات على الفقرة 32. ولاحظ أن التعديل المقترح للفقرة 33 كان يتعلق بالفقرة الجديدة 34. وقد اقترح وفد كينيا وألمانيا تعديلات للفقرة الجديدة 34 والتي دعمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. كما اقترحت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما بعد تعديل إضافي لهذه الفقرة وهي إدخال كلمة "بعد".

182. وقال وفد أستراليا أنه لا يزال يدرس الفقرة 34 ولذلك أراد أن يتحفظ بشأن موقفه.

183. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالأسئلة التي طرحت في البداية حول الفقرة الجديدة المقترحة 34 وود انتهاز هذه الفرصة للإجابة على هذه الأسئلة بصورة كاملة. وأراد العودة إلى ما يتعلق بما إذا كان اقتراح الفقرة الجديدة 34 المتعلق بجعل التحقيقات النهائية سهلة الاطلاع عليها بصورة يتم السيطرة عليها وفي إطار الخصوصية وما إذا كان ذلك يتماشى مع مبادئ سرية التحقيقات الإدارية. وقد قدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مشكورا بعض المعلومات الإضافية حول مبادئ والقواعد التوجيهية الموحدة التي اتبعتها محققو الأمم المتحدة في إجراء التحقيقات وخاصة تلك التي تتعلق بمؤتمر

القواعد التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي يجريها المحققون الدوليين. ورأي الوفد أن تحقيقات المنظمة الدولية للملكية الفكرية قد تمت أيضا وفقا لهذه القواعد التوجيهية. وهذه هي مجموعة فقط من المبادئ التي تضمنت مبادئ عن الخصوصية التي يجب على مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وموظفيه الالتزام بها. علاوة على ذلك، تمثل سياسة التحقيقات في الويبو إطارا إضافيا لاحترام الخصوصية في أنشطة التحقيقات بما في ذلك إعداد التقارير. فعلى سبيل المثال، أشارت سياسة التحقيقات إلى أن انه: "يجب الحفاظ على الخصوصية فيما يتعلق بكافة أمور التحقيق التي يقوم بها مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والمحققين المعيّنين وكافة المشاركين في الأمر. وتقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالحفاظ على سرية هوية مصدر التقرير الأولي عن احتمال وجود مخالفة والإفصاح عنها على أساس الحاجة إلى المعرفة فقط عندما يحتم ذلك احتياجات مشروعة تتعلق بالتحقيق و/أو أي إجراءات قضائية لاحقة. وتقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بحماية المعلومات التي تم جمعها خلال أنشطة التحقيق من الإفصاح غير المصرح به. وشكر الوفد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقديم هذا الشرح المفصل للإجراءات التي قام هو والمحققون المهنيون الآخرون بإتباعها لانجاز مهام التحقيق. وقد أصبحت الدول الأعضاء أخيرا مسؤولة عن الرقابة الفعالة في الويبو. وقد قام الوفد بحمل عبء هذه المسؤولية بصورة جدية وعبر عن اعتقاده أن الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية بالإضافة إلى أعضاء الويبو يشاركون هذا الالتزام الذي يرمي إلى جعل المنظمة أكثر مسالة أمام أعضائها. وعندما كانت هناك تحقيقات خطيرة تتضمن قادة المنظمة، كان لدى الدول الأعضاء الحق في معرفة الحقائق والاستنتاجات بالإضافة إلى التوصية باتخاذ إجراءات. ورأي أن هذا البند الجديد سيضمن أن يكون لاستنتاجات التحقيق تأثيرا على فاعلية الضوابط الداخلية في الويبو وأنه سيتم الإفصاح عن الفاعلية التشغيلية مع القيام بصورة صريحة بتعزيز الاهتمام بالخصوصية وحقوق إجراءات التقاضي السلمية. ورأي الوفد أن صياغة الفقرة الجديدة 34 التي اقترحتها قد حققت توازن مناسب بين احترام الحاجة إلى الخصوصية وإجراءات التقاضي السلمية والحاجة إلى الشفافية والمساءلة في أنشطة الويبو واتخاذ القرار وخاصة على مستوى القيادة في المنظمة. وفي الواقع أنه تم تعزيز مبدأ الخصوصية الهام من خلال اقتراح إضافي من وفد ألمانيا "بشرط الحفاظ على الخصوصية" بالإضافة إلى توضيح "إجراء تعديلات" كما دعم الوفد بكل حماس التقدم بعد مراجعة الفقرة. إن الأمر الهام الذي يجب على أعضاء لجنة البرنامج والميزانية بدراسته هو ما إذا كانت هذه الممارسة سوف تؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بما يزيد من تعزيز قدرة الدول الأعضاء على ضمان الحوكمة الجيدة للمنظمة. وتم حث الوفد على أن يسمع أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وهي الجهة الاستشارية الخبيرة المسؤولة عن مساعدة الدول الأعضاء في مراقبة عمليات المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، قد دعمت التحسينات المقترحة. وعبر الوفد عن شكره لرئيس لجنة البرنامج والميزانية للسماح له بالعودة بالتعليقات الإضافية وأمل في يكون من الممكن المضي قدما في الفقرة 34.

184. وذكر الرئيس الوفد بأن لديهم فرصة حتى ظهر الغد للخروج بنتيجة تتعلق بهذا البند. وحث الجميع على المشاركة في المشاورات حتى يعرفوا ما إذا كان من الممكن توضيح النقاط. أما فيما يتعلق بالفقرة 34، عبر عن تمنياته لحث وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا في القيام بمشاورات بناءة وألا يتركا وفدي ألمانيا وكينيا، واللذان كان لديهما عناصر معينة مرتبطة بهذا المقترح، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وهي التي تؤيد التنقيحات المقترحة على الميثاق ككل، و شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والتي ستتأثر بصورة مباشرة بسبب أي قرار يتعلق بهذه الفقرة.

185. ودعم وفد هنغاريا تعديلات الميثاق في المقترح الأصلي المقدم في الوثيقة WO/PBC/22/22 بالإضافة إلى المقترحات التي تقدمت بها مختلف الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، فإن لديه مخاوف تتعلق بالفقرة الجديدة المقترحة 34. ولم يتاح لها الوقت للقيام بتقييم وتحليل دقيق للتبعات وتحتاج إلى إجراء مناقشات أكثر تفصيلا في دورة لجنة البرنامج والميزانية القادمة فيما يتعلق بالضمانات القوية المطلوبة لتجنب توزيع التقارير الحساسة وتوزيعها ووقوعها في أيدي غير مناسبة.

186. وأشار الرئيس إلى أن لديه مخاوف تتعلق بالعنصر الأخير من البيان الخاص بوفد هنغاريا المتعلق بالوقت الإضافي اللازم للتوصل إلى قرار. وقد بدأت عملية المشاورات يوم الثلاثاء مع الدول الأعضاء ومع العواصم مع الدول الأعضاء. وقد اقترح أن ما يمكن القيام به الآن هو تنقيح النص بقدر الإمكان مع إدراك أن الدول الأعضاء سوف تعود إلى نقاط معينة.

واستفسر من وفد هنغاريا عما إذا كان مصيبا في فهمه أنه قال أنه ليس لديه وقت للعودة إلى هذه النقاط حتى اليوم التالي وأنها يجب تركها حتى الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية.

187. وقال وفد هنغاريا إنه يعتقد أن كل ما تم اقتراحه تقريبا يمكن تبنيه. ولم يكن هناك سوى الفقرة الجديدة 34 هي التي تعتبر مثار جدل. وليست هذه المرة الأولى التي تطرح فيها على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. ويحتاج الوفد إلى إجراء مناقشات مفصلة حول الضمانات. وقد تم عمل الاقتراحات في مرحلة متأخرة. ورأى الوفد أنه لا يوجد وقت كافي ولا تعتقد أن بعض الأيام ستكون كافية للقيام بمناقشات دقيقة حول نوع الضمانات الضرورية في الفقرة أو الأجزاء الأخرى من النص لتحقيق التوازن بخصوص هذه المسألة. وقد اقترح الوفد القيام بمناقشة بعض العناصر في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية.

188. واقترح الرئيس استمرار الوفود في مناقشتها لمعرفة ما إذا كانت هناك العديد من العناصر الأخرى التي لازالت الوفود لديها تساؤلات بشأنها للتوصل إلى قرار مناسب في نهاية المناقشات. وسوف يكون هناك مشاورات غير رسمية حول النتائج المتوقعة مثل التوصل إلى موافقة جزئية أو الاحتفاظ بالمراجعات كبنء على جدول أعمال الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية بدءا من مشروع الوثيقة التي نتجت عن المناقشات في دورة لجنة البرنامج والميزانية الحالية.

189. ودعم وفد جمهورية كوريا بصورة كاملة مقترح وفد الولايات المتحدة الذي أيدته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ورأى أنه إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الرأي بشأن فقرة ما أو على صياغة ما يجب تركها بين أقواس حتى عقد الجمعية العامة لتتم مناقشتها هناك. ورأى أن هذه الفقرة هي فقرة حاسمة بالنسبة لتعزيز الشفافية في المنظمة.

190. وصرح رئيس لجنة البرنامج والميزانية، كما ذكر آنفا، أنه سيقوم بالتعرف بصورة غير رسمية على احتمالات إغلاق هذا البند بصورة مناسبة. وقد خرج وفد جمهورية كوريا باقتراح جديد وهو ترك البند مفتوحا. وكان هناك اقتراح آخر بالعودة إلى البند في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. واقترح الرئيس استكمال عملية تنظيف النص ثم إعداد مشروع، إذا كان ذلك منطقيا، مع وضع أقواس لتسهيل الأمر على كل المشاركين في المشاورات. ويمكن للجنة البرنامج والميزانية اتخاذ قرار حول أفضل طريقة لاستكمال الأمر. وكان يجب أن يكون ذلك قرارا جماعيا. وكانت الفقرة الجديدة تمثل عنصرا مثيرا للجدل في المشروع. وقد اقترح تركه مفتوحا ودعا إلى استكمال المناقشات حول العناصر المعلقة في مشروع الوثيقة الحالي. ولاحظ أن الفقرة 36 مرتبطة بالفقرة 34 وتساءل عما إذا كان يمكن تسوية أمر الفقرة 36 الآن لأنها تعتمد على قرار يتعلق بفقرة أخرى. كانت الفقرتين مرتبطتين ببعضهما بعضا. ولذلك، لم يتم بفتح باب التعليقات حول الفقرة 36. وبالنسبة للفقرة 39، قال الرئيس أن وفود الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا اقترحتا إضافات إلى الوصف الأصلي لما يجب تضمينه في تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية السنوي. ومن المقترحات أيضا كانت الفقرة الفرعية (ب) التي أيدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. واقترحت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إدخال تعديلا إضافيا يتمثل في إضافة: "...بما يتضمن الآثار المالية، إن وجدت،...". وكانت إضافة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتعلق بالإضافة التي اقترحها وفد إسبانيا وسوف تنتج عن حذف هذا الاقتراح. ولم يجد الرئيس أي اعتراضات. وقال أنه التعديلات المقترحة قد أدخلت على الفقرات الفرعية الأصلية 39 (ج) و29 (ز) ولم يجد أي اعتراضات. وبالنسبة للفقرة 42، كان التعديل المقترح يتعلق باستبدال كلمة "المقدم" بكلمة "المنفذ" والذي أيدته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولم يجد الرئيس أي اعتراضات. وبالنسبة للفقرة 43، قامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتعليق على فهمها "للاعتداف" لكن الرئيس قال انه ليس من الواضح ما إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تؤيد التغيير الذي اقترحه بعض وفود المجموعة باء.

191. وصرح عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن اللجنة تؤيد "الاعتداف". وبالرغم من ذلك، فإن فهم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هو أن "الاعتداف" لاينطوي على وجود سلطة اتخاذ القرارات لدى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة حيث أنها هيئة استشارية. وأوضح عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضا التعليق حول اختلاف فترة وجود مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في المنصب وفترة وجود مراجع الحسابات الخارجي في منصبه. وكانت النقطة

التي أكدت عليها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي أن اختلاف فترات التواجد في المنصب هي أمر لا يمكن التحكم فيه أو تغييره ولذلك لم تكن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعرف كيف سيتم في مجال التطبيق. وأكد على أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ليس لديها اعتراض بالرغم من ذلك على الإضافة المقترحة.

192. وعبر وفد المملكة المتحدة عن شكره لعضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تفسيراته وطالب بمزيد من المعلومات حول ما إذا كان موقف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هو أنها ستقوم أو لن تقوم باعتماد قرار. وأجاب عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن موقف اللجنة هو أنها يمكنها اعتماد قرار. وقال وفد المملكة المتحدة أنه يشعر بالرضا عن فهم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للفقرة. وتساءل رئيس لجنة البرنامج والميزانية عما إذا كان هناك تفاهم عام حول هذه النقطة بعد أن سمع أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كانت تشعر بالراحة بالنسبة للتعديلات.

193. وطالب وفد هنغاريا بتوضيح يتعلق بما إذا كان مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لا يزال يمكن تعيينه في غياب اعتماد من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن الاعتماد يمكن أن يفهم أنه سلطة اتخاذ قرار. وعبر الوفد عن رغبته في توضيح ما إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد فهمت الاعتماد على أنه نصيحة أو رأي، والذي يمكن أن يكون أمراً مواتياً أو غير موات.

194. وسأل الرئيس عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عما إذا كان فهم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنها سيكون لها قوة الاعتراض على القرارات. وقال عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن اللجنة يمكن أن تعبر عن رأي لكن اللجنة ليست مسؤولة عن توظيف مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وستقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتعبير عن رأيها بالموافقة أو الرفض بالنسبة لتعيين مقترح. وبالرغم من ذلك، فإنها لن تشارك في أي جوانب من عملية الاختيار مثل عملية تصفيات المرشحين. وتساءل الرئيس عما إذا كانت أي من الوفود مستريحة للصياغة الحالية المقدمة. ولم يجد أي اعتراضات وقال إن لجنة البرنامج والميزانية يمكن أن تعود لهذه الفقرة إذا كان الأمر ضرورياً. وبالانتقال إلى الفقرة 44، قال الرئيس إن التعديلات المقترحة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع إضافة وفد إسبانيا لعنصر إضافي أصبحت: "يمكن للمدير العام فصل مدير شعبة الرقابة الداخلية فقط بناء على أسباب محددة ومدونة بعد اعتماد الأمر من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة التنسيق". ولم يجد أي اعتراضات. وبالنسبة للفقرة 46، قال الرئيس أن ذلك توضيحاً مقدماً من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية والذي لم ينظر إليه على أنه محل جدل أثناء المناقشات. وقام الرئيس بعمل قائمة بالفقرات التي يوجد تحفظات للوفود عليها وهي: الفقرة 11؛ الفقرة 34 والمسائل المتعلقة بها والتي تتعلق أيضاً بالفقرة 36. وسوف يتم الاحتفاظ بهذه الفقرات بين أقواس في انتظار نتائج المناقشات. وسوف تبدأ مشاورات غير رسمية حول إمكانية السير قدماً بشأن هذا البند في دورة لجنة البرنامج والميزانية. وقد قامت وفدي هنغاريا وجمهورية كوريا بتقديم اقتراحات بشأن الخطوات التالية.

195. وأشار وفد أستراليا إلى أنه لا زال يدرس الفقرة 31 التي أشار إليها رئيس لجنة البرنامج والميزانية. واقترح الرئيس إصدار وثيقة منقحة تبين بوضوح المسائل التي لازالت محل الدراسة وتتطلب مزيد من المشاورات.

196. وعبر وفد جمهورية كوريا عن رغبته في توضيح أنه لم يتم بتقديم أي اقتراحات فيما يتعلق بالفقرة 34. وكان موقفه هو أنه دعم المقترح. وسوف يتشاور مع عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بموقفه ولم يرغب في اقتراح أي شيء حتى الآن.

197. وصرح الرئيس أنه فهم أن وفد جمهورية كوريا كان يقترح الاستمرار في هذه المناقشات ثم يتم استكمالها في الجمعية العامة. وقال الرئيس أنه يشير فقط إلى تعليقات جمهورية كوريا على الفقرة 34 والتي تم تناولها بصفة عامة من قبل الوفود الأخرى. وإذا لم يتم الوفد بتقديم مقترحات تتعلق بهذه الفقرة، سأل عن الإجراءات المتعلقة بالسير قدماً. وسأل عما إذا كان الوفد يقترح مناقشة الأمر في الجمعية العامة كبنود جدول الأعمال أو مناقشته في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وقال أنه كان على وشك بدء مشاورات بحيث يمكن للجنة البرنامج والميزانية اتخاذ قرار. وأوضح وفد جمهورية كوريا أنه كان

يأمل في أن تتاح له فرصة التعبير عن موقفه أثناء الاجتماع العام الحالي ربما في اليوم التالي. وقال رئيس لجنة البرنامج والميزانية أنه كان ينوي أن يعود إلى هذا البند لاتخاذ قرار جماعي بالنسبة للخطوات التالية. وكان بند جدول الأعمال معلقا. وسوف يتم توزيع نسخة نظيفة من الوثيقة المنقحة بحيث تعكس ما تم اتخاذه من قرارات بشأنه.

198. وتم إعادة فتح بند جدول الأعمال في اليوم الخامس من الدورة. وسأل الرئيس الوفود عما إذا كان لديها وقت كاف للمشاورات وما إذا كانت بحاجة لمزيد من الوقت قبل العودة إلى البند في فترة بعد الظهر بقرار أو توصية لتقديمها إلى الجمعية العامة. وذكر الرئيس الوفود بالتقدم الذي تم إحرازه في اليوم السابق فيما يتعلق بتنقيح الوثيقة. وتم توزيع نسخة محدثة. وكانت المسائل المعلقة في الفقرات 11 و 31 و 34 و 36. وسأل وفد كينيا عما إذا كان قد أجرى مشاورات وعما إذا كان قد تم إحراز تقدم فيما يتعلق بإدخال كلمة "أخرى" في الفقرة 11.

199. وصرح وفد كينيا بأنه لم يتلق أي تعقيبات وليس في موقف يمكنه من الرد فيما يتعلق بالفقرة 11. وقال رئيس لجنة البرنامج والميزانية أن ذلك لا يمثل مشكلة وأنه لن يتم اتخاذ قرار حتى تشعر كافة الوفود بالرضا. وسأل الرئيس وفدي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان لديهما أي تعليقات تختص بالفقرة 11. وسأل عما إذا كان هناك أي تعديلات مقترحة للفقرة 31. وقد عبر وفد أستراليا عن تحفظه وكان يقوم بالتشاور بشأن الفقرة.

200. وقال وفد أستراليا، كما أشار إليه آفا، إنه سيشرح بالرضا بالنسبة للفقرة 31 المقترحة إذا تم حذف عبارة "في ظروف استثنائية". والسبب في ذلك هو أن الخصوصية تمثل بالنسبة للوفد أمرا ينبغي حمايته في كافة الظروف، وليس في الظروف الاستثنائية فقط. لذا يجب أن تكون العبارة كما يلي: "إذا لزم الأمر" بحيث يصبح من الجلي بالنسبة لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأنه يمكنه حجب هذه المعلومات فقط إذا لزم الأمر لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن أو بالخصوصية.

201. ورأي الرئيس أن ذلك بمثابة تعديل بناء ينبغي على الوفود التفكير فيه والتشاور بشأنه. ولم يتوقع اتخاذ قرار الآن. وقد قام وفد أستراليا بالتقدم باقتراح بالتقدم فيما يتعلق بهذه الفقرة والتي ستعود لجنة البرنامج والميزانية لها في فترة بعد الظهر، وفقا لاقتراحه حيث يمكن اتخاذ قرار يتعلق بكيفية التقدم والخطوات التالية التي يمكن أن تتخذ بخصوص هذا البند. وتساءل عما إذا كان أي وفد يرغب في إلقاء كلمة حول الفقرتين 34 و 36، واللذان يرتبطان ببعضها بعض، وعما إذا تم إحراز أي تقدم في المشاورات.

202. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لوجود تبادل جيد للمعلومات ووجهات النظر فيما يتعلق بكافة المقترحات التي تقدم بها الوفد من أجل تحسين الميثاق علاوة على المقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء الأخرى. ورأي الوفد أن هناك تزايد في الوعي والفهم المتعلق بوظيفة الرقابة في المنظمة وهي نتيجة إيجابية لتبادل وجهات النظر. وبالرغم أن الوفد قد فهم أن كافة توصياته التي تم إعدادها بعناية قد اعتمدها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأن هناك اهتمام قوي في المفهوم الذي اقترحه الوفد في الفقرة 34 لزيادة الشفافية إلا أن هناك عضو من أعضاء لجنة البرنامج والميزانية لا يشعر بالرضا عن المقترح. وقد عبر الوفد عن رغبته في مطالبة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتخصيص الوقت اللازم في عدة اجتماعات قادمة في انتظار جلسة لجنة البرنامج والميزانية القادمة لمناقشة القضية مع الدول الأعضاء المهمين بالأمر بالإضافة إلى المسألة التي قام الوفد آفا بإحالتها في بداية الأسبوع فيما يتعلق بالطريقة المثلى للقضاء على مشاكل تضارب المصالح التي تعتقد أنها لازالت مستمرة في الميثاق. واعتقد الوفد اعتقادا راسخا أن كافة الأعضاء سيستفيدون من القيام بالمزيد من تبادل الآراء حول هذه المسائل المعلقة والتي ظلت مفتوحة في النسخة الحالية من الميثاق وعبر الوفد عن تطلعه لمناقشة وسيلة للوصول إلى منهج شامل للإفصاح القوي المتعلق بكافة تقارير الرقابة. وبالنسبة للجمعية العامة، قال الوفد أنه يمكنه دعم السير قدما بالنسبة للتنقيحات التي وافق جميع الأعضاء عليها في هذه المرحلة بحيث يتم تطبيق ميثاق محسن على الفور. وعبر الوفد عن أمله في أن يكون قد أوضح الأمور.

203. وقال الرئيس أن هناك حاجة لمعرفة ردود فعل كافة الوفود تجاه هذا المقترح لأنه ستكون هناك حاجة لاتخاذ بعض القرارات في فترة ما بعد الظهر فيما يتعلق بالوثيقة. وسأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تبعات فقرة 36.

204. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لازال يجري بعض المناقشات الثنائية حول كيفية فهم الفكرة المقصودة من وراء الصياغة الإضافية التي اقترحها الوفد في الفقرة 36. ولم يكن الوفد مستعدا للعودة لمناقشة هذه النقطة بعد لكنه سوف يكون قد أعد شيئا قريبا إذا تم قبول ذلك.

205. وقال الرئيس أن ذلك مقبول وشجع على إجراء مناقشات غير رسمية. كما طالب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بإشراك وفد هنغاريا في هذه المناقشات والذي لا يزال يعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية قد تدرس الميثاق في تاريخ لاحق.

206. ورغب وفد هنغاريا في التعبير عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على تفاهمها حول الفقرة 34. وكان هذا هو مكن الخوف الوحيد لدى الوفد وكان مستعدا تماما للسير قدما بالنسبة لكافة التنقيحات الخاصة بالميثاق فيما عدا هذه الفقرة. وقد تمت مناقشات مثمرة في اليوم السابق. ورأى الوفد أنه يمكنه الموافقة، وشاركه وفد الولايات المتحدة الأمريكية في تفاهمه. ورأى وفد هنغاريا أنه من الممكن الاستمرار في المناقشات حول هذه الفقرة في دورة لجنة البرنامج والميزانية القادمة. أما بالنسبة للتنقيحات الأخرى المقترحة كان الوفد سعيدا بالسير قدما وتبني ميثاق رقابة منفتح.

207. وأكد الرئيس على أن لجنة البرنامج والميزانية ستحتاج إلى العودة إلى اقتراحات معينة تقدمت بها المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالفقرة 11.

208. وعبر وفد أستراليا أيضا عن رغبته في شكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شارك في المناقشات ورغب في الإشارة إلى أنه يفكر بجدية في الاقتراح. وسوف يستمر الوفد في التشاور حول هذه المسألة مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء الأخرى.

209. وصرح الرئيس أن الفقرتين 11 و36 ستظلان لذلك معلقتين. واقترح الرئيس أن تعود لجنة البرنامج والميزانية إلى الفقرتين في فترة ما بعد الظهر لترى ما إذا كان يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح الميثاق المنقح. ويدرك أن وفد الولايات المتحدة قد اقترح المشاركة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للتعامل مع هذه المسألة ويمكن أن يكون ذلك جزء من قرار لجنة البرنامج والميزانية إذا رأت لجنة البرنامج والميزانية أن ذلك مناسباً. وفي المقابل، يمكن أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بالتوصية باعتماد الميثاق إذا استطاعت حل مسألة الفقرتين المتبقيتين أي فقرتي 11 و36.

210. وأراد وفد جمهورية كوريا أن يعبر عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عقليتها المتفتحة ومنهجها المهني في التعامل مع التنقيحات المقترحة للميثاق في أثناء هذه الدورة. كما أراد التعبير عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لتقدمه مقترحات ملموسة ومتوازنة حول هذا البند. واعتقد الوفد أنه كانت هناك حاجة للإطار الذي تم تضمينه في هذا البند وخاصة الفقرة 34. وبالرغم من ذلك، أكد على أن بعض البنود كانت تحتاج إلى المزيد من المناقشات المتأنيّة والمفصلة. وعند أخذ ذلك في الحسبان، كان الوفد مرنا بالنسبة لكيفية مناقشة هذه البنود الخاصة في المستقبل.

211. وعبر الرئيس عن شكره لوفد جمهورية كوريا على مرونته. واعتقد أن إقرار الميثاق كان ممكنا خلال هذه الدورة. وشجع الوفود على التشاور بصورة مناسبة بحيث تعود لجنة البرنامج والميزانية إلى هذا البند ومن المؤمل أن يتم اتخاذ قرار خلال هذه الدورة من أجل التوصية بتبني ميثاق منقح في الجمعية العامة. وسوف يكون قد تم تحقيق إنجازا كبيرا أن يتم اتخاذ قرارات بشأن كافة البنود على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. واقترح الرئيس أن تعود لجنة البرنامج والميزانية لهذا البند في فترة ما بعد الظهر لإعطاء الوفود وقتا كافيا للتشاور قبل دراسة ما إذا كان بإمكان لجنة البرنامج والميزانية إقرار الميثاق المنقح وتقديم توصية في الجمعية العامة. وتم تعليق البند.

212. وقام الرئيس بإعادة فتح المناقشات بخصوص البند في فترة لاحقة من هذا اليوم. وسأل الوفود عما إذا كانت قد أحرزت تقدما في مشاوراتها وخاصة فيما يتعلق بالفقرة 36.

213. وطالب وفد أستراليا بوقت إضافي للمشاورة مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول الصياغة.

214. وسأل الرئيس وفد كينيا عما إذا كان قد أحرز تقدماً فيما يتعلق بكلمة "أخرى" في الفقرة 11.

215. وبعد انتهاء وفد أستراليا من التشاور مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية قال أنه تم التوصل إلى الصياغة التي ترضي جميع الأطراف فيما يتعلق بالفقرة 36 ويتم توزيع هذه الصياغة لدراستها من قبل أعضاء أكبر في لجنة البرنامج والميزانية.

216. وبعد فترة استراحة قصيرة، قال الرئيس أنه قام بالتشاور مع العديد من الوفود وفهم أن صياغة الفقرة 36، التي تم توزيعها على أعضاء لجنة البرنامج والميزانية، كانت من اقتراح وفود أستراليا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية. وقرأ الصياغة الجديدة التي كانت كما يلي: "في الحالات التي تنطبق فيها نتائج وأو توصيات تقرير التحقيقات على المدير العام، فإن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقوم، في أقرب فرصة، بإبلاغ الدول الأعضاء بهذه النتائج وأو التوصيات التي تم التوصل إليها." وقال إنه لم ير أي طلبات من القاعة. وأضاف الرئيس أنه كان هناك اتفاق بشأن التعديل الذي تم اقتراحه في بداية اليوم فيما يتعلق بالحذف في الفقرة 31 لعبارة: "إذا لزم الأمر لحماية الأمن، والسلامة أو الخصوصية...". وقال أن الوفود التي عبرت عن مخاوفها حول هذه الفقرة كانت مستعدة لاعتماد التنقيح. وفيما يتعلق بالفقرتين 33 و34، قال الرئيس إن وفود أستراليا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقت على العودة للفقرات وفقاً لاقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال لأن هناك وفد لم يستطع الموافقة على ذلك، فقد تم تقديم اقتراح بشأن الاستمرار في تطبيق فقرات ميثاق الرقابة الداخلية الحالي. وصرح أنه يفهم أن البنود ذات الصلة كانت فقرتي 19 و21 من ميثاق الرقابة الداخلية الحالي. وكانت المسألة الوحيدة المتعلقة بالفقرة 11. وأوضح الرئيس أنه ليس من الضروري إدخال كلمة "أخرى" في الفقرة. واقترح الرئيس بأن يتم توزيع فقرة قرار خاصة بهذا البند والتي قرأها كما يلي: "أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة للويبو باعتماد التعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية للويبو كما تم تعديله في الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية والمرفق بهذه الوثيقة." وأوضح الرئيس أن المشروع الذي تمت الموافقة عليه، والذي تظهر فيه التعديلات التي قامت بها لجنة البرنامج والميزانية، سوف يتم إرفاقه بوثيقة القرارات. وسوف يتضمن المرفق جدول به عمودان يوضحان التنقيحات التي قامت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتعديلات التالية التي قامت بها لجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالفقرتين 33 و34 فإنها سوف تختفيان من النسخة التي تم الاتفاق عليها مع لجنة البرنامج والميزانية ويتم استبدالها بالفقرتين 19 و21 من ميثاق الرقابة الداخلية الحالي. وأضاف أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد أكدت أن ذلك من شأنه أن يعمل بشكل جيد لأن الصياغة مثل التغييرات المقترحة على هذه الفقرات. وقال الرئيس إن الوثيقة المرفقة بوثيقة "قائمة القرارات" سوف توضح كافة التعديلات التي قامت لجنة البرنامج والميزانية باعتمادها والتي تتضمن: "(2) ملاحظة أن الأقسام ذات الصلة بالنظام المالي ولأتمته سوف يتم تعديلها وفقاً لذلك". ويتبع ذلك "(ب) وبالإشارة إلى أنه لم يكن هناك توافق على التعديلات المتعلقة بالفقرتين 33 و34، فقد تمت مطالبة الدول الأعضاء المعنيين بالاستمرار في المشاورات. و"(ج) طالبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالاستمرار في تقديم نصائحها المستمدة من خبرتها إلى الدول الأعضاء لمساعدتهم في مشاوراتهم حول الفقرتين." وسوف يكون القرار متماشياً تماماً مع رغبة وفد جمهورية كوريا لأن فقرتي 33 و34 لها علاقة بالفقرتين 19 و21 من الميثاق الحالي وستستمر الدول الأعضاء في المناقشات، كما تم الاتفاق من قبل وفود هنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. وطلب الرئيس من الأمانة توزيع مشروع القرار.

217. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس لما قال أنه يبدو أنه منهج منطقي. وتساءل الوفد عما إذا سيكون من الممكن أن يكون هناك مرفق بالقرار الذي يتم توزيعه. واعتقد الوفد أن الوفود قد تكون قد تكون قد التبس عليها الأمر خلال المناقشات فيما يتعلق بالتعديلات التي ستظهر.

218. وعبر الرئيس عن اعتقاده أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة ستقومان بسهولة بإعداد المرفق وأنه من الأفضل توزيع المرفق مع القرار وطالبت بتوزيعه في أقرب وقت ممكن. كما شكر كافة الوفود على مناقشاتهم الجيدة للغاية في نطاق هذا البند من بنود جدول الأعمال والتقدم الملحوظ الذي تم إحرازه. وقال أنه إذا تمكنت لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى قرار، فإن ذلك سيعتبر إنجازاً كبيراً.

219. وفي أعقاب توزيع مشروع القرار قام الرئيس بقراءة مشروع فقرة القرار. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده أن الصياغة في الفقرة الفرعية (ج) يجب أن تكون "الدول الأعضاء" بدلا من "الأعضاء". كما عبر عن رغبته في الإشارة إلى ما بدا وكأنه حذف في نهاية الجملة الأخيرة من الفقرة 31 في قالب المرفق. وكان الاقتراح الذي تم تقديمه هو: "يمكن لمدير، شعبة الرقابة الداخلية، بناء على تقديره/تقديرها إعادة صياغة، أو حجب تقرير كاملا أو جزء منه" واعتقد الوفد أن هذا التعديل قد تم نسيانه أثناء عملية تدوين التسجيلات الصوتية وأنه لا يوجد أي اعتراض على التغيير المقترح أثناء هذا الأسبوع.

220. وأشار الرئيس إلى أن الوثيقة المرفقة تحتاج للتعديل بما يتفق مع اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يجد أي اعتراضات وقرأ فقرة القرار المقترحة التي تم تبنيها.

221. إن لجنة البرنامج والميزانية:

(أ) أوصت الجمعية العامة لليوبو بما يلي:

"1" اعتماد المراجعة المقترحة لميثاق الرقابة الداخلية لليوبو، كما تم تعديله أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية والمرفق بهذه الوثيقة؛

"2" الإحاطة علما بأن البنود ذات الصلة من النظام المالي ولائحته تُعدل وفقا لذلك؛

(ب) وإذ أخذت في اعتبارها أنه لم يكن هناك توافق في الرأي حول مراجعة الفقرتين 33 و34، طلبت من الدول الأعضاء الاستمرار في المشاورات؛

(ج) وطلبت من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستمر في تقديم نصحها المستخدمة من خبرتها إلى الدول الأعضاء لمساعدتها في مشاوراتها حول هاتين الفقرتين.

البند 8 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

222. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/23.

223. وأعطى الرئيس الكلمة إلى الأمانة لتقديم التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات لجنة التفتيش المشتركة بالنسبة لمراجعة الأجهزة التشريعية في الليوبو.

224. وقدمت الأمانة الوثيقة التي تتم مناقشتها كوثيقة محدثة منذ تقديم التقرير الأخير حول التوصيات المتعلقة بالأجهزة التشريعية المقدمة في العام الماضي. وأكدت الأمانة على أن التقرير الأول كان عبارة عن قائمة شاملة تغطي الفترة من عام 2010 حتى الآن بينما يمثل التقرير الحالي تقرير تدريجي. وتم إلقاء الضوء أيضا على أن التقرير تضمن توصيات من تقرير مراجعة التنظيم والإدارة الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة والتي تم توجيهها إلى الأجهزة التشريعية. وأشارت الأمانة إلى أنه منذ إصدار التقرير الأخير تم قبول وتطبيق 12 توصية، وتم قبول توصيتين ولازالتا قيد التطبيق، بينما تم دراسة 10 توصيات.

225. وعبر وفد السلفادور عن شكره للأمانة على المعلومات التي قدمتها والتي اعتبرها متسقة وموجزة. وعبر الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان هناك موعد نهائي للتوصيات العشرة التي كانت قيد الدراسة. وفي رأي الوفد، أن الموعد النهائي يجب أن يكون الاجتماع التالي للجنة البرنامج والميزانية عندما يجب ان تتلقى الوفود تقريرا حول العشرة توصيات. وطلب الوفد بتأكيد هذا الأمر من الأمانة.

226. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة تميزت بالديناميكية والحياة ويعكس حالة التوصيات المحدثة كل سنة. وأشارت الأمانة إلى أنها لم تستطع تحديد تاريخ محدد لتطبيق التوصيات محل النقاش لكنها أكدت على أن التحديث السنوي سيظهر متى كانت التوصية محل نقاش، وما إذا تم قبولها أم لا، وإذا تم قبولها، ما هي مرحلة التطبيق التي وصلت إليها. وإذا كانت الوفود تبحث عن تحديثات محددة أشارت الأمانة أنه يمكن العثور عليها في على نظام التعقب على الانترنت والخاص بوحدة التفتيش المشتركة والتي يمكن لجميع الوفود الدخول عليه. ويمكن لأي وفد العثور على أي توصية يرغب في متابعتها. وإذا كانت التوصية تتعلق بالنظام ككل، يمكن العثور على كافة الاستجابات القادمة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تكون قد تم تقديم نفس التوصيات لها.

227. وأشار وفد كندا إلى تقرير حول التخطيط الاستراتيجي وطالب بتقديم إيضاحات فيما يتعلق بالرد على التوصية رقم 5 في هذا التقرير (JIU/Rep/2012/12) فيما يتعلق بالعلاقة بين الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى ودورة التخطيط التي تمتد على مدى ست سنوات، لأنه في الرد على التوصية أشارت الأمانة إلى أن فترة دورة التخطيط حاليا هي ست سنوات. وكانت التوصية تتعلق بالمواءمة بين دورات التخطيط في الأمم المتحدة. ولذلك تساءل الوفد عن سبب قيام الويبو بالإشارة إلى أن فترة دورة التخطيط كانت "سنة سنوات حاليا" لأنه بدا للوفد أنه لا يوجد تعارض بين العنصرين. أما السؤال الثاني للوفد فقد كان يتعلق بالأخلاقيات في تقرير منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2010/3). وطالبت التوصية رقم 8 في هذا التقرير من المدراء التنفيذيين للهيئات التشريعية "ضمان أن مدير مكتب الأخلاقيات يمكنه الوصول بصورة غير رسمية إلى الجهات التشريعية". وتساءل الوفد الاعتبارات والعقبات التي تقف في سبيل منح مدير مكتب الأخلاقيات إمكانية الوصول بهذه الطريقة بصورة غير رسمية.

228. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة بآء ورحب بالتقرير المحلي حول تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة والذي ساعد في فهم تقدم الجهود التي قامت بها الأمانة في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى أنه، في التقارير المستقبلية، يرحب بإدراج التوصيات الموجهة إلى الأمانة بالإضافة إلى التوصيات الموجهة إلى الجهات التشريعية والتي تم تضمينها في مرفق الوثيقة WO/PBC/22/23.

229. وعبر وفد إسبانيا عن شكره للأمانة على التقرير مشيرا إلى أنه قرأه بعناية كبيرة. ورأي الوفد انه من الخطوات الجيدة للأمام بالنسبة للهيئات التشريعية أن تكون على دراية بما كان قد تم توصيات وحدة التفتيش المشتركة أم لا وكيفية تطبيقها. وأشار الوفد أيضا إلى أنه يرغب، كما قال منسق المجموعة بآء، في المستقبل، أن يتم توجيه التوصيات أيضا إلى المدير العام والأمانة ويتم تضمينها في التقرير ككل وليس فقط تلك التي توجه إلى الجهات التشريعية حتى نجعل الوفود على دراية بكيفية استجابة الأمانة للتوصيات الموجهة لها. وأكد الوفد على أماله في تطبيق التوصية رقم 3 (بموجب المدفوعات الإجمالية في محل الاستحقاقات (JIU/REP/2012/9) والتي ظهرت أيضا في تقرير العام الماضي وتعاملت مع القيام بتعليق بدل السفر في أقرب فرصة. وأشار إلى أنه، من خلال رد الأمانة، تم دراسة هذا الأمر، لكن رأي الوفد أنه من الأهمية بمكان تطبيقه في أقرب فرصة بحيث لا تتم دراسات مطولة عليه، يتبعها فترة انتقالية، وهو ما يمكن أن يعيق ما رأي الوفد أنه إجراء نظامي ذو أهمية كبيرة، وبصفة خاصة في سياق السعي وراء المدخرات والذي ينطبق على كافة جهات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن ذلك يتم في وقت يوجد به طلبات أخرى على جدول أعمال الدورة والتي يجب النظر فيها وتحتاج إلى موارد لتمويل سفر ممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية. ورأي الوفد أن هذا الأمر ذو أهمية كبيرة أيضا في السياق العام للمدخرات.

230. وأجابت الأمانة أولا على سؤال من وفد كندا يشير إلى أنه، في رأيه، لم يكن هناك أي تعارض بين رد الأمانة وبين هذه التوصية. وكانت الأمانة تشير فقط إلى أنها مؤيدة للاقتراح الذي يرمي إلى بدء دورة جديدة في عام 2016، وأن التخطيط يسير في دورة تستمر لمدة 6 سنوات. وأجابت الأمانة على وفدي اليابان وإسبانيا فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى المدراء التنفيذيين مؤكدة على أن المنظمة، كما تمت الإشارة في العام السابق، كانت تعمل عن كثب مع وحدة التفتيش المشتركة للبحث عن طريقة للحصول على التقارير بدون ازدواجية في الجهود. وقد تم الحصول على التقرير المائل أمام الوفود من نظام التعقب الخاص بوحدة التفتيش المشتركة والذي قامت الأمانة بإعادة صياغته وتنسيقه ليخرج في الشكل الحالي وهو

ما يمثل ازدواجية في الجهود. وأشارت الأمانة أنها تود أن تستطيع أن تحصل على تقارير مباشرة من نظام التعقب على الانترنت حتى يتم إعداد التقارير في المستقبل بصورة تجعل الإبلاغ بالتوصيات التي توجه إلى كل من الجهات التشريعية والمدراء التنفيذيين يتم بصورة موجز، مع وجود صفحة غلاف مكتوب عليها على سبيل المثال "نرجو مراجعة التقرير المرفق حول تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة". وأشارت الأمانة إلى أن هذه كانت أحد المسائل التي ستقوم المنظمة بإثارها في اجتماع مع النقاط الرئيسية الخاصة بوحدة التفتيش المركزي والمقرر عقده في بداية أكتوبر. وفيما يتعلق بسياسات السفر والتخطيط للسفر، أوضحت الأمانة أن هذا الأمر يمثل عنصرا واحدا من بين العديد من العناصر التي تقوم المنظمات داخل النظام بالنظر فيها - وقد وجد أن هناك العديد من الاختلافات والتعديلات في كافة كيانات الأمم المتحدة عندما يرتبط الأمر بالتوافق مع الأمم المتحدة. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن الأمم المتحدة، وللأسف، استمرت في تغيير الخط الأساسي، وهو ما يجعلها دائما تفتقر إلى التزامن في هذا الصدد. وأكدت الأمانة أيضا على أنه قد يكون هناك بعض المجالات حيث تبقى استحقاقات الطرائق الأخرى مختلفة تماما عن الأمم المتحدة، لأن الأخيرة ليس بالضرورة أن تكون مناسبة للويبو. وسوف تشرح الأمانة للدول الأعضاء المجالات التي يمكن وقوع مثل هذه الحالات فيها.

231. وعبر وفد المكسيك عن تقديره للتقرير الذي أعد عن التقدم الذي تم احرازه في تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة الوجيهة إلى الجهات التشريعية وجهود الأمانة للالتزام بها. وعبر الوفد عن رغبته في التعليق على تنفيذ بعض هذه التوصيات. أولا، أشار الوفد إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة من عام 2012 والمدفوعات الإجمالية واثنين من التوصيات. طالب الوفد بتفصيلتين إضافيتين حول مسألة الحصول على إجازات في بلد المنشأ وهو ما يرتبط بتعليقات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لعام 2012. وأشار إلى أنه دعم التوصية رقم 3 وطالب، مثلما فعل وفد إسبانيا، بتطبيقها بصورة كاملة، مع تعليق أي بدلات إقامة يومية إضافية في حالات سفر المسؤولين بميزانيات وضعتها المنظمة. وفيما يتعلق بالتوصية رقم 5، الواردة في التقرير JIU/REP/2013/1 "اتفاقات الشراء طويلة المدى"، رأي الوفد أن إعداد التقارير لا بد أن يتخطى تقرير أداء البرامج. وتطبيقا لهذه التوصية، تم حث المنظمات بأن يكون لديها استراتيجيات وخطط واضحة تعكس المنظور طويل المدى. وقد أشار التقرير المالي لعام 2013 إلى أن عمليات الإنفاق والاستحواذ الرئيسية في الويبو لها علاقة بمشتريات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر والسفر وعنصر أخرى. وشعر الوفد أن إعداد التقارير يجب أن يتخطى ذلك ويقدم تفاصيل أكبر. كما أشار أيضا إلى الأخلاقيات في تقرير منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2010/3) الذي أورده وفد كندا وخاصة التوصية رقم 16 والتي تشير إلى أن "لا بد على الجهات التشريعية توجيه مدراءها التنفيذيين إلى القيام بتقديم بيان إفصاح مالي، والذي يجب مراجعته بنفس الطريقة التي تتم بالنسبة لكافة الموظفين الذين يطالبون بتقديم مثل هذه البيانات" وأن هذه البيانات تستحق نشرها على الملأ. أشار الوفد إلى قيام عدد من الوفود، بما فيها وفد المكسيك، بالإشارة إلى وجوب توافر تقرير الإفصاح المالي ويجب أن يكون هناك إمكانية للإطلاع الرسمي إلى جانب التقديم الفعلي للتقرير.

232. وعبر وفد الهند عن شكره للأمانة على إعداد التقرير الخاص بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأراد الوفد إثارة نقطة تتعلق بالتوصية رقم 4 الواردة في التقرير JIU 2012/12 حول التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه، كما تمت الإشارة في الوثيقة، بسبب طبيعة الدعم، قد يكون من الصعب القيام بالتخطيط بصورة مباشرة وعزو ذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك مناقشات منفصلة في لجنة التنمية حول تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودور الويبو، وما إذا كان يمكن تحديد مجالات ضخمة يمكن عزوها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن هناك أهداف إنمائية للألفية معينة (تتراوح ما بين ستة إلى ثمانية)، تم تحديدها في مجال العلوم ونقل التكنولوجيا. وتساءل الوفد عن الفترة التي تحتاجها الأمانة لتسوية هذا الأمر، أيضا من منطلق أن محلة تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية أوشكت على الانتهاء. وسعى الوفد للحصول على معلومات حول ما إذا كان سيتم عمل تخطيط فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 أو أهداف التنمية المستدامة. كما أكد أيضا على أنه، من وجهة نظر الوفود الأخرى، كانت هناك توصيات تتعلق بالحوكمة في المنظمة، إلى جانب التعاون بين دول الجنوب، والتي لاتزال محل دراسة ولم يتم تطبيقها بعد.

233. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل الجاد لوحدة التفتيش المشتركة كما عبر عن تقديره للويبو على التقدم الذي أحرزته في تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة. كما أشار إلى تعليقات الأمانة فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة، وأن هذه وثيقة قابلة للتعديل. كما أشار أيضا إلى المرفق، والذي رسم التقدم في مجال التطبيق. وأشار الوفد أيضا أنه كان لديه بعض المخاوف بشأن أن خمسة من التوصيات التي تم دراستها حاليا قد تم إصدارها منذ ثلاثة أعوام على الأقل. وحث الوفد الويبو على غلق هذه التوصيات بصورة مناسبة وفي الوقت المناسب. وفي النهاية، كان الوفد قلقا بصفة خاصة بشأن التوصيات المتعلقة في تقرير 2010/3 الخاص بوحدة التفتيش المشتركة (الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة). وأشار إلى أن اثنين من التوصيات المتعلقة مرتبطة بالأخلاقيات وأشار إلى اعتقاده أن مهمة الأخلاقيات كانت هامة بالنسبة لبناء منظمات فعالة وتميز بالشفافية وحث الويبو على جعل تطبيق هذه التوصيات من بين أولوياتها.

234. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة والتقدم الذي تم إحرازه في تطبيق بعض التوصيات. وفيما يتعلق بالتوصية رقم 7، طلب الوفد من الأمانة توضيح كيفية تطبيق هذه التوصية، وخاصة بالنسبة لتطوير خطة عمل لتوسيع دائرة التنوع الجغرافي. كما أشار إلى أن هناك تعاضدا، من وجهة نظره، بين إجابات الأمانة بالنسبة للتوصيتين رقم 7 و8. فبالنسبة للتوصية رقم 8، أجابت الأمانة بأنه يتم تطوير سياسة شاملة حول المساواة بين الجنسين وأن هناك خطة عمل ذات صلة يتم إعدادها. أما بالنسبة للتوصية رقم 7، قالت الأمانة أنه سيتم وضع برنامج عمل بالتشاور مع الدول الأعضاء. وتساءل الوفد حول خطة العمل المذكورة في التوصية رقم 8. ومن وجهة نظره، هناك حاجة لوضعها بالتشاور مع الدول الأعضاء. ورحب الوفد بهذه المبادرة وأراد أن يحث الأمانة على وضع خطة عمل تنطوي على إجراءات وأهداف خاصة لتحقيق المساواة في التمثيل الجغرافي كما يظهر في التوصية رقم 7.

235. وأجابت الأمانة أولا على الأسئلة التي طرحها وفدا المكسيك وإسبانيا والمسألة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول مهمة الأخلاقيات. وأشارت الأمانة إلى أنها قامت بالتعامل مع مهمة الأخلاقيات بصورة جادة. وهي تعمل على هذه القضية، والتي كانت محل دراسة، وسوف تعود إلى الدول الأعضاء في التقرير التالي. وفيما يتعلق ببدل الإقامة اليومي، أوضحت الأمانة أن هذا الأمر يتم النظر فيه من خلال سياق العديد من العناصر الأخرى الخاصة بمسائل متعلقة بالسفر. وأكدت الأمانة على أنه تم إصدار سياسة منقحة للويبو حول السفر لتحقيق التوازن بينها وبين بقية منظومة الأمم المتحدة. ولا زالت هناك بعض العناصر التي يجب النظر فيها وسوف تقوم الأمانة بنظر هذه العناصر ثم الرجوع إلى الدول الأعضاء. وحول مسألة المشتريات، عبرت الأمانة عن شكرها للوفود على مقترحاتها، وأشارت إلى أنها ستدرس كيفية تقديم المزيد من المعلومات. وأشارت إلى أنها ستقوم بالمزيد من المتابعة الثنائية للمقترحات للتوصل إلى فهم أفضل لما تتوقع الدول الأعضاء الحصول عليه. وأجابت الأمانة على استفسار وفد جمهورية إيران الإسلامية، مشيرة إلى أن النقاط التي أثارها الوفد ستتم تغطيتها في مراجعة التنظيم والإدارة التي تعدها وحدة التفتيش المشتركة، والتي تتضمن بعض التوصيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بإسهام الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، أكدت الأمانة أن هذا النقاش كان يدور في لجنة التنمية. وأكدت أنه، بناء على طلب الدول الأعضاء، ستعود الأمانة في الدورة القادمة للجنة التنمية في نوفمبر بمراجعة للتقرير المقدم في دورتها السابقة، مع دراسة استقصائية مفصلة عن المنظمات الأخرى، وكيفيه قيامها بإعداد تقارير حول إسهامها في الأهداف الإنمائية للألفية وكيف قامت بربط أطر نتائجها بالأهداف الإنمائية للألفية، في حالة حدوث ذلك. وسوف توفر المناقشة التي تجري في لجنة التنمية المعلومات اللازمة للتخطيط لبرامج وموازنة 2016/17، والتي ستبدأ في العام المقبل.

236. وتساءل الرئيس عما إذا كان هناك أي وفد يرغب في إلقاء كلمة. ولأنه لم يكن هناك من يريد إلقاء كلمة، قرأ فقررة القرار الخاصة بهذا البند على جدول الأعمال. وبسبب عدم وجود معارضة من أي من الوفود، أعلن الرئيس أن القرار التالي قد تم تبنيه.

237. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بحالة تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة والموجهة إلى هيئات الويبو التشريعية وأشارت إلى أن هناك 12 توصية تم تطبيقها، وتم قبول توصيتين وهما قيد التنفيذ، ولا زالت عشرة توصيات قيد الدراسة (الوثيقة WO/PBC/22/23)

البند 9 تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (JIU/REP/2014/2): تعليقات الأمانة

238. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/22/20 و WO/PBC/22/26.

239. وعرض الرئيس البند 9 من جدول الأعمال والذي تضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاقتراح المشترك لوفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا. وكانت الوثائق ذات الصلة هي WO/PBC/22/20، والتي كانت تمثل إجابة الأمانة على الوثيقتين JIU/REP/2014/2 و WO/PBC/22/26 والتي حملت عنوان: "اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا: زيادة الكفاءة في اجتماعات الويبو".

240. وكان تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول مراجعة التنظيم والإدارة في الويبو تقريراً شاملاً يمكن أن يسهم في إدخال مزيد من التحسينات على عمليات التنظيم والإدارة في الويبو. وقد تضمن التقرير عشر توصيات أساسية تم توجيه ثمانية توصيات موضوعية منها إلى المدير العام؛ وتم توجيه توصية إلى الجمعية العامة للويبو ووجهت توصية إلى لجنة التنسيق بالويبو. وكان مضمون التقرير قد تم عرضه على الدول الأعضاء في اجتماع غير رسمي لعرض المعلومات عقد في 15 يوليو 2014 من قبل مفتشي وحدة التفتيش المشتركة. وأعقب هذا العرض مناقشات وجلسة أسئلة وإجابات بين الدول الأعضاء ووحدة التفتيش المشتركة. وقد تضمنت الوثيقة التي تم مراجعتها الإجابات المتعلقة بالتوصيات المقدمة وتفصيل الإجراءات التي قامت الأمانة باتخاذها.

241. وبناء على المناقشات والطلبات المقدمة أثناء اعتماد جدول الأعمال، اقترح الرئيس أن يتم فحص التوصية رقم 1 من مراجعة التنظيم والإدارة التي تعدها وحدة التفتيش المشتركة تحت بند 20 في جدول الأعمال الذي تم اعتماده والذي يتعلق بالحوكمة في الويبو. وأشار الرئيس أيضاً إلى أن المفتش تارازوف لن يستطيع، للأسف، الحضور بسبب ارتباطات مسبقة وقدم المفتش فلوريس كاليباس من وحدة التفتيش المشتركة.

242. وتحدث وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وعبر عن رغبته في التأكيد على ملحوظات المجموعة أثناء اعتماد جدول الأعمال. وعبرت المجموعة عن اعتقادها أن المقترح المقدم من وفود إسبانيا والمكسيك وبلجيكا لا بد من أن يمثل جزءاً من البند 20 ولذلك تود اعتبار تقرير وحدة التفتيش المشتركة كأحد بنود جدول الأعمال وفي حالة وجود أي توصيات ستكون من أجل هذا التقرير بصفة خاصة. وإذا جرت أي مناقشات أخرى حول اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا لا بد أن يتم ذلك تحت بند 20 لأنه أشار إلى مسألة الحوكمة ومسألة الاجتماعات تندرج تحت ذلك وبذلك يكون هناك قرار واحد بخصوص الحوكمة في الويبو. ولذلك، اقترحت المجموعة فيما يتعلق بالبند 9 على جدول الأعمال، أن تقوم الدول الأعضاء بالنظر إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة كبند منفصل وأن يتم نقل اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا وإدراجه تحت البند 20 من جدول الأعمال.

243. وأيد وفد المكسيك الاقتراح الذي تقدم به الرئيس. وعبر الوفد عن امتنانه للمجموعة الأفريقية على تعليقاتها لكنه كان يفضل الإبقاء على البند في موضعه الحالي. وتفهم الوفد أن هناك قدر معين من المخاوف والتي تتعلق بمسائل خاصة بالحوكمة لكن الاقتراح الذي تقدمت به المكسيك وإسبانيا وبلجيكا يتعلق بجانب عملي من تنظيم اجتماعات الويبو. وعبر الوفد عن شعوره بأن مسألة الحوكمة مسألة هامة وتحتاج أن تتم مناقشتها، لكنها تضمنت نواحي تخطت مجرد تنظيم الاجتماعات. ولهذا السبب، عبر الوفد عن رغبته في إبقائها منفصلة عن هذه المناقشات.

244. واتفق وفد كينيا مع وفد المكسيك على أهمية المسألة المتعلقة بالاجتماعات لكنه رأي أنها تندرج تحت مسألة الحوكمة. وأشار الوفد إلى أن المجموعة الأفريقية تقدمت بمقترحات من قبل، مثل الدول الأعضاء الأخرى، والتي لم تتعلق بالقضايا الكبرى الخاصة بالحوكمة فحسب ولكنها تطرقت إلى تنظيم الاجتماعات وأمور أخرى. ولذلك، عبر الوفد عن رغبته في القيام بعلاج شامل لهذا البند دفعة واحدة. وسواء اختارت الدول الأعضاء في النهاية تطبيق تدابير قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى بصورة منفصلة، فإن ذلك سيمثل أمرا منفصلا. وسعى الوفد لإيجاد علاج شامل أو مناقشة شاملة لهذه القضية وأشار إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة قد تقدم بتوصيات وخيارات فيما يتعلق بتنظيم الاجتماعات تحت توصيات الحوكمة. ولم يرغب الوفد في إجراء مناقشات منفصلة حول تنظيم الاجتماعات والحوكمة، لأن الدول الأعضاء الأخرى تقدمت بمقترحات في الماضي ويجب أن تكون لها معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالمقترحات المطروحة على الطاولة. وعبر الوفد عن شعوره أن كافة التوصيات المطروحة على الطاولة يجب أن يتم التعامل معها على قدم المساواة، وعندما يتعلق الأمر بوضع الأولويات، يجب إظهار مرونة عند التعامل مع هذه المسألة، لكن فيما يتعلق بالمناقشات، يرغب الوفد في أن تتم مناقشتها معا.

245. وطالب الرئيس الدول الأعضاء بأن تتسم بالعملية قدر الإمكان لأن الموضوعات قد وضعت في مجموعات وستتم مناقشتها بالترتيب. وقد كان البند 9 من جدول الأعمال يتضمن في الأصل مسألتان موضوعتان معا، بناء على طلب من وفود إسبانيا والمكسيك ودول أخرى. واقترح الرئيس تقديم رأي وحدة التفتيش المشتركة وإجابة الأمانة. أما عرض المؤيدين فيتم تأجيله ويتبعه المسائل المتعلقة بالحوكمة. لقد قام نفس الأعضاء في نفس الحجرة بمناقشة نفس المسائل لذلك يمكن للدول الأعضاء أن تتواصل بشأن الأفكار التي تتعلق بهذا الموضوع.

246. وصرح وفد كينيا بأنه عندما نظر إلى الطريقة التي سار بها الاجتماع، فإن الدول الأعضاء كانت تقوم باتخاذ قرارات حاقمة من خلال بنود جدول الأعمال. لذلك عندما تطرق الأمر إلى مسألة الحوكمة، يكون لدى الدول الأعضاء بندين يمثلان توصية يمكن التوصل إليها بموجب بند 9 من جدول الأعمال وسوف تعكس هذه التوصية جزء من المقترح المقدم من بلجيكا والمكسيك وإسبانيا. وسيكون هناك قرار أيضا بموجب البند 20 على جدول الأعمال، ينقسم إلى قرارين منفصلين، يتعلقان بنفس المسألة وهو ما لم يرى الوفد أنه يمثل استغلالا فعالا للوقت أو يمثل منهج عملي. وعبر الوفد عن أنه لم يكن يعارض المقترح الذي قدمته وفود إسبانيا وبلجيكا والمكسيك وكان مستعدا لمناقشة هذا المقترح إلا أن الوفد أراد مناقشة المقترح من خلال إطار الحوكمة وإطار كافة المقترحات الأخرى التي كانت مطروحة على الطاولة. وواصل الوفد حديثه عن أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة قد تجاوز بعض المسائل التي طرحها المجموعة الأفريقية والوفود الأخرى والتي كان لها صلة بالاجتماعات. ولهذا السبب تم التقدم بالمقترح؛ وبناء على هذا التقرير وداخل هذا التقرير. وتندرج المسألة تحت الحوكمة، وتحت التوصية رقم 1. واقترح الوفد ضم المسألتين معا لأنه شعر أنه عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات، سيكون هناك قراران وهو لا يريد التعامل مع قرار يتعلق بالاجتماعات وآخر يتعلق بالحوكمة. واقترح الوفد منهجا شاملا يتم من خلاله اتخاذ قرار واحد خاص بكافة المسائل التي تتعلق بالاجتماعات والحوكمة واقترح أن يكون هناك تسلسل في المناقشات سواء كانت تتعلق بالتدابير قصيرة المدى أو طويلة المدى أو متوسطة المدى، حتى نكون أكثر فاعلية فيما يتعلق بكيفية التعامل مع البنود ولكي يتم تجنب عدم الاتساق في فقرات القرارات. وفيما يتعلق بالمشاورات، اقترح الوفد أيضا عقد مشاورات واحدة، لأن الوفد قد اقترح فيما سبق اعتماد جدول الأعمال، لأن الوفد يريد مناقشة هذه المسألة تحت البند 20 من جدول الأعمال وكان واضحا فيما يتعلق بهذه النقطة.

247. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن دعمه الكامل للاقتراح الذي تقدم به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

248. ودعم وفد جنوب أفريقيا المداخلة التي قام بها وفد كينيا. وكما ذكر في بداية الدورة، وقبل اعتماد جدول الأعمال، تقدم وفد كينيا بطلب بوضع هذا البند تحت موضوع الحوكمة في الوبو. وطالب الوفد بقراءة الفقرة 2 من اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا: " ترتبط كفاءة الاجتماعات ارتباطا وثيقا بالجوانب الأساسية للحوكمة في المنظمة...". وكان هذا اقتراح

بين عدد من المقترحات التي قدمت فيما يتعلق بالحوكمة. ولذلك، عبر الوفد عن رغبته في مناقشة المقترح، وتقديره، مع كافة المقترحات الأخرى التي تمت مناقشتها في الاجتماعات السابقة تحت إطار الحوكمة العريض.

249. ودعم وفد اندونيسيا اقتراح وفد كينيا وأيد موقف الوفود الأخرى.

250. وعبر وفد الهند عن شكره لوفود المكسيك وبلجيكا وإسبانيا على اقتراحهم، والذي رأى أن له علاقة بالنواحي التنظيمية والإدارية في الاجتماعات التي تعقدها مختلف لجان الويبو بما يتضمن إدارة الوقت. وبالرغم من ذلك، فكما أشار وفد جنوب أفريقيا، كان ذلك يمثل جزء فقط من الصورة الأكبر للحوكمة: كيفية قيام الويبو بالأعمال. ومن خلال وجهة النظر تلك، شعر الوفد أنها يجب أن تكون جزء من مسألة الحوكمة، بالرغم من أن الوفد لم يرغب في ربطها بصورة غير ضرورية أو الزج بها في الجدل الأكبر، ولكن إذا تم التوصل إلى اتفاق حول بعض النقاط والمقترحات التي كانت مطروحة على الطاولة لعدة سنوات، فسيكون قد تم تحقيق انجاز.

251. وصرح وفد المكسيك بأنه استمع بعناية إلى الآراء التي عبرت عنها الوفود الأخرى ولم يرغب في الاستمرار في النقاش حول مسألة إجرائية. ويمكن أن يدعم الوفد اقتراح مناقشة هذه المسألة تحت البند 20 لكنه يرغب في التعليق على ما قاله وفد الهند. ويشعر الوفد بأنه لا يجب الخلط بين المسائل الأشمل وطويلة المدى بالمسائل العملية التي يجب التعامل معها بسرعة إذا كان هناك توافق في الرأي بين الأعضاء. وقد يكون لهذه المسألة علاقة مباشرة بمسائل الحوكمة لكن كانت هناك مسائل أكثر تعقيدا والتي يجب على الدول الأعضاء التعامل معها بهدوء وستستغرق وقتا أطول. وأشار الوفد إلى أنه لازال مرنا وأن هدفه كان إجراء مناقشات بناءة مع الوفود الأخرى.

252. وعبر الرئيس عن شكره للوفود عن سلوكها الذي يجب على الدول الأعضاء اتباعه عند التعامل مع جدول أعمال معقد نوعا ما واقترح تناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة وإجابة الأمانة في البداية. ثم يتم عقد مناقشات حول مسألة الحوكمة ومع المؤيدين فيما بعد.

253. وهنأ وفد الكاميرون الرئيس على تعيينه وشكره على النقطة التي أثرت. ودعم الوفد النقطة التي أثارها وفد كينيا التي تتعلق بعدم توضيح كثير من الوقت وتناول المسألة على الفور، مشيرا إلى أننا سنحافظ على الوقت بالأتم مناقشة النقطتين كل على حدا لأن ذلك سيستغرق وقتا طويلا.

254. وقدم الرئيس المحقق فلوريس كاليجاس من وحدة التفتيش المشتركة.

255. وشكر ممثل وحدة التفتيش المشتركة الرئيس واقترح عدم قيام وحدة التفتيش المشتركة بتقديم عرض توضيحي حقيقي لأن ذلك سيمثل تكرارا لما قيل بالفعل وما تم اقتراحه واقترح البدء في المناقشات على الفور.

256. وكما أشار في كلمته الافتتاحية، ذكر الرئيس الوفود بأنه كان هناك بالفعل عرضا قدمته وحدة التفتيش المشتركة إلى الدول الأعضاء خلال اجتماع غير رسمي بشأن المعلومات بتاريخ 15 يوليو 2014.

257. وأفادت الأمانة بأنها رحبت بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة التي ساهمت في عملية التحسين والتعزيز المستمر للعمليات الإدارية للويبو. وتضمن التقرير 10 توصيات رسمية وعدد من التوصيات الإضافية غير الرسمية، والتي كانت بمثابة "اقتراحات إضافية لتعزيز إطار الإدارة والممارسات ذات الصلة داخل الويبو، مع الإشارة إلى المعايير والممارسات الجيدة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة". وتقوم الويبو بتنفيذ أو كانت بصدد تنفيذ التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة كما وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2014/2، الذي يمكن أن تطلع عليه الدول الأعضاء في الوثيقة التي أعدها الأمانة والتي تتضمن تفاصيل ردود الأمانة فيما يتعلق بكل توصية قدمتها وحدة التفتيش المشتركة.

258. وأعرب وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره لوحدة التفتيش المشتركة على تقريرها الشامل. ورحب وفد المجموعة بالتوصيات العشرة والتوصيات غير الرسمية في المراجعة الخاصة بالإدارة. وعلى وجه الخصوص رأى وفد المجموعة أن التقرير قدم بيانات تتصل ببعض القضايا الشائكة مثل الحوكمة الخاصة بالويبو وقضايا الموارد البشرية مثل التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وطلب وفد المجموعة من أمانة الويبو الاحتفاظ بكافة التوصيات لفائدة كل من الدول الأعضاء والويبو ككل.

259. ورحب وفد جنوب أفريقيا بالتوصيات ودعم البيان الصادر عن المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن إدارة المنظمة ستتحسن أكثر من ذلك. وأقر الوفد بأن بعض التوصيات هي بالفعل قيد التنفيذ وأعرب عن تقديره للجهود التي بُذلت لتناول التنوع الجغرافي والمساواة بين الجنسين ضمن القوى العاملة لدى الويبو. وتُعد التوصية الأولى ذات أهمية خاصة بالنسبة للوفد، حيث أن مراجعة إطار الحوكمة الخاصة بالويبو هي بمثابة قضية طويلة الأجل لدى لجنة البرنامج والميزانية، كما اتضح من عدد المقترحات المطروحة لتحديد الثغرات الحالية الموجودة في إطار الحوكمة وسدها بهدف ضمان الشفافية والقدرة على التنبؤ. ولفت الوفد الانتباه خلال الاجتماع إلى مقترحات المجموعة الأفريقية بشأن هذه الغاية، وفي هذا الصدد، دعا الوفد إلى التنفيذ الكامل لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

260. وأعرب وفد الهند عن شكره لفريق مفتشي وحدة التفتيش المشتركة على التقرير الشامل بشأن التنظيم والإدارة داخل الويبو. وأقر الوفد بفرصة وجود جلسة إحاطة لفريق وحدة التفتيش المشتركة والأمانة العامة وأقر أيضا باستجابة الإدارة، وبالأمور التي تقوم بها بالفعل والتي هي قيد التنفيذ. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في أن يؤكد مجددا على قلقه إزاء بعض القضايا التي تم تسليط الضوء عليها أيضا في تقرير وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بالحوكمة وأيضاً التنوع الجغرافي في القوى العاملة لدى الويبو. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء ورؤساء الجمعية العامة ولجان التنسيق على البدء باتخاذ إجراءات للتعامل مع تلك القضايا العالقة منذ فترة طويلة، ولاسيما قضية الحوكمة. وفي هذا الصدد، يوجد العديد من التوصيات ذات الصلة والتي صدرت عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن كيفية توجيهه في هذا الشأن، وأعرب الوفد عن رغبته في المشاركة بشكل بناء في تلك المداولات.

261. وأعرب وفد اليابان، نيابة عن المجموعة بآء، عن امتنان المجموعة لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة على العمل الذي تجسده في التقرير الصادر بعنوان "مراجعة التنظيم والإدارة في الويبو" (JIU/REP/2014/2). وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التقرير تضمن توصيات مفيدة. ورحب الوفد برد الأمانة بأنها ستقبل جميع التوصيات الرسمية الموجهة إليها وستتخذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بتلك التوصيات الموجهة إلى الجمعية العامة ولجنة التنسيق. وتوقع وفد المجموعة بآء بقوة أن التوصيات الموجهة إلى الأمانة يجب أن تنفذ في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة وأن تتم متابعة التنفيذ أيضا في الوقت المناسب وبطريقة شفافة. ورأى وفد المجموعة أنه ينبغي الانتباه إلى حقيقة أن التقرير، بالإضافة إلى التوصيات الرسمية، اشتمل أيضا على "غذاء للفكر" مفيد بالنسبة للدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن مناقشة كيفية زيادة التطوير والتحسين للمنظمة. وفي الوقت الذي لا ينبغي النظر إليها تلقائيا على أنها توصيات واجبة التنفيذ، ينبغي للدول الأعضاء والأمانة أن تنظر في هذه التوصيات، وإلى أقصى حد، عند وضع مقترحاتهم وإجراءاتهم المحتملة ذات الصلة موضع التنفيذ بهدف مواصلة تطوير المنظمة. وينبغي للأمانة أيضا إبلاغ الدول الأعضاء بموعد النظر فيها عند اتخاذ الإجراءات ذات الصلة. كما أعرب وفد المجموعة بآء عن اعتقاده بأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ينبغي أن تأخذ الأفكار الواردة في التقرير في الاعتبار في عملها المستقبلي. وعلى الرغم أنه سيتم التعامل مع الاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا في إطار البند 20 من جدول الأعمال، أعرب وفد المجموعة عن رغبته في التعليق على العلاقة بين تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاقتراح. واعتبر وفد المجموعة بآء أن الاقتراح المقدم من الوفود الثلاثة يُعد مثالا جيدا على كيفية استيعاب رؤى المفتشين التي وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتحويلها إلى اقتراح كامل وعملي سيتم مناقشته من قبل الدول الأعضاء في الدورة الحالية. وقدم الاقتراح كيفية عمل الوفود بشكل جيد على الأفكار الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

262. وتقدم وفد المكسيك بالشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة والمفتش فلوريس كاييجاس، الذي كان حاضرا في الاجتماع. وتوفرت لوفود الدول الأعضاء بالفعل فرصة لعقد بعض المناقشات مع المفتش خلال مؤتمر صحفي للمعلومات ولكن الوفود أعربت عن رغبتها في أن تكرر شكرها له. كما تقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة التي تضمنت الردود على التوصيات الرسمية التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة. وأولى وفد المكسيك قدرا كبيرا من الأهمية بعمل وحدة التفتيش المشتركة بشأن الإدارة. لقد قامت وحدة التفتيش المشتركة بأعمال قيمة جدا لفائدة نظام الأمم المتحدة بأكمله، والذي دعمه الوفد. ومع ذلك، سيهتم الوفد بمناقشة بناءة ذهبت إلى أبعد من ذلك. ورأى الوفد أن هناك فائدة من العديد من التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة وكان الوفد قد ذكر في وقت سابق على وجه التحديد بضرورة وجود مجموعة من النصوص الأساسية التي قد تكون متاحة لجميع الدول الأعضاء، والتي لم يتم إتاحتها بعد لدى الويبو. ورأى الوفد أيضا أن هناك بعض النصائح الجيدة حول كيفية تحسين الشفافية والإدارة المالية والإدارية والتي أولاها الوفد قدر كبيرا من الأهمية.

263. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره لوحدة التفتيش المشتركة على القدر الكبير من العمل الجيد الذي بُذل بهدف إنتاج التقرير وتقديم بالشكر للأمانة على تسهيلها لهذا العمل وعلى استعدادها لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتوفير المتابعة المناسبة للتقرير. وأفاد الوفد بأن التقرير كان إيجابيا للغاية وأعرب عن رضائه عن التقرير لأنه وفر مسارا يمكن اتباعه وقد يؤدي إلى مزيد من التحسينات لدى الويبو. وفي نفس الوقت، قدم التقرير أحد الدروس الأساسية وهو أنه في بعض الأحيان من المفيد أن يتم مراجعته من قبل جهة من خارج المنظمة. وفي بعض الأحيان وجدت الدول الأعضاء أنه من الصعب جدا التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الجوانب بالطريقة التي عملت بها المنظمة على أساس يومي. ومن وقت لآخر، يمكن لكيان بعيد بعض الشيء أن يساعد في التغلب على الصعوبات، ورأى الوفد أن التقرير قد وفر ذلك بكل دقة. ويجب أن تتصرف الدول الأعضاء بناء على هذه التوصيات، ورأى الوفد أنه يمكن للأعضاء أن يأتوا إلى الاجتماعات المقبلة وهم أكثر انفتاحا ومرونة. وسيكون ذلك مفيدا بالنسبة للمنظمة وبطبيعة الحال للدول الأعضاء الذين سيكون لديهم عندئذ قدرة أكبر على المشاركة والتأثير في تطوير النهج الذي تقوم المنظمة باتباعه. وأفاد الوفد بأن التوصيات ممتازة وأضاف بأنه أولى أهمية كبيرة للتوصيات غير الرسمية أيضا. لقد احتوت على جوانب مثيرة للاهتمام والتي رأى الوفد أنه يمكن في الأشهر القليلة المقبلة العمل عليها بشكل أكبر. وقدم وفد إسبانيا إلى جانب وفدي بلجيكا والمكسيك اقتراحا لمناقشته في وقت لاحق والذي أعرب الوفد عن أمله بأنه يمكن للجميع الاستفادة من التوصيات والقيام ببعض الإجراءات العملية لتحسين التشغيل اليومي للمنظمة. وأفاد وفد إسبانيا بأن العديد من التوصيات ذات فائدة كبيرة وثن بشكل خاص التوصية التي تتعلق بالحاجة إلى إدخال تحسينات مستمرة على التنسيق الداخلي والخارجي الذي شاركت فيه الويبو عندما قدمت برامج المساعدة التقنية. وأقر الوفد بأنها لم تكن مهمة سهلة ولكن أعرب عن اعتقاده بأن هناك مجالا لتنفيذ ذلك. وطلب الوفد من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء على المتابعة الخاصة بالتوصيات الرسمية وأيضا إطلاعهم على التقدم الذي تم إحرازه بشأن تقييم مزيد من التوصيات غير الرسمية على مدار الأشهر الثلاثة المقبلة. وفي الختام، أعرب وفد إسبانيا عن أمله في تسجيل رغبته بأن تتمكن وحدة التفتيش المشتركة خلال السنوات الأربع أو الخمس المقبلة من إنتاج تقرير آخر للتثبت من التقدم والذي أعرب الوفد عن أمله في أن يتم إحرازه في تلك الفترة.

264. وتقدم وفد البرازيل بالشكر إلى مفتشي وحدة التفتيش المشتركة على تقريرهم والعرض الذي قدموه إلى الدول الأعضاء في يوليو 2014، حيث تم توفير الفرصة للإدلاء بملاحظات محددة. كما تقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على للردود التي قدمتها. وانضم الوفد إلى الوفود الأخرى في التعبير عن أمله بأن يتم تنفيذ التوصيات العشر الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة ولكنه أعرب عن رغبته في التركيز على النقطة التي أثرت من جانب وفد إسبانيا، وهي أن هناك أيضا توصيات غير رسمية، وعلى الرغم من أن الوفد كان يدرك أنه من الملزم فقط تنفيذ التوصيات الرسمية العشرة، إلا أنه كانت هناك توصيات غير رسمية مثيرة للاهتمام. وأعرب الوفد عن أمله في التركيز على واحدة منها. ورأى الوفد بأنه تم التأكيد على أهمية جدول أعمال التنمية أكثر من مرة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بدون استخدام لفظ "المعالم" بل كانت نقلة نوعية في طريقة العمل داخل الويبو. ولذلك، في مرحلة ما سيتم حث الدول الأعضاء على تنفيذ آلية التنسيق كتوصية غير رسمية ويود الوفد أن يرى ذلك قيد التنفيذ.

265. وانضم وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة على التقرير والتوصيات الشاملة. وطلب الوفد من الأمانة أن تنفذ جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة بالكامل وخاصة التوصية رقم 1 التي تتعلق بإدارة الوبو، والتوصيتين رقم 6 و7 التي تتعلق بالتنوع الجغرافي. وطلب الوفد إعداد خطة عمل بحلول نهاية عام 2015، حسبما أوصت به فريق وحدة التفتيش المشتركة.

266. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن لديه مجموعة متنوعة من النقاط التي يرغب في إثارتها وهي: نقاط عامة بشأن الحوكمة، بعض الأفكار الملموسة التي كانت لدى الوفد والتي أثارها تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاقتراح الجديد الذي قدمه وفد إسبانيا والمكسيك وبلجيكا وردود الأمانة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالنقاط العامة التي تتعلق بالحوكمة، أشار وفد الولايات المتحدة بأنه تم تحديد الحلول الخاصة بالحوكمة في معظم الحالات التي نفذتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء في الوبو دون الحاجة إلى أي هيكل حوكمة إضافي. ورأى الوفد أن هيكل الحوكمة الحالية مثل هيكل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق وما إلى ذلك كانت كافية للدول الأعضاء لممارسة الإشراف والحوكمة داخل المنظمة. وأعرب الوفد عن إعجابه بالجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة في تناول التوصيات المتعلقة من سلفها وهي لجنة التدقيق. ومنذ سنوات قليلة سابقة، كان هناك أكثر من 300 توصية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتي تم تحديدها لفائدة المنظمة بهدف المعالجة، بعضها ذات مخاطر مرتفعة ومرتفعة جدا. وبُذلت جهود كبيرة من قبل الأمانة العامة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهدف التنفيذ الكامل لهذه التوصيات. وسيواصل الوفد المشاركة بشكل نشط مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن التوصيات المتبقية وأية توصيات مستقبلية وذلك في محاولة لممارسة حوكمة أكثر فاعلية للمنظمة. وأعرب الوفد عن رضائه الكبير عن التفاعل بين لجنة الميزانية والبرنامج واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والذي أدى إلى تحسن كبير على مدار السنوات القليلة الماضية. وأعرب الوفد عن رغبته في التقدم بالشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة على مساهمتها المفيدة في المناقشة بشأن الحوكمة ورحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة الخاص بالإدارة والتنظيم داخل الوبو. ورأى الوفد أن التوصية رقم 1 بشكل خاص بشأن مراجعة إطار الحوكمة "بهدف تعزيز قدرات الهيئات الحاكمة في توجيه ومراقبة عمل المنظمة" كانت بمثابة ملاحظة مفيدة. واقترح الوفد بأن يقوم رئيس الجمعية العامة بإجراء هذه المناقشات. ورحب الوفد بتقرير الأمانة الذي قدمته ردا على التقرير وعلى النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/20. وأعرب الوفد عن رضائه عن قيام الأمانة بتقديم ردود تفصيلية في تقريرها وتولت كافة التوصيات. وأشاد الوفد على وجه الخصوص بالأمانة بشأن التقدم الذي أحرزته فيما يتعلق بإعادة هيكلة المنظمة بحيث أصبحت أفضل تماشيا مع الأهداف والأنشطة التنظيمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التنفيذ الكامل لهذه التوصية وأعرب عن اعتقاده بأن اشتغال اختصاصات لجميع الوحدات التنظيمية سيساعد في توضيح وظيفة ودور تلك الوحدات داخل المنظمة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن رضائه عن قيام الوبو باتخاذ خطوات لزيادة دمج مبادئ برنامج التقييم الاستراتيجي في الثقافة التنظيمية للوبو. وأعرب الوفد عن تطلعه لاستمرار التقدم بشأن هذه المبادرة. وفيما يتعلق بالاقتراح المحدد المعني بالمساهمة الهامة التي أدلت بها وفود كل من بلجيكا والمكسيك وإسبانيا بشأن زيادة الكفاءة في اجتماعات الوبو، أيد الوفد بشكل عام الفرضية التي تؤكد على الاقتراح، وعلى الأخص التأكيدات الخاصة بأن عدد وفترات الاجتماعات والحجم الكبير من الوثائق والتكاليف التنظيمية والخاصة بالدول الأعضاء قد أسفرت عن القليل من النتائج. وأيد الوفد التدابير قصيرة الأجل المقترحة وأيد مراجعة أساليب عمل الوبو. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالندوة المقترحة لمراجعة أساليب عمل الوبو، كان لدى الوفد بعض الأسئلة لطرحها على مؤيدي هذا الاقتراح، وهي على سبيل المثال:

(1) هل تتطلب الندوة تمويلا إضافيا - كيف ستقوم الوبو بتمويل الندوة؟ (2) وما هو المقصود تحديدا بـ (اقتباس) "سلسلة من الندوات الرسمية"؟ (3) وهل سيتم عقد الندوة لمرة واحدة أو سيتم عقدها سنويا؟ (4) وما هي المدة المتوقعة للندوة؟ (5) وكل مرة سيتم عقدها كل سنة؟ (6) وهل سيستخدم تخفيض مدة الاجتماعات المنتظمة لعقد الندوة؟ ما هو نوع الوثائق المطلوبة من الندوة؟ وعند الانتقال إلى بعض الآراء والأفكار الملموسة التي تولدت من المناقشة العامة، قدم الوفد أفكارا واسعة النطاق بشأن قضية كفاءة اجتماعات الوبو وأعرب عن شكره مرة أخرى على المساهمات المقدمة من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا وتقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء وضع الشؤون الخاصة باللجان، وأفاد مجددا بدعمه للرأي الذي ورد في اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا بشأن ارتفاع وزيادة التكاليف المالية دون تسفر عن نتائج

إضافية في عمل اللجان. وإذا نظر أحد إلى الهيكل والوضع الحالي فيما يتعلق بلجان الويبو باستخدام النهج البسيط لتحليل التكاليف والفوائد، فسيكون من الواضح أن نقص ناتج العمل التقني والموضوعي الذي كان ينتج عن هذه اللجان الدائمة لا يرر المبالغ المالية التي تنفق على العدد المتزايد من الاجتماعات. لقد تم استغراق معظم الوقت في جلسات اللجنة بشأن المسائل غير الموضوعية. وخصصت الدول الأعضاء وقتها بشأن خطط العمل المتوازنة دون التعمق في العمل الفعلي أو السعي إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن كيفية قيام اللجان بتقديم تقرير عن تقدم سير العمل، على الرغم من عدم وجود أي تقدم حقيقي في القضايا الجوهرية. ورأى الوفد أن الواقع هو عدم وجود توافق في الآراء في عدد من المجالات داخل هذه اللجان الدائمة وكان عدم التوافق يؤدي إلى الكثير من الاختناقات في مختلف اللجان، الأمر الذي دعا إلى التساؤل حول الحاجة إلى هيكل اللجنة ككل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تدابير ادخار التكلفة وإعادة تركيز المناقشات على المسائل التقنية مقابل المناقشات السياسية التي لا تنتهي كان ضمن الأولويات الحاسمة إذا رغبت الدول الأعضاء في تحسين الرفاهية داخل الويبو. ورأى الوفد بأن هناك حاجة إلى اتساق في النهج المعني بخفض التكاليف واستغلال وقت الوفود بشكل أكثر حكمة بالنسبة للدول الأعضاء. وقد طلبت الدول الأعضاء على وجه التحديد بأن تقوم الأمانة بتنفيذ تدابير توفير التكلفة خلال فترة العامين الحاليين لتعويض النفقات المتزايدة. وكخطوة أولى، اقترح الوفد بأن تقوم الويبو بعقد عدد اجتماعات أقل في عام 2015، وربما عقد دورة واحدة بدلا من دورتين سنويا بالنسبة لمعظم اللجان. ورحب الوفد بمواصلة هذا النقاش والبدء في تبادل الأفكار مع وفود الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين الوضع فيما يتعلق باللجان.

267. وشكر الرئيس الوفود وأفاد بأنه سيتم تناول بعض التساؤلات التي تم طرحها وذلك عند تناول الاجتماع للاقتراح المحدد المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، وفيما يتعلق بجزء من ذلك الاقتراح، قصد الرئيس أن يعطي الكلمة للأمانة ووحدة التفتيش المشتركة قبل فتح باب النقاش أمام وفود الدول الأعضاء.

268. وانضم وفد كندا إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة بـ. وأعرب الوفد عن رغبته في التقدم بالشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة وأقر بعملها الشاق في إجراء مراجعة شاملة ومرتبعة الجودة وقيمة والتي تم طرحها أمام الدول الأعضاء وقام وفد كندا بمراجعتها باهتمام كبير. وشكر الوفد المفتش كاييجاس على العرض الذي قدمه أمام لجنة البرنامج والميزانية وشكر المفتشين الآخرين الذين لم يكونوا حاضرين في ذلك اليوم. كما شكر الوفد الأمانة على ردودها على مراجعة وحدة التفتيش المشتركة وأقر بأن بعض التوصيات تم طرحها بشكل فعال على الدول الأعضاء للنظر فيها. وأشار الوفد مع التقدير إلى أن الأمانة كانت بالفعل بصدد تنفيذ بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن اهتمامه ليس فقط بالعدد الرسمي للتوصيات المحددة بل أيضا كما ذكر زملاء آخرون بالملاحظات العديدة التي قدمها المفتشون خلال الاستعراض وكان بعضها، في الواقع عبارة عن توصيات غير رسمية، وأعرب عن تطلعه إلى سماع وجهات نظر الأمانة بشأن هذه التوصيات غير الرسمية وأي أنشطة متباعدة. وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة، اتفق الوفد مع ملاحظة وحدة التفتيش المشتركة الواردة في الفقرة 15 من تقرير الاستعراض حيث احتاجت الدول الأعضاء في الويبو إلى الاتفاق بشأن رؤية مشتركة ومصلحة الأساسية، الأمر الذي قد يثير بعض الأسئلة المحددة بشأن المتابعة. واستفسر الوفد عن وضع استراتيجية تعبئة الموارد المتعلقة والتي تناولتها وحدة التفتيش المشتركة في الفقرة 91 من تقرير الاستعراض. وطلب الوفد أيضا معلومات كاملة عن وضع تنفيذ التوصية (2) من تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2013 فيما يتعلق بصياغة سياسة خاصة بالخرينة وإدارة النقد والتي قامت وحدة التفتيش المشتركة بـ "حث أمانة الويبو على إلى اتخاذ إجراءات" بشأنها في الفقرة 110 من تقرير الاستعراض. واستفسر الوفد عن وضع تنفيذ توصيات المفتشين الواردة في الفقرة 138 من تقرير الاستعراض ودعا الأمانة إلى (اقتباس) "أنه من الأفضل تسجيل الأساس المنطقي لأية عملية الاختيار" الذي أشار المفتشون إلى ضرورة تنفيذه، علاوة على (اقتباس) "على سبيل الأولوية". واتفق الوفد بشدة مع ملاحظة المفتشين الواردة في الفقرة 192 من تقرير الاستعراض ومفادها أن إنشاء المكاتب الخارجية يحتاج (اقتباس) "منطق واضح" و "المعايير ذات الصلة"، وكذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى التنسيق بين المكاتب الخارجية والمقر الرئيسي وكذلك فيما بين المكاتب الخارجية بهدف تجنب الازدواجية. وشجع الوفد جميع الدول الأعضاء على العمل على التأكيد على أن هذه الملاحظات قد انعكست في

المبادئ التوجيهية بشأن المكاتب الخارجية. وفي الختام، كرر الوفد الملاحظات التي قدمها وفد إسبانيا ومفادها أن عملية الاستعراض والتوصيات المنبثقة عنها زودت الدول الأعضاء بدليل جيد وجدير بالاهتمام بشأن مسار التحسين المستمر.

269. وتقدم وفد ألمانيا بالشكر إلى وحدة التنفيذ المشتركة على العمل الذي قامت به في عملية الاستعراض والتوصيات التي تلت ذلك وشكر أيضا الأمانة على الوثيقة التي قدمتها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وانضم الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد المجموعة بآء وأعرب عن رضائه التام بأن يرى الأمانة ملتزمة بتنفيذ التوصيات الرسمية لوحدة التنفيذ المشتركة. وأعرب الوفد عن أمله في رؤية ذلك كعملية وليس حدثا لمرة واحدة، وطلب من الأمانة أن تقدم تقارير المتابعة بشأن تنفيذ هذه التوصيات. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن يرى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تأخذ في اعتبارها توصيات وحدة التنفيذ المشتركة فيما يتعلق بخطتها المستقبلية للعمل. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، تقدم الوفد بالشكر إلى الوفود على ما يعد اقتراحا مفيدا للغاية. وفي تقرير وحدة التنفيذ الماضي، تم التأكيد على أن قضايا مثل عدد ومدة الاجتماعات والحجم الكبير من الوثائق والحاجة إلى مراجعة المعايير والإجراءات القائمة والتكاليف التنظيمية المرتفعة هي قضايا كان يجب أن يتم التعامل معها، ورحب الوفد ودعم الندابير قصيرة الأجل التي اقترحتها وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، سيكون هناك مراجعة داخلية متعمقة لفائدة عمل اللجان فيما يتعلق بالتكلفة والوقت المستمر والنتائج الفعلية واحتفظ الوفد بموقفه في العودة إلى الندابير قصيرة الأجل التي وردت في الاقتراح وأيضا فيما يتعلق بالتساؤلات حول عدد الاجتماعات وما إذا كان من الضروري بالفعل عقد عدد الاجتماعات التي يتم عقدها حاليا.

270. وشكر وفد فرنسا مفتشي وحدة التنفيذ المشتركة والأمانة العامة على التقرير والردود الأولية للتقرير والتي قام بدراستها بعناية. وفيما يتعلق بهذه العملية، ستميل كل دولة من الدول الأعضاء إلى النظر في التقرير في ضوء الأولويات الخاصة بها، الأمر الذي قد يؤدي إلى بعض التحيز، ولكن الوفد أعرب عن اعتقاده بأن خارطة الطريق مع توصياتها العشرة وغيرها من التوصيات ستكون بمثابة خارطة طريق للأشهر القليلة المقبلة وعلى الأقل خلال العامين المقبلين. وأكد الوفد على بعض النقاط المألوفة بالفعل والتي تم التأكيد عليها من قبل المفتشين من وجهة نظر خارجية والتي اعتقد الوفد أنها مهمة مثل أمن البيانات على سبيل المثال، التي كانت ذات أهمية أساسية نظرا لوجود عدد من الأسرار الصناعية التي يجب حمايتها. وأعرب الوفد عن تأكده من أن المدير العام سيكون مهتم جدا بالفصل الخاص بالأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أقر الوفد بأنه تم اعتبار مسألة المكاتب الخارجية منطقة رمادية من جانب المفتشين. وكان ذلك هو السبب وراء قيام الدول الأعضاء بوضع المبادئ التوجيهية في محاولة للتصدي لهذه المنطقة الرمادية. وعلاوة على ذلك، كانت هناك مسألة عدد مرات شغل المنصب وطول مدة عضوية المدير العام. وكانت هناك دعوة بشأن مرتين لمدة خمس سنوات، الأمر الذي يجعل الويبو تتماشى مع المنظمات الأخرى وهي القضية التي أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي النظر فيها. وفيما يتعلق بمسألة الحوكمة، أشار الوفد إلى أن كل شيء على ما يبدو قد تم اشتاله في هذا الفصل وأشار إلى أن المفتشين أكدوا على الحدود الخاصة بالطرق غير الرسمية وبدا الأمر من وجهة نظر الوفد على أنه دعوة للعودة إلى الأساسيات أو احترام اتفاقية الويبو في كل الأحوال والاستخدام الدقيق للأموال المتاحة. ولم يكن ذلك طلبا لإجراء إصلاح جذري للمؤسسة والذي سيستغرق الكثير من الوقت والمال ولكنه كان نداءا موجها أيضا إلى الدول الأعضاء للاستفادة الكاملة من المؤسسات القائمة وليس فقط لجنة البرنامج والميزانية وإنما من لجنة التنسيق التي حتى الآن لم تفعل الكثير ولكن كانت بمثابة حجة مساندة بشكل أكثر أو أقل، وتستخدم أحيانا وليس دائما بالطرق التي حددتها اتفاقية الويبو. وذكر الوفد أن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء والمدير العام للتأكد على الالتزام باتفاقية الويبو والاختصاصات الموجودة بالفعل بشأن الحوكمة. وأيد الوفد أيضا على الصدق الفكري واحترام الدول الأعضاء ذاتها والاتفاقيات القائمة. وقد لوحظ ذلك من التقرير. ومن الواضح أنه سيكون هناك متابعة ولكن من الناحية الأخرى يمكن استخدام ما هو موجود بالفعل. وأشار إلى أن الأمانة قدمت ردها الأولي، وحث الأمانة على الاستمرار ووضع جدول. وأعرب الوفد عن أمله في أن تقوم الأمانة باتباع هذه التوصيات المفصلة وأقر بأن المدير العام قد يرتد عن ذلك عن طريق استخدام إحاطات أكثر تنظيما لجعلها ذات طابع مؤسسي أكثر كاختيار عدد من التوصيات والتركيز

على المتابعة على سبيل المثال. ورأى الوفد بأن ذلك كان ممارسة صحية وأكد على أنها لم تكن موجهة إلى الأمانة فحسب بل أيضا إلى الدول الأعضاء، وأعرب عن رغبته في القيام بدور بناء في هذه المسألة.

271. وتقدم وفد الصين بالشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة على عملها والتقرير الشامل وللأمانة على ردها. وفيما يتعلق بالحوكمة لدى الويبو، أعرب الوفد عن تقديره للإنجازات التي تحققت في الويبو بشأن قضايا مثل الإدارة الداخلية والتنسيق والرقابة. وعكست بعض بنود جدول الأعمال المطروحة على لجنة البرنامج والميزانية مثل إعادة النظر في ميثاق الرقابة الداخلية والجهود التي تبذل داخل الويبو لتحسين الحوكمة. وكان الوفد قد ارتأى أن الحوكمة لدى الويبو بمثابة قضية معقدة للغاية تتضمن العديد من العناصر. واقترح الوفد بأنه يجب على الدول الأعضاء أن تناقش هذه المسألة بطريقة بناءة لإيجاد حلول للقضايا المختلفة بشكل تدريجي. ويتعين على الويبو، مع المزيد والمزيد من المهام والقضايا الملحة فيما يتعلق بهيكل الحوكمة، أن تستفيد بشكل كامل وتقوم بتطوير هيئات الحوكمة الحالية وتقوم بتعزيز التنسيق والقياس وتحسين الكفاءة، بما يشمل وظائف وأدوار لجنة البرنامج والميزانية. وبهذه الطريقة فقط يمكن تطوير الحوكمة داخل الويبو بشكل فعال وتعود الفائدة على الدول الأعضاء بشكل أفضل.

272. وشكر وفد شيلي مفتشي وحدة التفتيش المشتركة على تقريرهم وعلى الاجتماع غير الرسمي الذي عقد قبل بضعة أشهر، والذي أدى إلى نقاش مثير بين الدول الأعضاء. كما أيد الوفد مجددا على أهمية وجود المنظور الخارجي وفرته وحدة التفتيش المشتركة بشأن ما كان يحدث والذي أظهر المجالات التي كان فيها فرصة للتحسين. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن امله في تسليط الضوء على أهمية التقرير مع أخذ جدول أعمال التنمية في الاعتبار على أنها محاولة رسمية من قبل المنظمة لجعل احتياجات الدول النامية في الويبو مناسبة. وأيد الوفد أيضا آراء الوفود الأخرى فيما يتعلق بالتوصيات غير الرسمية. ورأى أن إطلاع الدول الأعضاء على إمكانية تنفيذها على النحو الذي اقترحه وفد إسبانيا هو اقتراح جيد. وفيما يتعلق باقتراح بشأن زيادة الكفاءة في اجتماعات الويبو والذي تقدمت به وفود بلجيكا وإسبانيا والمكسيك، أعرب وفد شيلي عن امتنانه لهذا الاقتراح وشارك في مغزى الاقتراح. وذكر الاقتراح فقرات من تقرير وحدة التفتيش. وأشار الوفد إلى أن مدة الاجتماعات والدورات جاءت موازية للتحدي المتمثل في تحقيق الاتفاقات التي دائما ما كانت توفيق بين وجهات النظر المتباينة. وكان هناك تأثير معين لتحديد عدد ومدة الاجتماعات. وسيكون هناك تأثير على الجوهر، على الرغم من وبطبيعة الحال، أنه تم الترحيب بذلك من قبل أولئك الذين اضطروا إلى العمل لساعات طويلة دون التوصل إلى أي اتفاق في كثير من الأحيان. ورأى الوفد بأن المزيد من المعلومات حول عدد الاجتماعات قد يساعد الدول الأعضاء على استكمال هذا الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن عدد من الشكوك بشأن إمكانية تأثير هذا الاقتراح على المشاورات غير الرسمية التي تجري بالتوازي مع الجلسات العامة، حيث أن الاقتراح الوارد في الفقرة (2) نص فقط على تجنب تداخل الاجتماعات الرسمية. وطلب الوفد توضيحا حول ما إذا كان هذا يشكل أيضا المشاورات غير الرسمية التي كثيرا ما تحدث بالتوازي مع الجلسات العامة، وأقر بأنه بالنسبة للوفود الصغيرة قد يمثل ذلك تحديا وربما أيضا قد يكون له مضاعفات. وطلب الوفد من الأمانة توفير المزيد من المعلومات حول هذه النقطة.

273. وشكر وفد أستراليا وحدة التفتيش المشتركة على تقريرها المفيد والبناء. وأيد الوفد عملية قيام الجمعية العامة بالمزيد من النظر في التوصية رقم 1، فيما يتعلق بمراجعة بالحوكمة الخاصة بالويبو وممارستها الحالية بهدف تشجيع الهيئات القائمة على متابعة أعمال المنظمة. وكان الوفد قد أعرب عن افتحاحه على مزيد من المناقشات بشأن كيفية زيادة كفاءة المنظمة والمزيد من الدعم بشأن اجتماعات لجان الويبو، وهي المنظمة التي تعمل بشكل صحيح وحققت نتائج في مصلحة جميع الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، لم يكن من مصلحة الدول الأعضاء أن تستغرق اللجان الكثير من الوقت لمناقشة جداول الأعمال وخطط العمل المستقبلية، وتطلع الوفد إلى دراسة كيفية تناول بعض هذه القضايا. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الأمانة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية فيما يخص تنفيذ هذه التوصيات وغيرها من توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

274. وهنأ وفد اليونان الرئيس على توجيهاته الفعالة والحكيمة للجنة. وانضم الوفد بشكل كامل إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن شكره لوحدة التفتيش المشتركة على التقرير الشامل وشكر الأمانة على ردودها التفصيلية. وأعرب الوفد عن أمله في دعم الاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا بصفته نهج عملي وواقعي، وعلاوة على ذلك أفاد بأنه سيولي اهتماما بسامع مزيد من المعلومات بشأن سلسلة من الندوات غير الرسمية المقترحة.

275. وتقدم مفتش وحدة التفتيش المشتركة بالشكر إلى الرئيس وهنأه على انتخابه. وكان مفتش وحدة التفتيش المشتركة قد استمع بعناية فائقة لجميع الوفود التي قدمت مداخلات وأعرب عن امتنانه نيابة عن وحدة التفتيش المشتركة بأن الرسالة الموجهة من التقرير قد تم استيعابها، ليس فقط من جانب الوفود ولكن أيضا من جانب الأمانة. وأكدت وحدة التفتيش المشتركة بأن هناك (10) توصيات من بينها توصيه موجهة إلى الجمعية العامة لليوبو، وتوصية موجهة إلى لجنة التنسيق وثمانية توصيات موجهة إلى المدير العام. واعتبرت وحدة التفتيش المشتركة أن جميع التوصيات هامة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، تحدث المفتش عن عدد من التوصيات غير الرسمية التي وردت في التقرير على وجه التحديد لتعزيز الحوار بين الوفود والمنظمة. ورأت وحدة التفتيش المشتركة بأن متابعة التوصيات الرسمية أمر مهم جدا واستغلت هذه الفرصة لتشكر الأمانة على جهودها، ليس فيما يتعلق بهذا التقرير فحسب بل التقارير الأخرى أيضا وأفادت بأن الويبو كانت دائما متقدمة عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الجانب. وأعرب مفتش وحدة التفتيش المشتركة عن شكره لكل موظفي وحدة التفتيش المشتركة على دعمهم للوحدة في إعداد هذا التقرير وأيضا موظفي الويبو الذين ساعدوا وحدة التفتيش المشتركة في الحصول على الوثائق ذات الصلة بالتقرير وأقر أنه بدون هذه المساعدة لأصبحت المهمة صعبة.

276. وتقدمت الأمانة بالشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة والدول الأعضاء على ملاحظاتها. وفي البداية أشارت الأمانة إلى إفادة وفد ألمانيا بأن هذه عملية وبهذا الشكل ستكون عملية مستمرة. وعلاوة على ذلك، لقد شكلت أيضا جزءا من التحسين المستمر التي بدأت المنظمة في تنفيذه على مدار عدد من السنوات وأن عملية الاستعراض أضافت بالفعل قيمة من خلال توصياتها الرسمية وغير الرسمية. وذكرت الأمانة بأن السياسات التي قُدمت خلال العام بهدف تحسين الاستجابة للتوصيات، ليس فقط توصيات وحدة التفتيش المشتركة ولكن أيضا ملاحظات التدقيق المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجعي الحسابات الخارجيين، كانت جزءا من هذه العملية ككل ودفعت المنظمة إلى الأمام على طريق التحسين المستمر. وأفادت الأمانة، في رد على السؤال الذي طرحه عدد من الوفود بشأن كيفية تعامل الأمانة مع هذه التوصيات، بأن لدى الدول الأعضاء بالفعل العنصر الأول للاستجابة لأن التوصيات العشرة قد قُبلت بالكامل. وكما لاحظت الوفود من التقرير الذي تم تقديمه في اليوم السابق بشأن وضع توصيات الرقابة الخاصة بوحدة التفتيش المشتركة، هناك اثنتان من التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية قد أُدرجت بالفعل في هذا التقرير بصفة البندين الأولين بالصفحة الأولى كجزء من نظام التتبع. وكما ذكر سابقا، ستجد جميع هذه التوصيات طريقها إلى نظام التتبع الخاص بوحدة التفتيش المشتركة حيث ستمكن الدول الأعضاء من متابعتها خلال مسارها التقدمي. ويجري النظر في التوصيات غير الرسمية بشكل نشط. وتتعلق بعض الأسئلة التي أثارها وفد كندا بالتوصيات غير الرسمية وتم إدراج ردود الفعل الأولية للأمانة بشأن هذه التوصيات في ورقة معلومات إضافية يمكن الاطلاع عليها في أسفل موقع لجنة البرنامج والميزانية. ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى مراجعة هذه الورقة التي أوضحت خطة الأمانة بشأن بعض التوصيات غير الرسمية وأبرزت أيضا تلك التوصيات التي يجري النظر فيها. واختتمت الأمانة ملاحظاتها بالتأكيد مجددا على أن ذلك كان جزءا من دورة التحسين المستمر لتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين الفاعلية والكفاءة.

277. واعتذر وفد الجزائر على تحذره في مرحلة متأخرة نوعا ما في المناقشة ولكنه كان يرغب في الاستفادة من ردود فعل الأمانة وفريق وحدة التفتيش المشتركة قبل التحدث. وفيما يتعلق بمسألة الحوكمة، أعرب الوفد عن قلقه من إخفاء بعض القضايا وأن المنظمة كانت تعاني بعض الشيء في ذلك الوقت من مشكلة العاجز الذي يقود العاجز دون معرفة وجهة الجميع. وذكر الوفد أنه لا يبدو أن هناك اتفاقا على الاتجاه العام الذي ينبغي على المنظمة أن تسلكه ويبدو أن جميع الأطراف المعنية تحاول أن تلعب دور النعامة من خلال اتخاذ قرارات بشأن الجدول الزمني ومدة الاجتماعات وبشأن خطة عمل هنا وخطة عمل هناك. ومن وجهة نظر الوفد، هناك توصية واحدة فقط بحاجة إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي توصية وحدة التفتيش

المشتركة رقم 1 التي مفادها أنه يجب على الجمعية العامة لليوبو، باعتبارها الهيئة العليا للمنظمة، أن تعيد النظر في إطار الحوكمة الخاص باليوبو. إن الجمعية العامة هي أعلى هيئة من حيث المستوى في اليوبو ويجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية للإرشاد الخاص بالتوجه. ومع ذلك، كل ما كان متاحا هو رسالة إلى رئيس الجمعية العامة والذي، حسب فهم الوفد، له الحرية في أن يقرر بما إذا كانت هذه النقطة تستحق النظر بالفعل. وواصل الوفد القول بأنه إن لم يكن مخطئا، فإن انطباعه هو أن ذلك لم يكن أفضل استجابة يمكن للدول الأعضاء أن تقدمها لهذه التوصية. وبالتأكيد لم يعتبر الوفد أن الأمر كذلك لأنه وكما أفادت الأمانة، إنها كانت عملية وكان يجب أن يتم النظر فيها على المدى الطويل. ومع ذلك، إن كانت ستمتد على المدى الطويل فإنه يتعين البدء فيها، ورأى الوفد أنه من الضروري التحكم في هذه المشكلة ووضع حل لها مرة واحدة وإلى الأبد. وكرر الوفد أنه يعتبر الوضع وكأنه عاجز يقود عاجز، دون معرفة وجهة الجميع بالفعل وأن الدول الأعضاء كانت تحاول تجاهل مشكلة موجودة منذ وقت طويل. وفي الختام طالب الوفد الأمانة بتوفير معلومات حول متابعة الرسالة التي أرسلت إلى رئيس الجمعية العامة وما هي عواقب ذلك على جدول أعمال الجمعيات.

278. وأفاد الرئيس بأن بعض ملاحظات وفد الجزائر قد أثرت من قبل ممثلين آخرين، وأن وفد كندا في الواقع أثار مشكلة مشابهة وأنه سيتم مناقشة قضية الحوكمة في إطار بند جدول الأعمال التالي.

279. وردت الأمانة بأن المناقشات بشأن هذا البند الخاص بالحوكمة سوف تأتي لاحقا. وبالإضافة إلى هذه المناقشات، سيقوم رئيس لجنة البرنامج والميزانية بالتشاور مع رئيس الجمعية العامة بحيث يمكن لرئيس الجمعية العامة عندئذ أن يقرر بشأن ماهية الخطوات القادمة. وفيما يتعلق بالتوصية 1 التي كانت موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، التزمت الأمانة في الواقع بهذه التوصية عن طريق حصر اهتمام رئيس الجمعية العامة في هذا الشأن. وما سيتبع ذلك هو النقاش الذي سيرشد رئيس الجمعية العامة. وكانت الأمانة قد وضعت نفسها تحت تصرف رئيس الجمعية العامة وهي في انتظار مشاركته.

280. وتناولت وحدة التفتيش المشتركة الاجتماع لأنها كانت ترغب في إضافة نقطة مفادها أن وحدة التفتيش المشتركة رأت أنه من المهم التأكيد على عملية الاستعراض القادمة التي ستجرها الوحدة للمنظمة. ولوحدة التفتيش المشتركة برنامج عمل ولكن المفتش لا يعتقد أنه سيكون هناك استعراض مقرر لليوبو قبل سبع سنوات، ما لم يكن هناك بالطبع استعراض تكلف المنظمة وحدة التفتيش المشتركة رسميا بإجرائه. وكان ذلك ردا على النقطة التي أثارها وفد إسبانيا.

281. واقترح الرئيس أن ينظر الاجتماع في فقرة القرار (باعتبارها جزء من بند جدول الأعمال العام الذي أصبح الآن البند الكامل لجدول الأعمال) كما تم توزيعه في الوثيقة الأصلية ونصه كما يلي: "أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بتعليقات الأمانة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية" (JIU/REP/2014/2) (الوثيقة WO/PBC/22/20)، التي تشمل ما يلي: "1" الخطوة التي اتخذها المدير العام بإرسال رسالتين إلى كل من رئيسة الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاستعراض انتباههما إلى التوصيات التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات التشريعية، "2" والتقدم المحرز على صعيد تنفيذ التوصيات الموجهة إلى المدير العام."

282. ولم يكن لدى وفد المكسيك أي صيغة محددة لمشروع قرار في هذه المرحلة ولكنه اعتقد أن هناك ممارسة يتم عادة اتباعها لدى الهيئات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة عندما يتم الإحاطة بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة نتيجة عملية الاستعراض التي تتم بشأن التنظيم والإدارة لديها. وهذه الممارسة عبارة عن طلب تقرير متابعة بشأن تطبيق التوصيات. واقترح الوفد ذلك للنظر فيه من قبل لجنة البرنامج والميزانية لأنه اعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية قد ترغب في صياغة بعض النصوص وكرر الوفد بأن هذا هو الواقع لدى المنظمات الأخرى، وبناء على ذلك أعرب عن رغبته في إبراز هذه النقطة.

283. وطلبت الأمانة توضيحا من وفد المكسيك. فهناك بند دائم بجدول الأعمال لجنة البرنامج والميزانية يتعلق بمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة والذي قد يشمل التقارير بشأن هذه التوصيات وكذلك جميع توصيات الهيئات التشريعية الأخرى. واستفسرت الأمانة من وفد المكسيك إن كان يسأل عن صياغة بشأن هذا التقرير تحديدا لأنه تم بالفعل، كما أفادت الأمانة في وقت سابق، دمج توصيات الهيئة التشريعية في البند الدائم بشأن مراجعة وحدة التفتيش المشتركة.

284. وأجاب وفد المكسيك بأن تلك الإمكانية موجودة بطبيعة الحال، ولكنه ذكّر بأن البند المدرج في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لا يشير سوى إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية. ولا يشمل التوصيات الموجهة إلى الأمانة. وبما أن ذلك يُعد استثناء من جانب الويو، فإن الوفد رأى أنه قد يكون من المفيد أن يشير التقرير إلى كل التوصيات وليس فقط إلى تلك الموجهة إلى الهيئات التشريعية، وذلك هو ما دفع الوفد إلى تقديم هذا الاقتراح.

285. واقترح الرئيس بأنه لكي يكون الأمر بناء في هذه المرحلة، يتعين على الوفود الانتظار حتى يكون هناك تعديل مقترح على فقرة القرار ومن ثم يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في ذلك لاحقاً. وطلب الرئيس من الدول الأعضاء إن كان بإمكانه الحصول على موافقتها بشأن إغلاق المناقشة في هذه المرحلة ومن ثم العودة إليها عندما يكون التعديل المقترح من وفد المكسيك متاحاً كتابياً.

286. وأوضحت الأمانة أنه في العام الماضي طلبت وفود الدول الأعضاء من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضاً متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وكانت هناك توصيات تخص الهيئات التشريعية، والتي كانت بمثابة بنود دائمة، والتوصيات المتبقية التي ما فتئت الأمانة تنظر فيها بجدية والتي كانت موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. وتم عمل تقارير مرجعية بشأن التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين من خلال التقارير المقدمة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهدف استعراضها. وأكدت الأمانة على أنه من المهم تجنب الازدواجية أو الثلاثية في جهود إعداد التقارير.

287. وأعرب وفد إسبانيا عن دعمه للمداخله التي أدلى بها وفد المكسيك. ورأى الوفد أيضاً أنه قد يكون من الضروري إيجاد بعض الصياغات المحددة التي تقبل بها الدول الأعضاء. وأشار إلى أنه سيكون من المفيد للجنة، بمجرد مرور فترة معينة من الزمن، أن تكون قادرة على المقارنة بين العناصر الواردة في التقارير وليس فقط التوصيات بالمعنى الدقيق للكلمة. واحتاجت الدول الأعضاء أن تعرف ما إذا كان قد تم إحراز أي تقدم من عدمه. ولم تكن المسألة هي مطالبة الأمانة بتنفيذ جميع العناصر الواردة في التقرير لأن العديد منها لا يخص الأمانة. لقد كانت مسألة تتعلق بالقدرة على إجراء مقارنة. وفي هذه اللحظة، كان القليل جداً من الوقت قد مر منذ إعداد التقرير ولكن عندما يمر المزيد من الوقت، ستكون الدول الأعضاء بحاجة إلى النظر في كم التقدم الذي تم إحرازه بشأن كافة العناصر الواردة في التقرير وليس فقط تلك العناصر التي وردت في التوصيات الرسمية. وبالتالي، انحاز الوفد إلى وفد المكسيك. ثانياً، كان الوفد يأمل بأن يكون ذلك أيضاً جزءاً من القرار، حيث سيتم تقديم طلب من قبل هذه اللجنة بأنه خلال خمس سنوات على سبيل المثال، إذا كان ذلك مناسباً، قد تود اللجنة أن تدعو وحدة التفتيش المشتركة للقيام بإجراء مراجعة أخرى. وقد ترى أو لا ترى اللجنة ذلك ضرورياً ولكنه في حالة ما إذا رأت أنه ضروري، قد ترغب في اللجنة في التكليف بالتقرير، واقترح الوفد اتخاذ قرار في الوقت الراهن بشأن اتخاذ قرار في غضون خمس سنوات حول ما إذا كان هناك ضرورة لوجود تقرير آخر من وحدة التفتيش المشتركة من عدمه.

288. وأعرب وفد الهند عن تأييده للفكرة التي طرحها وفد المكسيك وإسبانيا وطلب تضمين بعض النصوص في فقرة القرار لكي تعكس رفع بعض التقارير المستمرة إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن المتابعة المتوالية لتقرير وحدة التفتيش المشتركة وبما يتماشى مع اقتراح وفد إسبانيا والنظر بعد خمس سنوات أو بعد عدة سنوات في أمر استعراض آخر.

289. واقترح الرئيس، بعد أن رأى أن هناك تأييداً للفكرة، أن ينظر الاجتماع تقديم اقتراح محدد لتعميمه واقترح أن يتم ترك بند جدول الأعمال معلقاً. وشجع الرئيس الوفود على المضي قدماً في أقرب وقت ممكن نحو توفير نص محدد، واقترح إجراء مناقشات مع وفود المكسيك وإسبانيا والهند بشأن الصيغة المناسبة بحيث يمكن تعميمها على الجميع وطلب من الدول الأعضاء الانتقال إلى بند جدول الأعمال التالي وعلق البند 9 من جدول الأعمال في الوقت الراهن.

290. وتم استئناف المناقشات بشأن البند 9 من جدول الأعمال وقام الرئيس بعمل تحديث للاجتماع بأن التعديل المقترح على فقرة مشروع القرار (الوثيقة WO/PBC/22/20) قد تم تعميمه على الوفود. واقترح الرئيس أن تناول الاجتماع هذه المسألة لمعرفة ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى قرار وقرأ النص الجديد المقترح، حيث تم في البداية قراءة نص القرار الأصلي

للبند 9 من جدول الأعمال ثم تم تسليط الضوء على الإضافات. "أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بتعليقات الأمانة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية" (JIU/REP/2014/2) (الوثيقة WO/PBC/22/20)، التي تشمل ما يلي: "1" الخطوة التي اتخذها المدير العام بإرسال رسالتين إلى كلٍّ من رئيسة الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاستعراض انتباههما إلى التوصيات التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات التشريعية، "2" والتقدم المحرز على صعيد تنفيذ التوصيات الموجهة إلى المدير العام."

291. وتابع الرئيس الإضافة المقترحة لفقرة القرار ونصها كما يلي: "قررت لجنة البرنامج والميزانية أيضاً: "1" أن تطلب من الأمانة تقديم تقرير متابعة إلى لجنة البرنامج والميزانية المقبلة بشأن تنفيذ تقرير الإدارة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة وغيرها من الإجراءات التي اتخذت رداً على التقرير، "2" وأن تنظر، خلال أربع سنوات، فيما إذا كان ينبغي طلب تقرير إدارة جديد من وحدة التفتيش المشتركة". وتابع الرئيس بقوله إن هذا هو النص الذي تم عرضه ومناقشته.

292. وشكر وفد المملكة المتحدة الرئيس وأولئك الذين عملوا على مشروع النص وقدم ملاحظات الوفد فيما يتعلق بالنص الجديد المضاف وخاصة إلى الفقرة "2" من النص. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن هذه الصياغة لأنه مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الويبو قد تم مراجعتها للتو ووجدت في وضع سليم، خاصة في سياق جنيف، فإن يتعين على الوفود النظر في وجهة النظر هذه. لقد كانت الدول الأعضاء على دراية بأن وحدة التفتيش المشتركة لديها خطة العمل الخاصة بها. وقد أجرت وحدة التفتيش المشتركة فحوصات على فترات منتظمة. وفي أسوأ الحالات، كان يمكن للدول الأعضاء دائماً أن تعود إلى وحدة التفتيش المشتركة وتعجيل العملية عن طريق مطالبة وحدة التفتيش المشتركة بوضع الويبو في موقع متقدم على جدول الأعمال. وقال إن الوفد لا يرغب في إرسال رسالة خاطئة من خلال مراجعة أخرى خلال أربع سنوات، وبالتالي لم يكن قادراً على دعم الفقرة "2" كما وردت. ومن ناحية أخرى، كان الوفد استمع إلى الوفود التي طلبت إضافتها، وكان على دراية بأن بعض الوفود تود الحصول على شكل من أشكال الاعتراف بعمل وحدة التفتيش المشتركة، واقترح أنه بدلاً من النص الوارد في الفقرة "2" كما هي واردة حالياً، يمكن استخدام صياغة أخرى تقر بعمل الوحدة والدور الهام الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة في إجراء هذه الاستعراضات المنتظمة. وأيد الوفد بقوة الاقرار بالدور المهم لوحدة التفتيش المشتركة ولكنه يعتقد أن الفقرة الحالية "2" قد ترسل برسالة خاطئة.

293. واقترح الرئيس أن يقوم وفد المملكة المتحدة بتقديم اقتراح واضح ومناقشة ذلك مع مؤيدي النص المعدل قبل عرضه على المائدة. وحيث أن الوفود لم تبد اعتراضاً على بقية الاقتراح، فإن الفقرة "2" هي التي كانت موضوع النقاش في الأساس.

294. وأيد وفد هنغاريا الطلب الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة. ورأى الوفد أن النص على ما هو عليه حالياً غير مجد بالنظر إلى أن وحدة التفتيش المشتركة لها جدول الأعمال الخاص بها ولكنه اعتقد أنه اقتراح جيد.

295. وطلب الرئيس من الوفود التوصل إلى مشروع نص معين وإجراء مناقشات مع وفدي المكسيك وإسبانيا، المؤيدين الرئيسيين للتعديل، قبل طرح نص الفقرة "2" مرة أخرى على المائدة.

296. وطرح الرئيس، بعد إجراء مزيد من المشاورات، فقرة القرار المنقحة للنظر فيها خلال الاجتماع. وحيث لم يكن هناك أي ملاحظات على المائدة، تم اعتماد فقرة القرار التالية.

297. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بتعليقات الأمانة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية" (JIU/REP/2014/2) (الوثيقة WO/PBC/22/20)، التي تشمل ما يلي:

"1" الخطوة التي اتخذها المدير العام بإرسال رسالتين إلى كلٍّ من رئيسة الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاستعراض انتباههما إلى التوصيات التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات التشريعية؛

"2" والتقدم المحرز على صعيد تنفيذ التوصيات الموجهة إلى المدير العام.

298. وقررت لجنة البرنامج والميزانية أيضا أن تطلب من الأمانة تقديم تقرير متابعة إلى لجنة البرنامج والميزانية المقبلة بشأن تنفيذ تقرير الإدارة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة وغيرها من الإجراءات التي اتخذت ردا على التقرير؛

299. وأقرت لجنة البرنامج والميزانية بأهمية دور وحدة التفتيش المشتركة في الاضطلاع بعمليات استعراض الإدارة والتسيير في وكالات الأمم المتحدة ورحب بممارسة وحدة التفتيش المشتركة في الاضطلاع بتلك العمليات على فترات منتظمة.

البند 10 تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012

(أ) تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012

300. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/8 والنصويان 1 و2.

(ب) تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج 13/2012

301. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/9.

302. وأعلن الرئيس بأنه سيتم مناقشة البنود (أ) و (ب) معا، ودعا الأمانة إلى تقديم تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012.

303. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/22/8 والنصويين 1 و2، وأشارت مجددا إلى أن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012 يُعد تقريرا لنهاية الثنائية، والذي قيم التقدم الذي تم إحرازه وإنجازات النتائج المتوقعة، التي تم قياسها بواسطة مؤشرات الأداء والموارد التي تم اعتمادها في برنامج وميزانية 13/2012. وخلال الثنائية، كان قد تم إحراز تقدم بشأن جميع الأهداف الاستراتيجية وتم تقييم أكثر من 70% من جميع الأهداف على أنها تحققت بالكامل. وميزت الثنائية 13/2012 الفرصة الأولى للمنظمة لكي تقدم تقريرا عن ميزانية مبنية على أساس النتائج. وبالتالي، اشتمل تقرير أداء البرنامج عن الفترة 2012/13 على العديد من التحسينات الرئيسية الخاصة بالتقارير بما في ذلك وجهات النظر الثنائية بشأن النفقات الفعلية حسب النتائج المتوقعة. وتماشيا مع الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، اشتمل تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012 على سجلات الأداء الثنائية لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية التسعة وكذلك رأي بشأن الإنجازات المحققة حسب النتائج الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز جداول الأداء بشكل ملحوظ لكي تعكس خطوط الأساس الأصلية والتي تم تحديثها (في نهاية 2011)، وأيضا الأهداف وفقا لبرنامج وميزانية 2014/15. وتم أيضا تعزيز عملية ضمان الجودة خلال إعداد تقرير أداء البرنامج للفترة 2012/2013 بما يشمل داخل التطبيق الخاص بتصنيفات العلامات المرورية. وكان إعداد التقرير قد تضمن بشكل منتظم نتائج وتوصيات التثبيت الخاصة بتقرير أداء البرنامج بالنسبة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وسوف تستمر هذه الممارسة في الإعدادات الخاصة بالدورات اللاحقة. وتمت الإحاطة حسب الأصول بأن هيكل تقرير أداء البرنامج على النحو التالي: وفرت المقدمة شرحا لمنهجية تقييم الأداء المعمول بها، ملخص بالإنجازات في الثنائية 13/2012، معلومات عن الميزانية الموحدة كما تم مقارنتها بالنفقات الفعلية في الثنائية 13/2012، تقرير عن الإنفاق على التنمية في الثنائية 13/2012 والذي قدم تقارير أكثر دقة على الإنفاق على التنمية للثنائية 13/2012 بالمقارنة مع فترة الثنائية السابقة (2010/11). وكانت التحسينات ممكنة بسبب إنشاء نظام تتبع أفضل من خلال تنفيذ مشاريع تخطيط الموارد. كما اشتمل تقرير أداء البرنامج على تقرير يتضمن نبذة نهائية عن تنفيذ تدابير كفاءة التكلفة في الثنائية 13/2012. كما أشير إلى أن التقرير يعكس التزام الأمانة بمتابعة كل الخيارات الممكنة لتعزيز تدابير كفاءة التكلفة، بما يشمل تحديد تدابير إضافية تتجاوز تلك التدابير التي الوارد وصفها في وثيقة برنامج وميزانية 13/2012. وتضمنت الوثيقة أيضا إنجازات البرنامج حسب الهدف الاستراتيجي، والتي قدمت ملخصا للنتائج المتوقعة في الثنائية 13/2012 حسب قياسها بواسطة مؤشرات الأداء ونظام

العلامات المرورية ذي الصلة، مما يعكس درجة التنفيذ المحققة للبرامج التي تساهم في كل هدف استراتيجي. واشتمل ملحق تقرير أداء البرنامج على نبذة شاملة لتنفيذ الصناديق الاستثنائية في عام 2013.

304. ودعا الرئيس مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى تقديم الوثيقة WO/PBC/22/9 (تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للشائبة 13/2012) وأعرب عن أمله في مناقشة الوثيقتين معا.

305. وأشار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تقرير التثبيت الذي أعدته الشعبة بشأن تقرير أداء البرنامج للشائبة 13/2012 كان الممارسة المستقلة الرابعة للتثبيت التي أجرتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وكانت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد نفذت التثبيت استناداً إلى تحليل متعمق لعينة من مؤشرات الأداء تم اختيارها بطريقة عشوائية. وكان الهدف من التثبيت هو الفحص المستقل لموثوقية وصحة المعلومات بشأن تنفيذ البرنامج وكذلك معدل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التثبيت السابق للشائبة 11/2010. وأشارت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد. وتم التأكيد على أن عمليات النقل التي جرت خلال الشائبة قد تم تنفيذها وفقاً للألحقة المالية. وكانت النتائج الرئيسية لعملية التثبيت كما يلي: كانت نسبة 81 في المائة من مؤشرات الأداء التي تم مراجعتها ذات صلة وقيمة، ونسبة 77 في المائة كانت واضحة وشفافة، ونسبة 71 في المائة كانت كافية ومفهومة. وكانت نسبة 68 في المائة من مؤشرات الأداء التي تم مراجعتها قد جُمعت بكفاءة ويمكن الوصول إليها بسهولة ودقيقة وقابلة للتثبيت وُذكرت في الوقت المناسب. وأشار إلى أن هناك مجالاً للتحسين. وكان هناك تسعة برامج، أي 29 في المائة، لا يزال بها صعوبات في الجمع والتحليل والإبلاغ بالبيانات الكافية والمفصلة بشأنها لدعم مؤشرات الأداء، وكانت استنتاجات التدقيق بشأن التنفيذ المبني على أساس النتائج هي أن البيانات يمكن أن تكون ذات صلة أكبر في بعض الحالات. وعلى أساس الاستنتاجات، تم صياغة خمس توصيات: (1) زيادة تحسين ضمان الجودة لإطار أداء البرنامج، (2) وتطوير إجراءات أفضل بالنسبة للأفراد الداخليين والخارجيين الذين يتعين إبلاغهم بشأن تدابير أداء البرنامج، (3) وتحسين الأنظمة وأدوات المتابعة للتأكد من أن البيانات الخاصة بالتنفيذ يتم جمعها وتحليلها بشكل صحيح، (4) وتطوير مسح قياسي بشأن المعلومات الخاصة بالدول الأعضاء، (5) وتحسين عرض الميزانية المعتمدة والنقل حسب البرنامج في البرنامج والميزانية.

306. وأعرب وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، عن شكره الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج للشائبة 13/2012. ورحب وفد المجموعة باء بحقيقة أنه تم اعتبار 72 في المائة من مؤشرات الأداء قد تحققت بالكامل. وأفاد بأنه يرغب في التعبير عن شعور عام بأن المنظمة العامة للملكية الفكرية قد قامت بعمل عظيم في 13/2012، والذي دعمته الأرقام الكاملة من مؤشرات الأداء. وفيما يتعلق بالمحتوى المعلوماتي للتقرير، أشارت وفد المجموعة إلى بعض التحسينات، بما في ذلك ملخص الإنجازات الخاص بتحقيق الأهداف الإستراتيجية الذي مكن الدول الأعضاء من فهم مستوى الإنجاز من منظور كلي أوسع. كما أعرب وفد المجموعة باء عن رغبته في أن يثني على الأمانة على التحسينات كبيرة التي تمت على نظام علامات المرور في هذه الطبعة من تقرير أداء البرنامج وذلك تماشياً مع الملاحظات التي أبدتها وفود الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية في عام 2013. وأشار الوفد إلى أن هذه التحسينات عززت من جودة رفع التقارير الخاصة بالأداء وأيدت الإدارة القائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، رحب وفد المجموعة بالتقييم الذي أجري من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأنه تم تنفيذ التوصيات الأربعة الواردة في التثبيت الخاص بتقرير أداء البرنامج 11/2010 وبشأن التوصيات الثانية المفتوحة بالتثبيت الخاص بتقرير أداء البرنامج 09/2008. واتفق وفد المجموعة باء أيضاً مع التوصيات الخمس الواردة في تقرير التثبيت الخاص بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للشائبة 13/2012، وشجع الأمانة على التنفيذ الكامل لهذه التوصيات بالطريقة المناسبة. وفيما يتعلق بالتوصية الخامسة بشأن الشفافية في نقل الأموال، رحب وفد المجموعة باء بمواصلة تعزيز الشفافية في طرق الإبلاغ في تقرير أداء البرنامج. وأشار الوفد إلى أنه لا ينبغي أن تؤثر تلك الإجراءات سلباً على المرونة في استخدام الأموال لفائدة أنشطة البرنامج. كما شجع وفد المجموعة باء الأمانة على مواصلة جهودها لكي تتمكن الدول الأعضاء من فهم إنجازات المنظمة وما ينبغي تطويره خلال الشائبة التالية. وأشار الوفد إلى أنه تم اعتبار 28 في المائة من مؤشرات الأداء قد تحققت جزئياً أو لم تتحقق أو غير ذلك، وهذا يعني أنها ستحتاج إلى مزيد من التحسينات والتطويرات

لكي يتم تقييمها على أنها تحققت بالكامل، أو بدلا من ذلك، ينبغي وضع مؤشرات أداء أكثر ملائمة. ومن أجل تحقيق هذه التحسينات، يجب على الأمانة والدول الأعضاء معرفة الأسباب والخلفية وراء عدم إمكانية تقييم تلك مؤشرات الأداء على أنها تحققت بالكامل، لأن أي إستراتيجية تخفيف ستعتمد كلياً على تلك الأسباب. وأشار وفد المجموعة بآء إلى توقعاته بالنسبة لمثل هذه المعلومات إلى جانب استراتيجيات التخفيف المقابلة لئتم تضمينها بطريقة سهلة وقابلة للقراءة في تقارير أداء البرنامج المستقبلية. كما رحب وفد المجموعة بآء بالنجاح في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثاني وتقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية من الدرجة الأولى وأقر بأن المنظمة تمكنت بنجاح من تقديم خدمات مرتفعة الجودة وتعزيز خبرات العملاء من جهة، مع تحسين الإنتاجية من خلال مبادرات مصممة بشكل جيد من الجهة الأخرى. ولمزيد من التطوير في هذا الجانب الأساسي من عمل الويبو، أعرب وفد المجموعة بآء عن أمله في توفير استراتيجيات التخفيف المناسبة، إذا لزم الأمر، بما في ذلك المخصصات المناسبة والموارد الكافية لبعض العناصر التي لم تتحقق بالكامل في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، مثل القضايا المستمرة الخاصة بمراقبة النظام. وبالنسبة للهدف الاستراتيجي الرابع، وتنسيق وتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية العالمية، أعرب وفد المجموعة عن سعادته لوجود تقدم جيد في مجال قواعد بيانات للملكية الفكرية العالمية والتصنيفات وتحديث مكتب الملكية الفكرية. ومع الأخذ في الاعتبار أهمية هذا الهدف الاستراتيجي من وجهة نظر الولاية الأساسية للويبو، أُشير إلى أنه يُتوقع إدخال مزيد من التحسينات من خلال تطبيق استراتيجيات التخفيف المناسبة، إذا لزم الأمر، بما في ذلك تخصيص الموارد المناسبة واللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، شكر وفد المجموعة بآء الأمانة على إدراج التقرير النهائي بشأن تنفيذ تدابير كفاءة التكلفة في الثنائية 13/2012. وأعرب وفد المجموعة عن أمله القوي في التدابير التي يجب إتباعها بشكل مستمر في الثنائيات المقبلة. وأخيراً، أكد وفد المجموعة بآء أنه يجب استخدام نهج برنامج الأداء بطريقة إيجابية لتحسين الأداء في الثنائيات التالية بدلا من تحديد ما لم يعمل بشكل صحيح. ودعا الوفد بقوة إلى ثقافة أداء داخل الويبو، حيث تم تحديد الصعوبات الخاصة بالبرنامج بحيث يمكن للأمانة إجراء المتابعة من خلال الإجراءات المناسبة والفورية التي تهدف إلى دعم برنامج أو دعم مشروع، بما في ذلك التوجيه الاستراتيجي واستراتيجيات التخفيف وتدريب الموظفين والتشاور مع أصحاب المصلحة، وحسب الاقتضاء زيادة الموارد بعد مناقشة بلجنة البرنامج والميزانية، إذا لزم الأمر. كما أُشير إلى أن إغلاق البرنامج و/أو تخصيص العمل يجب أن يكون الملاذ الأخير ويجب أن يحدث فقط حيث يمكن استعراض الأداء من خلال إعادة الهيكلة. وجرى، بشدة، تأييد استخدام الإجراء الخاص بالدروس المستفادة وتعزيز تبادل المعرفة، وهو ما يجب دمجه في منهج السعي إلى تحسين الإدارة المقترح من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وذلك بهدف تبادلي ازدواجية الأخطاء.

307. وأعرب وفد السلفادور عن شكره للأمانة على العرض المفصل للتقرير. وأعرب الوفد عن سعادته بأن التوصيات الصادرة عن الثنائيات السابقة قد تم تطبيقها وأن هناك معلومات محددة حول السلفادور والبرامج المتعلقة بها موجودة في الصفحة 118 من النسخة الإسبانية لتقرير أداء البرنامج. وأعرب الوفد عن رضائه عن تقرير التثبيت الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وأقر بالطبيعة المستقلة للتقرير. وأشار أيضا إلى أن هذا هو رابع تثبت تقوم به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لتقرير أداء البرنامج منذ عام 2008 وأن التثبيت نص على إجراء تثبت مستقل بشأن الموثوقية والطبيعة الحقيقية للبيانات الواردة في تقرير أداء البرنامج ويؤكد أيضا على ما إذا كان قد تم تطبيق التوصيات من عدمه. وأكد التثبيت أيضا إلى أن عمليات نقل الأموال بين البرامج قد جرت وفقا للنظام المالي. وأشار الوفد إلى أن تقرير التثبيت يمكنه من الفهم الأفضل لمحتوى تقرير أداء البرنامج.

308. وأعرب وفد الجمهورية التشيكية، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الشرقية والبلطيق، عن تقديره للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الأهداف المحددة ومؤشرات الأداء بالمقارنة بالفترات السابقة وكذلك العرض الأكثر فهما والشفاف للأداء الذي تم تحقيقه، وفيما يتعلق بالبرنامج العاشر ذو الأهمية الخاصة بالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية والبلطيق، فإنه على الرغم من أن النتائج كانت بشكل عام تبدو مرضية، شجع وفد المجموعة الخاصة بالأمانة على النظر في زيادة تحسين مؤشرات الأداء، لاسيما فيما يتعلق بالمواءمة الأكثر وضوحا بين مؤشرات الأداء وأنشطة الويبو ذات الصلة. وأشير إلى أنه ينبغي على الويبو أن تستمر في تقديم تقارير شفافة ومفهومة خلال الثنائية الحالية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن نتائج بعض البرامج لازالت غير مرضية،

لاسما البرامج 6 و31 و12 و14 و23. ولذلك، طلب وفد المجموعة من الأمانة معلومات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها حتى يتحسن الوضع بشأن هذه البرامج، إن أمكن خلال الثنائية الحالية. وفيما يتعلق بتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، جرى إحاطة وفد مجموعة بلدان أوروبا الشرقية والبلطيق علماً بالتقرير. ولا شك سيساهم تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في زيادة كفاءة إدارة وتقييم البرامج. ولذلك، أعرب وفد المجموعة عن رغبته في أن تلتزم الأمانة بتنفيذ التوصيات الخمس لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

309. وتقدم وفد الصين بالشكر إلى الأمانة على إعداد وثائق إعلامية بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012، وأشار إلى فائدة التقرير بالنسبة للدول الأعضاء من حيث تزويدهم ببذرة عامة عن أنشطة الويبو على مدار العامين الماضيين. وأشار الوفد إلى أن المنظمة قد أحرزت تقدماً في تحقيق أهدافها الإستراتيجية التسعة، حيث أكثر من 80 في المائة من المؤشرات قد تحققت بشكل كلي أو جزئي، ورحب الوفد بهذه النتائج. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن بعض المؤشرات لم تتحقق، وأعرب عن رغبة في أن تقوم الأمانة بدراسة الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق تلك المؤشرات بهدف استخلاص الدروس المستفادة للسنوات المقبلة. وأعرب الوفد عن تقديره أيضاً لتقرير التثبيت الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وأحيط علماً بالتوصيات الخمس. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتبنى الأمانة هذه التوصيات الخمس بشكل جوهري.

310. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس على منحه فرصة الحديث وهدف الإفصاح الكامل، أشار الوفد إلى أن بيانه سيكون مطولاً. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآراء وشكر الأمانة على تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012 وتوصياته. وأشارت إلى أن تعليقاته ستتركز على البرنامج رقم 30 ورقم 6. وفيما يتعلق بالبرنامج رقم 30، أعرب الوفد عن سعادته بأن هذا البرنامج يحقق كامل أهداف الأداء الخاصة به على النحو المبين في تقرير أداء البرنامج 13/2012. وأشار إلى أن نجاح البرنامج يمكن الويبو من الاستفادة من التآزر، بهدف تأييد وتدريب مستخدمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من تلك من الدول النامية والبلدان الأقل نمواً الأعضاء بشأن تسويق الملكية الفكرية. وأشار الوفد كذلك إلى أن البرنامج ركز قدر المستطاع على جانب من الجوانب الأساسية لحقوق الملكية الفكرية، وهو تحفيز الابتكار من خلال التسويق. وخلال لجنة البرنامج والميزانية الماضية، كان البرنامج 30 قد سلط الضوء على عدد معين من الوظائف والمناصب. وأعرب الوفد عن تقديره لتلقي تحديث بشأن الموارد الكاملة، بما في ذلك الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، تفهم الوفد بأن اسم قطاع التكنولوجيا والابتكار قد تم تغييره إلى قطاع البراءات والتكنولوجيا. وتساءل عما إذا كان هذا التغيير مهم بالنسبة للبرنامج 30 حيث تم حذف الابتكار من هذا العنوان واندرج البرنامج 30 تحت هذا القطاع. وأشار الوفد إلى أن مساهمة التمويل المستمر ومستويات الموظفين الحالية هي في المكان المناسب لتنفيذ مهماتها قد أدت إلى نتائج إيجابية لفائدة هذه الشعبة. وواصل الوفد النظر في هذا البرنامج باهتمام كبير وتطلع إلى التأكيد بأن موارده سوف تستمر لكي يستمر نجاحه. وعندما تطرق الوفد إلى البرنامج 6 في الصفحة 8 من تقرير أداء البرنامج، أشير إلى أن اتحاد لشبونة خلال جمعيتها في عام 2013 قرر عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وذكر الوفد أنه فوجئ بهذا القرار لأن اتفاق لشبونة في مادته 9(2)(ب) ينص على ما يلي: "فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضاً الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة، تصدر الجمعية قراراتها بعد الاطلاع على رأي لجنة التنسيق." وكما هو موضح في الصفحة 8 من تقرير أداء البرنامج، كان اتحاد لشبونة يتناول العديد من القضايا المثيرة للاهتمام بما في ذلك توسيع الاتفاق ليشمل البيانات الجغرافية. ويمكن أن تكون البيانات الجغرافية مثلها مثل تسميات المنشآت محمية كعلامات تجارية، وبالتالي فإن توسيع اتفاق لشبونة إلى ذلك النطاق الذي يمكن أن يكون محمياً بموجب نظام مدريد كان ضمن اهتمام اتحاد مدريد بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن اتحاد لشبونة لم يوفر الأموال اللازمة لدفع نفقاته وأنه من خلال اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي دون توفير التمويل فإنه سيتم إنفاق موارد الاتحادات الأخرى، الأمر الذي قد يكون من الواضح أيضاً أنه ضمن اهتمامات الاتحادات الأخرى. ولذلك، طلب الوفد توضيحاً لكيفية إمكانية النظر إلى قرار اتحاد لشبونة على أنه قرار مشروع إذا لم يتبع شروط الاتفاق الخاص به بموجب المادة 9(2)(ب). وطلب الوفد بأن تشير الفقرة ذات الصلة في الصفحة 8 من تقرير أداء البرنامج إلى أن أحكام اتفاق لشبونة وتحديد المادة 9(2)(ب) لم يتم اتباعها وأن هناك اعتراض قد تم تقديمه. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالقسم الوارد بشأن البرنامج 6 في إطار تقرير أداء البرنامج، أكد الوفد مجدداً على تعليقه الذي تم تقديمه في الجمعية

العامّة الاستثنائية التي عقدت في شهر ديسمبر 2013، بأنه لا يجب وصف نظامي مدريد ولسبونة معا. وكان العرض الخطي الوارد في وثيقة البرنامج والميزانية وفي تقرير أداء البرنامج مريكا ولم يسهل التقييم السليم للنظاميين. وطلب الوفد بأن يتم فصل النظاميين بشكل أكثر وضوحا وفي البرنامج وفي تقارير الميزانية. وينبغي تقسيم مخططات بيانات الأداء (الصفحات 82-84) من تقرير أداء البرنامج إلى مخطط لنظام مدريد وآخر لنظام لسبونة، حيث أنها كانت اتحادات منفصلة ويجب أن تكون بيانات الأداء لكل اتحاد منفصلة. وبالمثل، يجب تقسيم الميزانية وجدول النفقات الفعلية (الصفحتان 84 و 85) لكل النظاميين لتوفير عنصر الوضوح. وأشار كذلك إلى وجود تباين بين الأرقام الواردة في الميزانية والنفقات الفعلية حسب جدول النتيجة المتوقعة الوارد في الصفحة 84 من تقرير أداء البرنامج، وتحديدًا في إطار النتيجة المتوقعة بعنوان الاستخدام الأفضل لنظامي مدريد ولسبونة بما في ذلك من قبل الدول النامية والبلدان الأقل نمواً، وفي المخطط الموحد للنتيجة المتوقعة في الصفحة 29. وعلى وجه التحديد، أشار في الصفحة 84 أنه في الثنائية 13/2012 كانت الميزانية المعتمدة 7.103 مليون فرنك سويسري وكانت الميزانية بعد التحويلات 7.362 مليون وكان الإنفاق خلال تلك السنوات 7.256 مليون فرنك سويسري. ومع ذلك، في الصفحة 29، أشار إلى أن الميزانيات مختلفة إلى حد كبير. وتضمنت الميزانية المعتمدة 7.841 مليون فرنك سويسري. وأشار إلى أن الميزانية بعد التحويلات كانت 7.936 مليون فرنك سويسري. وأشار أيضا إلى أن النفقات كانت أيضا مختلفة، أي بمبلغ 7.696 مليون فرنك سويسري. وطلب الوفد توضيحا بشأن أي مجموعة من الأرقام كانت صحيحة. وكانت إحدى أكبر المشاكل فيما يتعلق بهذه الأرقام هي أنها جمعت لتشمل أرقام كل من نظام لسبونة ونظام مدريد. وطلب الوفد تحليلا للإنفاق بين النظاميين، وتحديدًا مبلغ الإنفاق الذي كان في الواقع يعزى إلى نظام لسبونة، والفصل بين الأرقام. وعلى الأخص، طالب الوفد بتقرير واضح ومنفصل عن المسائل المالية لكل اتحاد، والذي يمكن أن يكون متسقًا مع فقرة القرار في تقرير أداء البرنامج التي تم عرضها على الدول الأعضاء. ونصت الفقرة 3(د) "1" على ما يلي: "ضمان مراعاة كاملة للدروس المستخلصة من تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 13/2012 في تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014". وفي الصفحة 83 من تقرير أداء البرنامج، وفيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة "العمليات الأفضل لأنظمة مدريد ولسبونة"، طلب الوفد أن يتم تحديث القسم لكي يتناول الوضع المالي غير الواضح لنظام لسبونة. وأشار إلى أنه خلال ثمان سنوات، كان العجز الكلي في إطار نظام لسبونة 2.511 مليون فرنك سويسري. وبالنسبة للثنائية القادمة، ينبغي إضافة مؤشر الأداء المتعلق بنسبة الاكتفاء الذاتي المالي. وأخيرا، أشار مؤشر الأداء الذي يقيم زيادة الوعي لنظام لسبونة (صفحة 84) أن الهدف قد "تحقق بالكامل" مع شعور 85 في المائة على الأقل من المشاركين في فعاليات نظام لسبونة بالرضا، دون أن يتم إحاطتهم بالتوعية أو تعزيز الوعي. وأعرب الوفد عن اهتمامه بتلقي المعلومات حول فعاليات التوعية هذه والوعي الذي تم اكتسابه من خلال هذه الفعاليات. وأشار أيضا إلى أنه، من حيث الوعي بالقضية المرتبطة بنظام لسبونة، أصبحت المناظر الطبيعية الخاصة بالبيانات الجغرافية للحكومات والشركات مريكة أكثر مما كانت عليه حاليا نتيجة اقتراح نظام لسبونة باشتال نظم البيانات الجغرافية في نظام التسجيل الخاص به. وتضمن الاقتراح الأساسي المقدم إلى مجموعة عمل لسبونة معايير المواءمة الموضوعية التي كانت تتعارض بشكل مباشر مع معايير حماية البيانات الجغرافية لدى العديد من الدول الأعضاء في الويبو في إطار قوانينها الوطنية. وأعرب الوفد عن حيرته بشأن الكيفية التي يمكن بها لأغلبية كبيرة من المشاركين في التوعية الخاصة بلسبونة أن تكون "راضية" مع هذا النموذج المقلق الذي أثر حاليا على مجموعة فرعية من البيانات الجغرافية وعلى تسميات المنشأ على وجه التحديد، ولكن يمكن أن يكون له تأثير محتمل لكي يؤثر على جميع البيانات الجغرافية والعديد من العلامات التجارية في إطار هذا الاقتراح الأساسي. ولسد هذه الفجوة، وكما تم توضيحه من قبل، وليتم التمييز بوضوح بين عمل هذين الاتحادين، أعرب الوفد عن اعتقاده أن النتيجة المتوقعة وهي "زيادة الوعي بنظامي مدريد ولسبونة"، يجب أن يتم تقسيمها إلى "1" زيادة الوعي بنظام مدريد، و"2" زيادة الوعي بنظام لسبونة. كما أشار أيضا إلى أن نظام لسبونة ينص حاليا على حماية تسميات المنشأ المسجلة لدى المكتب الدولي وليس لمثل هذه الحماية للمؤشرات الجغرافية على وجه التحديد. واقترح الوفد أن يتم اشتغال مؤشر أداء جديد بهدف قيم "التقدم في الحوار الدولي بشأن العلاقة بين تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية والعلامات التجارية". ومع وجود المخاوف الموضوعية بشأن لسبونة وعقد من المناقشات المتوقعة لدى اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية ومآزق في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات البيانات الجغرافية وتداول قوائم البيانات الجغرافية، وعلى الأخص الاتفاقيات التجارية، أشار إلى أن هناك حاجة إلى أن يكون هناك نقاش بين الدول الأعضاء بشأن علاقة البيانات الجغرافية مقابل

العلامات التجارية ومؤشر الأداء الذي يعكس الواقع الحالي بأن هناك عدم اتفاق بشأن هذه المسألة التي كانت في غاية الأهمية بالنسبة للوفد. ولإيجاد التكافؤ وكذلك الفصل بين هذين النظامين، جرى الاقتراح بتوفير مقياس سياسة غير رسمي لنظام مدريد مثل: "إحراز التقدم في الحوار الدولي بشأن السياسات بين الدول الأعضاء في الويبو حول حماية العلامات التجارية من خلال استخدام نظام مدريد". وأشار الوفد إلى أنه مع التقارير الأكثر وضوحاً ومؤشرات الأداء الإضافية، يمكن للويبو أن تقتبس: "تعزيز تنفيذها للإدارة القائمة على النتائج، لاسيما تقييم أدائها وتقاريرها ذات الصلة". كما كان ذلك أيضاً جزءاً من فقرة القرار المزمع اعتماده من قبل الدول الأعضاء.

311. وأعرب وفد المكسيك عن شكره للأمانة على تقرير أداء البرنامج للثنائية 2012/13. لقد كانت هي المعايير المقررة في البرنامج والميزانية للثنائية وفقاً لما تم اعتماده من قبل الجمعيات في عام 2011. كما ردد الوفد الشاء الذي تقدمت به الوفود الأخرى بشأن التقدم الذي تم إحرازه في وضع إطار تقييم أكثر فاعلية مبني على النتائج وأشار إلى سعادته برؤية أن 72 في المائة من الأهداف قد تحققت. وأشار كذلك إلى أنه يتعين تسليط الضوء على بعض الإنجازات التي تحققت وكذلك التحديات المستقبلية. وضمن الإطار الدولي، أقر الوفد بعمل الويبو من أجل تحقيق أهدافها بشأن حق المؤلف، الأمر الذي أدى إلى معاهدتين جديدتين هما معاهدة بكين ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات - معاهدة مراكش. كما أشار كذلك إلى أن المنظمة قد استخدمت الموارد البشرية والمالية بشكل فعال وأن هناك دليل على الأثر الإيجابي للتوافق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقييم خدمات الملكية الفكرية الدولية، لاسيما في ما يتعلق بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بنظام مدريد، أشار الوفد إلى أن الوثيقة أبرزت الأهداف مرضية التي تحققت، بما في ذلك عدد أطراف البروتوكول واستخدام النظام، وأشار على وجه الخصوص إلى أن انضمام المكسيك وكولومبيا كان حدثاً هاماً، الأمر الذي أدى إلى توسيع النطاق الجغرافي بدولتين إضافيتين من بلدان أمريكا اللاتينية. وبموجب نظام لاهاي، كان هناك نتائج تحققت ونتائج لم تتحقق، خاصة فيما يتعلق بزيادة استخدام النظام. وذكر بالميزانية والموارد المعتمدة اللازمة لتوسيع النظام كانت محدودة وأثرت في تحقيق الأهداف. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث، أقر الوفد بالفعاليات الوطنية والإقليمية المعنية ببناء القدرات والتي تمت لاسيما من خلال منصة مركز التعلم عن بعد. وأفاد بأن البرنامج كان أداة مفيدة، استفاد منها أكثر من 81000 شخص من 149 دولة مختلفة. وهنأ الوفد المنظمة بشأن التدريب الذي قدمته للناس في الأوساط الأكاديمية وكذلك العاملين في مجال الملكية الفكرية، وأشار إلى أن المكسيك قد استفادت أيضاً من هذه البرامج. وفي سياق الدول النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تساءل الوفد عن الكيفية التي ساعد بها تعاون الويبو مع مكاتب الملكية الفكرية في تحقيق الأهداف الأكاديمية. وكانت المكسيك قد حصلت على فرصة لاستضافة الدورات الصيفية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي وفرت الفرصة للعاملين في مكاتب الملكية الفكرية الإقليمية لتعلم الكثير، الأمر الذي ساعدهم على تعزيز قدراتهم في التعامل مع مختلف جوانب نظام الملكية الفكرية على المستوى الدولي. وأعرب الوفد عن ارتياحه وسعادته بأن كل ذلك يحسب للمنظمة. وأشار أيضاً إلى أنه كانت هناك صعوبة في تحقيق بعض الأهداف المحددة في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع، تحديداً الأهداف المتعلقة بالدعم الإداري والمالي الفعال. وأشارت البيانات الواردة في التقرير بأن 35 في المائة فقط من الأهداف قد تحققت بالفعل في هذا القسم. وأشار الوفد أيضاً إلى أن شعبة إدارة الموارد البشرية لسوء الحظ حققت فقط 33 في المائة من أهدافها. وبناء على ذلك، حث الوفد المنظمة على تحسين مستوى الموارد بهدف تحديد التحديات والاستراتيجيات التي يمكن تعديلها لكي تساعد بشكل أفضل في تحقيق الأهداف. وسيكون ذلك ذو أهمية خاصة في إعداد البرنامج والميزانية لفترة 2016/17. وبشأن مسألة التقدير والتقييم، أعرب الوفد عن تقديره لممارسة التثبيت وعن اعتقاده بأنه كان مثلاً جيداً لأفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة في المساءلة. وأقر بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في الويبو بشأن تحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج، وفي الوقت نفسه، وافق الوفد على أنه من الضروري تحسين المنهجية للتأكد من أن البرامج ستكون في وضع يمكنها من قياس ونقل النتائج إلى الأمام بدلاً من المنتجات أو المخرجات. كما هو مبين (في الفقرة 82)، هناك 29 في المائة من برامج الويبو لا تزال تواجه صعوبات من حيث جمع وتحليل وتقديم البيانات المناسبة والشاملة لأساس مؤشرات الأداء. وأقر الوفد بالتوصيات الخمسة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وحث الأمانة على تنفيذها عند تنفيذ البرنامج

والميزانية للشائبة 15/2014، وفي إعداد البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016. وكان الوفد قد قدم اقتراحا لتعديل مشروع فقرة القرار وسلمه إلى الأمانة كتابيا.

312. وانضم وفد إيطاليا إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على تقريرها بشأن الشائبة 13/2012. كما أشاد بارتفاع جودة التقرير وأشار إلى ارتياعه إلى تصنيفات مؤشرات الأداء على أنها تحققت بالكامل، لاسيما تلك المتعلقة بأنشطة الويبو لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتوجه بالشكر إلى الأمانة على تقريرها بشأن تدابير كفاءة التكلفة ودعا الأمانة إلى مواصلة الممارسة الجيدة الخاصة برفع التقارير عن تدابير الكفاءة وتجديد الجهود في محاولة لقياس الوفورات التي تحققت في ثنائية 15/2014. وبالنسبة للتدابير المحددة التي أدخلت خلال فترة 13/2012، أعرب الوفد عن تقديره بشكل خاص للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في قضايا شراء السلع والخدمات. وشجع الأمانة على مواصلة السير على هذا الطريق. وأخيرا، فيما يتعلق بتقرير التثبيت الخاص بمؤشرات أداء البرنامج، رحب الوفد بالتقدم الذي تم إحرازه في تحسين المساءلة بشأن النتائج الخاصة بالمنظمة، وفيما يتعلق بعملية الإدارة القائمة على النتائج، شجع الوفد الأمانة على أن تأخذ في الاعتبار بشكل كامل التوصيات الواردة في تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

313. وأيد وفد كندا البيان الذي تم الإدلاء به في اليوم السابق من قبل وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، وقدم شكره للأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج وإلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقريرها التثبيتي. وأشار إلى الاستنتاجات الواردة في التقرير، التي طبقا لها تم تحقيق 72 في المائة من الأهداف بالكامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، أشار أيضا إلى أن المعلومات التي قدمتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تقرير التثبيت أبرزت بعض الصعوبات فيما يتعلق بالتنفيذ وفيما يتعلق بأهمية بعض البيانات. وفي الوقت نفسه، أشار الوفد إلى أن هناك تحسنا كبيرا في الشائبة 11/2010 ورحب بهذا التحسن. كما رحب الوفد بالتحسينات الكبيرة التي جرت على عرض بيانات الأداء، خاصة بعد التصريحات التي أدلت بها وفود الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للعام الماضي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التحسينات التي أدخلت قد عززت بشكل كبير جودة التقرير كجزء من تنفيذ البرنامج القائم على النتائج. كما علق الوفد أهمية كبيرة على تقديم تقارير ذات جودة عالية وحث الأمانة على مواصلة تنفيذ هذه التحسينات، لاسيما بما يتماشى مع التوصيات الخمس التي قدمتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

314. وأعرب وفد اليابان، متحدثا بصفته الوطنية، عن شكره للأمانة على عملها الشاق في إعداد الوثيقة. وأشار إلى أنه وفقا ومؤشرات أداء البرنامج للشائبة 13/2012، تم تقييم 215 مؤشرا (أو 72 في المائة) من بين 299 مؤشرا على أنها تحققت بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن تقرير أداء البرنامج لهذا العام شمل بيانات أداء الشائبة لكل من الأهداف الإستراتيجية التسعة للمرة الأولى. وأعرب الوفد عن رضائه عن الجهود الشاقة التي بذلتها الأمانة من أجل تنفيذ البرامج. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه بمقارنة تقرير أداء البرنامج للشائبة 13/2012 مع تقرير أداء البرنامج لعام 2012، الذي كان قد أشير فيه بأن 80 في المائة من البنود التي جرى تقييمها كانت على الطريق الصحيح، سيظهر أن عدد النتائج المرضية قد انخفضت. ولذلك، تساءل الوفد عن ما إذا كانت هناك أي أسباب خاصة لهذا الانخفاض. وأشار أيضا إلى أنه فيما يتعلق بمؤشرات الأداء التي تم تقييمها على أنها تحققت جزئيا، أو لم تتحقق، يتعين على الأمانة تناول تلك المؤشرات بشكل مناسب عند تنفيذ البرنامج والميزانية خلال الشائبة الحالية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن تقرير أداء البرنامج ينبغي أن يشير بوضوح إلى الأسباب التي جعلت هذه المؤشرات لم تتحقق بالكامل ووضع استراتيجية تخفيف بالنسبة لهذا الموقف. وأعرب الوفد عن اهتمامه بشكل خاص بالمؤشرات التي كانت مرتبطة مباشرة بخدمات الملكية الفكرية العالمية، مثل النسبة المئوية للتسجيلات مقارنة بإجمالي عدد الطلبات التي وردت في البرنامج السادس. وأكد الوفد على أنه لم يكن ينوي التدخل في إدارة أعمال الأمانة ولكنه في الوقت نفسه كان يأمل بقوة في اعتماد تدابير ذات مغزى للتخفيف من القضايا وتطبيقها بشكل مناسب في البرنامج والميزانية لفترة الشائبة الحالية. وبالنسبة لتدابير كفاءة التكلفة، أعرب الوفد عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة في مجال زيادة كفاءة الإدارة لديها وأشار إلى أنه قد تم توفير أكثر من 10.2 مليون فرنك سويسري في التكاليف خلال هذه الشائبة. ورأى الوفد أن الويبو يمكن أن تفعل المزيد من حيث خفض كل من عدد وثائق العمل والصفحات التي قدمت في اجتماعات الويبو. وبينما كان الوفد يقدر عمل الأمانة بشأن إضافة الملخصات التنفيذية لوثائق العمل

عند الاقتضاء، أعرب عن أمله في أن تكون الأمانة قادرة على تقليص حجم وثائق العمل، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تخفيف عبء العمل على الدول الأعضاء ويقلص التكاليف بالنسبة لليوبيو. وأكد الوفد مجدداً على أن تدابير كفاءة التكاليف يجب أن تنفذ بشكل مستمر ومستدام، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود مزيد من التوفير في التكاليف. وبالنسبة لتقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 2012/13، أعرب الوفد عن سعادته بوجود تحسن كبير يمكن ملاحظته مقارنة بفترة الثنائية السابقة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه ما زال هناك مجال للتحسين كما هو موضح في الوثيقة. لذلك، أعرب الوفد عن رغبته في قيام الأمانة بإجراء المزيد من الإدارة الدقيقة للبرنامج عن طريق تنفيذ جميع التوصيات التي قدمتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأخيراً، أشار الوفد إلى بعض أخطاء التي تتعلق بالحقائق في تقرير أداء البرنامج بشأن أنشطة الصناديق الاستثنائية اليابانية. وأفاد بأنه سيقدم نصاً منقحاً يعكس تصحيح تلك الأخطاء.

315. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج للثنائية 2012/13 والوثائق ذات الصلة. وأعرب الوفد عن أمله في تقديم بعض التعليقات العامة والخاصة فيما يتعلق بمضمون التقرير، مع الوضع في الاعتبار دائماً بأن ذلك كان بمثابة ممارسة للتقييم الذاتي، وبالتالي لا يعكس بالضرورة مواقف وآراء الدول الأعضاء بشأن تنفيذ برامج اليوبيو. وأشار الوفد إلى أن تقرير أداء البرنامج كان بشكل عام يعكس التقدم المستمر الذي تم إحرازه في تنفيذ جدول أعمال التنمية وأن كل برنامج قد وضع التقييم الخاص به بشأن كيفية مساهمته في تنفيذ التوصيات الـ 45 لجدول أعمال التنمية. ومع ذلك، أوضح المحتوى أنها كانت عملية مستمرة وليست نشاطاً تم إنجازه. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كانت الفقرة 8.2 (البرنامج 8) تعكس بدقة التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال الثنائية. ووافق الوفد على أنه تم إحراز تقدم جيد في بعض المشاريع والمبادرات، كما ورد في نفس الفقرة. ومع ذلك، وحيث أن القضايا الأساسية مثل التنفيذ الكامل لآلية التنسيق والركن الثالث من ولاية الجمعية العامة واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد وصلت إلى طريق مسدود، فإنه يبدو أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به بهدف تحقيق تقدم كبير في هذا المجال. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، أشار الوفد بارتياح كبير إلى أنه تم إحراز تقدم جيد في مجال حق المؤلف. ويتضح من خلال اعتماد معاهدين جديدين في فترة الثنائية أن اليوبيو قادرة على تناول اهتمامات الدول الأعضاء بطريقة متوازنة وإيجابية. وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية تحقيق نتائج في فترة الثنائية الحالية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أشار إلى أنه من المؤسف أن الدوريتين الأخيرتين من اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة قد أخفقت في اختتام أعمالها. وعلق الوفد بأنه يجب استخدام معاهدي مراكش وبكين بمثابة تذكير لما كانت الدول الأعضاء قادرة على القيام به عندما عملت حقاً في التعاون البناء. وفي إشارة إلى البرنامج 15، حلول الأعمال لفائدة مكاتب الملكية الفكرية، أشار الوفد إلى أنه في الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية سلطت وفود البرازيل ودول أمريكا اللاتينية الأخرى الضوء على أهمية برنامج نظام إدارة الملكية الفكرية بالنسبة للعديد من مكاتب البراءات في تلك المنطقة وأعربوا عن حاجتهم للحصول على شفرة المصدر للبرنامج الذي وضعته اليوبيو. وشكر الوفد الأمانة على جهودها في توضيح المخاوف والتساؤلات التي أثارها مكتب البراءات في هذا الصدد، وأشار بأنه لا يزال يدرس هذه المسألة مع إيلاء الاهتمام والسعي إلى إيجاد حل يمكن أن يلبي احتياجات المكاتب التي تستخدم هذا المصدر. وفيما يتعلق بالبرنامج 18، رحب الوفد بالتقارير المقدمة في الدورات الأخيرة من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأكد مجدداً على أنه ينبغي أن تصبح ممارسة منتظمة. وأفاد بأن ذلك سيسمح للدول الأعضاء بفهم أفضل للأنشطة التي يضطلع بها البرنامج، حيث أنها غير مدرجة في جدول أعمال الهيئات الحكومية الدولية لليوبيو، وبالتالي ليس لها ولاية معتمدة من الدول الأعضاء. وأشار الوفد أيضاً إلى أن القضايا التي تناولها البرنامج 18 قد نوقشت أيضاً في المحافل الدولية الأخرى، وبالتالي لا يتداخل العمل الذي قام به البرنامج مع الأعمال التي تم إنجازها في المحافل ولا يكون تكراراً لجهودها. وطلب الوفد مزيداً من التفاصيل حول كيفية تعزيز أعمال البحث لدى اليوبيو للتكنولوجيا الفعالة ونقل الابتكار إلى الأبحاث المعنية بالأمراض المدارية المهملة ومرض السل والملاريا (كما جاء في الفقرة 5.18).

316. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وتقدم بالتهنئة إلى الرئيس ونائبه. كما تقدم بالشكر إلى الأمانة على التقارير والوثائق ذات الصلة التي قدمتها وأعرب عن امتنانه للعروض التي قدمت حتى

الآن. وأشار الوفد إلى أن تقارير وفرت صورة كاملة وأكثر وضوحاً للأعمال التي تم إنجازها بالمنظمة، وأعرب عن شكره الخاص على تقرير أداء البرنامج للثنائية 2012/13. وفيما يتعلق بهذا التقرير، طالب الوفد بتوضيح نقطة أو نقطتين. أولاً، بالنسبة للبرنامج 15، حلول الأعمال لفائدة مكاتب الملكية الفكرية، طلب الوفد تحليل أكثر تحديداً بشأن توزيع الأموال المرتبطة بكل نظام من أنظمة إدارة الملكية الفكرية. وقدم تقرير أداء البرنامج فكرة عن الأهداف الخاصة بتحديث نظم إدارة الملكية الفكرية، بما في ذلك حوسبة نظام إدارة الملكية الفكرية. ومع ذلك، لم توفر الوثيقة أي معلومات محددة أو تحليل تفصيلي للمعلومات المرتبطة بكل مسار. وذكر الوفد بأنه إذا تم إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأثر الميزانية في إطار هذا البند، فسيكون من الضروري وجود تحليل أكثر تحديداً أو أكثر تفصيلاً للمخرجات والأهداف المحددة لكل مسار تكنولوجي، لاسيما بالنسبة لنظام إدارة الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مثل هذا التحليل قد يساعد على ضمان أخذ العمل المستقبلي دورات التخطيط السنوية في الاعتبار. وأشار أيضاً إلى أن الوظيفة الصحيحة لنظام إدارة الملكية الفكرية، لاسيما تمويل المساعدة التقنية، كانت ضرورية لكفاءة وفعالية المكاتب التي تستخدم المسار مثل المعهد الوطني للملكية الصناعية في حالة شيلي. لذا سيكون لتوافر الأموال من خلال الميزانية للمساعدة التقنية أهمية حاسمة لضمان إمكانية استمرار العمل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وعند الانتقال إلى البرنامج 3، حق المؤلف والحقوق المجاورة، أشار الوفد أن هناك ثلاثة مجالات للعمل، (1) الإعداد المعياري أو القياسي، (2) وتعزيز تطوير البنية التحتية لحق المؤلف، وأخيراً وليس آخراً (3) تطوير القدرات المؤسسية والبشرية في الدول النامية والبلدان الأقل نمواً. وكما ذكر وفد المكسيك والبرازيل في وقت سابق، رحب الوفد بما تم تحقيقه بشأن الإعداد المعياري أو القياسي. وفيما يتعلق بتعزيز وتطوير البنية التحتية لحق المؤلف، ذكر التقرير أن الويبو قرر الحفاظ على دعم نظام إدارة حق المؤلف وأيضاً زيادة استخدام الخبراء الخارجيين. ومع ذلك، أفاد الوفد بأن بلده تلقت مراسلات رسمية من المنظمة تخطر فيها بقرار تعليق المساعدة التقنية لهذا النظام بدءاً من العام المقبل. ولذلك، طلب الوفد مزيداً من المعلومات حول قرار تعليق الخدمة وأشار إلى أن تعليق أعمال المساعدة التقنية لمكاتب حق المؤلف الثمانية عشرة التي تستخدم نظام معين لا يبدو متسقاً مع التوسع الأخير لعدد المكاتب، التي انتقلت إلى المنصة وأصبحت الآن تعتمد عليه في عملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على أن الإخطار الذي تلقت بلده بشأن تعليق الدعم الفني كان شيئاً يمكن أن تشكل خطراً على العمليات الصحيحة للمكاتب التي تستخدم النظام في الوقت الحالي. وبالتالي، حث الوفد الويبو على النظر في إمكانية تقديم الدعم الفني لهذه المنصة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالنقاط التي ذكرها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظام في إطار البرنامج 6، أفاد الوفد أن ما قيل عن المادة 9(2)(ب) من اتفاق لشبونة كان ذو أهمية خاصة وأنه يجب توفير النظر اللازم في التطبيق المناسب لهذا الشرط. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد بوجه عام أن المقترحات المقدمة بشأن تحري قدر أكبر من الدقة حول الطريقة التي تم عرض النتائج بها قد توفر قدراً أكبر من الوضوح للبيانات، وهو الشيء الذي كان بالطبع دائماً موضع ترحيب. وأفاد بأن هناك حوار دولي مستمر حول القضايا، لاسيما حول العلاقة بين البيانات الجغرافية والعلامات التجارية تسميات المنشأ. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه من الضروري أن يتم وضع الموقف في الاعتبار أثناء تنفيذ العمل الذي يتعين القيام به والتقدم الذي يتعين إحرازه بالويبو كجزء من هذا الحوار الدولي الجاري.

317. وتقدم وفد أستراليا بالشكر إلى الأمانة على تقرير أداء البرنامج ورحب بالمستوى الجيد من الإنجاز. وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة في إيجاد المزيد من الوفورات من خلال كفاءة التكلفة ورحب بتحسين عرض التقرير. وأيد الوفد الدور المركزي للويبو في إنشاء معايير دولية جديدة للملكية الفكرية. وأفاد بأن المعايير الدولية الشاملة والواسعة قد زادت من مستوى اليقين وخفضت التكاليف في الأسواق العالمية المتزايدة في الوقت الراهن. وأشار أيضاً إلى التقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات حول المعاهدة المحتملة لقانون التصميم واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكانت جميع الوفود قد شاركت في هذه المنتديات بالتزام وحسن نية. وأفاد الوفد بأن أستراليا وقعت مؤخراً على معاهدة مراكش وهو الأمر الذي يؤكد دعمها لتطوير المعايير الدولية داخل الويبو. وأعرب الوفد عن سعاده لكون بلاده أصبحت جزءاً من برنامج الصناديق الاستثنائية للويبو وفخره بمساهماتها في الأنشطة التي طورت أنظمة الملكية الفكرية في الدول النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب الوفد عن تقديره للمعلومات الواردة في المرفق الثاني (الصناديق الاستثنائية للويبو)، التي من شأنها أن تحد من ازدواجية الأنشطة. وأفاد بأنه على الرغم من أن بلاده ليست طرفاً في نظام

لشبونة، إلا أنه كان يشارك بشكل فعال وبناء في اجتماعات مجموعة العمل بصفة مراقب، وأضاف بأن أي تعديل يتم على اتفاق لشبونة لا ينبغي أن يكون مجرد تكرار للنظام القائم ومحاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على نهج جعل النظام غير جذاب بالنسبة للكثيرين. وأشار إلى أن ولاية مجموعة العمل شملت جعل الاتفاق أكثر جاذبية للأعضاء المحتملين مع الحفاظ على مبادئها وأهدافها. ويجب ألا يكون الهدفان حصريين بشكل متبادل. وأشار الوفد إلى المؤتمر الدبلوماسي الناجح في مراكش، الذي كان النقاش المفتوح على قدم المساواة بين المشاركين من جميع الجهات هو سبب نجاحه. وأفاد بأن أي مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة يتطلب روح ماثلة من الانفتاح والمساواة. وعلى أقل تقدير، يجب أن يكون للدول الأعضاء في الويبو والمراقبين حقوقاً متساوية مع حقوق الدول الأعضاء في نظام لشبونة فيما يتعلق بأية أعمال أو إجراءات خاصة بالمؤتمر الدبلوماسي ويجب طرح جميع القضايا على المائدة.

318. وأعرب وفد فرنسا عن شكره للأمانة على نوعية الوثائق. وفي رده على الملاحظات التي سبق تقديمها بشأن بعض جوانب التعامل مع نظام لشبونة، ذكر الوفد مدافعا عن الأمانة بأن التسميات في تقرير أداء البرنامج قد تم التصويت عليها والتقرير بشأنها من قبل الدول الأعضاء في الجمعيات العامة وهي أعلى حجة لصنع القرار، وكانت تأتي من البرنامج والميزانية، سواء بالنسبة للثنائية 13/2012 أو الثنائية 15/2014، وتم اعتمادها أيضا من قبل الدول الأعضاء ذاتها. وعلق الوفد بأن أي نقاش أو تغييرات كان يجب أن يتم في تلك المرحلة في الوقت وأشار إلى أنه يمكن تنفيذ المقترحات / الحلول المختلفة في الفترات المالية المقبلة، مثل الثنائية 17/2016 على سبيل المثال. وأشار الوفد إلى أن لجنة البرنامج والميزانية لا يمكنها تغيير التسميات بين عشية وضحاها وأن القرارات التي جرى التصويت عليها من قبل الجمعيات العامة لا يمكن إسقاطها. وأشار كذلك إلى أن برنامج وميزانية الثنائية 15/2014 نصت على عقد مؤتمر دبلوماسي وتم تجنيد الأموال. ومن وجهة النظر الرسمية، تم اتخاذ القرار. وردا على الوفود التي لديها مخاوف بأن بعض الدول قد أبرمت اتفاقيات مسبقة، طمأن الوفد تلك الدول بأنه لم تكن هناك أي نية لاستبعاد أي شخص، ودعا جميع الوفود إلى المشاركة والعمل بشأن هذه القضية. وأقر الوفد بأن نظام لشبونة قد أظهر ضعفا ماليا. وأفاد بأن الاتحاد سوف يجتمع ويناقش ذلك في شهر سبتمبر. وتم تقديم اقتراحات مختلفة بشأن زيادة الانضمامات. وكان هناك أيضا اقتراح بزيادة تدريجية في رسوم التسجيل. وأضاف الوفد بأن التعليقات التي أدلت بها الوفود خلال الاجتماعات ذات الصلة قد تم تفهمها ولكن لا ينبغي أن ننسى أن نظام لشبونة لم يكن منظمة دولية. وكان الويبو هي تلك المنظمة وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن 75 في المائة من دخل الويبو جاء من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسيكون من الخطأ أن ننكر منافع إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات بالنسبة للبرامج الأخرى. وكان هناك هامشا للمناورة ولكن الدول الأعضاء أرادت أن تمتح نفسها الوسائل تكون مسئولة عن هذه القضية. كما كانت هناك قطاعات بالمنظمة لديها ما يسمى بـ "المتغيرات الهندسية"، وأعرب الوفد عن أمله بأن تتواجد تلك النماذج المختلفة معا داخل الويبو. وأفاد بأن الويبو كانت منظمة ثرية، بمعنى أن لديها ثروة من الدول الأعضاء ذات التاريخ الطويل والتقاليد المختلفة والأقاليم المتعددة. وكانت النماذج المختلفة التي قدمتها الويبو هي ما جمعت كافة الدول معا. وأضاف الوفد بأنه تم دعوة مراقبين أيضا للمشاركة في النقاش. وأشار إلى أنه لم يكن يحاول التسوية بين كافة الأنظمة. وأفاد بأنه يجب أن يكون لدى الجميع قناعة بالأوضاع المختلفة للأنظمة المختلفة، وأعرب عن أمله في تبادل هذه الفلسفة وتفهمها. واختتم الوفد بأنه لم يكن يحاول تطبيق تغطية شاملة على الجميع.

319. وانضم وفد إسبانيا في موقفه إلى بيان وفد المجموعة باء وأعرب عن ارتياحه حيال تقرير أداء البرنامج وعن تقديره لمهنية الأمانة. وأثنى الوفد على الأمانة بشأن تحقيقها لمكاسب تتعلق بالكفاءة. ورأى الوفد بأنه تم تحقيق وفورات كبيرة أدت إلى زيادة كفاءة المنظمة. وأفاد بأنه كانت هناك زيادة في الاحتياطيات وزيادة في الأموال المخصصة للبرامج والأنشطة. وأعرب الوفد عن سعادته بشأن كافة الأنشطة التي قامت بها الأمانة وحثها على مواصلة تلك الجهود والممارسات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه سيكون من المفيد أن يتم اشتغال المؤشرات في إطار الادخار والكفاءة، الأمر الذي سيمكن الدول الأعضاء من ملاحظة تطور الوفورات والكفاءات المختلفة التي تم إنجازها: على سبيل المثال، يمكن للمقارنة بين عامين أن تظهر إذا كانت هناك علاقة بين استخدام الأموال الاحتياطية والوفورات التي يحتمل أن تكون قد تحققت على مدار السنتين. وطلب الوفد من الأمانة أن تولي اهتماما وثيقا بالمحاسبة الخاصة بالوفورات المختلفة في تقاريرها. على سبيل المثال،

لا ينبغي أن يندرج صندوق المبنى الذي لا يعتبره الوفد بأنه ادخار أو كفاءة، ضمن هذه الفئة. وفي إطار هذا القسم، كان السفر عنصراً مهماً ويجب أن تنسجم الممارسات الخاصة بالويبو مع تلك الممارسات الخاصة بأسرة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن التأخير في تطبيق الفترة الانتقالية وأعرب عن أمله في أن تكون مثل هذه الفترات قصيرة قدر الإمكان. وفيما يتعلق بمسألة الوفورات، أفاد الوفد بأنها تحققت في العديد من المجالات المختلفة مثل العقود والاستعانة بمصادر خارجية في أعمال الطباعة والترجمة، أنه ممتن كثيراً لذلك. وفي تعليقه على التوفير في مجال الموارد البشرية، أعرب الوفد عن أسفه لرؤية أن الادخار قد تم فقط فيما يتعلق بالمتدربين، مما يعني أن الشباب هم الذين تضرروا من ذلك. وفيما يتعلق بعلاقة الويبو داخل أسرة الأمم المتحدة، أشار الوفد إلى الحوار المستمر والجهود التي بُذلت من أجل ضمان استخدام النظم المشتركة. وأعرب الوفد عن رغبته في تشجيع الأمانة على مواصلة هذا الحوار مع جميع الوكالات المتخصصة. وفي إشارة إلى البرنامج 23، شجع الوفد الأمانة على مواصلة جهودها في محاولة للحد من ظاهرة الغياب دون عذر. وفي إطار البرنامج 24، طلب الوفد من الأمانة محاولة تحديد معيار أو مؤشر يمكن الدول الأعضاء من معرفة وفورات السفر التي تحققت. وفيما يتعلق بخدمات المؤتمرات واللغات، اعتبر الوفد الحد من تكلفة صفحة الترجمة إيجابياً للغاية وأعرب عن اعتقاده بأن هذه الفورات الكبيرة أدت إلى زيادة التغطية اللغوية لدى لجان أخرى. وأخيراً، أفاد الوفد بأنه في العام الماضي كان قد طلب ما إذا كان يمكن توفير مؤشر فيما يتعلق بالالتزام، وذلك لمعرفة ما إذا كان من الممكن ضمان توافر الوثائق بجميع اللغات قبل شهرين من الاجتماعات. واستفسر الوفد عما إذا كان قد تم طرح ذلك في تقرير أداء البرنامج.

320. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على وثيقة تقرير أداء البرنامج وأعرب عن رغبته في التعليق على البرامج 1 و 2 و 5 و 17. وبالنسبة للبرنامج 1 (قانون البراءات): اعتبر الوفد أن المرونة المتعلقة بالبراءات هي موضوع يجب التعامل معه في قانون البراءات. ولا ينبغي التعامل معها في لجنتين مختلفتين تجنباً للازدواجية في العمل. وبالنسبة للبرنامج 2 (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية): لم يتمكن الوفد من التعرف على كيف كان عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم قد "تحقق جزئياً". وتساءل عن كيف يمكن للمرء أن "يحقق جزئياً" عقد مؤتمر دبلوماسي. وواصل الوفد تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك وفي الوقت نفسه، أفاد بأن مضمون المعاهدة المقترحة قد تم تمييزه لدرجة أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان الهدف هو معاهدة أو مجموعة من التوصيات. واعتبر الوفد ذلك على أنه موضوع مهم، ولكن على الرغم من تأييده للمؤتمر إلا أنه لا يرغب في المزيد من النقاش حول اللجنة. وحيث لم يكن هناك اتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يجب النظر في تجميد المفاوضات بشأن معاهدة قانون التصاميم. وبالنسبة للبرنامج 5 (نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات): انتقد الوفد خفض الرسوم الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات وأشار إلى أن تخفيض رسوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يتم متابعته أبعد من ذلك. وأفاد بأنه إن كان هناك أي جهود تبذل بشأن خفض رسوم الجامعات فإن ذلك يجب أن يتم بطريقة الميزانية المحايدة. وبالنسبة للبرنامج 17 (إذكاء الاحترام للملكية الفكرية): أعرب الوفد عن سعادته بأن تقرير أداء البرنامج قد ذكر وأكد دور اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد بوصفها منتدى لتبادل الخبرات البناءة، مما يتفق مع انطباع العديد من الوفود بعد الدورة الأخيرة للجنة في مارس 2014.

321. وأعرب وفد كينيا، متحدثاً نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للأمانة على الوثيقتين (تقرير أداء البرنامج وتقرير التثبيت). وأفاد وفد المجموعة بأن التقدم الذي تم إحرازه في معدلات الأداء، أي أنه تم تحقيق 72 في المائة من الأهداف. وتم التثبت من تلك النتائج وفقاً لتقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، الذي أشار إلى وجود تحسن في عدد من برامج جمع وتقديم البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء لثنائية 2012/13. وفيما يتعلق بالإطار الدولي للملكية الفكرية، أفاد الوفد بأنه سيكون من المهم اتخاذ تدابير مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان. وكان ذلك حاسماً حيث أن المؤشرات الكمية قد لا تعكس بالضرورة الجوانب النوعية والتي كانت أكثر أهمية من الأرقام الصعبة. ولذلك، سيكون من المهم بالنسبة للبرنامج المعني أن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور.

322. وشكر وفد هنغاريا الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج لثنائية 2012/13. وأشار الوفد إلى الملاحظات التالية بشأن البرنامج 6. أولاً، أشار الوفد بارتياح إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتشغيل نظامي مدريد ولشبونة. ومن

ناحية أخرى، أعرب الوفد عن رغبته في الرد على مداخلات الوفود الأخرى. وكان هناك اقتراح بأنه يجب فصل بيانات الأداء الخاصة المتعلقة بنظامي مدريد ولشبونة في تقرير أداء البرنامج. وأعرب الوفد عن قلقه الشديد إزاء هذا الطلب. ومن وجهة نظره، لا يمكن ولا ينبغي إجراء مثل هذا التعديل حيث أن تقرير أداء البرنامج للثلاثية 13/2012 كان لا بد له من متابعة هيكل برنامج وميزانية 13/2012 المعتمدة. وذكر الوفد الدول الأعضاء بأن تلك الطلبات (بشأن البرنامج 6) لم يتم إثارها خلال المناقشات حول البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 13/2012. وأفاد بأن تنفيذ هذه الفكرة قد يثير مسألة ما إذا كانت مؤشرات الأداء الأخرى (المرتبطة باعتماد الميزانية) ستتأثر ويتم تعديلها. لقد جرت الإشارة إلى العجز الناتج عن نظام لشبونة. نعم، كان هناك عجزا ولكن يمكن للمرء أن يلاحظ بسهولة أن هذا العجز كان مرتبطا بالعمل الذي قامت به مجموعة العمل بشأن تطوير نظام لشبونة بهدف تحقيق الولاية الواضحة التي كلفتها بها جمعية اتحاد لشبونة. وفي عام 2008، كانت جمعية اتحاد لشبونة قد شكلت مجموعة عمل وكلفتها بمراجعة كاملة لنظام لشبونة بهدف جعل النظام أكثر جاذبية للمستخدمين والأعضاء الجدد المحتملين. وكان من الواضح أن مثل هذا العمل الضخم الذي كان يهدف إلى تنقيح الإطار القانوني بأكمله بحاجة إلى تكاليف إضافية والتي كانت في معظمها مرتبطة بعقد دورات مجموعة العمل (انظر الوثيقة LI/WG/DEV/9/6). وكان لا بد من الأخذ في الاعتبار أن التعامل مع زيادة التكاليف الناتجة عن أعمال مجموعة العمل لم تكن شرطا مسبقا لإعادة النظر في نظام لشبونة. كما كان من المعروف جيدا أن دخل نظام لشبونة لم يكن كافيا للحفاظ على خدمة التسجيل الوطني. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى نهج حذر جد عند تحليل كفاءة التكلفة والتمويل الذاتي الممكن لنظام لشبونة. ولم يكن من الممكن مقارنة الاستدامة المالية لهذا النظام مع أنظمة التسجيل العالمية الأخرى مثل نظام مدريد أو معاهدة التعاون بشأن البراءات، حيث أن رسوم الصيانة أو رسوم التجديد كان لها غرض مختلف جذريا في النظام الأخير. وينبغي لنا ألا ننسى أيضا تسميات المنشأ. وخلافا لما في أنظمة التسجيل الأخرى، لن يكون هناك تدفق مستمر من التطبيقات الجديدة فيما يتعلق بالبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ. وكانت ولاية مجموعة عمل لشبونة واضحة. وسينتج عن تعديل اتفاق لشبونة صك واحد يشمل كل من تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية وينص على حماية واحدة رفيعة المستوى لكليهما. ويمكن للصك الجديد أن يؤسس سجل دولي واحد يشمل كل من تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية ويمكن منح المنظمات الحكومية الدولية المختصة إمكانية الانضمام إلى النظام. وفي عام 2013، وافقت جمعية اتحاد لشبونة على عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المنقح في عام 2015. وتم تخصيص الموارد المالية اللازمة لهذا المؤتمر الدبلوماسي في ميزانية 15/2014 المعتمدة. ورأى الوفد أن القرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لا يمكن التشكيك فيه في لجنة البرنامج والميزانية.

323. وتقدمت الأمانة بالشكر إلى الوفود التي شاركت بنشاط في ذلك الحوار الخاص بتقرير أداء البرنامج. وثمنت الأمانة هذا الحوار الخاص بالأداء لأن الهدف الرئيسي لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج هو التعلم من الخبرة والاستفادة من تلك الدروس في الدورة المقبلة للتخطيط والتنفيذ. وتم تقديم عددا من الملاحظات وإثارة العديد من التساؤلات. وفي الاستجابة لها، ستنتقل الأمانة من الجوانب العمومية إلى الجوانب الأكثر تحديدا. وفي النهاية سيتم تقديم إجابات أكثر تفصيلا حول البرامج من قبل مديري البرامج المعنيين.

324. وتقدمت الأمانة بالشكر إلى جميع الوفود على الإقرار الإيجابي بالتحسينات التي أدخلت على تقرير أداء البرنامج، وأشارت بأن تزويد الدول الأعضاء بهدف شامل كان محل تقدير كبير، حيث كان الجزء الأول من تقرير أداء البرنامج عبارة عن تعزيز عبر الإصدارات السابقة. ورحبت الأمانة بالاقترحات المقدمة بشأن تحسين إطار النتائج لعدة برامج، مثل البرنامج 6 والبرنامج 10. وأفادت بأن هذه الاقتراحات سوف تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد وثيقة البرنامج والميزانية لفترة 17/2016، وكذلك عند القياس الأفضل للأداء في هذه البرامج. ورحبت أيضا بالاقترحات المقدمة لتحسين المعلومات في التقارير المقبلة، مما يوفر تحليل أفضل للأسباب وأسباب عدم تحقيق الأهداف أو تحقيقها بشكل جزئي، فضلا عن إدراج مؤشرات كفاءة التكلفة. وستكون الأمانة، بجهودها لتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية، مستعدة بشكل أفضل في السنوات / الأشهر المقبلة لتوفير هذا النوع من المعلومات وتتبعها. وأكدت الأمانة للدول الأعضاء أنه بالنسبة لتلك النتائج التي لم تتحقق بالكامل، يجري تحديد الدروس المناسبة بالتعاون مع مديري البرامج وسيؤدي ذلك إلى تنوير دورة التخطيط

المقبلة ودورة التنفيذ الحالية. وفيما يتعلق بالمسألة المحددة التي أثارها وفد الولايات المتحدة بشأن مبالغ الميزانية والإنفاق الخاص بالبرنامج 6، فإن الفرق بين المبالغ المشار إليها في الجدول الموحد في الباب (3) من التقرير والمبالغ المشار إليها في البرنامج 6، ناتج عن حقيقة أنه بالإضافة إلى البرنامج 6، وصل البرنامج 20 إلى النتيجة المتوقعة 2-8، وهي الاستخدام الأفضل لأنظمة مدريد ولشبونة، بما في ذلك من قبل الدول النامية والبلدان الأقل نمواً. ويسر الأمانة أن تتبادل التفاصيل مع وفد الولايات المتحدة على أساس ثنائي وتقدم تفسيرات مفصلة. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد الولايات المتحدة بشأن البرنامج 30، تم توضيح المعلومات المفصلة بشأن الميزانية المعتمدة والميزانية بعد التحويلات والإنفاق الفعلي للبرنامج في الثنائية 13/2012 في الصفحات 127 و 128 من التقرير إلى جانب ملاحظات تفصيلية توضيحية (الفقرات 30-9 إلى 30-11). وأفادت بأن تغيير اسم القطاع كان مسألة تتعلق في المقام الأول بالهيكل التنظيمي والاتصال، وبالتالي فهو لا يؤثر على عمل أو محتوى البرنامج كما تم الموافقة عليه من قبل الدول الأعضاء في برنامج وميزانية 2014/15. وإدراكاً منها بأن حجم الوثائق كان كبيراً جداً، أعدت الأمانة اقتراحاً سيتم مناقشته في وقت لاحق من الدورة حول كيفية تبسيط الأداء والتقارير المالية (والذي قد يتطلب مساحاً أكثر تفصيلاً للدول الأعضاء) وطريقة الوصول إلى المعلومات. وفي هذا العصر الرقمي يمكن أن تكون معلومات أكثر متاحة على شبكة الإنترنت. وطلب وفد اليابان توضيحاً بشأن الأسباب التي جعلت تقرير أداء البرنامج السابق يظهر بأن أكثر من 80 في المائة من المؤشرات تسير في المسار الصحيح في حين أن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012 أظهر انخفاض مستوى الإنجاز، أي معدل 72 في المائة. وأشارت الأمانة إلى أن تقرير أداء البرنامج الحالي كان تقرير ثنائية يغطي السنة الأولى (حيث يمكن أن يكون التقدم يسير في المسار الصحيح) والسنة الثانية (حيث يمكن أن يكون التقدم يسير في المسار الصحيح أو لا يسير في المسار الصحيح)، بما يشمل العوامل الخارجية التي أثرت على تنفيذ البرنامج. لقد كان معدل 80 في المائة هو التقييم في نهاية عام 2012، ولكن بناء على نهاية الدورة بما في ذلك عام 2013، أظهر التقرير الفعلي الموقف النهائي في نهاية الثنائية (معدل 72 في المائة). وكان من الطبيعي جداً أن يظهر التقرير الكامل للثنائية فروعاً مقارنةً بتقرير منتصف الثنائية. وطمأنت الأمانة الدول الأعضاء بشأن الأهمية التي تعلقها على تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج. كما كان الوضع في الماضي، ستؤكد الأمانة على التنفيذ الكامل لجميع التوصيات. ومع ذلك، وفي سياق مناقشة الأيام السابقة بشأن التوصيات المفتوحة، يمكن أن نحتاج إلى أن نضع في اعتبارنا أنه يجب الانتهاء من هذه التوصيات خلال عامين من الآن. ولذلك، عندما يتم تقديم تقرير أداء البرنامج القادم وتجري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أعمال التثبيت الخاصة بذلك التقرير، عندئذ يمكن الانتهاء من هذه التوصيات. وبالتالي فإنها ستظل مفتوحة حتى يحين ذلك الوقت.

325. ورد عضو آخر من الأمانة على طلب التوضيح المقدم من وفد البرازيل بشأن برنامج WIPO Re:Search. وأوضحت الأمانة أن برنامج WIPO Re:Search كان طريقة مبتكرة للتعاون الإنمائي، بمعنى أنه كان مشروعاً أو صكاً خاصاً بأصحاب المصلحة المتعددين، والذي عملت الويبو فيه بصفة محفز. ويضم الاتحاد حالياً 86 عضواً من جميع أنحاء العالم، من الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية. ومن بين هؤلاء الأعضاء الـ 86 عضواً كان هناك 55 مزوداً. وقدموا جميع أنواع المعلومات ذات الصلة التي يمكن استخدامها لتعزيز الابتكار في مجال الأمراض الاستوائية المهملة والسل والملاريا. وحالياً، هناك 182 مساهمة بقاعدة بيانات يتم تشغيلها في الويبو. وشملت هذه المساهمات البراءات وعرضت أيضاً نوعاً عاماً من المعلومات، مثل بيانات الاختبار والمكتبات المجمع وأي شيء يمكن أن يساعد في تعزيز الابتكار في مجالات الأمراض الاستوائية المهملة والسل والملاريا. وكانت هذه المساهمات مهمة لكنها لم تكن المصدر الوحيد للتعاون. وفي الوقت الحاضر، هناك 66 تعاون بحثي برعاية المؤسسات البحثية والمزودين. وانطوت على تعاونيات فيما بين بلدان الشمال وبلدان الشمال والجنوب وكذلك بعض التعاونيات فيما بين بلدان الجنوب. وكانت هناك منظمة غير حكومية متخصصة في هذا النوع من التعاون تسمى بايو فنشرز للصحة العالمية ومقرها في سياتل. وكان هذا ملخص قصير عن ما حققته بحوث الويبو حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك خمسة ترتيبات استضافة ممولة من صندوق استئماني برعاية أستراليا، والذي من خلال استطاع الباحثون من الكاميرون ونيجيريا ودول أخرى إجراء البحوث في مختبرات الأبحاث في الهند وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. كما تم استخدام برنامج WIPO Re:Search كنافذة مستهدفة في أنشطة بناء القدرات الأخرى لدى الويبو. وبهذا المعنى، قدمت الويبو برامج تدريبية موجهة للباحثين الأفارقة في مناسبتين على الأقل، إحداها في كيب تاون

والأخرى في جنيف بمناسبة اجتماع سنوي في عام 2012. وفي الوقت الراهن، تم تخطيط ورشة عمل تدريبية أخرى للباحثين من الدول النامية، حيث تم تخطيط تنفيذها مبدئياً في شهر نوفمبر من هذا العام. ويُعد برنامج WIPO Re:Search منتجاً جيداً ويمكن للأمانة أن تشجع الدول الأعضاء على حث المؤسسات أو الشركات لديها على المشاركة بنشاط في ذلك البرنامج لأنه كان أيضاً مبنياً على أساس اقتصاديات الحجم - كلما كان هناك الكثير منها كلما كان النظام أكثر أهمية وأكثر قوة. وتقدمت الأمانة بالشكر للدول الأعضاء على دعمهم وأعرب عن رغبتها أيضاً في أن تشكر الزملاء الذين كانوا يديرون النظام ويبدلون الكثير من الوقت والجهد في القيام بذلك.

326. واستجاب عضو آخر في الأمانة للأسئلة المتعلقة بمنصة تكنولوجيا المعلومات. وفي البداية تقدمت الأمانة بالشكر إلى الدول الأعضاء على اهتمامها الشديد بدعم نظام إدارة الملكية الفكرية في المنصات الأخرى في إطار البرنامج 15. وكانت الأمانة تقوم بتوسيع هذه المنصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع جداً، لاسيما في الدول النامية، على مدار السنوات الأربع الماضية، وأشار عضو الأمانة إلى أنه كان هناك اهتمام قوي بهذه المنصات في كل ركن من أركان العالم. واتسعت أنظمة إدارة الملكية الفكرية لكي تصل إلى 64 دولة خلال فترة تقرير أداء البرنامج (زيادة بنسبة ما يقرب من 40 في المائة). وأشارت الأمانة إلى أن التعامل مع الزيادة الحادة كان بمثابة تحد، حيث أن الموارد المخصصة خلال الثنائية الماضية كانت ضيقة جداً لتغطية عدد الدول التي طالبت بنشر هذه المنصات. ولذلك، فهتمت الأمانة تماماً أن بعض الدول قد شعرت بنقص في الدعم أو في التمويل. وكانت الأمانة قد حددت عدم تطابق وعدم توازن ومساهمة الموارد أثناء التنفيذ خلال الثنائية الماضية وكانت قد بدأت بالفعل في تصحيح هذا الخلل أو عدم التوازن من خلال إنشاء نظام دعم مركزي في جنيف، بما يشمل الخبراء الإقليميين. على سبيل المثال، في حالة أمريكا اللاتينية، زاد عدد المستخدمين من 10 دول إلى 14 دولة، وكان قد تم توفير خبر إقليمي. وستواصل الأمانة العامة تعديل المساهمة وتعديل تخصيص الموارد اللازمة لدعم ونشر نظام إدارة الملكية الفكرية، حيث أنه استمر في التطور في السنوات المقبلة. وأعربت الأمانة عن سعادتها لمناقشة مستوى الموارد خلال الثنائية المقبلة. وبما أنها أفادت بذلك، فإنه إذا نظرنا إلى مؤشرات الأداء ومعايير الأداء فسنجد أن عدد مكاتب الملكية الفكرية التي تستخدم منصات تكنولوجيا المعلومات كانت هي أول مؤشر ابتدائي. وكانت الأمانة حريصة جداً على درجة الارتياح من جانب المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية ومستوى الدعم المقدم من الويبو. ولذلك، فإن الأمانة ستنتظر في مستوى الدعم خلال هذه الثنائية وخلال الثنائية المقبلة، بحيث تنتظر مؤشرات الأداء في مستوى الارتياح والدعم المقدم من الويبو لهؤلاء المستخدمين. وسيستمر تطوير المنصات الجديدة، مما يعني أن الزيادة في طلبات الدعم تحتاج إلى أن يتم توفيرها على الرغم من القيود المفروضة على الموارد. وستقوم الأمانة بتقديم المزيد بموارد أقل. وكانت الأمانة بحاجة إلى أن تتشاور مع الدول الأعضاء ومستخدمي المنصة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز مستوى الدعم على الرغم من محدودية الموارد. وكانت الأمانة قد تشاورت بالفعل مع الدول الأعضاء على أساس إقليمي وستواصل القيام بذلك. وفي أمريكا اللاتينية، جرت المشاورات في كوستاريكا وأكوادور. وينبغي أن تكون هذه المشاورات قادرة على أن تسمح للمكتب الدولي ومستخدمي المنصة بوضع نظام دعم أفضل.

327. وأجاب عضو آخر في الأمانة على سؤال مقدم من وفد شيلي بشأن البرنامج 3 والنظام في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية بشأن التسجيل الطوعي. وكانت الإجابة "نعم"، قامت الأمانة بالنظر في التعهد الذي تقدمت به عدد من بلدان أمريكا اللاتينية واتفقا على توسيع نطاق الدعم.

328. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة على تعليقاتها رداً على ملاحظات الوفد بشأن البرنامج 6. وأفاد بأن الوفد قد تفهم وجهة النظر التي أعربت عنها العديد من الوفود فيما يتعلق بالتغيرات التي تم المطالبة بها في إطار تقرير أداء البرنامج. ومع ذلك، أشار الوفد مجدداً إلى أنه قدم هذه التعليقات من قبل، لاسيما أمام دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعقودة في ديسمبر 2013، عندما أعرب عن قلقه بشأن جمع نظامي مدريد ولشبونة معاً. وهذا الأمر جعل من الصعب جداً على الدول الأعضاء تقييم وتحليل أداء البيانات فيما يتعلق بهذين النظامين. وأعرب الوفد عن رغبته في التقدم ببناء مرة أخرى. ولمساعدة الأعضاء على تذكر هذا النداء، تساءل الوفد عما إذا كان من الممكن إدخال نص جديد في فقرة القرار وذلك لضمان أن الأمانة سوف تستمر في تنفيذ التحسينات بشأن بيانات الأداء وإطار النتائج بناء على الاقتراحات التي

قُدمت بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012، وما إذا كان ذلك سيؤثر أو يكون ذي صلة بالنسبة لدورة تقرير أداء البرنامج القادمة وثنائية 17/2016. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه واعتراضه بشأن الإجراءات المتبعة لعقد المؤتمر الدبلوماسي حول اتفاق لشبونة. وكان قد تم بالفعل إثارة هذه القضية في ديسمبر عام 2013 في اجتماع الجمعيات غير العادية. ولغرض الوضوح والاستكمال أعرب الوفد عن رغبته في الإشارة إلى اعتراضه في تقرير أداء البرنامج.

329. وأعرب وفد الجزائر عن رغبته في تقديم تعليقات بشأن البرنامجين 9 و30. وطلب الوفد على الأخص تصحيح خطأ واقعي في عمود بيانات الأداء في الجدول الخاص بالبرنامج 9. وأفاد بأن الجدول أوضح أنه تم تبني إستراتيجية وطنية بشأن الابتكار في مجال الملكية الفكرية في الجزائر، لكن الحقيقة هي أنه تم تقديمها للحكومة الجزائرية لاعتمادها، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن. كما طلب الوفد أيضا مزيدا من المعلومات من الأمانة بشأن الطريقة التي نسق بها البرنامج 9 تنفيذ أنشطته مع البرامج الأخرى، أي كيف أدار مدير البرنامج 9 التنسيق مع الشعب الأخرى. وقال الوفد إن لديه انطباع بأنه في بعض الأحيان كان هناك نوع من الازدواجية وفي أحيان أخرى نقص طفيف في الاتصال أو الإبلاغ. وطلب المزيد من التفاصيل عن كيفية تناول مسألة التنسيق. وأفاد الوفد فيما يتعلق بالبرنامج 30، لاسيما برنامج إعداد نقل مكاتب التكنولوجيا، بأنه وفقا للأمانة كان إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا هو الهدف الذي تم إنجازه بالكامل. وأعرب الوفد عن عدم تأكده مما إذا كان هذا صحيحا لأنه بالنسبة للمنطقة العربية كان ينبغي أن يكون هناك على الأقل خمسة مشاريع لإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. وتم، حتى الآن، إطلاق الأنشطة في دولة واحدة وحتى في تلك الدولة لم يتم إنشاء المكتب. وكانت بعض الدول العربية متخلفة بأكثر من ذلك ولا تزال تنتظر إطلاق المشروع. لذا رأى الوفد أن هذا الهدف لم يتحقق حتى بشكل جزئي في الدول العربية. وطلب مزيدا من المعلومات حول هذه النقطة.

330. وشكر وفد اليابان الأمانة على إجاباتها الشاملة والحيدة على الأسئلة التي طرحها الدول الأعضاء، وأعرب عن سعادته بأن يسمع أن تقرير أداء البرنامج سيتطور، مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في بيان المجموعة باء. وأعرب الوفد أيضا عن سعادته بما سمعه من السيد/ ويشارد، نائب المدير العام، بشأن النتائج الجيدة التي تحققت في هذه الثنائية. وفيما يتعلق بالبرنامج 18، رأى الوفد أن استمرار الإحاطات وتفسيرات في سياق لجنة البرنامج والميزانية سيكون وسيلة جيدة للضي قدما. وأشار مجددا إلى أنه كانت هناك إحاطة قصيرة واحدة في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. أعرب الوفد عن أمله في إدراجها بالسجل حيث ان الإحاطات بشأن البرنامج 18 ينبغي أن يتم بشكل مستمر في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب أيضا عن رغبته في التقدم بالشكر للأمانة على إجاباتها الشاملة والغنية بالمعلومات على السؤال الذي طرحه الوفد.

331. وشكر وفد شيلي الأمانة على المعلومات التي قدمتها ردا على أسئلة الوفد بشأن نظام إدارة الملكية الفكرية وأضاف بأن هذه المعلومات ستكون موضع ترحيب كبير من قبل المكاتب الوطنية.

332. وأكدت الأمانة بأنها ستقوم بإجراء التصويبات الخاصة بالحقائق التي طلبها وفد اليابان (بشأن الصناديق الاستثنائية) ووفد الجزائر (بشأن البرنامج 9).

333. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على توفير معلومات إضافية بشأن نظام إدارة الملكية الفكرية وأكد مجددا على أنه اعتبر هذا النظام بمثابة برنامج مهم جدا. وأضاف بأنه يعمل مع الأمانة على إيجاد سبل للوصول إلى شفرة المصدر، مما سيجعل التمتع بمزايا هذا البرنامج أمرا سهلا ومجديا.

334. وأجابت الأمانة على السؤال المطروح بشأن كيفية تنسيق البرنامج 9 لعمله مع البرامج الأخرى، وأوضحت أن المكاتب وضعت الخطة الرئيسية للبرنامج بالنسبة للدول النامية. وهذا في الأساس يعني أن المكاتب مسؤولة عن أن تضع مع الدول الأعضاء استراتيجيات الملكية الفكرية والخطط الوطنية لمختلف الدول الأعضاء والإشراف على الأنشطة التي كان يجب القيام بها في إطار تنفيذ تلك الأنشطة المختلفة اللازمة لوضع الاستراتيجيات المناسبة. وفي جميع أنحاء المنظمة كان لدى مختلف القطاعات خبرات محددة في مجالات معينة. كما كانت المنظمة منظمة مدفوعة بالطلب. ولذلك، حيث وردت طلبات الدول

النامية، تم تكليف المكتب بتنسيق العمل الداخلي لتناول تلك الطلبات. فعلى سبيل المثال، في حالة مراكز دعم تكنولوجيا المعلومات، ساهم المكتب في البرامج ذات الصلة التي كانت مسؤولة عن ذلك، وقامت الأمانة بجانب المكاتب بتنسيق الاستجابة الخاصة بالمنظمة. وفي كثير من الأحيان، ستكون بمثابة عملية ويقوم المكتب بمراقبة هذه العملية في الأساس، لاسيما للتأكد من أن مدخلات الأمانة استجابت لاستراتيجيات الملكية الفكرية لدولة معينة وكانت متناغمة معها. وكانت هذه هي الطريقة التي نفذ بها البرنامج 9 التنسيق الداخلي. ومن حيث الاتصال أو الإبلاغ، كانت المكاتب هي مركز التنسيق لتبادل الاتصالات وعلى علم بكل التطورات ومسئولة عن إبلاغ ذلك إلى لقطاعات ذات الصلة والاجتماع معها للاستجابة للاتصال أو الإبلاغ. ثم ردت الأمانة على التعليق بشأن الأهداف التي تحققت بشكل جزئي حول الإستراتيجية الوطنية بشأن الابتكار (فيما يتعلق بالجزائر). ووافقت على أن ذلك لم يتم اعتماده بعد من قبل اللجنة الوزارية. وأفادت بأن تقرير أداء البرنامج أظهر ذلك على أنه "تحقق جزئياً" لأن لجنة التنسيق الوطنية قد أقرت ووافقت على المشروع، على الرغم من أنه على المستوى السياسي، لم يتم بعد تقديمه إلى مجلس الوزراء أو اعتماده. ومع ذلك، أشارت الأمانة إلى النقطة التي أثارها وفد الجزائر أنه بالقدر الذي يتعلق بهذه النقطة فإنها لم تتحقق حتى الآن بشكل كامل.

335. وعبر وفد الجزائر عن شكره للأمانة على التوضيح. كما أضاف الوفد أيضاً أنه تم فهم تنسيق العمل داخل البرامج التاسع الآن بصورة أفضل كما دعا إلى تحسين التعاون، لكي تعلم الوفود الجهة التي يجب أن تتوجه إليها عندما تبحث عن أسئلة تتعلق بأوجه قلقها.

336. وأجاب أحد أعضاء الأمانة عن السؤال المتعلق بالبرنامج 30 وإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. وقد تحدث مؤثر الأداء عن تطوير إطار للملكية الفكرية وإنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا. وكان الهدف هو إنشاء ثمانية مكاتب نقل تكنولوجيا. وقد كان تفسير مؤثر الأداء يتعلق بإنشاء أو تحسين أو توجيه النصح أو تسهيل إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. وقد تم تفسيره على هذا النحو لأن الويبو لم تكن تعمل في مجال إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا لكنها قامت بتسهيل ذلك. وتحدث تقرير أداء البرامج عن مختلف مكاتب نقل التكنولوجيا والتي قامت الويبو بتسهيلها وتوجيهها ليس في المنطقة العربية فحسب ولكن أيضاً في شيلي وغانا وغرب آسيا. ولذلك، فيما يتعلق بالتسهيل والتوجيه الذي قدمته الويبو، فقد تمت تلبية متطلبات مؤثر الأداء. وفيما يتعلق بمكاتب نقل التكنولوجيا الخاصة بمشروعات الدول العربية فقد كانت هناك بعض التحديات وكان التمويل يمثل أحد هذه التحديات الكبيرة، حتى يتم تجاوز المرحلة الأولى والثانية. وتم التعامل مع هذا الأمر وتمت مراجعة وتعديل بعض الخطط وتم اقتراحها مرة ثانية للدول بحيث يمكن تحقيق تقدم في مكاتب نقل التكنولوجيا الخاصة بمشروع الدول العربية، بدون انتظار تمويل البرنامج بكامله كما كان التصور في البداية. وتم تحقيق متطلبات مؤثر الأداء وفقاً لتصميمه وتفسيره. وبالرغم من ذلك، ظلت الأمانة محتمة للغاية وحريصة على العمل على مكاتب نقل التكنولوجيا الخاصة بالدول العربية (الجزائر والمغرب والأردن وتونس) وعملت مع الدول العربية على إعادة تعريف هذه المشروعات.

337. وفهم وفد الجزائر، بناء على تفسير الأمانة، أن الويبو ليست مسؤولة عن إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وبالرغم من ذلك فقد كان المشروع خاصاً بالويبو. لذلك فعندما أشار تقرير أداء البرامج إلى أن الهدف قد تم إنجازه بالكامل، فإن ذلك كان يعني إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا، أيما كانت. وبالرغم من ذلك، فإن تقديم المشورة القانونية فيما يتعلق بمكاتب نقل التكنولوجيا كان يعتبر هدفاً مختلفاً. ولذلك، طالبت الوفود من الأمانة تقسيم المؤشرات إلى مؤشرات متعلقة بالإطار التشريعي أو التدريب (وقد تم إنجاز هذا الجزء) والمؤشرات المتعلقة بإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا (وهو الجزء الذي لا يمكن اعتباره أنه تم إنجازه). وعرض الوفد العمل مع الأمانة من أجل إعادة صياغة المؤشرات والتي قد تسيء تفسيرها الدول المتأثرة بالبرنامج.

338. وتلا الرئيس مشروع فقرة القرار مع إضافة نص وفدي المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. "إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد استعراض تقرير أداء البرنامج الشامل للثنائية 13/2012، والإقرار بطبيعته كتحقيق ذاتي للأمانة، توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بما يلي: (أ) الإقرار بمساهمة البرنامج في تحقيق النتائج المرتقبة؛ (ب) والإحاطة علماً بالتحسينات المدخلة على التقرير وفقاً لما التمسته الدول الأعضاء؛ (ج) والإحاطة علماً بأن الأمانة نفذت جميع توصيات شعبة

التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الواردة في تقرير تثبيت تقرير أداء البرنامج للثنائية 11/2010؛ (د) وإذ تحيط علماً ببيانات الدول الأعضاء حول تقرير أداء البرنامج، تلمس من الأمانة ما يلي: "1" ضمان مراعاة كاملة للدروس المستخلصة من تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 13/2012 في تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014؛ "2" وضع خطة عمل ذات جدول زمني محدد لتناول التوصيات الخمس الواردة في تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012؛ "3" ومواصلة جهودها لتحسين طريقة تنفيذها للإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما البيانات المتعلقة بأدائها وأطر النتائج وتقييم الأداء وأدوات الرصد وما يتعلق بذلك من تقارير."

339. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في أن يرى فقرة جديدة تتضمن النص الذي اقترحه على أن ينص على " مواصلة جهودها في إدخال التحسينات على بيانات الأداء وإطار النتائج بناء على المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقرير أداء البرامج للثنائية 13/2012 والذي ينطبق على الدورة التالية لتقرير أداء البرامج والبرنامج والميزانية للثنائية 17/2016."

340. وعبر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن شكره للوفود على تعليقاتها الإيجابية حول تقرير أداء البرامج. وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية المقترحة "2" من نص القرار وطلب وضع خطة عمل ذات جدول زمني محدد، أشار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى أن خطة العمل والجدول الزمني الخاص بها موجودان بالفعل ويردان في الصفحة 34 من تقرير التثبيت.

341. ووافق وفد المكسيك، فيما يتعلق بهذه المعلومات، على تبسيط نص الفقرة الفرعية "2" لتنص على "تناول التوصيات الخمس...."

342. وعبر وفد سويسرا عن اعتقاده بأن الإضافة المقترحة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية تمثل تكراراً للنص الحالي لمشروع القرار، بما أنه يشير إلى الدروس المستفادة وأنه يجب أخذ تعليقات الوفود بعين الاعتبار عند إعداد تقارير أداء البرامج في المستقبل. وفيما يتعلق بالإشارة إلى ميزانية 17/2016 فسوف تتم مناقشتها عندما تقوم الدول الأعضاء بعقد مداولات بشأن مسودة اقتراح ميزانية 17/2016. وفي هذا الصدد، عبر الوفد عن رغبته في أن يؤكد على التعليقات التي تقدم بها وفد فرنسا عندما تحدث حول التعليقات التي قام بتقديمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وبالعودة إلى مشروع القرار، لا يعتقد الوفد بضرورة إضافة أي شيء لها. وفي النهاية، وفيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي، فإن الوفد لا يتذكر أن هذا الاعتراض قد تم تقديمه عند اتخاذ القرار. وتم تلقي تعليقات مكتوبة فيما بعد. وأكد الوفد على أن نص القرار الذي قرأه الرئيس كان لا بأس به بما في ذلك الفقرة الأخيرة.

343. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتعليق الذي تقدم به وفد سويسرا فيما يتعلق بفقرة القرار. وكان مصدر قلق الوفد يتعلق بأن ما تضمنه تقرير أداء البرامج لم يكن مرضياً. وبالنظر إلى الفقرتين الفرعيتين "1" و"2" (فيما يتعلق بالدروس المستفادة وتطبيق النتائج)، قال الوفد أنها قد ذكرت بصورة مناسبة في تقرير أداء البرامج. وأكد الوفد على أنه لا توجد نية لتغيير تقرير أداء البرامج الحالي ليعكس تعليقاته المتعلقة بفصل البيانات ووضع مقاييس أفضل فيما يتعلق بنظامي مدريد ولسبوننة. وكان الاقتراح التالي يتعلق بالنظر إلى دورة تطبيق تقرير أداء البرامج التالية ودورة الميزانية التالية. وقد عبر الوفد عن تفهمه لأوجه قلق وفد سويسرا وعبر عن رغبته في التوصل لتسوية ولكنه لم يدر كيف يقوم بذلك في ظل عدم عكس المعلومات المتضمنة في تقرير أداء البرامج للواقع فيما يتعلق بلسبوننة. وكان الوفد متقبلاً للاقتراحات حول كيفية التعامل مع ذلك، لكنه لم يكن يريد أن تضيع مسألة أوجه قلقه.

344. واقترح وفد أستراليا، في ظل وجود بعض المعارضة لمراجعة تقرير أداء البرامج في هذه المرحلة (والتي تفهم الوفد أسبابها)، أن يطلب القرار بتوفير المعلومات كتكملة لتقرير إدارة البرامج. وسوف يكون في الأساس طلب للحصول على معلومات مفصلة حول برنامجين (مدريد ولسبوننة)، والذي فرق بوضوح بينهما.

345. وطلب وفد سويسرا مساعدة الأمانة في صياغة نص قرار يمثل تسوية من خلال وضع العناصر المختلفة بدون وجود تكرار مع أخذ النقاط التي أثارها وفد الولايات المتحدة، والتي تتعلق ببرنامج وميزانية 17/2016، في الحسبان.
346. وأيد الرئيس اقتراح الوفد واقترح قيام الأمانة والوفود المعنية بالعمل على صياغة توفيقية جديدة. وتم تأجيل عقد مزيد من المناقشات حول الفقرة 10.
347. وأعاد الرئيس فتح المناقشات حول نص القرار الخاص بالبند 10 وأشار إلى النص المنقح الذي تم توزيعه في صباح هذا اليوم. وقام بالحديث بصورة موجزة عن أن النص قد تضمن مختلف الأفكار التي جاءت تحت الفقرة الفرعية "3" وهي الفقرة الوحيدة التي تم تغييرها لتصبح: "ومواصلة جهودها لتحسين طريقة تنفيذها للإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما البيانات المتعلقة بأدائها وأطر النتائج وتقييم الأداء وأدوات الرصد وما يتعلق بذلك من تقارير، استنادا إلى الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012، ومراعاة تلك الاقتراحات حق المراعاة، عند الاقتضاء، في الدورة القادمة لتقرير أداء البرنامج وفي وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016".
348. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية الصياغة الجديدة للفقرة الفرعية "2" ووافق على فقرة القرار. وبالرغم من ذلك، عبر الوفد عن رغبته في تسجيل أنه، فيما يتعلق بفقرة القرار هذه، يتوقع من الأمانة أن تفصل بين النظامين (مدير ولشبونة) في دورة تقرير أداء البرامج القادمة وبالنسبة لبرنامج وميزانية 17/2016. وأشار الوفد إلى أوجه قلقه المستمرة فيما يتعلق بإطلاق مؤتمر لشبونة الدبلوماسي وخاصة فيما يتعلق باتفاق لشبونة الجاري العمل به، ومسألة العمل به وفقا للمادة 9(2)(ب) وسيستمر الوفد في التعبير عن هذا القلق في اجتماع لجنة التنسيق القادم.
349. وتم اعتماد القرار التالي فيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج 13/2012 (وثيقة WO/PBC/22/8)
350. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد استعراض تقرير أداء البرنامج الشامل للثنائية 13/2012 (الوثيقة WO/PBC/22/8)، والإقرار بطبيعته كتقييم ذاتي للأمانة، توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بما يلي:
- (أ) الإقرار بمساهمة البرنامج في تحقيق النتائج المرتقبة؛
- (ب) والإحاطة علما بالتحسينات المدخلة على التقرير وفقا لما التمسته الدول الأعضاء؛
- (ج) والإحاطة علما بأن الأمانة نفذت جميع توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الواردة في تقرير تثبيت تقرير أداء البرنامج للثنائية 11/2010؛
- (د) وإذ تحيط علما ببيانات الدول الأعضاء حول تقرير أداء البرنامج، تلمس من الأمانة ما يلي:
- "1" ضمان مراعاة كاملة للدروس المستخلصة من تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 13/2012 في تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014؛
- "2" وتناول التوصيات الخمس الواردة في تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012؛
- "3" ومواصلة جهودها لتحسين طريقة تنفيذها للإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما البيانات المتعلقة بأدائها وأطر النتائج وتقييم الأداء وأدوات الرصد وما يتعلق بذلك من تقارير، استنادا إلى الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 13/2012، ومراعاة تلك الاقتراحات حق المراعاة، عند الاقتضاء، في الدورة القادمة لتقرير أداء البرنامج وفي وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016.

351. وقام الرئيس بتلاوة نص القرار المقترح والخاص بتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حول تقرير أداء البرامج للشائبة 13/2012 (الوثيقة WO/PBC/22/9) والذي تم اعتماده كما يلي.

352. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بتقرير التثبيت المُعد من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للشائبة 13/2012 (الوثيقة WO/PBC/22/9).

البند 12 تقرير الإدارة المالية للشائبة 13/2012

353. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/6.

354. وقام الرئيس بفتح باب المناقشة حول البند موضحاً أن تقرير الإدارة المالية للمنظمة لعامي 13/2012 أوضح نتائج المنظمة بالنسبة لهذا البند، بالمقارنة بالميزانية والوضع المالي في نهاية عام 2012 ونهاية عام 2013، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشكر فريق مراجع الحسابات الخارجي على وجوده وعلى المناقشات المثمرة للغاية التي جرت معه.

355. وأوضحت الأمانة أن تقرير الإدارة المالية للشائبة 13/2012 تم عرضه على لجنة البرنامج والميزانية وفقاً للأنحة 6-7 من النظام المالي ولائحته والتي تطالب بعرض تقرير الإدارة المالية على كافة الدول الأعضاء المعنية. وأوضح تقرير الإدارة المالية نتائج المنظمة لعامي 13/2012 بالمقارنة بالميزانية الخاصة بالعامين السابقين. كما قدم تفاصيل أيضاً عن الأداء المالي للمنظمة أثناء عامي 13/2012 وموقفها المالي في نهاية عام 2012 ونهاية عام 2013 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقالت الأمانة أن النفقات الشاملة في الميزانية والخاصة بالعامين 13/2012 وصلت إلى 611.8 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل معدل استخدام قدره 94.5% في مقابل الميزانية المعتمدة، وأضافت أن ذلك يوضح الجهود الناجحة التي قامت بها الأمانة لتقليل النفقات من خلال إجراءات كفاءة التكلفة. وقد وصل الدخل الحقيقي على أساس الميزانية إلى 680.7 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل زيادة مقدارها 33.3 مليون فرنك سويسري أو 5.1% بالمقارنة بتقديرات الميزانية. وأضافت الأمانة أن الأداء المالي الصحي للمنظمة قد انعكس من خلال النتائج الخاصة بالعامين. وبصفة خاصة، فقد تم تحقيق فائض قدره 68.9 مليون فرنك سويسري بالمقارنة بالميزانية ووصلت النفقات مقابل القيمة المخصصة للاحتياطي الخاص بالمشروعات المختلفة إلى 45.3 مليون فرنك سويسري. وقد مكنت عملية تعديل المعايير المحاسبية الدولي للقطاع العام من موازنة نتائج الويبو على أساس الميزانية مع نتائجها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي وصلت إلى 11 مليون فرنك سويسري وكانت النتائج الشاملة تمثل فائض قدره 34.6 مليون فرنك سويسري بالنسبة للشائبة.

356. وعبر وفد اليابان، الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة بآء، عن شكره للأمانة على إعداد الوثائق التي يتم استعراضها وأضاف أن الوثيقة الخاصة بالاحتياطي يمكن أن تقدم مزيداً من المعلومات المفيدة للدول الأعضاء عن كيفية استخدام الاحتياطي. وبالرغم من تبيين الوفد للحاجة إلى الحفاظ على مستوى الاحتياطي المستهدف، فقد عبر عن رغبته في التأكيد على اعتقاده بأن الاحتياطي لا يجب استخدامه في تمويل أمور لا يمكن التنبؤ بها. ومن خلال وجهة النظر هذه، قالت المجموعة، أن المطالبة باستخدام الاحتياطي بصفة خاصة في الحالات الاستثنائية يجب تفسيره بصورة صارمة لأن ذلك سيحافظ على قدر كافي من الأرصدة لاستخدامها في الحالات الحرجة والتي قد تواجهها المنظمة في المستقبل، بما يؤمن المنظمة. وأضافت أنه لا يجب تجاهل حاجة المنظمة إلى السير بحذر في ظل وجود بعض العناصر الهامة أمامها بما في ذلك الخصوم طويلة المدى. وتوقعت المجموعة بآء أن تعمل الأمانة على إعداد اقتراح شامل حول الاحتياطي وصناديق رأس المال العامل والذي تضمن وضع أهداف خاصة بالاحتياطي الصافي واعتبارات السيولة بالإضافة إلى الإدارة والاستخدام وإعداد تقارير حول الفائض الحالي في المستوى المناسب. وطالبت بتضمين بيان المجموعة في القرار.

357. وفي غياب تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار المقترحة، التي اعتمدت.

358. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تقرير الإدارة المالية للشائبة 13/2012 (الوثيقة WO/PBC/22/6).

12 (أ) استعراض وضع الويبو المالي وسياساتها المتعلقة بالأموال الاحتياطية

359. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/28.

360. ودعا الرئيس الأمانة لعرض الوثيقة WO/PBC/22/28 والتي تم تقديمها لتسهيل استعراض الدول الأعضاء لاحتياطي الويبو والسياسات المتعلقة به.

361. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة التي تحمل عنوان "استعراض وضع الويبو المالي وسياساتها المتعلقة بالأموال الاحتياطية" قد تم إعدادها لتسهيل عملية استعراض الدول الأعضاء لاحتياطي الويبو وسياساتها المتعلقة بالاحتياطي. وأضافت أن الويبو قد استمدت غالبية دخلها من رسوم الخدمات وهي عرضة بصورة كبيرة لتأثير تغيرات الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، فإن المنظمة كانت تعتمد بشكل كبير على منتج واحد وهو معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويمثل الاحتياطي في الويبو صافي أصول المنظمة أي الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي خصوم المنظمة. ومن أجل تخفيف مخاطر انخفاض الدخل عما هو متوقع، قررت الدول الأعضاء في الويبو وجوب الحفاظ على حد أدنى من صافي الأصول. وهذا ما يمثل المستوى المستهدف من الاحتياطي. وفي نهاية عام 2013، وصلت صافي أصول الويبو إلى 208.8 مليون فرنك سويسري، أي أكثر من مستوى الاحتياطي المستهدف بحوالي 84.1 مليون فرنك سويسري. وقد قامت الويبو بشكل متنسق بالحفاظ على صافي أصولها فوق مستوى الاحتياطي المستهدف وفقا لقرار الدول الأعضاء. وهذا التطور في الاحتياطي قد ذكر في مرفق الوثيقة وفقا لطلب العديد من الدول الأعضاء فيما سبق. علاوة على ذلك، احتفظت الدول الأعضاء في الويبو بإمكانية اتخاذ القرار فيما يتعلق باستخدام الاحتياطي المتاح أي الأصول التي تزيد على المستوى المستهدف الذي قامت بتحديدته. وقد استرشدت هذه القرارات بسياسة استغلال الاحتياطي وكانت تتماشى تماما مع السياسة الموضوعية في عام 2010. وكما صرح المدير العام، في ملاحظاته الافتتاحية، فإن تعزيز الإدارة المالية كانت أحد الأولويات الأساسية للمنظمة. وفي هذا السياق، قامت الوثيقة بتحديد عدد من الفرص. أولا، كان هناك استعراض للمستوى المستهدف من الاحتياطي، والذي لم يتم استعراضه أو تحديثه منذ عام 1990. ثانيا، كان هناك دراسة لمعايير وأهداف السيولة. ولا تتناول السياسات الحالية للويبو هذا الأمر. ثالثا، تم اقتراح التفكير في توصيات المدقق الخارجي لخلق احتياطي منفصل لتمويل المشروعات وإعداد التقارير عنها. رابعا، تم اقتراح إجراء مراجعة لرأس المال العامل والذي ظل راكدا ولم يخدم الغرض الأصلي الذي وضعتة الدول الأعضاء من أجله. وأضافت الأمانة أنها ترحب باستجابات الدول الأعضاء المبكرة وتوجيهاتها حول هذه الجوانب بحيث يتم أخذها في الحسبان عند استعراض ومراجعة السياسة المتعلقة بالاحتياطي، إذا دعت الضرورة.

362. واعتبر وفد الجمهورية التشيكية، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن وجود سياسة مناسبة للاحتياطي ورأس المال العامل تمثل أمرا هاما بالنسبة للاستقرار المالي للويبو. واعتبرت المجموعة أن التوصيات المقدمة في الوثيقة، والتي دعمها رأي المدقق الخارجي، إلى جانب الخطوط العريضة للإجراءات محل النقاش، سوف تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للويبو. وبناء عليه، عبر الوفد عن تأييده لاقتراح القرار المقدم في الوثيقة.

363. وعبر وفد كندا عن تأييده لبيان وفد اليابان الذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة بآء وشكر الأمانة على العمل الذي قامت به من أجل إعداد وتقديم الوثائق. وقال الوفد أن لديه عدد من الأسئلة التي تتعلق بوجود صندوق احتياطي متميز، ومنفصل عن صندوق رأس المال العامل، والذي يمكن استخدامه في إقامة المشروعات. وطالب بمعلومات مفصلة من الأمانة حول المميزات المحاسبية التي قد تقتزن بإنشاء هذا النوع من الصناديق. ثانيا، تساءل بشأن الفارق بين الوضع الحالي، حيث يوجد خطة رئيسية لرأس المال بدون صندوق خاص بها، بالمقارنة بوجود صندوق منفصل. وطلب الوفد تزويده بالمعلومات المتعلقة بتبعات الاحتياطي المختلف وتمويل المشروعات على السيولة في المنظمة. وعبر أيضا عن رغبته في معرفة ما إذا كان وجود احتياطي منفصل يحتاج إلى ضخ أرصدة جديدة تضاف إلى أرصدة رأس المال العامل، وإذا كان الأمر كذلك، فمن أين تأتي. وقال الوفد أنه يثمن أي معلومات تستطيع الأمانة توفيرها للدول الأعضاء، بحيث تدرس هذه المسألة بصورة أعمق، وتتمكن من اتخاذ قرار حول الموضوع.

364. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لبيان المجموعة بآء حول السياسات المتعلقة بالاحتياطي. وهنأ الوفد الأمانة على طلبها من لجنة البرنامج والميزانية تقديم اقتراح سياسات شامل يتضمن وضع هدف لصافي الأصول واعتبارات السيولة، والإدارة والاستخدام وإعداد التقارير حول الفائض المتوافر فوق المستوى المستهدف مع أخذ تعليقات وإرشادات الدول الأعضاء في الحسبان إلى جانب توصيات أحمزة الرقابة والتدقيق في هذا الشأن. ورحب الوفد أيضا بتقرير الإدارة المالية لعامي 2012/13 وأشاد بالويو بوصفها من بين أوائل وكالات الأمم المتحدة التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي وفرت الشفافية المالية للمنظمة. وفيما يتعلق بخطوط الموازنة الخاصة بالدخل الخاصة باتحاد لشبونة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد عبر الوفد عن رضاه بسبب قيام اتحاد لشبونة أخيرا بتقديم اقتراح برفع الرسوم الخاصة بالأداء المدر للدخل مضيفا أنه كان يدرك أن اقتراح زيادة الرسوم هذا ستم مناقشته في اجتماع اتحاد لشبونة في نهاية الشهر. وقد عبر الوفد عن مخاوفه التي تتعلق بما إذا كان إجراء زيادة لمرة واحدة في رسوم التسجيل الدولية، من 500 فرنك سويسري إلى 1000 فرنك سويسري والمتضمنة في الاقتراح، سوف تكفي للتعامل مع العجز الدائم في لشبونة. ورأي أن تسجيل البيانات الجغرافية الجديد يمكن أن يحس من الوضع المالي للشبونة. وبالرغم من ذلك، بدا أن هذه الفكرة هي مجرد تخمين وليس عملية تقدير. ورأي أن هناك حاجة إلى زيادة كبرى في الرسوم من أجل تحقيق الاستدامة المالية لنظام لشبونة. واقتراح الوفد أن تقوم الأمانة بدراسة مالية لتقييم جدول الرسوم الذي سيكون ضروريا لتغطية تكاليف النظام بحيث تزيد المساءلة والشفافية في ماليات نظام لشبونة. ورأي أيضا وجود تبني آلية تمويل بديلة مثل عائدات على إسهامات الأطراف المتعاقدة كما هو منصوص عليه في اتفاقية لشبونة أو بناء على نسبة من الطلبات المنشأ التي تقوم الأطراف المتعاقدة بتضمينها في السجل.

365. وعبر وفد إسبانيا عن شكره للأمانة على الجودة العالية للوثيقة المقدمة. وعبر عن سروره بصفة خاصة لأن الوثيقة تعاملت مع الاحتياطي، إلى جانب جوانب أخرى لا يمكن فصله عنها، مثل السياسة المالية، والاستثمارات وما شابه، والتي اعتبرها الوفد مقبولة للغاية. وقد عبر الوفد عن دعمه لبيان وفد اليابان الذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة بآء. وأضاف أن وفد إسبانيا كان دائما معنيا بالاحتياطي لأنه يمثل أمن المنظمات ولازال يؤمن بوجهة النظر هذه. وعبر عن رضاه بسبب وجود فائض يزيد عن الأعوام الماضية مضيفا أنه من الضروري أن نكون حريصين بشأن الاحتياطي عند وجود فائض لتغطية السنوات التي لا تكون إيجابية للغاية. وناقش الوفد مسألة الخصوم طويلة المدى والتي لم يتم تمويلها بصورة كاملة حتى الآن كما هي الحال بالنسبة لخصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأضاف أنه أيد بصورة كاملة سياسة الأمانة وسياسة المنظمة حول الاحتياطي وقال أنه يدعم هذه الوثيقة لأنها قامت على أسس سليمة. وعبر الوفد عن رغبته في مناقشة الاحتياطي الخاص بالمشروعات مفترضا أن هناك سوء فهم في هذا المجال. ويرى الوفد أن هناك احتياطي عالمي يمثل ثروة المنظمة وربما كان هناك قرار بتمويل المشروعات من الاحتياطي. وبعبارة أخرى، قد لا يتم إنشاء صندوق خاص ويتم القيام بعملية تكييف. وفي هذه الحالة، ستكون العملية مختلفة عما تم عرضه لأن الدول الأعضاء هي التي ستقوم باتخاذ القرارات بشأن تمويل المشروع من الاحتياطي أما إنشاء صندوق خاص فيعني إعطاء إشارة بأن جزء من الاحتياطي الذي سيتم استخدامه في المستقبل سيخصص لمشروع معتمد. وبعبارة أخرى، لن يكون هناك ما يعرض الاحتياطي للخطر بل العكس. وبمجرد اتخاذ قرار بتمويل مشروع من خلال الاحتياطي، سينطلق إنذار بأن هناك 100 ألف في الاحتياطي ولكن 20% منها تم تخصيصها للمشروع. وإذا كانت الحال كذلك (وطلب الوفد تأكيدا لفهمه للموقف) قال الوفد أنه ليس لديه اعتراض، لأن هذا الأسلوب جيد. وبالرغم من ذلك، الأمر المختلف هو ما إذا كان المنهج المتبع هو إقامة المشروع بناء على الاحتياطي أو تمويله من الاحتياطي. وإذا كان المنهج المتبع هو المنهج الثاني، يجب تحديد التكلفة التقديرية للمشروعات وسيخضع الاحتياطي لإشراف جهاز يمارس رقابة أعلى.

366. وقال وفد المكسيك أنه وجد أن هذه الممارسة ذات صلة وخاصة فيما يتعلق بإستراتيجية إدارة المخاطر. وعبر عن رغبته في الإشارة إلى أن القيام بتغيير سياسات الاحتياطي سيكون له أثر على إسهامات الدول الأعضاء. وإذا كان الحال كذلك، قال الوفد أنه يجب وضع برنامج تدريجي وليس فوري لزيادة مستوى الاحتياطي وفقا للفقرة 27. وأيد الوفد القيام باستعراض شامل للسياسات المتعلقة بالاحتياطي والأرصدة بصفة عامة، وعبر عن رغبته في وجود وضوح أكثر في مزايا

وجود احتياطي معين لمشروعات خاصة بما يتماشى مع ما قاله وفد إسبانيا، لأن ذلك سيؤدي إلى وجود إشراف وشفافية. ورأي الوفد أنه من المهم، عند استعراض هذه السياسات، أن يتم أخذ الشروط التي يجب الالتزام بها في الحسابان عند تمويل المشروعات من الاحتياطي. وفي الجلسات السابقة للجنة البرنامج والميزانية شكك عدد من الأعضاء في السياسة الحالية لأنهم اعتبروها في غاية الليونة والمرونة.

367. وعبرت الأمانة عن شكرها لكافة الوفود لتشجيعهم فيما يتعلق باستعراض السياسات الخاصة بالاحتياطي. وعبرت الأمانة عن رغبتها في عرض نقطتين. أولاً، أشارت إلى أنه في الماضي كانت الدول الأعضاء تقرر وقف استخدام أو تخصيص صندوق احتياطي منفصل للمشروعات لأن ذلك يتطلب توفير سيولة وهو أمر لا يعتبر بالضرورة من الحكمة من الناحية المالية. ويبدو أن ذلك أحد أسباب توقف صندوق الاحتياطي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأبنية في التسعينات. لذلك، ففي حالة وجوب إنشاء صندوق احتياطي منفصل أو صندوق احتياطي خاص وفقاً لتوصيات المدقق، يجب على الأمانة النظر في تأثير ذلك على السيولة مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الحاجة لهذا الأمر ليست ملحة لأن المنظمة تدر نقداً. وطالما أن إعداد التقارير حول صافي الأصول ومستوى الأصول المتوافرة فوق ذلك يمكن أن يتم بوضوح، فإن اقتراحات استخدام الاحتياطي يمكن أن تقدم في سياق تفسير صارم لاستخدام الموارد والتي يجب أن تكون كافية لتسمح للدول الأعضاء باتخاذ قرارات تتعلق بالمشروعات. وفيما يتعلق بسؤال وفد إسبانيا حول كيفية تفسير خلق احتياطي، أشارت الأمانة إلى أن الرسم البياني الموجود تحت الجدول 3 في الوثيقة يوضح صافي الأصول التي تم تحليلها من منظور السياسات الخاصة بالاحتياطي. أما الرسوم البيانية، التي اعتمدت على القرارات التي قامت الدول الأعضاء باتخاذها، فيما يتعلق بالمستوى المستهدف للاحتياطي، فقد أظهرت قيمة تم اعتمادها بالفعل للمشروعات الخاصة والرصيد المتاح الذي يمكن استخدامه في المستقبل بناء على موافقة الدول الأعضاء على المشروعات الجديدة. وقالت الأمانة أن كافة القرارات التي قامت الدول الأعضاء باتخاذها كانت تتماشى تماماً مع سياسة الاحتياطي، لكن بعد الاستماع إلى المداخلات المختلفة فيما يتعلق بهذا الموضوع، رأت أن الوقت مناسب لاستعراض المستويات المستهدفة لأن هذه المستويات المستهدفة قد تم وضعها في التسعينات ولم يتم استعراضها منذ ذلك الحين. وأضافت الأمانة أن المدققين الخارجيين السابقين قد أوصوا بزيادة في نسبة الاحتياطي المستهدف من المستوى الحالي الذي يبلغ 18.5% من الإنفاق خلال فترة سنتين إلى 25% من الإنفاق خلال فترة سنتين. وفي الوقت الحالي، لم توافق الدول الأعضاء على هذه الزيادة ولذلك يتم الاحتفاظ بمستوى 18.5% والذي يغطي أربعة أشهر تقريباً من النفقات المتوقعة في فترة السنتين في أي فترة. ولذلك ترى الأمانة أنه من المناسب أن يتم استعراض مستوى الاحتياطي المستهدف مع أخذ النقطة التي أثارها وفد المكسيك في الحساب والتي تتعلق بأن ذلك يجب أن يتم بصورة تدريجية.

368. وطلب وفد إسبانيا توضيحاً حول ما إذا كان استخدام الموارد يتبع الموافقة على المشروع الذي يتم تمويله من الاحتياطي أو بعبارة أخرى متى كان يتم اتخاذ قرار بإنشاء صندوق مع أخذ إجمالي الاحتياطي في الحساب وما إذا كان الصندوق لعدة سنوات يتم تخصيص أرصده له بحيث يتجاوز العام المالي؟ وما هو الاحتياطي الذي تم تخصيصه للمشروع؟ أم أن الأمر يتم بخلاف ذلك، أي يتم أولاً إنشاء احتياطي خاص، ثم يتبعه قرار حول أي من هذه الاحتياطيات سيتم تخصيصها.

369. وأكدت الأمانة، أولاً، على أنها لا تقترح إنشاء صندوق احتياطي خاص، لكن ذلك يتبع توصية قام بها المدققون الخارجيون وهي توصية تعتقد الأمانة أن الدول الأعضاء والأمانة نفسها يجب أن تدرسها دراسة مستفيضة. ولهذا السبب اقترحت الأمانة القيام بعملية استعراض قبل أن تتم إعادة النظر في المسألة في العام التالي. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الاحتياطي الحالي يتم استخدامه فقط بناء على اقتراح يقدم إلى الدول الأعضاء لاستعراضه واعتماده، أكدت الأمانة أن هذه كانت الحال وأن عملية الاستعراض والاعتماد كانت تسبق استخدام الأرصدة في مشروع ما. وأضافت الأمانة أنه في أعقاب موافقة الدول الأعضاء على مشروع ما، طالب المدقق الخارجي بنقل قيمة المبالغ المحددة من الفائض المتراكم ووضعه في احتياطي خاص أي أن هذه العملية كانت تتبع قرار بإنشاء احتياطي خاص.

370. وطلب وفد كندا، بالإشارة إلى الفقرتين 1 و34 من الوثيقة، توضيحا يتعلق بتحديد طبيعة الاستعراض المذكور في الفقرتين المذكورتين وما نوع الوثائق التي سيتم تقديمها للدول الأعضاء.

371. وأشارت الأمانة إلى أن فقرة القرار 34 تتكون من جزأين. يتعلق الأول منها باعتراف الدول الأعضاء بالحاجة إلى استعراض السياسات الخاصة بالاحتياطي وصناديق رأس المال العامل. أما الجزء الثاني من فقرة القرار فيطالب الأمانة بالقيام بالاستعراض والفحص بناء على الإرشادات التي تم الحصول عليها أثناء اجتماع لجنة البرنامج والميزانية بما في ذلك توصيات المدقق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بما فيها الأهداف، والمسائل المتعلقة بالسيولة، وإدارة واستخدام الاحتياطي. لذلك صرحت الأمانة أن هذه العملية تتكون من خطوتين فقط.

372. وعبر وفد كندا عن شكره للأمانة عن التفسيرات وتساءل بشأن الجدول الزمني الذي يتم التفكير فيه بخصوص المرحلة الأولى والثانية وما إذا كانت اللجنة قد أخذت ذلك في الحسبان وقامت بتبنيه أم لا. وأضاف الوفد أنه سيكون من المفيد أن تكون هناك إشارة إلى الجدول الزمني لأن الاستعراض، إذا قبلته اللجنة، سيتم وفقا لما أشار إليه وفد المكسيك، ويجب القيام به بصورة تدريجية.

373. وقالت الأمانة إنه بعد الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء، ستتعلق الخطوات التالية بتحليل النواحي التي بدأت بالفعل بتحليلها في الوثيقة التي تقوم باستعراضها وستعود فيما بعد باقتراح، وتأمل في أن يكون ذلك في جلسة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر العام التالي (مع الأخذ في الحسبان أنه ستكون هناك دورتان للجنة البرنامج والميزانية في العام التالي في يونيو وفي سبتمبر لأنها ستكون سنة وضع الميزانية). وهذا هو الجدول الزمني المقترح.

374. وتلا الرئيس القرار المقترح.

375. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد استعراض وضع المنظمة المالي (صافي الأصول) وتطوره:

"1" اعترفت بالحاجة إلى إجراء استعراض للسياسات الخاصة بالأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة؛

"2" والتمست من الأمانة تزويد لجنة البرنامج والميزانية باقتراح سياسة شاملة يتضمن تحديد المستوى المستهدف فيما يخص صافي الأصول، والاعتبارات الخاصة بالسيولة، وإدارة الفائض المتاح فوق المستوى المستهدف واستخدامه والإبلاغ عنه، مع مراعاة تعليقات وإرشادات الدول الأعضاء و توصيات هيئات التدقيق والرقابة في هذا الصدد.

البند 13 التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية

376. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/11

377. وقام الرئيس بتقديم بند جدول الأعمال (التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية) والذي يتعلق بالبرنامج 23 (إدارة الموارد البشرية وتطويرها) وقام بدعوة مدير إدارة الموارد البشرية لعرض الوثيقة WO/PBC/22/11

378. وأشادت الأمانة، قبل عرض التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية، بالعمل الجيد والإنجازات التي حققها العاملون في الويبو الذين ينتمون إلى 118 دولة ويقدمون خبرات كبيرة التنوع وقدرة على إنجاز برامج الويبو. ثم قامت الأمانة بعرض التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية (التقرير السنوي) مشيرة إلى أن إستراتيجية الموارد البشرية التي أقرتها لجنة تنسيق الويبو في عام 2013 كانت تتضمن أربعة أهداف: أولا، تحسين تمثيل الويبو بما يتماشى مع احتياجات الملكية الفكرية العالمية المتنامية من خلال قوى عاملة نشطة ومتنوعة من الناحية الجغرافية. ثانيا، وضع الويبو في مرتبة جمة متميزة تقدم خدمات عالمية للملكية الفكرية. ثالثا، التأكيد على أن الويبو هي جمة التوظيف المفضلة من قبل الخبراء الدوليين في مجال الملكية الفكرية والمتخصصين

الآخرين وموظفي الدعم. وأخيراً، القيام بمزيد من التحسين للكفاءة التنظيمية من خلال تسخير الموارد بصورة فاعلة. وفي التقرير السنوي، تم تقديم نظرة عامة في الفصل 1، ثم أتبعها لمحة عن القوى العاملة في القسم 2. أما القسم 3 فهو أكبر جزء في التقرير وكان يحتوي على تحديث لتنفيذ إستراتيجية الموارد البشرية. وتمت مناقشة أمور أخرى متعلقة بالموارد البشرية في القسم 4 إلى جانب فحص الدراسة الإستشرافية في القسمين 4 و 5. وتناول القسم 6 الأمور التي تناقش عادة في لجنة تنسيق الويبو. أما المرافق فقد تضمنت إحصاءات مفصلة عن الموارد البشرية ومعلومات حول التنوع الجغرافي في الفترة من 2000 وحتى 2014. وقد تم تضمين التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات كمرفق 3. ثم قامت الأمانة بمناقشة ثلاثة فقرات مفصلة في التقرير السنوي: التنوع الجغرافي والكفاءة والإصلاح. وقد تمت مناقشة التنوع الجغرافي بإسهاب في 2013. وعبرت الدول الأعضاء عن عدد من وجهات النظر في هذا الصدد، بما أثار مسألة تأسيس نظام رسمي ليحل محل اتفاقية 1975. وحتى تم حل المسألة، قامت الأمانة بالتعهد بالتوظيف من قاعدة متنوعة جغرافياً بقدر الإمكان. ولتحقيق هذا الهدف، تم التعاون مع عدد من المجموعات الإقليمية لتتبع المتقدمين المؤهلين. وتم الإعلان عن سبعة وظائف متخصصة في المناطق المستهدفة من خلال حملتين محددين، إحداهما في عام 2013 والثانية في عام 2014، بما أدى إلى زيادة عدد الطلبات من هذه المناطق. وتم تعيين خمسة مرشحين من المناطق التي كان من المقرر زيادة تمثيلها. وقد تم تحقيق ذلك مع الاحترام الكامل للطلب الواضح للدول الأعضاء والذي يتعلق بتوظيف مرشحين على أساس الجدارة. وكانت هناك مشاورات مباشرة مع بعض الدول الأعضاء التي لم يتم تمثيلها أو التي لا يتم تمثيلها بالمستوى المطلوب بهدف زيادة عدد المتقدمين من هذه الدول. وكان هناك كثير من الجهد يجب القيام به في هذا المجال ويمكن تنظيم حفل توعية أثناء اجتماعات الجمعية من أجل استهداف الدول الأعضاء التي لا يتم تمثيلها للسعي للحصول على مساعدتها في الحصول على معلومات حول الوظائف الشاغرة بها التي تناسب المرشحين المؤهلين في تلك الدول الأعضاء. وكانت هناك انتكاسات تتعلق بالتنوع الجغرافي. فمنذ عام 2010، كانت الويبو تقوم كل عام بتثبيت عدد من الموظفين الذين عملوا في المنظمة لفترات قصيرة منذ فترة طويلة وفقاً لبرنامج أقرته لجنة تنسيق الويبو. وبعد مسألة العاملين لفترات قصيرة وفترات طويلة، كان 72% من العاملين لفترات قصيرة على مدى فترة طويلة من غرب أوروبا. وفي عام 2014 وحدها كان من بين كل تسعة متخصصين يتم توظيفهم بموجب هذا البرنامج، ثمانية يحملون جنسيات دول غرب أوروبا. وكان هناك تطور إيجابي تمثل في اقتراب انتهاء برنامج التكامل بين الخدمة لفترة قصيرة على مدى طويل لأنه بقي عدد قليل من الحالات للتعامل معها. وبالرغم من ذلك، كانت هناك تحديات أخرى. استمر دوران الموظفين في الويبو منخفضاً حيث سيتقاعد 14 موظفاً فقط في الدرجات المتخصصة أو الأعلى في عام 2015 ومن المتوقع أن يترك عدد مماثل العمل لأسباب أخرى. وبالرغم من أن ذلك أوجد وظائف شاغرة فإنها لم تكن كافية لإحداث تحسن سريع في التنوع الجغرافي. وفيما يتعلق بالكفاءة، فإن عملية احتواء التكلفة كانت أحد المجالات التي طالبت الدول الأعضاء بالعبء فيها. ظل إجمالي الإنفاق مستقراً عند 66.6% ولم يتغير بشكل كبير منذ عام 2010. علاوة على ذلك، فقد استطاعت الويبو أن تحدث إعادة تنظيم تدريجي لقوتها العاملة مع دعم المناطق ذات الأولوية بدون زيادة الحجم الإجمالي للقوى العاملة. وقد تم الجزء الأكبر من عملية إعادة التنظيم من خلال التقاعد والتفريق. ولم يتم فصل سوى عدد قليل من الموظفين. ومن خلال عملية الأوتمة ومن خلال تحسين العمليات زادت الإنتاجية بينما ظل حجم القوى العاملة مستقراً. وقد وصل التوازن الجنساني الشامل في الويبو إلى 53% لكن كان يجب القيام بمزيد من الجهد لتحقيق التوازن على كافة المستويات بحلول عام 2020. وأخيراً، انخفضت معدلات الغياب عن العمل في عام 2014. ثم قامت الأمانة بإلقاء بعض الضوء على الإصلاحات. وفي عام 2013، قامت لجنة تنسيق الويبو باعتماد نظام العدالة الداخلية والذي كان بمثابة عملية إصلاح موسعة والتي تم تطبيقها على نطاق واسع. وقد رحب العاملون بالدراسة التجريبية الخاصة بالمكافآت والتقدير وكان التقييم الأولي إيجابياً. وكانت الدراسة التجريبية الثانية قيد التنفيذ وسوف يتم عقد اجتماعات مجلس إدارة وتقديم توصيات بنهاية عام 2014. وقد تم تطبيق المساواة بين الجنسين بعد مباحثات موسعة مع كافة أصحاب المصلحة. وفي النهاية، كان هناك تقدم في سير العمل المتعلق بنظام تخطيط موارد المؤسسات مع إطلاق وحدة الرواتب في شهر فبراير 2014. وقد انتقل المشروع إلى مجال الاستخبارات التجارية والذي يعطي المدراء إمكانية الدخول الفوري على المعلومات الإدارية المتعلقة بالعاملين لديهم. وقد تم إدخال نظام التصويت الإلكتروني أيضاً بنجاح في بداية هذا العام. وبالنسبة للفترة من 2014 وحتى 2015 يتم التركيز على تطبيق مزيد من التنوع الجغرافي وتقديم خطة عمل للمساواة بين الجنسين. وهناك حاجة أيضاً لمزيد من الجهد حول إعادة تنظيم القوى العاملة وتخطيطها لضمان توفير قدرات إضافية كافية للمجالات التي يحدث بها توسعات بدون زيادة حجم القوى

العاملة. إن شروط الخدمة في الويبو وبيئة العمل بها تنافسية إلى حد كبير. كانت الويبو مشارك نشط في مجموعات العمل التي أنشأتها اللجنة الدولية للخدمات المدنية لاستعراض النظام الحالي للتعيينات في الأمم المتحدة. ويوجد لدى الويبو قوى عاملة صلبة وملتزمة وتتطلع للأمام وفي وضع يؤهلها لتنفيذ أهداف برنامجها.

379. وفيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات، أعلن عضو آخر من الأمانة بكل أسف عن وفاة رئيس مكتب الأخلاقيات، السيد أفارد بيشوب في شهر يوليو بعد رحلة مرض، معبرا عن تقديره العميق للإسهامات الهامة للسيد بيشوب والذي استطاع بمفرده أن ينشئ وظيفة الأخلاقيات وهيكلها في الويبو حيث عمل بلا كلل وكرس مجهوده لهذه المهمة الهامة منذ عام 2010. وكانت عملية شغل منصبه جارية في الوقت الحالي، وتم تعيين السيد سيرجيو سانشو رئيسا لمكتب الأخلاقيات بالنيابة. وقد عبر العديد من الوفود عن دعمهم لتوصية لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة بأن يكون تقرير مكتب الأخلاقيات مستقلا ولا يتم إدراجه في التقرير السنوي للموارد البشرية. ووافقت الأمانة على أن يتم تقديم تقرير مكتب الأخلاقيات بصورة مستقلة في المستقبل. وقد وفر تقرير مكتب الأخلاقيات الذي تم تقديمه للوفود تفاصيل عن أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام 2013. ومن الأدوار الهامة لرئيس مكتب الأخلاقيات أن يقوم بتقديم النصح السري للمدراء وكافة العاملين. وبناء عليه، لم تستطع الأمانة التحدث عن جوانب عمل مكتب الأخلاقيات هذه. وفيما يتعلق بالأولويات العاجلة، كان هناك تقدما كبيرا في عملية وضع سياسة إفصاح مالي جديدة (يتم استكمالها خلال الشهر القليلة القادمة) لكبار الموظفين وموظفين آخرين محددين.

380. ورحب وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، بالمعلومات المتضمنة في الوثيقة WO/PBC/22/11 وخاصة وجهات النظر النوعية والكيفية في ضوء المناقشات التي جرت أثناء الجلسة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وعبر ممثل المجموعة باء عن رغبته في تقديم بعض التعليقات الأولية حول الوثيقة قبل اجتماعات سبتمبر. ووافق ممثل المجموعة باء على الأهمية الكبيرة للتصميم المؤسسي للويبو على تلبية احتياجات العمل لتمكين المنظمة من الاستجابة لبيئة الملكية الفكرية العالمية سريعة التغير. كما رحب بزيادة التركيز على تطوير وإعادة تنظيم المهارات باستخدام المزايا التي يتم الحصول عليها من خلال الأوتمة وإدخال أساليب تكنولوجية جديدة إلى جانب إصلاح الإطار التعاقدية والذي يمكن أن يمثل أساسا للمرونة التنظيمية المطلوبة. كما رحب ممثل المجموعة باء بتقليص زمن التوظيف وهو ما يمكن أن يسرع من تكيف المنظمة مع البيئة المتغيرة. ويجب متابعة هذا المبادرات لتمكين الويبو من الاستمرار كجهة رائدة تقدم خدمات الملكية الفكرية العالمية. ومن هذا المنطلق، يمكن تقديم بعض الدعم النوعي الذي يتعلق بدعم عمليات مدريد في القسم 5 في عام 2014/15 وهو ما يعكس طلبا قويا على كلا النظامين. ويجب ضمان تنفيذ إستراتيجية الموارد البشرية فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة باتحادات التسجيل. ومن الجدير بالإشارة أن النقل من الخدمة العامة إلى المناصب المتخصصة لم يؤد إلى زيادة عدد العاملين ولكنه أدى إلى زيادة التكلفة وهو أمور ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء. ولذلك، يجب أن يتم النقل فقط إذا كان ضروريا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. وينبغي الحذر من الميل إلى زيادة عدد الوظائف زيادة كبيرة على مستوى المدراء وما فوق ذلك ويجب أن يؤخذ متوسط عدد هذه المناصب في منظمة الأمم المتحدة في الحسبان. وتتمتع الإستراتيجية المؤسسية بنفس أهمية التغير المؤسسي. ولذلك، فإن وجود آلية فعالة لتعاقب الموظفين يعتبر عنصرا أساسيا في أسس التنظيم الوظيفي. ودعم ممثل المجموعة باء بقوة تنفيذ عملية الانتقال إلى آلية تخطيط رسمية لتعاقب الموظفين. كما عبر أيضا عن ترحيبه بإدخال بيانات مقارنة توضح وجود اتجاه إلى أسفل في التقرير. وتعتبر تكلفة الموظفين من الجوانب الأساسية للموارد البشرية. وقد تضمن التقرير فقط تاريخ إجمالي قيمة النفقات المتعلقة بالعاملين ونسبتها من إجمالي التكلفة في جدول رقم 6. وسوف تقدر الحصول على المزيد من المعلومات المفصلة في هذا المجال. وفيما يتعلق بتأمين أعلى معايير الكفاءة، فإن المقدرة والنزاهة من الأمور الضرورية من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة وفقا لاتفاقية الويبو. وبينما رحب الوفد أيضا بمجهود الأمانة المتعلقة بالتنوع الجغرافي والمتضمنة في التقرير، فقد أشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالرغم من ذلك إلى القصور في المهارات في الويبو. ولا بد من استمرار الويبو في التعاون مع مجتمع ولجان الموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة والإسهام في سياسات الموارد البشرية وفي الإصلاحات المستمرة في نظام التعويض في الأمم المتحدة. وأشار ممثل المجموعة باء إلى الجهود الضخمة التي بذلتها الأمانة فيما يتعلق بقضايا الموارد البشرية ودعا إلى المضي في تنفيذ سياسة للموارد البشرية وعمليات التدقيق المنتظرة لقضايا الموارد البشرية.

381. ووجد وفد باراغواي، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن العرض الذي قدمته الأمانة للتقرير السنوي يقدم صورة لاتجاهات الموارد البشرية على مدى السنوات الثلاثة الماضية وهو ما يستدعي التعليق عليها. ويجب أن تتضمن مثل هذه التقارير تحليل مقارن يعكس اتجاهات تطبيق سياسات الموارد البشرية. ودعا ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى تقديم تقارير موارد بشرية في المستقبل توفر مثل هذه المعلومات المقارنة وهو ما يشير إلى الفاعلية الحقيقية للسياسات التي تم تبنيها. وعرض المرفق الأول للوثيقة تحليل مفصل للتمثيل الجغرافي وفقا للمناطق حتى يونيه 2014 موضحا أن فئة الوظائف المتخصصة بكاملها، وهي تمثل فقط 7.2% من العاملين، تأتي من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أكد ذلك على أهمية تبني سياسة توزيع جغرافي جديدة بأسرع ما يمكن وفقا لتوصيات التي مازالت في انتظار الاستعراض. وأشار الجدول رقم 24 من نفس المرفق إلى معدل تطبيق يبلغ 24% فقط. وترغب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في معرفة الجهود التي ستقوم بها إدارة الموارد البشرية من أجل تنفيذ 90% من السياسة الجديدة بالإضافة إلى ما إذا كان من الواقعي توقع التطبيق الكامل لهذه السياسة بنهاية عام 2014. وبالنسبة لجدول رقم 24 أيضا فإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تود التعرف على الجهود التي بذلت لتطبيق آلية استعراض الجودة وفقا للتوصية رقم 9 بالإضافة إلى مصير دليل الموارد البشرية المذكور في التوصية رقم 22. وأشار المرفق إلى 23 توصية لكن التقرير أكد (في الفقرة 83) أن مراجعة جرت مؤخرا قد تمخضت عن ثمانية توصيات جديدة. وكان من المطلوب الحصول على المزيد من التفاصيل حول هذه التوصيات بالإضافة إلى الإجراء الذي تنوي الأمانة اتخاذه في هذا الصدد. واقترح ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إضافة عبارة إلى فقرة القرار في المذكرة التقديمية للتقرير السنوي لتكون كما يلي: "بناء على اقتراح الأمانة، نقترح تضمين الكلمات التالية ونوصي بمطالبة الجمعية العامة بأن يتم تضمين المقترحات التي تصيغها الدول الأعضاء في تقرير الموارد البشرية الجديد والذي سيتم توزيعه خلال التسعين يوما القادمة." وسوف يتم توزيع المقترح مكتوبا بحيث يمكن للدول الأعضاء الإسهام بصورة ملائمة في اعتماد فقرة القرار.

382. ووجد وفد جمهورية إيران الإسلامية أن التقرير السنوي مليء بالمعلومات ومفيد. وكان التمثيل الجغرافي هاما في جهات صناعة القرار وفي عدد المتخصصين الذين يعملون في المنظمة. وقد تم التأكيد على ذلك في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وخاصة توصية رقم 6 والتي أشارت إلى أنه لا بد على لجنة تنسيق الويبو أن تعيد النظر في المبادئ التي تحكم التوزيع الجغرافي لضمان مزيد من التنوع الجغرافي داخل القوى العاملة المتخصصة في الويبو. وبناء عليه قام الوفد بتسجيل قلقه إزاء هذه القضايا على أمل تبني توصيات في اللجنة لتغيير الحالة الحالية لفائدة الدول الأعضاء والمنظمة. وتمثل حالات التقاعد القادمة فرصة أمام المنظمة لتتبع التوصيات الجغرافية. وكما طلب أثناء اجتماع لجنة البرنامج والميزانية العام الماضي، حث الوفد الأمانة على إعداد شكل بياني حول تحسين التمثيل الجغرافي خلال الفترة بين 2010 و2014 مثل الشكل البياني الخاص بالتوازن بين الجنسين في الصفحة 6 من التقرير السنوي.

383. وتحدث وفد كينيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ووجد أن التقرير قد قدم الكثير من المعلومات حول الموارد البشرية لكنه شعر بالحاجة إلى مزيد من المعلومات لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ القرار. وفي مجال التنوع الجغرافي، على سبيل المثال، لم توضح المعلومات المقدمة توجه الأمانة. ويصور المرفق الأول والثاني المواقف المختلفة المتعلقة بالاحتمالات الجغرافية: وكان التمثيل منخفضا في المرفق الأول لكن المرفق الثاني أظهر أن أمريكا اللاتينية والكاريبي قد تم تمثيلها بصورة أكثر من اللازم في الأمانة بينما نجد أن الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أقل تمثيلا. أما غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والباسيفيك فهي ممثلة وفقا للمستوى المطلوب. وبالرغم من ذلك، فقد تمت مناقشة زيادة التنوع الجغرافي والخبرات الإقليمية على أنها حلول محتملة للموقف. وكان هذا الأمر محيرا إلى حد ما ولذلك كان ينبغي القيام بتوضيح كبير. وأشار الوفد أيضا إلى أن إجراءات مثل تغيير الحالة بالنسبة للعاملين المؤقتين لمدة طويلة وبرنامج الانفصال الطوعي لم ينتج عنها بالضرورة زيادة في التنوع الجغرافي. وقد زاد تمثيل غرب أوروبا بنسبة 2%. ولم تتمكن المجموعة الأوروبية من التأكد مما إذا كانت الأمانة والدول الأعضاء يتبعون نفس السياسة. ولأن جميع العاملين يتم تحليلهم وفقا لنوع العقد، كان من الصعب تقييم ما إذا كان التنوع الجغرافي المتبع إجراء مؤقتا أم طويل المدى. وتمت مطالبة الأمانة بتحليل العاملين وفقا لنوع العقد والدرجة.

وعلاوة على ذلك، يجب إعادة النظر في التنوع الجغرافي لأغراض التوضيح ويجب الأخذ في الحسبان ضرورة تمثيل كافة الدول في الأمانة.

384. وصادق وفد إسبانيا على بيان وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. وكانت الوثيقة مفيدة وتمثل نسخة محسنة من نسخة العام الماضي. وقد اتفق مع إطار سياسة الموارد البشرية المقدمة هنا. وكما حدث في الأعوام الماضية، كانت القضية البارزة هي الحاجة إلى أن يتضمن التقرير السنوي بيانات مالية أكثر تحديدا تتعلق بالموارد البشرية. فعلى سبيل المثال، تقدم النسب المئوية فيها أوضح للنسب والتي أشارت إليها خطوط الميزانية الأكثر أهمية والمتعلقة بالموارد البشرية. علاوة على ذلك، يجب أن يشير التقرير إلى ما تضمنته فئات الموارد البشرية المختلفة لأن بعض النفقات يمكن أن تفسر كنفقات موارد بشرية بوضوح ولبعضها لا يمكن تفسيره كذلك. وبناء عليه، لأغراض المقارنة من المفيد أن يكون لدينا تعريفا واضحا لما يمكن اعتباره نفقات متعلقة بالموارد البشرية. وقد رحب الوفد بالبيان الذي أوضح أنه تمت الموافقة على التقاعد المبكر حتى يمكن إصدار عقود جديدة للوفاء بالحاجة إلى توظيف موظفين جدد والحصول على مهارات جديدة. وبالرغم من ذلك، ففي الوبو ومنظمات أخرى لوحظ وجود اتجاه نحو استبدال الوظائف الإدارية بوظائف متخصصة. وبينما قد يكون ذلك مبررا بسبب المهارات الجديدة التي تحتاج إليها المنظمات، فإن ذلك قد يتطلب زيادة عدد العاملين، من الناحية النظرية بالنسبة للوظائف الإدارية. وهذه نقطة هامة يجب أن نضعها في الحسبان لان عمليات الاستبدال سوف تؤثر على نفقات الموارد البشرية الكلية ولذلك يجب مراقبتها بحرص. وقام الوفد بالتصديق على نظام التقدير والجوائز لأن التقييمات الأولية أظهرت أنه مرحب به وقد نجم عنه نتائج إيجابية للغاية. كذلك فقد كان تقرير المدقق الداخلي بنفس درجة الأهمية من حيث أن المكافآت المالية يجب أن تكون مميّزة ومحدودة ومن الأفضل التركيز على الجوائز التي لا يجب بالضرورة أن تكون مالية.

385. وقام وفد إكوادور بالتصديق على بيان وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أشارت مقدمة التقرير السنوي إلى أن إستراتيجية الموارد البشرية كانت تهدف إلى تسهيل تقديم الخدمات المتكاملة على المستوى العالمي وكان أحد الأهداف الأساسية هو تحسين استجابة الوبو لاحتياجات الملكية الفكرية العالمية الناشئة من خلال قوى عاملة نشطة ومتنوعة جغرافيا. وأشار البيان أيضا إلى أن المحاولات المبذولة من أجل زيادة التمثيل الجغرافي بين القوى العاملة تضمنت تنظيم حملات توعية لكنها لم تكن كافية. وتم الاعتراف بالمشكلة. وحاولت المنظمة علاج أوجه عدم التوازن الحالية وكانت هناك نسبة مرتفعة من العاملين من أوروبا الشرقية وخاصة في المستويات المتخصصة والمستويات العليا. وأوضحت النقطة خامسا في التقرير التكهنات المتعلقة بعام 2014-2015 حول المزيد من التنوع الجغرافي وكانت هناك نية لوضع برنامج عمل لضمان تضمين التمثيل الجغرافي في كافة المستويات المتخصصة. وطالب الوفد بمعلومات عن نوع الأنشطة التي ستقوم الأمانة بتنفيذها من أجل إشراك الدول الأعضاء في العملية ولإيجاد حل للمشكلة التي تم الاعتراف بها في التقرير.

386. ودعم وفد بيرو البيان المقدم من وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد قدم التقرير المطروح أمام الوفود نبذة بينما كان المطلوب بحق هو نص يحدد الاتجاهات والتطورات الحالية. وطالب الوفد بالمزيد من المعلومات حول التوقعات المتعلقة بإستراتيجية الموارد البشرية التي تمتد على مدى ثلاث سنوات والتي صدرت في يوليو 2013 وحول التوصية رقم 7 عن وضع خطة عمل بحلول نهاية عام 2015 تتضمن إجراءات وأهداف محددة لتوسيع التنوع الجغرافي للقوى العاملة المتخصصة. وكان لدى الوفد عدد من المقترحات المتعلقة بمشروع القرار واعتقد أن التقرير يمكن أن يصبح أكثر وضوحا ويجب أن يأخذ في الحسبان كافة المقترحات ذات الصلة التي تم تقديمها. ويمكن تقديم توصية مؤداها أنه يجب على الجمعية العامة أن تأخذ إجراء في هذا الصدد.

387. ودعم وفد أستراليا البيان الصادر عن وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء وإستراتيجية الموارد البشرية ذات الثلاث سنوات الخاصة بالوبو ورحب بالتقرير السنوي بشأن الموارد البشرية. وتم حث الأمانة على استمرار الجهود الرامية لتحسين التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين بين العاملين في الوبو مع أخذ الحاجة إلى اختيار المرشحين المؤهلين في الحسبان. وقد انعكس الانخفاض في نسبة التغيب عن العمل بصورة إيجابية على الإصلاحات التي جرت مؤخرا في مجال الموارد البشرية

وكان التركيز على تدريب العاملين من التطورات المرحب بها. وطالب الوفد الحصول على مزيد من المعلومات حول مشاركة الأمانة في استعراض مستحقات العاملين في مختلف أرجاء منظومة الأمم المتحدة والذي تقوم به لجنة الخدمة المدنية الدولية.

388. ودعم وفد المكسيك البيان المقدم من وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي وعبرت عن عزائه في وفاة السيد بيشوب. ورحب الوفد بالتزام الويبو بالتعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية مطالباً بمزيد من المعلومات المفصلة والمصنفة حول تكلفة العاملين المذكورة في الجدول رقم 6 مع تقديم توضيح دقيق للتكلفة التي تعتبر تكلفة عاملين. ويجب أن يتضمن الجدول رقم 6 إحصاءات معتمدة على أنها جزء من موازنة 2014/15. وتضمنت إستراتيجية الموارد البشرية التي تم إقرارها في 2013 قسماً عن المخاطر والتحديات أشار إلى أنه، بالرغم من أن الويبو لديها قاعدة مالية قوية فقد واجهت ضغوطاً تتعلق بالتكلفة والتي يجب إدارتها بصورة قوية. ويكون هذا التحدي ذو صلة عند فحص القضايا المالية التي تؤثر على الويبو وهناك حاجة إلى إنشاء آليات للحد من التكلفة من خلال تنظيم سياسات الويبو مع المنظمات الأخرى التي تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة.

389. ودعم وفد ألمانيا بيان وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. وحث الوفد الأمانة على ضمان أن إستراتيجية الموارد البشرية قد تم تطبيقها مع الالتزام بالاحتياجات الخاصة باتحادات التسجيل وإعطاء الاهتمام اللازم بالتوصيات الخاصة بعمليات التدقيق المنتظرة في مجال الموارد البشرية، وتقديم المزيد من التفاصيل، والمعلومات المصنفة حول تكلفة العاملين.

390. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بيان وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. وقد رحب الوفد بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بنظام العدالة الداخلية، والتخطيط التنظيمي، وإدارة الأداء، والتوظيف وعبر عن تعازيه في وفاة السيد بيشوب. ويجب الشاء على المنظمة بسبب نظام تقييم الأداء القوي والذي تمت مراجعته والذي تضمن طريقة للتعامل مع انخفاض مستوى الأداء وزيادة التواصل بين المشرفين ومرؤوسهم والربط بين أداء الأفراد وأداء المنظمة والأهداف. وطالب الوفد بالحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية التعامل مع انخفاض مستوى الأداء.

391. وأكد وفد الصين على التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بإستراتيجية الموارد البشرية وعبر عن أمله في أن تقوم الويبو بتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالتوظيف وزيادة التنوع الجغرافي مع ربط ذلك بأداء العاملين. وطالب الوفد بالحصول على توضيح يتعلق بالأرقام الواردة في الجدول رقم 1.

392. وعبر وفد إيطاليا عن دعمه لبيان وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء ولأهداف إستراتيجية الموارد البشرية وخاصة تحسين قدرة الويبو على الاستجابة للبيئة العالمية سريعة النمو الخاصة بالملكية الفكرية. كذلك كانت هناك أهمية كبيرة للجهود التي قامت بها الأمانة فيما يتعلق بالاستغلال الأمثل للعاملين من أجل ضمان وجود تصميم تنظيمي مناسب وإدارة ومواءمة المهارات مع احتياجات المنظمة واستخدام أوجه المرونة المقدمة من خلال العقود التي أبرمت مؤخراً للعاملين. ويجب أخذ احتياجات الملكية الفكرية العالمية في الحسبان عند تطبيق سياسات الموارد البشرية. وتم تشجيع الأمانة على الاستمرار في التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطوير سياسات موارد بشرية على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ويجب مراعاة أعلى مستويات الكفاءة والقدرة والنزاهة الممكنة كما يجب أخذ التنوع الجغرافي في الحسبان عند القيام بالتوظيف. وكانت هناك حاجة للحصول على المزيد من المعلومات حول تكلفة العاملين.

393. والتفتت الأمانة إلى تعليقات المجموعة باء. وكان نظام مدريد مجال اهتمام خاص وكان من الواضح أن هناك حاجة للقيام بإصلاحات من أجل السماح بعملية التوسع. وكانت هناك خطط لبناء القدرات أينما تطلب الأمر. وبالرغم من تحويل عدد من وظائف الخدمة العامة إلى وظائف متخصصة فإن المستوى الأول للالتحاق بالوظائف المتخصصة في الواقع كان الخيار الأقل تكلفة في جنيف. وقد أصبحت بعض العمليات التي تعاملت معها المنظمة أكثر تعقيداً وكانت هناك حاجة مرتبطة بذلك تتعلق بالوظائف المتخصصة. وبالرغم من ذلك، تم القيام بجهود من أجل ضمان عدم زيادة التكلفة الإجمالية للعاملين. وسوف يتم التعامل مع مسألة وجود آلية رسمية للتخطيط لتعاقب الموظفين كجزء من عملية تخطيط القوى العاملة. وقد بدأت الأمانة فقط في جمع البيانات حول التغيب عن العمل في عام 2013 وسوف تقوم بالإبلاغ في وقت لاحق حول ما تم إحرازه في

هذا الصدد. ولسوء الحظ، لم تتوافر بيانات مقارنة تتعلق بالمنظمات الأخرى وكانت الأمانة تفكر في إمكانية المشاركة في دراسة ذات صلة تقوم بها حاليا جامعة وبستر. وانخفض نسبة التغيب عن العمل في الويبو. وسوف يتم أخذ التعليقات المتعلقة بالحاجة على توظيف عاملين بناء على الجدارة، في الحسبان. وفيما يتعلق بنظام التعويضات في الأمم المتحدة، فإن الويبو تنتمي إلى عدد من المجموعات العاملة وشاركت في مناقشات مع لجنة الخدمة المدنية الدولية وممثلي العاملين وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالطرق اللازمة لتبسيط النظام. وقد كانت احتياجات الأجهزة المختلفة شديدة التنوع بما جعل العملية صعبة. ولأن الويبو هي منظمة متخصصة ومقرها جنيف، فقد كان لها احتياجات خاصة فيما يتعلق بالتوظيف وكانت تتنافس مع جهات التوظيف المنافسة التي يمكنها تقديم مرتبات أعلى. ويوجد متطلبات مختلفة لدى الجهات الأخرى، ففتحناج، على سبيل المثال، المنظمات الميدانية إلى اجتذاب النوعية المناسبة من العاملين لإدارة العمليات في مراكز عمل في ظل ظروف غاية في الصعوبة. وبالرغم من ذلك، فقد تم إحراز تقدم وهناك خطط لتقديم تقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، يتم التخطيط لإقامة حملة توعية بالنسبة للجمعيات بخصوص الدول الأعضاء غير الممثلة بهدف التوصل إلى المرشحين المؤهلين وزيادة عدد الطلبات. وقد تم بالفعل تنظيم حملتي توعية. وكانت الحملة الأولى والتي تم فيها الإعلان عن عدد من الوظائف العليا لم تتوصل إلى أي مرشحين مناسبين. أما الحملة الثانية فقد ركزت على وظائف مستوى P2 و P3 بما نتج عنه الحصول على عدد كبير من الطلبات ونجاح عدد من المرشحين. وسوف تستمر الأمانة في تنظيم حملات توعية وشاركت بصورة مباشرة مع عدد من الدول الأعضاء في دراسة الأسباب التي تؤدي إلى إخفاق المرشحين من هذه الدول في الوصول إلى قوائم التصفيات. وتم التعامل مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة حول نظام التوزيع الجغرافي في لجنة تنسيق الويبو وستعمل الأمانة مع اللجنة في هذا الصدد. وتضمن المرفق الثاني فقط معلومات أساسية فقط. وفيما يتعلق بالطلبات الخاصة بالحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلا، كانت هناك دورة إعداد تقارير مالية مطبقة، إلى جانب البرنامج والموازنة وتم إعداد التقارير من خلال القوائم المالية السنوية وتقرير إداري مالي يعد مرة كل عامين. وليس بالضرورة أن يتوافق التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية مع دورة إعداد التقارير المالية. وكان من المهم مراعاة عدم ازدواجية المعلومات المالية في التقارير التي تتعلق بالجمالات الأخرى. إن مسألة مستوى التفصيل في المعلومات المقدمة يمكن التعامل معها في سياق التحسينات المقترحة بخصوص إعداد التقارير. وقدمت المنظمة معلومات مفصلة إلى رئيس مجلس الإداريين للتنسيق والذي جمع معلومات من كافة أجزاء المنظومة حول التكلفة المتعلقة بالموارد البشرية. وتم إنشاء نظام استطاع من خلاله المدراء الذين يوافقون حالات تدني الأداء وضع خطط تحسين بالتنسيق مع رؤوسهم. وتمت متابعة تلك الخطط عن كثب وتم تقديم تعقيبات إلى العاملين المعنيين بصورة منتظمة لمساعدتهم على الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب. وفي الحالات التي تم فيها تسجيل الأداء على أنه أقل من المستوى لدورتين متتاليتين، لم يتم منح زيادة ترقى. وقد خلقت عملية إدارة الأداء مزيد من الخلافات بين الرؤوسين والمدراء أكثر من أي مسألة أخرى لكنها لعبت دورا ضروريا. وقد كان نظام إدارة الأداء لا يزال جديد نسبيا وكان سيستغرق وقتا قبل أن يشعر الجميع بالراحة أثناء المناقشات التي تتعلق بالأداء المناسب. وقد حفز نظام المكافآت والتقدير تبادل وجهات النظر في هذا الصدد ومثل فرصة للتحدث عما اعتبر أداء جيدا. وقد كان التقدير العام للعاملين الذين حققوا نتائج مؤثرة ومستويات أداء مرتفعة شديد الفائدة. لكن كانت هناك حاجة إلى القيام ببذل مزيد من الجهد حول التوصيات الخاصة بالتدقيق. وتم وضع التوصيات من 15 إلى 23 الواردة في التقرير كنتيجة لعملية أداء جرت مؤخرا بخصوص المزاي والاستحقاقات. وقد تم التعامل مع بعض هذه التوصيات بصورة كاملة وكان العمل لا يزال جاريا بخصوص التوصيات التي لازالت معلقة. أما آلية إدارة الجودة والتي كان سيتم تطبيقها كانت تتعلق بإجراءات الانفصال وكان العمل جاري في هذا الصدد. وقد كان الجدول الزمني الخاص بتوصية التدقيق رقم 12 المتعلقة بسياسة التوزيع الجغرافي فقد كان قصيرا للغاية لكن بدأ العمل في هذا الصدد.

394. وطالب وفد جمهورية إيران الإسلامية من الأمانة إعداد رسم بياني حول الاتجاهات المتعلقة بالتنوع الجغرافي في المنظمة في الفترة من 2010 وحتى 2014.

395. وقام الرئيس بقراءة نسخة مراجعة من فقرة القرار المتعلقة بالبند 13 من جدول الأعمال، كما هو مقترح من قبل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي غياب أي معارضة، تم اعتماد فقرة القرار.

396. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" نظرت في مضمون التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية (الوثيقة WO/PBC/22/11)؛

"2" وأوصت بأن تلتزم الجمعية العامة إدراج الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في التقارير السنوية القادمة بشأن الموارد البشرية.

البند 14 إطار المساءلة

397. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/12.

398. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم الوثيقة WO/PBC/22/12.

399. وألقت الأمانة الضوء على أن الوثيقة تمثل متابعة للتوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها حول أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/5) وتوصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في الويبو في تدقيقها للإدارة التي تعتمد على النتائج لتحديد وطلب الموافقة على إطار للمساءلة يتماشى مع المكونات الأساسية كما هو محدد وموصى به في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وقيم الويبو المتمثلة في "1" المساءلة على النتائج؛ "2" والمسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية؛ "3" والتوجه نحو تقديم الخدمات؛ والتي تم وضعها وتعزيزها من خلال برنامج إعادة التقييم الاستراتيجي، تتناول كل عنصر من العناصر الأساسية التي تم تحديدها من قبل وحدة التفتيش المشتركة لإنشاء إطار مساءلة قوي. وقد ربطت الوثيقة التي تم تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية بين مختلف عناصر إطار المساءلة في الويبو وقدمتها إلى الدول الأعضاء في صورة متنسقة لتتمكن من دراستها والموافقة عليها. وقد كان إطار المساءلة في الويبو يعتمد على ثلاثة ركائز تتماشى بصورة كاملة مع عناصر المساءلة الرئيسية التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها. وقد كانت هذه الركائز بمثابة اتفاقية بين الويبو والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ومستخدمي خدماتها؛ نظام الويبو الخاص بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛ وآلية راسخة وعاملة للشكاوى والاستجابة. وقد أسهمت هذه الركائز معا في خلق ثقافة مساءلة وشفافية من خلال اتفاقيات واضحة وأداء استراتيجي مؤسسي وإدارة مخاطر بالإضافة إلى آليات شكاوى واستجابة ساعدت الأمانة على تلقي استجابات من مستخدمي خدماتنا. وقدمت الوثيقة نظرة عامة عن كل من هذه الركائز والعناصر الأساسية التي تقوم عليها. وقد أكد منهج الويبو الخاص بتطبيق إطار المساءلة على ضرورة استخدامه كدليل يومي في عمل المدراء والعاملين في المنظمة.

400. وشكر وفد المكسيك الأمانة على عرضها وأشار إلى أنه قد أحاط بالمعلومات المدرجة في الوثيقة. كما أشار أيضا إلى سروره لرؤية الاهتمام بصفة خاصة بالتوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تحديد إطار للمساءلة في الويبو كما تقدم بالتهنئة الخالصة للأمانة على هذا الإنجاز. وقد دعم الوفد دمج مكونات المساءلة الرئيسية كما تمت الإشارة في الوثيقة.

401. وشكر وفد كندا الأمانة على العرض. وطالب بتوضيح القضايا واللغة المستخدمة من أجل (i) التأكيد على أن مصطلح "الدمج" والذي ظهر للمرة الأولى في الوثيقة كان يشير أساسا إلى جمع الثلاثة ركائز معا و (ii) الاستفسار عما يستتبع ذلك الدمج مع الأخذ في الاعتبار أن الأمانة تقوم بالفعل بعملية تطبيق الأسس المرجعية الموضوعية من قبل وحدة التفتيش المشتركة.

402. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم جهود الويبو نحو تطبيق الأسس المرجعية التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة وجهود الويبو الخاصة بالمواءمة الكاملة لإطار المساءلة الخاص بها مع المعايير والممارسات التي اعترفت بها وحدة التفتيش المشتركة. وقد عبرت عن تقديره لتقرير الأمانة ووجهات النظر المفيدة التي قدمتها للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساءلة في الويبو والمسؤوليات الخاصة بالرقابة. وأشار الوفد إلى جهود الويبو الخاصة بتنفيذ الأسس المرجعية المتعلقة بالإفصاح

الرسمي عن المعلومات وعبر عن تقديره للتقدم الذي تم إحرازه لتوفير تقارير تدقيق كاملة للدول الأعضاء. وأشار إلى سروره بصفة خاصة للاطلاع على ميثاق التدقيق الداخلي الذي تضمن إشارة إلى نشر التدقيق الداخلي وتقارير التقييم على موقع الويبو على الإنترنت خلال ثلاثين يوماً من إصداره وهو ما كان يمثل أحد الممارسات الشائعة في منظومة الأمم المتحدة وأظهر التزام الإدارة بتحديد نقاط الضعف التي قد توجد داخل الضوابط الداخلية في المنظمة بالإضافة إلى رغبتها في التعامل مع نقاط الضعف هذه بصورة تميز بالشفافية.

403. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وقد كندا مؤكدة أن الإدماج المشار إليه يجمع ثلاثة ركائز معا في الوثيقة. كما أشارت إلى أنه، كما يمكن أن نرى من الوصف الوارد في الوثيقة، لم يتم تقديم عناصر جديدة. فلقد كانت الأمانة ببساطة تجمع العناصر المختلفة الخاصة بالمساءلة حتى تجعلها واضحة وسهل الوصول إليها من قبل الجميع. كما أكدت الأمانة أيضا أنها كانت تختبر نفسها في مقابل الأسس المرجعية بينما كانت تطبق وتستمر في تعزيز إطار المساءلة بها.

404. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة في الوثيقة. وفي غياب أية تعليقات، تم اعتماد القرار.

405. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وفي الاتحادات، كلا فيما يعنيه، بما يلي:

"1" التصديق على توحيد عناصر المساءلة الرئيسية وفقا للركائز الثلاث التالية: "1" العهد المبرم مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والمنتفعين بخدمات الويبو؛ "2" وإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية؛ "3" وآليات الشكاوى والاستجابة، الواردة في الوثيقة WO/PBC/22/12، لتشكيل معا "إطار المساءلة في الويبو"؛

"2" الإحاطة علما بتنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ووحدة التفتيش المشتركة لتحديد إطار للمساءلة في الويبو والحصول على الموافقة عليه.

البند 15 بيان قابلية تحمل المخاطر

406. استندت المنتقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/17.

407. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

408. وأشارت الأمانة إلى أن الاقتراح قد سار وفقا للطلبات التي تقدمت بها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالويبو لعمل بيان قابلية تحمل المخاطر من أجل القيام بالتطبيق الفعال لإدارة المخاطر في المؤسسة بحلول نهاية عامي 2016/17. وكما عرف العديد من الوفود، فإن تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية كانت مبادرة رئيسية في ظل برنامج التقييم الاستراتيجي واستمر تحسينها عندما تجاوزت المنظمة برنامج التقييم الاستراتيجي. وتم إصدار بيان قابلية تحمل المخاطر في سياق عمل الأمانة المستمر بهدف تعزيز إدارة المخاطر بها ونظام الضوابط الداخلية. ومن المكونات الهامة في العمل كان تأسيس تقبل المخاطر في المنظمة وهو ما دعت إليه لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالويبو. وقد حدد بيان قابلية تحمل المخاطر، على مستوى مرتفع للغاية، مقدار المخاطر التي وافقت الدول الأعضاء والأمانة على أنها تعتبر مقبولة بالنسبة للمنظمة في إطار عملياتها اليومية. وبالرغم من محاولات المنظمة لتقليل تأثير المخاطر التي تتعرض لها أثناء سعيها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والنتائج المتوقعة كانت هناك حاجة إلى توقع قدر ما من الخطر والذي أكد عليه الملكية المشتركة للدول الأعضاء والأمانة. وعند تعريف هذه العتبة فإنها ستمثل الأساس المرجعي الذي تقوم الويبو بإدارة مخاطرها مقارنة به. وقد قامت الويبو بتعريف تقبلها للمخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر المالية والمخاطر الإستراتيجية علاوة على تأثير بعض هذه المخاطر على السمعة. وقد تم التعبير عن تلك المخاطر على أنها مخاطر متبقية أي مخاطر تبقى بعد وضع تدابير وتطبيقها وتطبيق الضوابط. أي مخاطر تزيد عن المخاطر التي اعتبرتها الويبو مخاطر مقبولة يتم تقييمها من خلال مدراء البرامج و/أو لجنة المخاطر بالويبو ويتم قبولها فقط بعد القبول الصريح لها عندما تكون ضمن مستويات تفويض السلطة بما يتماشى مع الإطار التنظيمي للمنظمة وبعد التأكد من أن تدابير

التخفيف المطبقة مناسبة وملائمة. وخلال إعداد الاقتراح، أضافت الأمانة أنها كانت تدرس ما تمكنت منظمات الأمم المتحدة الأخرى من تأسيسه من خلال المفاوضات مع الدول الأعضاء بها وتمت صياغة الاقتراح على غرار بعض الأمثلة التي وردت في منظومة الأمم المتحدة.

409. وشكر وفد كندا الأمانة على عرضها وطالب إيضاح بعض النقاط. وتساءل الوفد عما إذا كانت الأمانة قد قامت بتقديم تعريفات، داخليا على سبيل المثال، لمصطلحات مثل الأثر الطفيف، والأثر الملحوظ والأثر الحاسم والمتوسط والمنخفض والأدني، وما إذا كانت قد وفرت حرية التصرف لمدراء البرامج في تعريف هذه المصطلحات. وبناء على إجابة الأمانة، أراد الوفد معرفة كيفية قيام الأمانة بالسعي لضمان التطبيق المتسق لعنات تقبل المخاطر في ظل أن هذه المصطلحات يمكن أن تكون غير موضوعية أو قد يكون للمصطلحات تعريفات غير موضوعية إلا إذا تم تعريفها بصورة مركزية من قبل الأمانة.

410. وأشار وفد المكسيك إلى أن، وفقا لوحدة التفتيش المشتركة، الإدارة العليا في المنظمة هي التي ستكون مضطرة لتخصيص وقت للإشراف على موارد المؤسسة ولذلك أشاد الوفد بعرض بيان قابلية تحمل المخاطر الخاص بالويبو والذي سيكون مكملا لنظامي إدارة المخاطر والضوابط الداخلية بالمنظمة. وكانت المنظمة تدرك تمام الإدراك أن إنشاء نظام تقبل مخاطر يعتبر مهمة معقدة ثم أتى على الجهود التي بذلتها الأمانة في سبيل تقديم هذا البيان إلى لجنة البرنامج والميزانية. ثم هنا أيضا الأمانة على قيامها بتقسيم البيان إلى فئات مخاطر مختلفة أي تشغيلية ومالية وإستراتيجية ومخاطر تتعلق بالسمعة وهو ما يتماشى مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقريرها لعام 2010. وفيما يتعلق بالمخاطر الإستراتيجية، أشار الوفد إلى أنه يعتقد أن هناك مزيد من الجهود التي ينبغي أن تبذل للوصول إلى فهم عام لمزايا نظام الملكية الدولية المتوازن وتحديد الموافقة على الفرص التي سوف تؤدي إلى تسهيل التوسع في الإطار الدولي. ومن وجهة نظره، بالرغم من أن العديد من المخاطر تواجه الدول الأعضاء، فإن الأمانة هي التي يمكن أن تلعب دورا استباقيا فيما يتعلق بتقليل المخاطر الإستراتيجية المتضمنة في عمل المنظمة.

411. وأشارت الأمانة إلى أن المنظمة لا تمتلك سياسة إدارة مخاطر شاملة للويبو والتي تم وضعها لتوفر مبادئ توجيهية وتعريفات لضمان التوصل إلى فهم متسق للمصطلحات المذكورة وأشارت إلى أنها يسرها مشاركة نسخة منها مع الوفد. كما أشارت إلى أن هناك تحديات وأن المنظمة كانت في مرحلة مبكرة أو في منتصف رحلتها وأضافت أن عليها أن تشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على وضعها على هذا الطريق إلى جانب العمل الذي قامت به أثناء تنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي وهو ما ساعد على تحقيق تقدم هائل فيما يتعلق بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

412. وشكر الرئيس الأمانة وعندما لم يجد أي طلبات من الحضور طلب النظر في فقرة القرار المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، كما وردت في الوثيقة: وفي غياب تعليقات، تم اعتماد القرار.

413. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بوضع الويبو بيان قابلية تحمل المخاطر، وفقاً لتوصيات هيئتي التدقيق والرقابة، وذلك على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/22/17.

البند 16 اقتراح بشأن إدخال تغييرات على سياسة الاستثمارات

414. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/19.

415. وقدمت الأمانة مقترحا بتعديل سياسة الاستثمارات من خلال الإشارة إلى أنه في ديسمبر 2010، تم تقديم سياسة للاستثمارات إلى لجنة البرنامج والميزانية وفقا للأنحة المالية رقم 4-10 (WO/PBC/15/8). وبعد دراسة الوثيقة، طالبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة تقديم مقترح معاد الصياغة في جلسة لاحقة مع الأخذ في الحسبان الملاحظات والتعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء. وبناء عليه، تم تقديم سياسة منقحة ذات مضمون أبسط من مضمون سياسة عام 2010 إلى لجنة البرنامج والميزانية في جلساتها عام 2011 (وثيقة WO/PBC/17/6) وتم اعتمادها في الجمعية العامة أثناء الدورة 49

في خريف عام 2011. وقد قامت هذه السياسة المنقحة بالأخذ في الحسبان الملاحظات والتعليقات التي قامت بها الدول الأعضاء لحذف أي إشارة إلى استخدام مدراء الاستثمارات الخارجية لإدارة أرصدة المنظمة. وأشارت الأمانة إلى أن المنظمة قد قامت مؤخرا ببعض عمليات التطوير في بيئة الإدارة المالية بها ولذلك قامت بتجميع سلسلة من المقترحات التي أدت إلى عمليات التطوير هذه إلى جانب العمل الواجب القيام به وهو ما تم ذكره بالتفصيل في الوثيقة للقيام بمزيد من التطوير على أساس تعقيبات الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى أن التغييرات الأساسية التي جرت في مجال الإدارة المالية وبيئة الاستثمار قد نجمت عن قيام المنظمة حاليا بوضع ودائعها البنكية في دولة سويسرا خلال الإدارة المالية الاتحادية لكنها تلقت مراسلات من السلطات السويسرية مفادها أن هذه العلاقة البنكية لن تعود متوافرة بالنسبة للمنظمات العالمية الأخرى بما فيها الويبو بنهاية عام 2015. وأشارت الأمانة إلى أن السياسة الاستثمارية التي قامت الدول الأعضاء بتبنيها في السابق قد أشارت إلى هذه العلاقة البنكية لذلك يجب تحديثها وتنقيحها بما أن هذه العلاقة لن تستمر. ولذلك ذكرت الوثيقة بعض التبعات المتعلقة بالسياسة الاستثمارية فيما يتعلق بهذه التغيير وأن التغيير الأساسي سوف يتعلق بالتصنيفات الائتمانية التي ستطبق على البنوك الأخرى التي ستقوم المنظمة بإيداع أرصدها بها. وكان هذا هو الأمر الملح بصورة فورية. وفي إجابة على سؤال أثاره سابقا وفد كندا حول توصيات إدارة الخزنة النقد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة أشارت الأمانة إلى أن دراسة إدارة الخزنة والنقد قد تم القيام بها في نوفمبر 2013 وتم استكمالها في مارس/إبريل 2014. وقد تم إدخال عدد من التوصيات من قبل خبراء الخزنة وبعضها، بالإضافة إلى تبعاتها المتعلقة بسياسة الاستثمار، قد تم تضمينها في الوثيقة التي تم دراستها حاليا من قبل الدول الأعضاء. وذكرت الأمانة الوفود بأن المدير العام قد أشار إلى أن تعزيز الإدارة المالية هو من بين الأولويات الرئيسية. وستحتاج المنظمة إلى دراسة التمييز بين استراتيجيات الاستثمار طويلة المدى والاستراتيجيات الحالية الخاصة بمطالبات الرعاية الصحية التي تعقب انتهاء الخدمة في المنظمة، كما أشار وفد إسبانيا، والتي لا يتم تمويلها بصورة كاملة. وقد استطاعت العديد من منظمات الأمم المتحدة تحقيق تقدم أكثر بالنسبة للتمويل الكامل أو شبه الكامل لمطالبات الرعاية الصحية التي تعقب انتهاء الخدمة. ولا تحصل أرصدة الويبو حاليا على نسبة عائدات تمكنها من المحافظة على المستوى الحالي من التغطية.

416. وعبر وفد باراغواي، متحدًا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للأمانة على تقديم المقترحات المتعلقة بالتغييرات المحتملة في سياسة الاستثمار. وسوف يتطلب اتخاذ قرار بهذا الشأن القيام بدراسة متأنية لأنه مهما كانت النتيجة فإن القرار سيكون له تأثير على الوضع المالي للمنظمة. وبسبب الطبيعة بعيدة الأثر للمسألة، رأي الوفد أن اتخاذ قرار في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية سيكون سابق لأوانه للغاية وطالب الأمانة بوضع اقتراح مفصل للسياسة الجديدة مع اخذ العناصر المختلفة المتضمنة في الوثيقة في الحسبان بالإضافة إلى العناصر التي اقترحتها الدول الأعضاء أثناء المناقشات. ورأي الوفد أنه ينبغي تعديل الفقرة (ج) تحت البند "2" من مشروع القرار. إن إعادة سداد القروض للمؤسسة الجديدة سوف يكون ممكنا، لكن قبل القيام بذلك، من الضروري التأكد مما إذا كان يستتبع ذلك فرض أي غرامات مالية على المنظمة.

417. وأكد وفد الجمهورية التشيكية، بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على الحاجة إلى تنقيح السياسة في ضوء أن الفائض النقدي بالفرانك السويسري لن يتم الاحتفاظ به مع السلطات السويسرية. وقد قامت السلطات السويسرية بالوفاء بالشروط المطلوبة وفقا لسياسة الاستثمار الحالية للويبو لكن البنوك التجارية في سويسرا لم تقم بذلك. وأضاف الوفد أن التوصل إلى حل لهذه المشكلة يعتبر من الأمور الأساسية بالنسبة للمنظمة التي يجب أن تضع في حساباتها أيضا الالتزامات الحالية المتعلقة بمشروع الإنشاءات الجديد ومتطلبات نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. ولذلك، كان من الضروري القيام بتحليل المشكلة والحلول الممكنة بالتفصيل وتقديم مقترحات مفصلة، تقدم بصورة شاملة، في الاجتماع التالي للجنة البرنامج والميزانية.

418. واعتقد وفد اليابان بالنيابة مع المجموعة باء، بأنه من الضروري القيام بالدراسة المتأنية للآثار التي قد تنجم عن تغيير سياسة الاستثمار على أصول الويبو في المستقبل. وفي هذا الصدد يجب الإفصاح عن أي تبعات أي تغييرات ممكنة في سياسة الاستثمار، سواء مباشرة أو غير مباشرة، للدول الأعضاء بصورة شاملة. وإذا سمحت السياسة للويبو بالاستثمار في

عدد كبير من المنتجات، وهو ما يكون له نسبة مخاطر أعلى، فستحتاج المنظمة إلى عدد إضافي من الموظفين المتخصصين للعمل في مجال الاستثمارات وهو ما يعني زيادة نفقات العاملين. وأضاف الوفد أنه بسبب أهمية هذه المسألة يجب عرض خيارات مختلفة لتمكين الدول الأعضاء من مقارنة وجهات النظر المختلفة في ظل توافر معلومات كافية. ومن هذا المنظور، وبسبب المهلة التي تنتهي في ديسمبر 2015 فإنه سيكون من السابق لأوانه اعتماد أو إصدار أحكام مسبقة على أي اتجاهات أساسية في هذه المرحلة. ودعمت المجموعة بآراء تقديم مقترح مفصل في الجلسة التالية للجنة البرنامج والميزانية على أن يتضمن الخيارات الممكنة ومعلومات شاملة بقدر الإمكان عن التبعات المالية والتبعات الخاصة بالميزانية بالنسبة لكل خيار. وأضاف الوفد أن المجموعة بآراء تفضل المنهج المتحفظ والذي يتضمن استثمارات منخفضة المخاطر طالما تحقق الأهداف المتعلقة بالخصوم المستقبلية للمنظمة. كما عبر أيضا عن اعتقاده بأن المبادئ العامة لسياسة الاستثمار الحالية، والتي يكون التركيز الأساسي فيها على تقليل المخاطر التي تتعرض لها الأرصدة الأساسية مع ضمان توافر السيولة اللازمة لتلبية متطلبات التدفقات النقدية للمنظمة. وفيما يتعلق بنظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، تطاعت مجموعة الوفد إلى الحصول على دراسة الأصول والخصوم إلى جانب القيام بمزيد من الدراسة لاقتراح مستقبلي عن سياسة استثمار منفصلة تتعلق بإجراءات تمويل نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، لكن كما هو مذكور في البند 11 من جدول الأعمال، تحتوي وتقلل الخصوم طويلة المدى. وفيما يتعلق بقاعة المؤتمرات وسداد القروض الخاصة بمشروع الإنشاءات الجديدة، وبناء على توافر السيولة الكافية، دعم الوفد بصورة أساسية الاتجاه المقترح من قبل الأمانة. وبالرغم من ذلك، عبر عن رغبته في معرفة أسباب اختيار القرض المحدد المذكور في الوثيقة من بين قروض الويبو الحالية لئتم سدادها وطالب بمزيد من المعلومات حول غرامات سداد الديون.

419. وأكد وفد إسبانيا على أن الوثيقة قد تناولت أمر خارج سيطرة المنظمة. وقد أدى الموقف إلى اضطراب المنظمة إلى تغيير قواعد الاستثمار بها فيما يتعلق بالتصنيفات التي تبحث عنها من أجل المستثمرين. واقترح الوفد قيام الأمانة بدراسة احتمالات جديدة تتعلق بالاستثمار بعمولات أخرى إذا كانت المنظمة تقوم بالإتفاق بعمولات أخرى. ويجب أن تتضمن الدراسة التي سيتم القيام بها البحث في إمكانيات تقليل المخاطر من خلال تنويع العملات. كما وافق الوفد أيضا على ما قبل بشأن سداد القروض. هناك قروض كان لها معدلات فائدة مرتفعة، وكان ذلك أعلى مما يمكن للمنظمة أن تحصل عليه من عائدات على استثماراتها. وكانت هناك حاجة إلى إستراتيجية استثمارية لأرصدة نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة ويجب أن تضمن المنظمة ألا يمثل ذلك، على المدى المتوسط والطويل، أي مخاطر استثمارية. يجب أن تضمن الدراسة الاستثمارية أن عائدات الاستثمار تسمح للمنظمة بالاستمرار في خططها الحالية. واقترحت الوثيقة على سبيل المثال تقديم قروض للعاملين ويمكن أن يتم التوسع في ذلك ليشمل كافة منظمات الأمم المتحدة في حالة توافر الموارد اللازمة. وتحتاج المنظمة إلى دراسة استدامة أرصدة نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. ولا يعتمد ذلك على عائدات الاستثمار فحسب ولكن على دراسة ما قامت به منظمات الأمم المتحدة الأخرى والأمور التي تقوم بها من أجل احتواء التكلفة المتضمنة.

420. وطالب وفد كندا، مشيرا إلى اقتراح تمويل قاعة المؤتمرات الجديدة من خلال الأرصدة المتوفرة للاستثمار بدلا من الحصول على قروض، بتوضيح عبارة "مستويات كافية من السيولة" والهامش المتضمن الذي يشير إلى المصطلح "كاف" وهو ما سيؤدي إلى أبعاد الويبو عن نقص السيولة. وفيما يتعلق بتمويل نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، فهم الوفد من الفقرة 30 (ب) أن المنظمة تحتاج إلى الحفاظ على الحصول على عائدات تصل إلى 2.3% على أرصدة نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة وتجنبيها من أجل الحفاظ على التناسب. وللوهلة الأولى بدا أن تحقيق هذا المعدل سوف يستبعد خيار الاستثمار في أصول منخفضة المخاطر وخاصة عند التفكير في المعدلات التي كانت تقدمها السلطات السويسرية والتي كانت تقل بكثير عن 2.3%. وسوف يكون تأكل رأس المال أمرا حتميا ويجب تعويضه بصورة ما. وطالب الوفد بالحصول على المزيد من التفاصيل من الأمانة حول كيفية القيام بعملية التعويض هذه. ورأي أن ذلك سوف يتضمن ضخ دائم لأرصدة للتعويض عن العجز الحادث وأن هذه الأرصدة يجب توفيرها بصورة ما. وتساءل الوفد عما إذا كان يمكن للأمانة الإشارة عن المصدر الذي يمكن الحصول منه على هذه الأرصدة. ورأي الوفد أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للويبو أن تحافظ على عائدات 2.3% المطلوبة على أرصدة نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة ووضعها جانبا بدون اللجوء إلى ضخ إضافي

لأرصده سيكون من خلال الحصول على عائدات مرتفعة والتي تتوافر فقط من خلال الاستثمارات مرتفعة المخاطر. ويبدو أن ذلك لم يترك أمام المنظمة خيارات عديدة كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الحكومية الأخرى. ويعني ذلك ضمنا اللجوء إلى مدراء الأرصدة الخارجيين أو توظيف مدراء أرصدة ويجب التفكير في ذلك الأمر بصورة مستقلة. وفيما يتعلق بنظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة بصفة خاصة وسياسة الوبو بصفة عامة، عبر الوفد عن رغبته في التعرف من الأمانة على مدى توافر أية وسائل بالفرانك السويسري تقدم بديلا للبنك الوطني السويسري وتقدم معدل فائدة مساوي له أو أعلى، بغض النظر عن مستوى المخاطرة. ثانيا، تساءل عن ردود أفعال المنظمات العالمية التي مقرها في سويسرا على سحب القدرة على الاستثمار مع السلطات السويسرية وما هي البدائل التي تفكر فيها هذه المنظمات. ثالثا، تساءل عن نوع العائدات أو الخسائر المتعلقة باستثمارات نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة كما هو مشار إليه في الجدول رقم 4 في الوثيقة كما تراها منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للأرصدة الجوية. رابعا، تساءل الوفد عما إذا كان يمكن للمنظمة القيام باستثمارات بعملة أجنبية وما الذي سيترتب على ذلك. وأخيرا، تساءل عن التكلفة المتعلقة بالإدارة الخارجية للأرصدة أو توظيف مدراء أرصدة داخليين. واقترض الوفد أن مثل هذه التكلفة ستكون مرتفعة للغاية في جنيف بصفة خاصة. وعبر الوفد عن عدم رغبته في الحصول على إجابات فورية عن الأسئلة لكنه اعتقد ان هذه العناصر يجب أن تكون جزءا من المقترح المفصل و/أو دراسة إدارة الأصول والحصوم.

421. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن سياسة الاستثمار تمثل توازنا مناسباً بين مفهومي إدارة المخاطر وضمان معدل عائدات معقول على الاستثمارات. وعبر عن تقديره لاقتراح الوبو المتعلق بإعطاء خيارات متوازنة لتعديلات سياسة الاستثمار. ومن المهم ضمان تحقيق الشفافية بحيث يمكن للدول الأعضاء أن ترى الأداء المالي للاستثمارات بوضوح. كما عبر عن تقديره للتفاصيل الدقيقة للتوصيات التي قدمتها الأمانة فيما يتعلق بأنواع الاستثمارات والتصنيفات التي حصلت عليها المنظمات من هيئات التصنيف. وقد أظهر هذا المستوى من التفاصيل أن سياسة الاستثمار دقيقة للغاية وشاملة وسوف تدعم التغيرات الهامشية التي تحدث نتيجة لظروف السوق. وحذر الوفد من الاستثمارات الأكثر مخاطرة بالنسبة للحصوم طويلة المدى الخاصة بنظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة ورحبت بوجود منهج أكثر تحفظاً. وعبر عن رغبته في أن يرى كيفية التعامل مع نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا يزال الخيار المشار إليه في حاجة إلى التعامل مع مسائل مثل كيفية قيام الوبو بضمان أن حالة كيان الاستثمار تتميز بالشفافية بالنسبة للدول الأعضاء وكيفية تضمين المعلومات عنها في البيانات المالية السنوية للمنظمة وأن تتميز بالشفافية هي أيضاً. كما أكد الوفد أيضاً على ضرورة تعديل سياسة الاستثمارات وطالب من الأمانة أن تقدم مقترح مفصل يتعلق بنسخة منقحة من السياسة في جلستها التالية بعد مراجعتها وإقرارها من قبل اللجنة الاستشارية للاستثمارات. ورحب الوفد بدراسة لجنة رصد الأصول والحصوم وتقديم سياسة استثمارية منفصلة لتمويل نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في أعقاب مراجعتها وإقرارها من قبل اللجنة الاستشارية للاستثمارات. وأشار إلى أنه نتيجة لعدم توفر المستويات اللازمة من السيولة قد يتم تمويل قاعة المؤتمرات من أرصدة الاستثمارات بدلا من القروض. وسوف يكون ذلك الأمر المفضل بالنسبة للوفد. وبالرغم من ذلك، حذر من استخدام كلا الخيارين معا أي استخدام أرصدة الاستثمارات لتمويل قاعة المؤتمرات وسداد الدين.

422. وعلق وفد المملكة المتحدة بأن الأسواق المالية لازالت في حالة تغير مستمر مع وصول أسعار الفائدة إلى مستويات منخفضة قياسية. ومع تغيير قواعد الإدارة الفيدرالية والمالية السويسرية والتي لا تسمح للوبو بإيداع أرصدها في الإدارة الفيدرالية والمالية السويسرية بحلول نهاية عام 2015 أصبحت المنظمة مجبرة على النظر بصورة جديدة لسياستها الاستثمارية وإلى ما ترمي المنظمة إلى تحقيقه من ورائها وتقبل المخاطر ووسائل الاستثمار المتاحة التي تتوافق مع معايير الاستثمار الناتجة. وأضاف الوفد أنه مع بقاء معدلات الفائدة منخفضة على الإيداعات أصبح من غير المنطقي تحمل مزيد من الديون إذا كانت معدلات الفائدة التي يتم الحصول عليها أعلى بكثير من المعدلات التي يتم اكتسابها. وهكذا، وبشرط توافر السيولة اللازمة، دعم الوفد من حيث المبدأ استخدام الاحتياطي بدلا من رأس مال القروض في مشروعات مثل مشروع مركز المؤتمرات. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن منهج الأمانة في التعامل مع الموقف كان صحيحا ودعمه. واستمرت خصوم نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في الزيادة، وكانت مسؤولة عن زيادة كافة الحصوم المتعلقة بمزايا الموظفين وارتفعت إلى 77.5% من هذه

الخصوم إلى 79.4% في عام واحد. وقد مثل ذلك أكبر تهديد مالي طويل المدى للويبو وكان لدى الوفد مقترحات لاحتواء التكاليف. ويمكن للويبو أن تلبى الخصوم طويلة المدى بدون المساس بأهدافها. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن منح الأمانة تجاه الموقف كان صحيحا وعرض تقديم أي مساعدات مطلوبة للأمانة.

423. وعبر وفد ألمانيا عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى توفير المزيد من المعلومات المتعلقة بالتبعات المالية والمتعلقة بالميزانية حتى يمكن اتخاذ قرار مبني على معلومات كافية وتطلع إلى الحصول على مقترح مفصل في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالمضمون، أضاف الوفد أنه يفضل المنهج المتحفظ كما أشارت المجموعة بآء.

424. وعبر وفد المكسيك عن رغبته في معرفة المستوى الكافي للتنوع، فيما يتعلق بالمؤسسات التي ستعمل معها المنظمة. وتساءل عما إذا كان مستوى المخاطر معلوما وعمّا إذا كانت هناك مبادئ توجيهية يمكن للويبو استخدامها في هذا الصدد. كانت البنوك السويسرية تقدم معدلات فائدة منخفضة على الودائع وكانت مؤسسات مكلفة في نفس الوقت. ولذلك عبر الوفد عن اعتقاده أنه من الضروري الحصول على مزيد من المعلومات حول التكلفة التقديرية لمختلف الخيارات الاستثمارية التي تتوفر من خلال هذه المؤسسات. وكان من المهم القيام بعملية التنوع ولكن ذلك لا يجب أن يتم على حساب مستوى الموارد المتوافرة للويبو. وأضاف أنه، كما ذكرت الوفود الأخرى، هناك حاجة لاستكشاف إمكانية إيداع أرصدة في الخارج، بشرط أن تكون معدلات الفائدة مرتفعة بصورة كافية حتى لو كان ذلك بعملة غير الفرنك السويسري. وكان هناك مخاطر تتعلق بتبادل العملات لكن لا بد من دراسة هذا الحل. وعبر الوفد عن رغبته في الحصول على المزيد من المعلومات حول الأدوات المتاحة، ومستويات عائداتها على الاستثمارات ومستويات أمانها، كما هو مذكور في الفقرة 26. كما أضاف أنه في الوقت الحالي لم تتوفر للمنظمة خبرات الإدارة الضرورية لإدارة الاستثمارات التي سيتم سحبها من لدى السلطات السويسرية ولذلك عبر عن رغبته في التعرف على تكلفة التعاقد على الحصول على خدمات خارجية وما هو الهيكل المتوافر للأمانة فيما يتعلق بالاستثمارات في منظمات الأمم المتحدة الأخرى وعدد الأفراد الجدد الذين يجب توظيفهم وتكلفة ذلك. ووافق على فكرة إعداد دراسة للأصول والخصوم تساعد على تعديل سياسات الاستثمار الخاصة بأرصدة نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة وعبر عن رغبته في قيام الأمانة بالتشاور مع الجماعة رفيعة المستوى التي تم إنشاؤها بين كبار الموظفين في هيئات الأمم المتحدة حتى يتم التعرف على كيفية قيام المنظمات الأخرى بالتعامل مع استثمار أرصدة نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وفي النهاية، وافق الوفد على قيام الأمانة بالاستفادة من الموارد المتاحة في الإنشاءات الجديدة أو في سداد الديون بشرط أن يكون ذلك في صالحها. وطالب بالحصول على بعض المعلومات الإضافية حول شروط القروض ومفهوم السداد. وقد يكون سعر الفائدة الذي تدفعه الويبو أعلى بكثير من العائدات التي تحصل عليها على الاستثمارات وقد تم أخذ مسألة مستويات السيولة الضرورية أيضا في الحسبان. وقبل اتخاذ قرار نهائي كانت هناك حاجة إلى القيام بالتفكير المتأني في القيام بمراجعة ملائمة لإستراتيجية الاستثمار. ودعم الوفد البيان الذي تقدم به منسق مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي لأنه رأي أنه من السابق لأوانه أن يتم اعتماد الفقرة الفرعية (ج) من القرار المقترح.

425. وأقرت الأمانة بالتوجيهات والإسهامات الهامة التي قدمها العديد من الوفود وأضافت أنها لا تمتلك إجابات على كل سؤال لأن ذلك سيكون الغرض من وراء مراجعة سياستها. وكان من الواضح أن الوفود كانت ترغب في أن ترى الخيارات وتقييم جيد للخيارات بحيث تقوم باتخاذ قرار مبني على معلومات كافية. وفيما يتعلق بمسألة سداد الديون، أوضحت الأمانة أن هناك قرضين رئيسيين قائمين، وأنها تمت الإشارة إليهما بوضوح في القوائم المالية. وكانت المنظمة قد حصلت على قرض من مؤسسة مباني المنظمات الدولية والذي تم الحصول عليه منذ عدة سنوات ولم تقم بدفع أي فوائد عليه وبذلك فإن الاقتراح بسداد بعض الأقساط لم يكن يشير إلى هذا القرض. أما القرض الثاني فقد تم الحصول عليه من بنكين: بنك كانتونال بجنيف وبنك كانتونال في فود وتم الحصول عليه من أجل الإنشاءات الجديدة. وقد تم الحصول على هذا القرض على أربعة أجزاء مختلفة على مدى فترة زمنية ويمكن سداد كل من هذه الأجزاء الأربعة في نهاية فترة زمنية تم تحديدها عند الحصول على كل جزء من القرض. وتشير عمليات السداد المقترحة في النقطة (ج) إلى جزأين من القرض والذين تم الحصول عليهما من أجل المبنى. وقد تم الحصول على الجزء الأول في عام 2009 وكان مستحق السداد في 2019. أما الجزء الثاني فقد تم الحصول عليه في عام 2010 ومستحق الدفع في نوفمبر عام 2015. وكان هذا هو أحد المبلغين المشار إليهما في الوثيقة. أما الجزء الثالث

فقد تم الحصول عليه في عام 2010 وكان مستحق السداد في 2025 بينما تم الحصول على الجزء الأخير في عام 2011 وكان مستحق السداد في يناير 2016. وكان هذا هو المبلغ الثاني المشار إليه في الوثيقة. وبالنظر إلى مواعدي السداد، كان لدى المنظمة الخيار. ولم تكن مضطرة إلى أن تقوم بالسداد، لكن كان أمامها أن تقوم بدلا من ذلك بإعادة التفاوض بخصوص أجزاء القرض ومدتها لفترة زمنية أخرى. ويسبب الاختلاف في معدل الفائدة (الفارق في معدل الفائدة الذي تقوم المنظمة بسداده فيما يتعلق بأجزاء القرض وعائدات الاستثمار) فقد عبرت الأمانة عن اعتقادها بأنه أمام المنظمة فرصة جيدة، في حالة توافر التدفقات النقدية، للقيام بسداد أجزاء من القرض. كافة هذه الأجزاء تتعلق بنفس القرض وهو القرض الخاص بالإنشاءات الجديدة. وأجابت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد باراغواي حول ما إذا كانت هناك غرامات بخصوص سداد هذه الأجزاء بأنه لن تكون هناك أي غرامات. وكان الحصول على جزء من القرض جزء من اتفاقية القرض كما تضمنت الاتفاقية أيضا أنه عندما تصل المنظمة إلى نهاية العمر الافتراضي لجزء من القرض يكون لديها القدرة على سداه.

426. وأشار الرئيس إلى أن هناك تساؤلا من كندا بخصوص التعبير في القرار المقترح فيما يتعلق بالسيولة "الكافية"

427. وأشارت الأمانة إلى أن هناك إشارة في الوثيقة إلى إجراءات سيولة معينة. وقد ورد ذلك في الحاشية الموجودة في صفحة 8 (النسخة الإنجليزية) حيث تم توضيح حساب المعدلات الحالية ومعدلات السيولة، حيث تم شرح حسابات النسب الجارية ونسب السيولة. وقد كانت هذه النسب عبارة عن تدابير قياسية معروفة في عالمي المحاسبة والمصاريف، ويمكننا أن ننظر إلى مثل هذه التدابير لتقيس السيولة لدى اليبو وللمقارنة سيولة المنظمة مع سيولة المنظمات الأخرى. وربما يكون هناك نسب أخرى أيضا لكن كانت هذه هي التدابير القياسية المقبولة. وقد قامت الأمانة بمراجعة مثل هذه النسب مع التدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم إعدادها في قسم المبيعات بصفة منتظمة. وقد أشارت الأمانة أيضا إلى أنها كانت تتابع توقعات التدفقات النقدية ليس فقط لضمان تغطية الإنفاق المستقبلي لكن أيضا من أجل ضمان توافر سيولة كافية لتغطية الأهداف الموضوعية لسياسة الاحتياطي. وبينما يقترب وقت سداد الدين، يجب على الأمانة أن تأخذ كافة هذه العناصر في الحسبان مع دراسة نسب السيولة وضمان توافر نقد كافي للوفاء بالتدفقات المستقبلية. ثم قامت الأمانة بتناول فكرة الاستثمار في عملات أجنبية والذي تم اقتراحه من قبل قليل من الوفود موضحا ان هناك إجابة بسيطة ومعقدة. الإجابة البسيطة هي أن المنظمة يمكنها الاستثمار في عملات أخرى. وفي دول أخرى، كانت هناك نسب فائدة متوفرة أعلى من تلك التي كانت متوفرة في سويسرا على الفرانك السويسري. ولتأخذ مثلا، فسيكون من الممكن حاليا أن يتم الاستثمار بالدولار الأمريكي في جزيرة موريشيوس والحصول على عائدات 3%. ولذلك يمكن للمنظمة أن تقوم بتحويل جميع أرصدها بالفرانك السويسري إلى أرصدة بالدولار الأمريكي وتضعها في بنوك في جزيرة موريشيوس. ثم تابعت الأمانة بالإجابة المعقدة. وفي نفس المثال، يمكن تحويل كافة الأرصدة بالفرانك السويسري إلى أرصدة بالدولار الأمريكي بسعر التحويل الحالي ثم يتم استثمارها في بنوك في موريشيوس حيث تحصل على نسبة عائدات 3%. ولأن المنظمة تحتاج لاستعادة أموالها في نهاية المطاف، لأنها منظمة تعتمد على الفرنك السويسري وكافة إنفاقها تقريبا كان بالفرانك السويسري فقد افترض المثال فترة إيداع لمدة عام. وبافتراض أنه أثناء هذا العام لم يحدث شيئا جذريا، وظلت المكانة النسبية للدولتين، سويسرا وموريشيوس، كما هي، فإن سعر التحويل الذي سيتم الحصول عليه عند تحويل الأرصدة الدولارية إلى أرصدة بالفرانك السويسري ستكون عند المستوى الذي يضمن حصول المنظمة على نفس حجم أرصدة الفرنك السويسري الذي كان سيصبح لديها لو أنها احتفظت بالأرصدة بالفرانك السويسري منذ البداية وقامت باستثمارها في الأسواق السويسرية. وهذه هي الطريقة التي تعمل بها أسواق النقد الأجنبي. وبالرغم من ذلك، كان من الممكن الحصول على أدوات التحوط لحماية سعر النقد الذي يتم تحويل الدولار عليه إلى فرانك سويسري. ويمكن تطبيق أدوات التحوط لحماية سعر النقد وبعض، ولكن ليس كل، الفائدة الإضافية التي تم الحصول عليها في جزيرة موريشيوس. وأشارت الأمانة إلى أن السيناريو أكثر تعقيدا لأن أدوات التحوط ستستفيد من بعض أنواع الشدود في أسواق العملة الأجنبية. وأشارت الأمانة إلى الوثيقة وإلى أن الاستثمار في سوق العملات يمكن أن يحتاج إلى خبرة كبيرة فيما يتعلق بمعرفة السوق، وفهم أدوات التحوط، والتعرف على الفرص، والقدرة على تحديد منتجات الاستثمار التي يجب استخدامها، والمدى الزمني الذي يجب إتباعه، وأدوات التحوط التي يجب استخدامها، وتحديد الفترة الزمنية التي تستغرقها

المشروعات. وأضافت أن المنظمة ليس لديها مثل هذه الخبرة داخليا. أما منظمات الأمم المتحدة الأخرى فلم تستثمر في عملات أخرى لكن تم ذلك من خلال مدراء أرصدة خارجيين يمتلكون الخبرة اللازمة.

428. وعبر وفد المكسيك عن اعتقاده بأنه لا يزال من السابق لأوانه أن يتم اتخاذ قرار بشأن سداد الدين. وبينما فهم أن نوفمبر 2015 سيكون موعد أول قسط سداد ثم يكون الثاني في يناير 2016، ومن المطلوب إعداد تقرير كامل عن كافة الخيارات حتى يتم التمكن من اتخاذ قرار يعتمد على معلومات كافية. وكان هناك العديد من خيارات الاستثمار المتاحة وعبر الوفد عن رغبته في أن تقوم الأمانة بعرض مزاياها وعيوبها جميعا. وكانت هناك مخاطر أيضا للاستثمار في أدوات معينة في سويسرا. وكانت هناك أيضا مسألة رسوم البنوك التي يجب أن تسدد في سويسرا. وأشار الوفد أيضا إلى أن المبدأ الأساسي بالنسبة لأي استثمار هو ضمان توافر رأس المال من أجل الاستثمار. وكان من الضروري أن تتم دراسة الخيارات المحتملة وتنويعاتها ولم يكن على المنظمة أن تنتقي خيارا واحدا. فيمكن تبني العديد من الخيارات لاستثمار الأرصدة الخاصة بالمنظمة لأنه في حين أنها تحتاج إلى مستوى معين من السيولة فإن السيولة لا يجب أن تمثل 100% من مواردها الاستثمارية.

429. وشارك وفد إسبانيا وجهة نظر وفد المكسيك في أن الأمر معقد. وقد كان هذا المثال بسيطا الذي يتعلق بتحويل كافة الأرصدة بالفرنك السويسري إلى عملة أخرى لكن هذه هو ما تم بالفعل اقتراحه. إن استثمار الفانكات السويسرية في عملة أخرى مثل منذ البداية نوعا من الخطر الكامن لكن في الموقف الحالي كانت هناك أيضا مخاطر ولن يمنع أي منها المنظمة من تقديم دراسة حول الاستثمارات المحتملة. وأضاف الوفد أن الوفد هو عضو في اللجان المالية في منظمات أخرى لها أرصدة للمعاشات وقد واجهت العديد من المخاطر. وإذا كان هناك دفعات سداد للقرض، يمكن للمنظمة أن تدخر الأموال. وبالرغم من ذلك، يمكن أن تفرض غرامة على الدفع المبكر. إن هذا الأمر كان معقدا وأكد الوفد على ضرورة وجود دراسة مفصلة.

430. وأوضح الرئيس أنه إذا قامت المنظمة بالسداد في التواريخ المحددة فلن يتم فرض أية غرامات. وبالإشارة إلى فقرة القرار وخاصة للفقرة الفرعية (ج) تساءل عما إذا كانت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربيبي ستنتفق على الجزء الأول من الفقرة أي "وبشرط توافر مستويات كافية من السيولة، تمويل قاعة المؤتمرات من الأموال المتاحة للاستثمار بدلاً من سحب أقساط القرض الذي مُنح لهذا الغرض".

431. وعبر وفد باراغواي عن شكره للأمانة عن التوضيحات التي قدمتها حول عدد من النقاط التي أثارها فيما يتعلق بالقرضات وتواريخ الدفعات الخاصة بسداد الدين بالإضافة إلى المستوى الكافي من السيولة. وفي ظل هذه الإيضاحات يمكنه أن يفهم الفقرة (ج) بصورة أفضل بحيث يمكنه تحليل النقطة بكاملها لاتخاذ قرار.

432. وقام الرئيس بقراءة فقرة القرار، والذي تم تعديله في الفقرة الفرعية (ج) وفقا لاقتراح الأمانة: إن لجنة البرنامج والميزانية: "1" أقرت بالحاجة إلى تعديل سياسة الاستثمار؛ "2" وطلبت من الأمانة ما يلي: (أ) تقديم اقتراح مفصل بشأن نسخة منقحة من السياسة في دورتها المقبلة بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمار وتجزئها؛ (ب) وإجراء دراسة بشأن إدارة الأصول والخصوم وتقديم سياسة استثمار منفصلة بشأن تمويل التأمين الصحي بعد فترة الخدمة وتقديمها إليها بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمار وتجزئها؛ (ج) وبشرط توافر مستويات كافية من السيولة، تمويل قاعة المؤتمرات من الأموال المتاحة للاستثمار بدلاً من سحب أقساط القرض الذي مُنح لهذا الغرض". وأضاف أن الأمانة على استعداد لتقديم أي إيضاحات مطلوبة.

433. وقام الرئيس بقراءة فقرة القرار التي تم تعديلها في الفقرة الفرعية (ج) في أعقاب القيام بالمزيد من المشاورات مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربيبي.

434. وعلق وفد باراغواي بأن الأمانة قد قامت الآن بتقديم إيضاحات كانت مفيدة فيما يتعلق بفهم مشروع القرار. وأضاف الوفد أنه كان يفضل أن تظهر بعض هذه الإيضاحات في القرار الذي سيتم اعتماده. وقد شعر الوفد بالرضا تجاه التوضيحات المقدمة وفهمها بعد أن تم تقديمها بصورة غير رسمية ويمكنه أن يقبل الاقتراح.

435. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أقرت بالحاجة إلى تعديل سياسة الاستثمار؛

"2" وطلبت من الأمانة ما يلي:

(أ) تقديم اقتراح مفصل بشأن نسخة منقحة من السياسة في دورتها المقبلة بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمار وتحيزها؛

(ب) وإجراء دراسة بشأن إدارة الأصول والخصوم وتقديم سياسة استثمار منفصلة بشأن تمويل التأمين الصحي بعد فترة الخدمة وتقديمها إليها بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمار وتحيزها؛

(ج) وبشرط توافر مستويات كافية من السيولة، تمويل قاعة المؤتمرات من الأموال المتاحة للاستثمار بدلاً من سحب أقساط القرض الذي مُنح لهذا الغرض.

البند 17 اقتراح بشأن إصلاح وتحسين تقارير أداء البرنامج والتقارير المالية

436. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/27.

437. وعرضت الأمانة الوثيقة وأكدت على أهمية الإفصاح والحاجة إلى التحسين المستمر لآليات التقارير بالنسبة للدول الأعضاء وجعل التقارير أكثر سهولة في الاستخدام والاطلاع. وأضافت الأمانة أنه، خلال إعدادها للجنة البرنامج والميزانية، لاحظت أن هناك تكرار كبير في المعلومات المقدمة. وأكدت على الحاجة إلى القيام بتقييم لآلية إعداد التقارير الحالية مع الدول الأعضاء من خلال عمل دراسة ميدانية تؤكد على نطاق التقارير وفائدة مختلف العناصر الخاصة بالتقارير المقدمة. وأشارت الأمانة إلى أنه، وفقاً لآلية إعداد التقارير الحالية، فإن هناك تقرير إدارة مالية، وقوائم مالية، يتم تدقيقها من قبل مدققين خارجيين، وعناصر القوائم المالية التي تُشجع عليها مجلس إدارة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتداخل هذه العناصر مع تقرير الإدارة المالية والذي قدم للدول الأعضاء تحليل لأداء الميزانية ومناقشات حول أداء البرنامج بالمقارنة بالميزانية، وسبب وجود اختلافات حول استخدام الميزانية. وكان هناك تكرار بين القوائم المالية وتقرير الإدارة المالية. علاوة على ذلك، كان هناك تقرير أداء البرنامج والذي أصبح، بمرور السنوات، يقدم وجمهتي نظر شاملة للغاية. أحدهما كانت وجهة نظر تقوم على أساس النتائج والأخرى كانت تقوم على أساس البرنامج. وقد نتج عن ذلك وجود مستوى إضافي من التقارير أضيفت إلى تقرير أداء البرنامج. وقالت الأمانة، علاوة على ذلك، في استجابة للمطالبات وتوصيات قدمتها أجهزة التدقيق والرقابة ودعمتها الدول الأعضاء، أنه قد تم إدخال تحسينات على عملية عرض المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بالميزانية في تقرير أداء البرنامج وأن ذلك قد نتج عنه مستوى آخر من التكرار. وقدت الأمانة أن مستوى التكرار في هذه الوثائق المختلفة كان يتراوح تقريبا بين 20 إلى 30% مضيعة أنه إذا تمت دراسة ذلك بجميع اللغات يمكن التعرف على مدى ضخامة الوثائق المقدمة إلى الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أنه كانت هناك أسباب وراء رغبتها في الحصول على مدخلات وأفكار من الدول الأعضاء من خلال دراسة مهيكلية والسعي للحصول على إرشادات من الدول الأعضاء فيما يتعلق كيفية إدخال تحسينات مضيعة أنها ترحب بآراء الخبراء الماليين بشأن رؤوس المال. وقالت الأمانة أن ذلك مفيد للغاية ويسمح بدمج التعقيبات التي يتم الحصول عليها وتجميعها مع التقييم الذي سيتم القيام به لتقديم مقترح أكثر تفصيلا للدول الأعضاء العام التالي في جلسة لجنة البرنامج والميزانية.

438. وعبر وفد اليابان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة بء، عن شكره للرئيس والأمانة حول الشرح المقدم بخصوص تحسين عملية إعداد التقارير المالية كما هو وارد في الوثيقة WO/PBC/22/27. وعبر الوفد عن دعم المجموعة للتوجيهات الأساسية المقترحة لتقويم المعلومات المقدمة بالصورة التي تسمح بالحفاظ على الإفصاح أو تعزيزه. وعبر الوفد عن إيمانه بأن تكامل

المعلومات الخاصة بالبرنامج والميزانية والمعلومات الأخرى ذات الصلة، في تقرير الأداء الذي يعد كل عامين يمكن القيام به بطريقة تمكن من التوصل لوجهة نظر أكثر شمولية مضيئا أن المجموعة باء تتطلع إلى الحصول على المقترح الملموس للأمانة ويمكن القيام بالمزيد من المناقشات على هذا الأساس.

439. وقال وفد المكسيك أنه يساند أي تدابير تقوم بتنظيم وتحسين المعلومات المتضمنة في التقارير التي يتم إرسالها للدول الأعضاء، ومن منطلق هذه الروح، رحب بالمقترحات المقدمة من الأمانة لدمج البرنامج والميزانية والمعلومات المالية في تقرير واحد. وأضاف الوفد أن ذلك سوف يقلل من العبء الملقى على عاتق الأمانة ويقلل تكلفة ترجمة التقارير ويجعل من السهل على الدول الأعضاء أن تقوم بتحليل المعلومات الواردة في التقارير. وأضاف الوفد أنه في انتظار الحصول على مقترح مفصل حول محتوى وشكل التقرير وعبر عن رغبته في التأكيد على ضرورة الاهتمام بالمحتوى بحيث لا يتم إهدار مبدأ شفافية المعلومات.

440. وقام الرئيس بعرض فقرة القرار المتضمنة في الوثيقة لدراستها من قبل الدول الأعضاء. ولم تكن هناك أي تعليقات وتم اعتماد القرار.

441. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد أن استعرضت الوثيقة WO/PBC/22/27:

"1" أقرت بالفرصة المتاحة لتحسين تقارير الأداء والمالية للشئانية؛

"2" ورحبت باقتراح الأمانة الانتقال إلى تقرير أداء شامل ومتكامل للشئانية؛

"3" وطلبت من الأمانة أن توافيها باقتراح مفصل بشأن صيغة ومضمون هذا التقرير في دورتها المقبلة، مع مراعاة ردود أفعال الدول الأعضاء الواردة من خلال دراسة استقصائية منظمة.

البند 18 التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي ولائحته

442. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/10.

443. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي ولائحته.

444. وأشارت الأمانة إلى أن التعديلات المتعلقة بالنظام المالي ولائحته قد تمت وفقا لللائحة 1-10 والتي بموجبها يمكن للمدير العام أن يقترح تعديلات على اللوائح ويجب اعتماد هذه التعديلات من قبل الجمعية العامة. وتضمنت الوثيقة الحالية مقترحات بالتعديلات الخاصة بنظام الوييو المالي ولائحته مع اقتراح تعديلات للوائح رقم 2-8 و 5-10 و 5-11 و 8-1 و 8-9. ومثلت التغييرات عمليات تمهيدية جيدة وتناولت بصفة أساسية الحاجة إلى تحديث النظام المالي ولائحته من أجل: "1" مواثمتها مع تطور العناصر الأخرى في الإطار التنظيمي للوييو؛ "2" والاعتراف بتطور الممارسات الحالية ومتطلبات العمل الخاصة بالمنظمة أو تقديم الإيضاحات المطلوبة في العمليات اليومية حول قضايا معينة؛ "3" والتعامل مع الاختلافات والنقاط غير الدقيقة التي يتم اكتشافها في النظام المالي ولائحته عندما قامت المنظمة باستخدامها للقيام بعملها. وأشارت الأمانة إلى أن التغييرات الأساسية المتعلقة بالنص المقترح إضافته بما يتفق مع المعاهدات التي تقرها المنظمة والتعامل مع توصيات لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة ولتتبع السيناريو الذي يمكن عدم تبني برنامج وميزانية المنظمة في الوقت المناسب لبدء فترة العامين الجديدين. وكان ذلك يتعلق باللائحة 2-8. وكان التغيير الثاني المقترح يتعلق بالمدفوعات على سبيل الهبة حيث كان المقترح هو: "1" التأكيد على مجال تغطية مدفوعات على سبيل الهبة (وهي مدفوعات لا يوجد مسؤولية مالية على المنظمة في القيام بسدادها لكن الالتزام الأخلاقي يجعل من المفضل القيام بسدادها)؛ "2" ومواءمة ممارسات الوييو بصورة أفضل مع ممارسات منظومة الأمم المتحدة من خلال إزالة قيود العشرين ألف فرنك سويسري المفروضة على هذه المدفوعات كل عامين. وبالنسبة لهذه النقطة، أضافت الأمانة أن الحاجة إلى هذا التغيير ناجمة بصفة أساسية عن موقف حدث في

العامين الماضيين، وكانت تلك المدفوعات على سبيل الهبة هي الوحيدة التي تم سدادها، حيث قامت المنظمة بسداد مبلغ أعلى بقليل من حد العشرين ألف فرنك سويسري وكان ذلك يتعلق بالتكلفة الطبية لأحد المندوبين. وكانت التغييرات الأساسية الأخيرة تتعلق بالمشتريات، والتي اقترحت من أجل مواءمة تعريف المشتريات ومبادئها الإرشادية عن كتب مع تلك التي تتعلق بأنظمة منظمات الأمم المتحدة الشائعة (ويتعلق هذا الأمر بالمادة 5-11).

445. وأحاط وفد المكسيك علماً بالتعديلات المقترحة إدخالها على النظام المالي ولائحته. وعبر عن اعتقاده أن تعديلات اللائحة 2-8 كانت بصفة خاصة في الوقت المناسب. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى التعبير عن سيناريو لا يتم فيه تبني البرنامج والميزانية في الوقت المناسب لبداية العامين الجديدين ولذلك رأى أن التعديلات مناسبة. كما أشار أيضاً إلى أن التعديلات الخاصة بالمشتريات مفيدة من أجل تعزيز الضوابط والرقابة وتحديد المبادئ التي يجب إتباعها. وحث الوفد الأمانة على تعزيز التعاون مع الأجهزة الأخرى فيما يتعلق بالدعوة للمناقشات أو إجراءات الشراء الجماعية ورأى أن الأمانة يجب أن تسعى إلى تحسين إجراءات الشراء في الويبو بقدر الإمكان. لذلك، دعم الوفد القرار المقترح في الفقرات 4 و 7 من الوثيقة WO/PBC/22/10. علاوة على ذلك، وفقاً لتوصيات وحدة التنقيش المشتركة فإنه عندما يتعلق الأمر بالنظر في الإدارة والتنظيم في الويبو، فقد طالب الوفد من الأمانة تقديم تقرير مجمع لكافة النصوص الأساسية الخاصة بالمنظمة بما يتضمن آخر نسخة من النظام المالي ولائحته وطالبت بتوزيع هذا التقرير على كافة الدول الأعضاء.

446. وعبر وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآء، عن شكره للأمانة على الوثيقة WO/PBC/22/10، التي قدمت عدداً من التعديلات المقترحة. ووافق الوفد على أن العديد من التعديلات كانت مفيدة وضرورية بحق لتحديث نظام الويبو المالي ولائحته. وأشار إلى أنه يرحب بتوضيح بشأن المادة 2-8 بصفة خاصة. وبالرغم من ذلك، كان معنياً بالاقتراح المتعلق بإزالة الحدود المفروضة على المدفوعات على سبيل الهبة. ولم يكن يعتقد أن الحالة قد تمت لتغيير منهج المنظمة العالمية للملكية الفكرية الصارم. واعتقدت المجموعة بآء أن وضع حد صارم على مثل هذه المدفوعات كان ضرورياً من أجل لضمان أن أي مدفوعات يتم سدادها (حيث لا يوجد مسؤولية قانونية على الويبو) سوف يتم إبقاؤها في مستوى الحد الأدنى بصورة مطلقة. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتغيير المقترح في القاعدة رقم 105-22 (المتعلقة بال عقود) أشار الوفد إلى أنه، وفقاً للمقترح، يجب نقل مواصفات المعلومات المطلوبة من القواعد إلى مستوى التعليمات الإدارية. ومن وجهة نظر الوفد، فإن ذلك قد يؤدي إلى التضحية بالشفافية بالنسبة للدول الأعضاء. وطالب الوفد أيضاً بخصوص الاختلاف بين القواعد والتعليمات الإدارية.

447. ورغب وفد إسبانيا في تقديم تعليقين. أولاً، شكر الوفد الأمانة على جهودها وأشار إلى أن غالبية التعديلات المقترحة كانت عبارة عن تحسينات على النص الحالي. وفيما يتعلق بالمدفوعات على سبيل الهبة أشار الوفد إلى ما قاله منسق المجموعة بآء لكنه رغب في الاستفسار عن الحالة التي نشأت أي التكاليف الطبية للعضو الذي عانى من مشكلة طبية أثناء أحد الاجتماعات. وأراد الوفد معرفة ما إذا كان، في مثل هذه الحالات، كان هناك تأمين للويبو وعملاً إذا كان تأمين العضو يغطي النفقات الطبية. وأشار أيضاً إلى أنه يتطلع إلى الحصول على إجابة تتعلق بتغيير القاعدة 105-22.

448. ودعم وفد السلفادور بيان وفد المكسيك، أي أن الأمانة يجب أن تقدم تقريراً مجمعاً أساسياً عن نظم المنظمة، بما في ذلك النظام المالي ولائحته، وتوزيعه.

449. وأوضحت الأمانة أن النظام المالي قد عُرض على الدول الأعضاء لاعتماده بينما يمكن للمدير العام تغيير اللائحة وتم الإفصاح عنها على أنها قد تم تعديلها أو تحديثها. وفيما يتعلق بمسألة المدفوعات على سبيل الهبة، أجابت الأمانة بأن هناك، وفقاً لهما، تغطية تأمينية. وبالرغم من ذلك، هناك عنصر التكلفة الذي لا يغطيه التأمين وكان على المنظمة أن تدفع مبلغاً أكثر قليلاً من 20 ألف فرنك سويسري لتغطية هذه النفقات. كما أشارت الأمانة إلى أن الأمر برمتها، بالطبع، كان في أيدي الدول الأعضاء. وسمعت بيان المجموعة بآء حول كيفية السير قدماً في هذه المسألة ويمكن الحفاظ على العتبة الأصلية كما تم تحديدها. وأكدت على أن المدفوعات على سبيل الهبة قد تم الإفصاح عنها في القوائم المالية وبناءً على التدقيق المالي وهي أحد

النقاط الإضافية التي رغبت في مشاركتها. وحول السؤال الذي طرحه وفد اليابان (حول القاعدة 105-22) أشارت الأمانة إلى أن الأمر تمثل في أنها كانت تحاول أن تصبح أكثر كفاءة وبساطة في عملياتها وإجراءاتها، فقامت بتحديد التكرار في مختلف الوثائق وقامت بنقل غالبية هذه القاعدة لتصبح تعليمات إدارية وهو ما يحكم التطبيق العملي. وهذا التغيير لا يمكن أن يؤثر بأي طريقة على الضوابط الداخلية من حيث قوتها. ولا يتعدى الأمر مجرد تبسيطا حاولت الأمانة القيام به.

450. وأشار وفد إسبانيا إلى أنه كان من الصعب على الدول الأعضاء معرفة العناصر المتضمنة في التعليمات الإدارية. ورأي أنه من الصعب تغيير اللائحة وتضمين أهم العناصر في التعليمات الإدارية. وعبر عن قلقه إزاء عدم التعرف على المحتوى الفعلي لهذه التعليمات الإدارية.

451. وأوضحت الأمانة أن قائمة المتطلبات المفصلة قد تم نقلها إلى التعليمات المكتوبة لكن لم يتم فقدان أي محتوى. إن وضع التفاصيل في التعليمات الإدارية جعل من السهل القيام بعمليات تمهيدية والحفاظ على هذه الإجراءات لكن مع عدم حذف أي من المتطلبات التي تجعلها جزء من الإطار التنظيمي للمنظمة. وفيما يتعلق بالمتطلبات التي يجب على المنظمة الالتزام بها فيما يتعلق بالمشتريات فقد ظلت جزءا من الإطار التنظيمي للمنظمة. ويعني ذلك أنه تم تدقيقها بمقارنتها بها. وعندما كان المدققون، سواء داخليون أو خارجيون، يفحصون ما قامت المنظمة بتجميعه مع المتطلبات تحت الإطار التنظيمي، كانوا يفحصون اللوائح والقواعد والتعليمات الإدارية بالإضافة إلى دليل التعليمات. وفيما يتعلق بقوتها، فإن المتطلبات لم تفقد أي من قوتها ولم يكن هناك أي فقد في وضوح الرؤية أو الشفافية. وإذا كان هناك أي مشكلة تتعلق بالالتزام، لكان المدققون الداخليون أو الخارجيون قد قاموا بوضع إصبعهم عليها بغض النظر عما إذا كانت مواد أو قواعد أو تعليمات إدارية.

452. وأشار وفد إسبانيا إلى أنه حصل على فهم أفضل وأشار إلى أنه في هذه الحالة، يمكن للدول الأعضاء المطالبة برؤية محتوى هذه التعليمات الإدارية لأن الأمانة حصلت على المحتوى من القواعد ووضعها في شكل تعليمات إدارية. وبالرغم من ذلك، قد يحدث في هذه الحالة أن تقوم الأمانة بتغيير محتوى التعليمات الإدارية ولا تعرف الدول الأعضاء بالأمر. ولا يوجد لدى الوفد أي مشكلة فيما يتعلق بذلك، لكنه رغب في التأكيد على والإشارة إلى أنه ليس من السهل على الدول الأعضاء أن تفحص المحتوى الذي كان بالفعل في التعليمات الإدارية.

453. وأشارت الأمانة إلى أن اللائحة، المتضمنة في النظام المالي ولائحته، قد حددت ما يجب القيام به. وكما تمت الإشارة، فإن التطبيق كان يحكمه تعليمات مكتوبة على مستوى أقل وكما تمت الإشارة لم يؤد ذلك بأي حال من الأحوال إلى تقليل الضوابط الداخلية. كان سؤال الوفد يتعلق بالتوثيق، إذا كانت الأمانة قد فهمت الأمر بصورة صحيحة. ويجب أن تنص التعليمات الإدارية بوضوح على أنواع التوثيق المطلوبة وهو ما سيتم تدقيق أعمال المنظمة بشأنه. وإذا وجد المدققون أثناء إجراء عملية التدقيق أن هناك عدم التزام من خلال التسلسل الهرمي للإطار التنظيمي، يمكنهم إثارة هذه القضية في هذا الوقت. إن تحديث النظام المالي ولائحته يمثل جزءا من التحديث الروتيني وقامت الأمانة بذلك لأنه كانت هناك تغييرات ضرورية. وإن جاز التعبير فإن مهمة العمليات التمهيدية هي الحفاظ على الإطار التنظيمي متماشيا مع ما تقوم به المنظمة. وتم شرح التسلسل الهرمي للإطار التنظيمي على أنه يبدأ باللوائح، والتي تعتمد على موافقة الدول الأعضاء، حيث يمكن تغييرها فقط بناء على موافقة الدول الأعضاء. ثم يأتي المستوى التالي وهو القواعد والتي يمكن للمدير العام تحديثها وتغييرها لكن عليه أن يفصح عن كافة التغييرات، كما يمكننا أن نرى في المقترح الحالي كذلك. وبعد مستوى اللوائح والقواعد نجد مستوى التعليمات الإدارية والتي تتكون من النواحي الإجرائية لكيفية قيام المنظمة بالعمل. ومن أفضل الممارسات بالنسبة لوضع وتصميم الأطر التنظيمية أن يتم الفصل بين مستوى اللوائح والقواعد المرتفع عن النواحي الإجرائية المفصلة، وهو التسلسل الهرمي المطلوب في الأطر التنظيمية. ثم هناك دليل التشغيل وهو ما يعطي الكثير من التفاصيل. وبالرغم من ذلك، وكما أوضحنا، فإن المدققين يفحصون مدى الامتثال وينظرون إلى التسلسل الهرمي الكامل للوائح والقواعد والتعليمات الإدارية ودليل الإجراءات أو دليل التشغيل لتقييم ما إذا كانت المنظمة ممثلة أم لا. وقامت الأمانة بالإضافة إلى ذلك بالتأكد على أن التعليمات الإدارية والسياسات والإجراءات كان يتم تحديثها بصورة مستمرة ويتم نشرها على شبكة المعلومات الداخلية وكانت متوافرة بالنسبة لكافة العاملين والمدراء الذين كان عليهم الاسترشاد بها. وأكدت الأمانة أيضا على أنه في حالة رغبة الدول

الأعضاء الاطلاع على أي تعليمات مكتبه، فإنه سيسرها أن تطلعهم عليها لكنها أشارت إلى أن هناك كم ضخم من التعليمات الإدارية التي طبقت في أثناء قيام المنظمة بعملها وعملياتها.

454. وأشار الرئيس إلى أنه لا يعرف مدى رضا الوفود عن التفسير الذي قدمته الأمانة، لأنه فهم من مداخلات المجموعة باء أنها لم تكن تشعر بالراحة بتوصية الجمعية العامة بالقيام بهذه التغييرات وخاصة تلك التي تتعلق بالمدفوعات على سبيل الهبة والتغيير في القاعدة 105-22. ومن وجهة نظر الرئيس، فقد حاولت الأمانة تفسير المنطق من وراء المقترح وأظهرت مرونة في إعادة تقديم حد المدفوعات على سبيل الهبة بما تم اعتباره ضروريا. وعبر الرئيس عن رغبته في السير قدما في تفسير المسألة الأخرى المتعلقة بالقاعدة 105-22 إذا كان وفد إسبانيا والمجموعة باء يشعران بالراحة تجاه التفسير الذي تلقته الأمانة، أو إذا كانا يريدان أن تبقى العناصر المفصلة كجزء من هذه القاعدة.

455. وقال وفد المكسيك أنه تابع الجدل عن كثب وخاصة النقاشات المتعلقة بالقاعدة 105-22. وأشار إلى أنه فهم بصورة كاملة المعالجة المختلفة للقواعد واللوائح المالية. وكان من الواضح أن المدير العام قام بتعديل القواعد وتم عرض التعديلات على الدول الأعضاء لأغراض الشفافية. وفهم الوفد أيضا مما قاله ممثل الأمانة أن هذه التغييرات قد قامت بتبسيط الإطار التنظيمي، لأنها تم تحويلها إلى تعليمات إدارية. وفي رأي الوفد، فإن نص القاعدة 105-22 يمكن أن تترك نسختها الأصلية وهو ما لن يؤثر على أي تعليمات إدارية لاحقة. وعلى أية حال، فإن المدير العام بنفسه هو الذي يستطيع تغييرها وتقديم التعديلات إلى لجنة البرنامج والميزانية. ومن وجهة نظر الوفد، فإن ذلك كان أمرا يتعلق بالوضوح بالنسبة للدول المنتمة إلى المجموعة باء ولن تؤثر على أي وثائق داخلية. وإذا لم يتم تعديلها فإن ذلك لن يكون له أي تأثير. وبالرغم من ذلك، فإنه طالما أن الوفد لم يقترح هذا الاقتراح، فقد عبر عن رغبته في معرفة رأي الدول الزملاء في المجموعة باء.

456. وأشار الرئيس إلى أن مشكلة الحفاظ على الوصف في أكثر من موقع تتمثل في أن ذلك يتسبب في عبء إداري لأنه عندما يكون هناك تغيير مقترح، فإنه سيكون هناك أشياء مختلفة ينبغي أن يتم تعديلها. ومن أن يصبح بنائين تجاه الوقت أشار إلى أنه سيسمح بعقد مشاورات غير رسمية حول هذا الأمر. وينبغي للجنة البدء في التعامل مع بند آخر من بنود جدول الأعمال والرجوع إلى هذا البند لاحقا.

457. وتساءل الرئيس، في أعقاب المشاورات، عما إذا كان قد تم إحراز تقدم فيما يتعلق ببند رقم 18 على جدول الأعمال. ودعا الأمانة إلى شرح الموضوعات التي تمت مناقشتها بصورة غير رسمية فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة والتحفظات التي لدى المجموعة باء تجاه التغييرين المقترحين.

458. وأشارت الأمانة إلى أنه يبدو أن هناك اتفاقا بشأن الحفاظ على الحد الخاص بالمدفوعات على سبيل الهبة لكن مع تغيير الحد من 20 000 إلى 50 000 فرنك سويسري. أما بالنسبة للمسألة الأخرى، عبرت الأمانة عن اعتقادها أنه تم حلها بناء على التفسيرات المقدمة وبدا أن وفد إسبانيا والمجموعة باء يشعران بالرضا عن التفسيرات.

459. وقام الرئيس بفتح باب المناقشة لطرح أية تعليقات أخرى تتعلق بالتسوية الظاهرة لهذا الموضوع. ثم طفق يقرأ فقرة القرار المقترحة مع إضافة العبارة التالية إلى المادة 10.5: "ولا يجوز أن يزيد المبلغ الإجمالي لتلك الدفعات على 50 000 فرنك سويسري في الفترة المالية الواحدة."

460. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويو بالموافقة على المواد 8.2 و 10.5 و 11.5 و 1.8 و 9.8، بالصيغ المعدلة الواردة في الوثيقة WO/PBC/22/10، مع إضافة الجملة التالية إلى المادة 10.5: "ولا يجوز أن يزيد المبلغ الإجمالي لتلك الدفعات على 50 000 فرنك سويسري في الفترة المالية الواحدة."

461. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية بالتعديلات المقترحة إدخالها على قواعد اللائحة المالية الواردة في الفقرة 5 من الوثيقة WO/PBC/22/10.

البند 19 اقتراح من أستراليا وفنلندا والكرسي الرسولي ونيوزيلندا وسويسرا: مشاركة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية): اقتراح لتمويل إضافي من ميزانية الويبو العادية

462. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/24.

463. وفتح الرئيس باب المناقشة حول البند 19 من جدول الأعمال ودعا وفد سويسرا إلى تقديم المقترح المتضمن في الوثيقة WO/PBC/22/24.

464. وقام وفد سويسرا بتقديم المقترح الذي تقدمت به وفود أستراليا وفنلندا، والكرسي الرسولي، ونيوزيلندا، وسويسرا: مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. واقترح تخصيص مبلغ يصل إلى 60 000 فرنك سويسري بموجب البرنامج رقم 4 لتمويل مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في عام 2015. ويجب سحب المخصصات، كلما أمكن، من وفورات في التكلفة أو الفاعلية. واستهدف المقترح المشاركة في نتائج البرنامج رقم 4 لأن تواجد والمشاركة النشطة للمثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة قد أدى إلى تحسين فهم المسائل التي يجب على اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التعامل معها. صرح الوفد بأن تفاصيل الاقتراح قد تم شرحها في دورة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور الثامنة والعشرين في يوليو 2014 وقد أخذ الاقتراح الحالي في الحسبان المخاوف التي تم التعبير عنها أثناء المشاورات التي عقدتها الدول الأعضاء. وأكدت الوفد على أن الاقتراح لم يهدف إلى زيادة الميزانية الكلية للعامين 2014/15 أو ميزانية البرنامج رقم 4. وفيما يتعلق بالقيمة، ووفقاً للأمانة، فإن المشاركة لن تعرض الأنشطة الخاصة بالبرنامج رقم 4 للخطر. وقد هدف الاقتراح إلى إيجاد مصدر تمويل فرعي لتمويل ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة من خلال صندوق طوعي ولن يتم تحويل أي أرصدة من الميزانية العادية للصندوق الطوعي. وبعبارة أخرى، سيتم احترام النظام المالي ولائحته للويبو احتراماً كاملاً. وأشار الوفد إلى أن المخاوف التي عبرت عنها بعض الوفود فيما يتعلق تأصيل سابقة قد تم أخذها في الحسبان. وعبر عن اعتقاده في أن الآلية المقترحة لن تخلق سابقة في المنظمة. وسوف يعتمد القرار المتعلق بتمويل ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة بكل وضوح على قرار ينبغي أن يتخذه المجلس الاستشاري للصندوق الطوعي. وفيما يتعلق بالشفافية، وفر الاقتراح الشفافية المطلوبة فيما يتعلق باستخدام الأموال والمبلغ المقترح لأن الاقتراح يحترم كافة القواعد واللوائح المالية. وسوف يتم تضمين معلومات حول التخصيص في المعلومات التي سيتم إرسالها إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ضمن تقرير حول صندوق التبرعات. وعبر الوفد، إلى جانب كافة الوفود المشاركة في رعاية الاقتراح، عن أمله في أن يتم الترحيب بالاقتراح. وبهذه الطريقة، يتم تمويل ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

465. وعبر وفد البرازيل عن شكره لوفود أستراليا وفنلندا، والكرسي الرسولي، ونيوزيلندا، وسويسرا على اقتراحهما. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الهدف من وراء الاقتراح كان جدير بالاهتمام لأن هذه المجتمعات كانت، في نهاية الأمر، المجتمعات المتأثرة بالقرارات التي تقوم باتخاذها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقد عبر الوفد عن عميق أسفه لأن الموارد المتوفرة في صندوق للتبرعات والخاصة بمشاركة هذه المجتمعات قد وصلت إلى المستوى المذكور في الاقتراح. وفيما يتعلق بتفاصيل الاقتراح، كان الوفد مستعداً لدعم المبادرة، في ضوء اتساقه مع توصيتي جدول أعمال التنمية رقم 18 ورقم 42. وكان من الضروري، بالرغم من ذلك، ضمان أن التغيرات المقترحة لم تؤثر على الدعم المقدم من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور نفسها ودعم مشاركة المسؤولين الحكوميين في جلسات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

466. وعبر وفد فنلندا، والذي يعتبر مشاركا في الاقتراح، عن إيمانه العميق أن الاقتراح يمثل حلا يمكن تطبيقه لمشكلة قائمة. ومن الأمور الهامة للغاية أن تتمكن كافة الأطراف المعنية من المشاركة في المفاوضات. وقد تمكنت من القيام بذلك طوال سنوات عديدة بفضل التبرعات التي قدمتها الدول الأعضاء منذ إنشاء صندوق التبرعات عام 2005. وقد استطاع السكان الأصليون تقديم رؤى تتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لم يتمكن سواهم من تقديمها. وسيكون من المؤسف لو مضت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في عملها دون أن تحصل على آرائهم. وهناك حل بسيط يتعلق بتلقى تعهدات لصندوق التبرعات في المستقبل القريب. لكن بغض النظر عن الجهود المتكررة، لم يتم التبرع بأي مبالغ. ولا شك أن الظروف الاقتصادية العسيرة قد تكون هي السبب. وكان وفد فنلندا يحاول العثور على أرصدة للتبرع لصندوق التبرعات لكن للأسف لم ينجح في سعيه. وسوف يكون الاقتراح حلا على المدى القصير ولن يشكل سابقة. ولم تمتلك اللجان الأخرى آليات مثل صندوق التبرعات، والذي يعتبر آلية فريدة في هذا الصدد. لذلك، قام الوفد بدعوة كافة الوفود إلى دعم الاقتراح.

467. وأكد وفد جمهورية إيران الإسلامية على أهمية مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية. وعبر عن شكره لوفود أستراليا وفنلندا، والكرسي الرسولي، ونيوزيلندا، وسويسرا على اقتراحها. وبالرغم من ذلك، كانت هناك بعض النقاط الإجرائية والموضوعية المتنبسة والمخاوف بشأن الاقتراح. وسوف يتم تغطية النفقات من خلال الموارد الحالية للميزانية العادية الخاصة بالبرنامج رقم 4، بينما تلك التي خصصت للاجتماعات المعتادة بين الجلسات والاجتماعات الإقليمية الخاصة بالوفاء بمهمة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور المتعلقة باستكمال النصوص خلال عامي 2014/15 واتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. إن تخصيص ميزانية لمشاركة مشاركين غير حكوميين سيمثل سابق سيرة في المنظمة. ولم تصل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور إلى أي إجماع في الرأي بشأن تعريف المعرفة التقليدية وطرق التعبير الثقافية التقليدية والموارد العامة وهناك دول عديدة مثل جمهورية إيران الإسلامية لا يوجد بها شعوب أصلية. علاوة على ذلك، لم يتم تحديد دور الدول في تعيين الممثلين الأكفاء للمجتمعات المحلية في الاقتراح.

468. وعبر وفد المكسيك عن شكره لوفود أستراليا وفنلندا، والكرسي الرسولي، ونيوزيلندا، وسويسرا على تقديم اقتراحها الهام بشأن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأشار بشيء من القلق إلى الوضع المالي لصندوق التبرعات وتقرر العمل عليه بصورة تميز بالابتكار والعملية لضمان مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية لإثراء مناقشات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. أشار الوفد إلى أن الميزانية المعتمدة للبرنامج رقم 4 لعامي 2014/15 قد تم خفضها بمبلغ 116 000 فرنك سويسري بالمقارنة بالعامين الماضيين. وكان من الضروري أن تكون هناك تأكيدات بأن الاقتراح لن يؤثر بأي صورة على الأنشطة الخاصة بالبرنامج رقم 4. وفي هذا الصدد، سأل الوفد الأمانة عما إذا كان تخصيص 60 000 فرنك سويسري لصندوق التبرعات سوف يعرض هذه الأنشطة للخطر وفقا لخطط العمل الأصلية الخاصة بها. علاوة على ذلك، بسبب أن المساهمات في صندوق التبرعات سوف تأتي من الميزانية العادية، فقد دعم الوفود التي عبرت عن قلقها حيال السابقة التي قد تحدث فيما يتعلق بالميزانية وتحويل الموارد. ويمكن للوفد الموافقة على هذا الاقتراح، بشرط ألا تمثل المخصصات سابقة، ولن تتسبب في زيادة في الميزانية المعتمدة للعام 2014/15 ولن تؤثر بأي صورة كانت على عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفكر في تقديم المخصصات لاعتمادها من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بشرط ألا تؤثر على البرنامج 4. علاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الاقتراح تضمن إمكانية الحصول على المخصصات من خلال التوفير في التكلفة من خلال إجراءات تميز بالكفاءة. وكان ذلك بموجب مناقشات سابقة حول بعض المجالات المحددة حيث يمكن للأمانة أن تحقق التوفير في التكلفة من خلال إجراءات تميز بالكفاءة.

469. وعبر وفد سويسرا عن اعتقاده بأن عددا من النقاط المختلفة التي تم طرحها قد تمت الإجابة عليها بالفعل من خلال الاقتراح. وعبر عن رغبته في التعاون مع الوفود حول النقاط الأخرى. وقد حاول الوفد بالفعل تجنب وجود سابقة في

الاقتراح وهو ما يمثل أحد الأفكار الأساسية به. فلم يطرح زيادة الميزانية الحالية. وكان هناك أسئلة حول الجهات التي سيتم تمويلها. وسوف يجتمع المجلس الاستشاري لصندوق التبرعات كل مرة أثناء دورات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وينظر في السيرة الذاتية للأشخاص المتقدمين للحصول على تمويل ويحدد الأفراد المستحقين للتمويل في الدورة التالية. وحضر ممثلو المجتمعات الأصلية والمحلية أيضا إجتماع المجلس الاستشاري. وهذه هي الطريقة التي عمل بها المجلس الاستشاري. وتم تحديد الإجراءات قواعد الصندوق. وبصورة أكثر تحديدا، كان الاقتراح يشير إلى أنه قبل ثلاثين يوما من دورة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، تقوم الأمانة بالنظر إلى صندوق التبرعات لمعرفة ما إذا كان به أي أرصدة. وإذا كان به أرصدة كافية لشخص واحد، تقوم الأمانة بنظر وضع الشخص الذي قام المجلس الاستشاري باختياره في الدورة السابقة ويتم استخدام هذه الأرصدة لصالح هذا الشخص. ولن تقوم الأمانة باختيار الشخص الذي يحصل على التمويل. وسيتم ذلك وفقا للقرارات التي يقوم المجلس الاستشاري باتخاذها. وعبر الوفد عن أمله في أن يكون قد رد على السؤال الذي طرحه وفد جمهورية إيران الإسلامية. ويمكن الاطلاع على قواعد صندوق التبرعات وهي تتميز بالشفافية كما أنها محددة بشأن طريقة اتخاذ القرارات. وسوف يستمر الوفد في مناقشة نقاط معينة مع الوفود التي لديها مخاوف.

470. ودعا الرئيس المشاركين في الاقتراح لعقد مشاورات مع الوفود المعنية. وتم تعليق هذه الفقرة وأعيدت مناقشتها في اليوم التالي.

471. ودعم وفد الولايات المتحدة بقوة المشاركة النشطة للجماعات الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وفي المناقشات المتعلقة بالنصوص في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وبغض النظر عن الحاجة الهامة لوجود أطراف ذات صلة على الطاولة، فإن الوفد لا يستطيع دعم اقتراح يسمح للميزانية الأساسية للويبو بأن تدفع مقابل هذا النشاط. ومن حيث المبدأ، فإن الأرصدة التي ستسهم في صندوق التبرعات يجب أن يتم وضعها جانبا بعيدا عن الميزانية العادية ويمكن للدول الأعضاء المساهمة بكل حرية في الصندوق ولكن لن يدعم أحدهما الآخر في أي وقت على الإطلاق. وينبغي إعادة استثمار مكاسب الكفاءة في الميزانية الأساسية وفقا لإرشادات الدول الأعضاء. وعبر الوفد رغبة الولايات المتحدة في المشاركة في الصندوق. وعبر الوفد عن سروره للإعلان عن تعهد بمقدار 10 آلاف دولار أمريكي وسوف يقوم بتحديد تفاصيل ذلك كل من مكتب البراءات والعلامات التجارية بالولايات المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية. وعبر الوفد عن أمله في تحقيق ذلك بأقصى سرعة. وعبر الوفد عن تمنيته لمشاركة ومساهمة المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة في صندوق التبرعات. علاوة على ذلك، اقترح الوفد أن تقدم الأمانة دراسة تقديرية لقيمة الأرصدة السنوية التي يقدمها المساهمون المتطوعون في صندوق التبرعات الخاص بالويبو. والهدف من هذه الدراسة التقديرية هو المساعدة على ضمان الاستدامة الذاتية لصندوق التبرعات للتعامل بصورة أفضل مع نقص الأرصدة. واقترح الوفد أن تقوم الأمانة بعملية توعية للدول الأعضاء للحصول على متبرعين إضافيين.

472. ودعم وفد ألمانيا بيان وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

473. وأعلن وفد شيلي أنه دعم الاقتراح عندما تم تقديمه في البداية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأي أن نقص الأرصدة الخاصة بمشاركة المجتمعات الأصلية يمثل مشكلة يجب حلها. وبطريقة ما، كان الاقتراح يحاول حل المشكلات التي تتعلق بالخوف والمشروعة التي تمت التعبير عنها. وبالرغم من ذلك، فقد فهم أن هناك بعض الوفود التي لاتزال متشككة في الأمر. وعبر عن امتنانه لوفد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تقديم حل بديل. وعلى أية حال، يجب على الدول الأعضاء أن توجد حلا في المستقبل وعبر الوفد عن استعداده للمشاركة في هذه العملية.

474. وصرح وفد السويد، في دعم للوفود الأخرى، وخاصة وفدي الولايات المتحدة وألمانيا، أنه يرى مشكلة محتملة في استخدام الميزانية العادية للويو في تمويل أنشطة خارجية وتساءل عن تبعات ذلك في المستقبل. وقد رأي أن ذلك سوف يعتبر سابقة سلبية بالنسبة لكافة أجهزة الأمم المتحدة.

475. وصرح وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، أنه درس الاقتراح جيدا. وأكد على أن مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور هو أمر هام بدون شك. فقد زادت مشاركتها من المصادقية والشفافية والأهمية بهدف استكمال مسودات نصوص متعلقة بالموارد العامة والمعرفة التقليدية وطرق التعبير الثقافية التقليدية. ومن المؤسف أن صندوق التبرعات قد نفذت أرصده دون أي بادرة لمده بالأرصدة. وفيما يتعلق بالاقتراح، أشار الوفد إلى النقاط التالية: (1) لا يمكن تقليل الميزانية الحالية المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والبرنامج رقم 4 والخاصة بالعامين 15/2014 من أجل توفير مخصصات لتمويل فرعي. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن عدد أيام جلسات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور الموضوعية في عام 2015 لا يجب ألا تقل عن مثلتها في عام 2014. علاوة على ذلك، لا يجب أن تمنح الميزانية المخصصة للبرنامج رقم 4 إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. ولذلك، كان من الصعب على الوفد قبول التمويل الفرعي الذي يتم الحصول عليه من الميزانية العادية بموجب البرنامج رقم 4. ولم يضمن الاقتراح وجود حل طويل المدى لتمويل المجتمعات الأصلية والمحلية بصورة يمكن التنبؤ بها وبصورة مستدامة. لذا وجب الحذر. فيجب تجنب اتخاذ أية إجراءات متسارعة يقوم بوضع سابقة ويقلل من عملية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على المدى البعيد. (2) فيما يتعلق بالفقرة رقم 4 من الاقتراح والتي تنص على: "يتم الحصول على المخصصات من البرنامج رقم 4، بدون زيادة الميزانية الحالية، قدر الإمكان، من خلال التوفير في التكلفة من خلال إجراءات تتميز بالكفاءة"، طالب الوفد من الأمانة مد لجنة البرنامج والميزانية بالتفاصيل الخاصة بقيمة التوفير التي يمكن استغلالها في تمويل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في عام 2015. علاوة على ذلك، عبر الوفد عن رغبته في تبادل بعض الآراء بغرض حل المشكلات المالية المتعلقة بصندوق التبرعات. واقترح وجود تعاون بين الويو والبنك الدولي في مجال الموارد العامة والمعرفة التقليدية وطرق التعبير الثقافية التقليدية. ويوجد لدى البنك الدولي برامج تدعم المعرفة التقليدية الخاصة بالتنمية، بما في ذلك الموارد العامة. وتحتاج الويو للتعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بآليات التمويل التي دعمت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وطالب الوفد الأمانة، وخاصة المستشار القانوني، التعرف على إمكانات وضع "اتفاقية حول تمويل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة" وفقا للأحكام التالية في الصكوك الدولية الحالية: (1) المادة 55 والمادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على الالتزام القانوني للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك الويو، بالتعاون بالطرق التي تتعلق بالتنمية (2) المادة 1 والمادة 2 والمادة 16 (أ) من الاتفاقية المبرمة بين الأمم المتحدة والويو الموقعة في 1975 والتي نصت على وضع الويو كجهاز متخصص في منظومة الأمم المتحدة (3) القسم 8 من المادة 5 من اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعدلة في 2012 التي نصت على علاقته بالمنظمات الدولية (4) توصيتي جدول أعمال التنمية رقم 18 ورقم 40 التي تطالب الدول الأعضاء "بالإسراع في عملية حماية الموارد العامة والمعرفة التقليدية والفولكلور" ومطالبة الويو "بتكثيف تعاونها فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالملكية الفكرية مع أجهزة الأمم المتحدة" بهدف "تعزيز التنسيق لتحقيق أعلى درجات الكفاءة في تنفيذ برامج التنمية". ولذلك، اقترح الوفد أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بالتوصية في الدورة الرابعة والخمسين من اجتماعات الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويو في سبتمبر 2014 مطالبة المدير العام للويو بما يلي: (1) تقديم تقرير في الدورة الرابعة والخمسين من اجتماعات الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويو حول النتائج المتعلقة بإبرام اتفاقية بين الويو والبنك الدولي بخصوص تمويل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة (2) متابعة هذه النتائج بموافقة الدول الأعضاء أمام الدورة التاسعة والعشيرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في عام 2015. ومن أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، اقترح الوفد أيضا إقامة مؤتمر سنوي للتعهد بالتبرع للويو على أن يعقد أثناء عقد اجتماعات الجمعية العامة للويو. وأوصى الوفد بإجراء مزيد من المناقشات بالنسبة لاقتراحه أثناء الدورة الرابعة والخمسين لاجتماعات الجمعية العامة واتخاذ قرار أمام الدورة التاسعة والعشرين

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأضاف الوفد أن الغرض من اقتراحه هو ضمان توافر تمويل يمكن التنبؤ به وتمويل مستدام لمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورحب بأي تعليقات ومدخلات من الوفود. وعبر الوفد في النهاية عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ موقف مشابه.

476. وعبر وفد سويسرا عن شكره لكافة الوفود على تعليقاتها، وكان بعضها متوقعا. وبالرغم من ذلك، عبر الوفد عن شكره للولايات المتحدة على بيانها وللمعلومات التي تتعلق بأن الولايات المتحدة سوف تقوم بوضع مبالغ في صندوق التبرعات. وكان ذلك أيضا أحد أهداف الاقتراح، وهو ما إذا كان بالإمكان اجتذاب تمويل لصندوق التبرعات بسبب وجود طلبات لتقديم تمويل إضافي على مدى سنوات ولم يكن هناك إسهامات إضافية. وفيما يتعلق بالاقتراحات الأخرى، التي تتعلق على سبيل المثال بإيجاد شركات خارجية، عبر عن اعتقاده أن الأمانة قد حاولت بالفعل ولم تحقق نجاحا يذكر. وربما يمكن للأمانة أن تشرح للجنة البرنامج والميزانية كل ما قامت به. إن المساهمة الجديدة سوف تقوم بتمويل شخصين فقط لدورة تستمر لمدة أسبوعين للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وسوف تظل المشكلة كما هي في حالة عدم تسلم مبالغ في القريب وكان الاقتراح يهدف إلى إيجاد حل للعام المقبل. ورأي أن الاقتراح لن يهدد تمويل عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وتساءل عما إذا من المجدي بالنسبة للأمانة أن تقوم بالشرح المفصل لكيفية الحصول على 60 000 فرنك سويسري. وعبر الوفد عن رغبته في ترك الأمر للرئيس لاتخاذ قرار يتعلق بما إذا كان يجب الاستمرار في مناقشة الفقرة رقم 19 على جدول الأعمال أم يتم إغلاق المناقشات.

477. ودعا الرئيس الوفود إلى التفكير في المقترحات التي تقدم بها وفد إندونيسيا ووفد سويسرا وعقد مشاورات (تنسقتها سويسرا) بهدف إعداد مشروع قرار. ثم قام بتعليق بند جدول الأعمال.

478. وقام الرئيس بإعادة فتح بند جدول الأعمال وقرأ نص القرار المقترح الذي تم التوصل إليه في المشاورات التالية: "أقرت لجنة البرنامج والميزانية بأهمية وقيمة مشاركة وإسهام ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ودارت مناقشات بناء على اقتراح قدمته أستراليا وفنلندا والكرسي الرسولي ونيوزيلندا وسويسرا بعنوان "مشاركة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية): اقتراح لتمويل إضافي من ميزانية الويبو العادية" وتباينت الآراء بشأن الاقتراح. إذ أعربت بعض الدول عن اهتمامها بالمسألة وآرائها بشأن وضع تمويل متوقع ومستدام لمشاركة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة. وإذ تقر اللجنة بأهمية وقيمة صندوق تبرعات الويبو لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة ("الصندوق")، أشادت بالجهود التي بذلتها الأمانة للعثور على مصادر تبرعات جديدة في الصندوق وشجعت الأمانة على مواصلة تلك الجهود." وأشار الرئيس إلى أنه طالما أن الهدف هو إصدار قرار بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال، فإن النص المقترح سوف يمثل نوعا من "القرار الناعم" بالنسبة للبند 19، إذ أنه يرحب بجهود الأمانة ويشجعها، وهو العنصر الذي تم الاتفاق عليه بصورة جماعية لأنه لم يكن هناك إجماع في الرأي بخصوص عناصر النقاش الأخرى. وقد طرح الرئيس النص ليكون محل نقاش وتفكير حتى اليوم التالي.

479. وقام الرئيس بإعادة فتح المناقشات حول نص القرار الخاص بالبند 19 من جدول الأعمال وأعاد تلاوة النص المقترح في اليوم السابق. ولم تكن هناك أية تعليقات من الوفود وتم اعتماد القرار التالي.

480. أقرت لجنة البرنامج والميزانية بأهمية وقيمة مشاركة وإسهام ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

481. ودارت مناقشات بناء على اقتراح قدمته أستراليا وفنلندا والكرسي الرسولي ونيوزيلندا وسويسرا بعنوان "مشاركة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف

التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية): اقتراح لتمويل إضافي من ميزانية الويبو العادية" وتباينت الآراء بشأن الاقتراح. إذ أعربت بعض الدول عن اهتمامها بالمسألة وآرائها بشأن وضع تمويل متوقع ومستدام لمشاركة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة في عمل اللجنة.

482. واذ تقر اللجنة بأهمية وقيمة صندوق تبرعات الويبو لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة ("الصندوق")، أشادت بالجهود التي بذلتها الأمانة للعثور على مصادر تبرعات جديدة في الصندوق وشجعت الأمانة على مواصلة تلك الجهود.

البند 20 الحوكمة في الويبو

483. استندت المناقشات إلى الوثائق الأساسية WO/PBC/18/20 و WO/PBC/19/26 و WO/PBC/22/20 و WO/PBC/22/26.

484. ولدى افتتاح البند 20 على جدول الأعمال، أكد الرئيس على أنه تقرر أن "الاقتراح الذي تقدمت به وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا: زيادة الكفاءة في اجتماعات الويبو" (الوثيقة WO/PBC/22/26) يمكن سوف تتم مناقشتها أيضا تحت هذا البند من بنود جدول الأعمال. وكانت الوثائق الأخرى ذات الصلة هي: "الحوكمة في الويبو" (الوثيقة WO/PBC/18/20) بالإضافة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو" (الوثيقة WO/PBC/22/20). كما أكد أيضا على قيام الجمعية العامة للويبو في الجلسة الرابعة والأربعين في 2013، بمناقشة قضية الحوكمة في الويبو (كما وردت في الوثيقة A/51/1) بما في ذلك المقترح المقدم من المجموعة الأفريقية. ثانيا، طالب الأمانة بتنظيم اجتماع معلومات مع وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بتقريرها حول مراجعة التنظيم والإدارة في الويبو قبل الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. ثالثا، دعا إلى الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات حول الحوكمة في الويبو لمناقشتها في الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. علاوة على ذلك، أوصت وحدة التفتيش المشتركة "بقيام الجمعية العامة للويبو بمراجعة إطار الحوكمة في المنظمة بالإضافة إلى الممارسات الحالية بغرض تعزيز قدرة الجهات الحاكمة على توجيه ومراقبة عمل المنظمة. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للدول الأعضاء أن ترغب في القيام بالنظر في مداولاتها في الخيارات المطروحة في هذا التقرير"، وهي التوصية رقم 1 والخاصة بوحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالقرار الخاص بدعوة الدول الأعضاء بتقديم مقترحاتهم حول الحوكمة في الويبو، لم ير الرئيس أي مقترحات تم تقديمها غير تلك التي قامت لجنة البرنامج والميزانية بدراستها في دورتها الحادية والعشرين. ودعا الرئيس الدول الأعضاء إلى ملاحظة أن هناك عدد من المقترحات تم تضمينها في القسم الثاني (بعنوان "الحوكمة") من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2014/2) والذي قد يرغبون في فحصه في إطار بند جدول الأعمال. وذكر الوفود بأن المقترح المتضمن في الوثيقة WO/PBC/22/26 سيتم التعامل معه أيضا في إطار هذه الفقرة من جدول الأعمال. ولعدم وجود مسائل أخرى حاليا لمناقشتها، دعا وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا لتقديم مقترحاتها.

485. وعبر وفد إسبانيا عن شكره للرئيس والوفود التي عبرت في بياناتها السابقة عن اهتمامها ببعض التدابير الواردة في المقترح الذي تم عرضه. وحول ندوات المعلومات وطرق العمل، قال الوفد إنه سيعطي الكلمة إلى وفد بلجيكا لعرض هذه الفقرة والإجابة على الأسئلة بشيء من التفصيل. وأكد الوفد على أنه تحدث إلى الدول الأعضاء عن أسباب تطبيق هذه الإجراءات. ولاحظ أنه على المدى السنوات القليلة الماضية كانت هناك زيادة في عدد الاجتماعات وعدد الوثائق والتي كان لها تبعات ليس بالنسبة للميزانية فحسب ولكن بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك صعوبة مجاراة حجم العمل وسرعة انجازه بما نجم عنه قدر من الضغط النفسي والإرهاق. ولاحظ أن الاجتماعات لم تكن إيجابية في غالب الأحيان. وأحيانا كانت سلبية بسبب عدم توافر وقت كافي للمشاركين لاستيعاب النتائج الخاصة بالاجتماع السابق. وأشار إلى أن ذلك كان يمثل اتجاها لكنه لم يؤد بالضرورة إلى نتائج أفضل وأعطى مثلا عمليا لاجتماعات اللجنة التي تنتهي بعد منتصف الليل. وفي النهاية، عندما كان ذلك يحدث، كانت الدول الأعضاء تنتهي دون التوصل إلى اتفاق. وأشار الوفد أيضا إلى أنه في بعض المناسبات كان هناك تغير في التوجه لدى بعض الوفود عندما كانت تدرك أن "النهاية قد اقتربت"، لو جاز التعبير، وكان عليهم التوصل إلى اتفاق. وأوضح الوفد أن أحد الاقتراحات كانت تشير إلى أنه إذا قللت الدول الأعضاء من طول الاجتماع فقد يتحدث تغيير في

التوجه بصورة مبكرة قليلا. وبعبارة أخرى، فلن يكون لدى الوفود متسع من الوقت لتغيير موقفها. وقال الوفد أن الاقتراح أشار إلى إمكانية انتهاء الاجتماعات الساعة السادسة مساء وفي الأوقات الاستثنائية يمكن أن تستمر حتى الساعة مساء، إذا رأى الرئيس أن الوفود تقترب من التوصل إلى اتفاق. وبالرغم من ذلك، فإن الوفد لم يكن يريد أن يرى اجتماعات تستمر بلا انقطاع لأنها في النهاية لا تؤدي إلى أي نتائج إيجابية. وحول تقاطع الاجتماعات الرسمية، أشار الوفد إلى مشكلة الجدولة أي أن اجتماعات اللجنة تنتهي في نفس الوقت تقريبا الذي تبدأ فيه اللجنة التالية. وهذا لا يترك للأعضاء أي وقت للراحة أو للقيام بالإعدادات المناسبة للاجتماع التالي. وقال أنه من أجل التوصل إلى حل لمشكلة معينة في لجنة ما، كان من السهل دائما زيادة عدد الاجتماعات، وهو أمر متفهم، وخاصة إذا شعرت الوفود أنها لم تتوصل إلى أهدافها. ولكن إذا حدث نفس الأمر مع كل اللجان، فإن عدد الاجتماعات سوف يتزايد بصورة تخرج عن السيطرة. وقد عبر الوفد عن رغبته في تحقق ما يلي: أن تأخذ عام 2014 كمؤشر وأن ننظر إلى عدد أيام الاجتماعات ونحاول ألا نتجاوز هذا العدد في السنة التالية، 2015. وأوضح الوفد أنه لم يقل أنه على الدول الأعضاء أن تقوم بتجميد عدد الاجتماعات أو عدد الأيام لكنها يجب أن تضع حد أقصى لها بحيث لا تسقط في الشرك بصورة تدريجية، بدون إدراك الأمر، فيزيد عدد الاجتماعات و/أو الأيام. وحول اقتراحه رقم 4، أي تقليل مدة الاجتماعات من خمسة أيام عمل إلى أربعة، أكد الوفد على أن ذلك لن يؤثر على اللجان التي يوجد طول معين لاجتماعاتها تم تحديده من خلال قرار من الجمعية العامة مثل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وحث الوفد الأمانة بالاستمرار في الجهود الرامية إلى تقليل متوسط طول الوثائق لأن ذلك في حد ذاته سوف يجعل الأمور أيسر بالنسبة للمندوبين. وسيمكنهم قراءة واستيعاب محتوى الوثائق بصورة أسهل. وعبر الوفد أيضا عن رغبته في أن تكون هناك عام تجريبي لمعرفة ما إذا كانت هذه الإجراءات سوف تتمخض عن نتائج مرضية أم لا. ثم تقوم الدول الأعضاء بالنظر في النتائج وتقرر ما إذا كانت تريد تمديد، الحفاظ على، أو التخلص من الإجراءات. وقال الوفد أنه، كما لاحظت الدول الأعضاء، المؤيدين قد قاموا بجهود خاصة للنظر فيما هو ممكن. واستمعوا لما قالته الوفود الأخرى وشاركوا في العديد من اللجان على مدى السنوات القليلة الماضية. وهذه هي الإجراءات قصيرة المدى والتي شعر الوفد أنها يمكن أن تفيده كافة الأعضاء. وسوف تساعد الدول الأعضاء أيضا على القيام ببداية جيدة للنقاش المستمر حول الإصلاحات المتعلقة بالمنظمة، لأنه إذا نجحت الإجراءات، فإن ذلك سوف يثبت أن الأعضاء قادرين على القيام بتغيير إيجابي في التوصل إلى اتفاق.

486. وعبر وفد بلجيكا عن شكره لوفدي المكسيك وإسبانيا، المؤلفين المشاركين في الاقتراح، وللوفود التي قامت بالفعل بدعم الاقتراح في مداخلتها المبكرة. ورغب الوفد في تقديم المزيد من المعلومات الأساسية، بما يتماشى مع ما قاله وفد إسبانيا. وأكد الوفد أنه منذ ثلاث سنوات كانت وجهة نظره هي أن الويبو هي أشبه بالأحراج: قامت الويبو بتوفير الكثير من الحلول الإبداعية وما كان يتحقق لم يكن طرفي النقيض لكن كان هناك دائما درجات متفاوتة ومن وقت لآخر، كما شهدت قاعة الجديدة الرائعة للمؤتمرات. وأشار الوفد، بالرغم من ذلك، ان الويبو قد أصبحت مؤخرا مثل الأدغال. أولا، استمر عدد اللجان واللجان التي تتخلل الدورات في الزيادة، بدون نتائج ملموسة في بعض الأحيان. لذا كان على الدول الأعضاء أن تقوم بحل هذه المشكلة. ثانيا، كانت الويبو تكرر جهودها للابتكار وحكم القانون. وبالرغم من ذلك، فإن القواعد المناسبة، في صورتها الواضحة المكتوبة، كانت غائبة أحيانا، ولم تكن مقننة، وأحيانا ما كانت متناقضة وغالبا ما كانت غير محدثة. لذلك، لم يكن من المدهش أن الدول الأعضاء قد استفادت، أكثر من مرة، من المستشار القانوني في الويبو لشرح أو تفسير كيفية تطبيق قاعدة مدونة. وسعى الأعضاء إلى الخروج من المنطقة الغائبة التي دخلوها. وبدا أن هذه المنطقة لم تكن في مجملها في الأدغال ولكنها تقع حيث يقوم ذئب الوضوح القانوني الكبير والسيئ بالصيد، وقد كان ذلك أمر يحتاج إلى توضيح. وقال الوفد أن تنظيم الأمانة لندوة قانونية أو أكثر سوف تكون مناسبة لهذا التوقيت ولا يجب أن تكون باهظة التكلفة. وتحتاج الدول الأعضاء فقط إلى مشاركة الإدارات القانونية لتوضيح أمرين على أمل الاعتماد على هذه الإيضاحات فيما بعد، بصورة رسمية لمصلحة الجميع. وحول نوعية الموضوعات التي تم تحديدها، عبر الوفد عن رغبته في إبقاء نهايتها مفتوحة. وقال الوفد أنه يرحب بتنظيم ندوة قانونية أولى يتم فيها تحديد الموضوعات القانونية المحتملة للمناقشة، ليس من قبل الدول الأعضاء فحسب ولكن من قبل الأمانة نفسها أيضا. ولهذا أراد الوفد، إلى جانب وفدي المكسيك وإسبانيا، والوفود

التي رغبت في دعمها، في القيام ببعض أعمال التنقيح الإجرائي والواقعي، من خلال اقتراح بسيط، لاستعادة أحراج الملكية الفكرية.

487. وعبر وفد الجمهورية التشيكية، بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن شكره لوفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على الاقتراح. وقد أخذت كفاءة اجتماعات الويبو في التراجع في السنوات الأخيرة ورأي مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن الإجراءات قصيرة المدى المقترحة جديرة بالاهتمام للغاية وأنها إجراءات سوف تؤدي إلى نتائج لكافة الأعضاء، حتى بالنسبة للوفود الصغيرة التي تتكون منها المجموعة. وأشار الوفد إلى أن الإجراءات المقترحة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الوضع الحالي الذي كان وضعاً ملحاً في رأيه. وعبر عن استعداده للعمل مع المؤيدين على الوصول إلى طرق ووسائل لتطبيق المقترحات لكنه أكد على أنه غير مهتم بالمشاركة في ما أطلق عليه المفاوضات التي لا تنتهي. وفي حالة الاستعراض المقترح لطرق العمل، عبرت المجموعة عن اهتمامها بالمشاركة في المناقشات ورحبت بالاقتراح المتعلق بالندوة. وأشارت إلى أنه، في حالة قبول المقترح، يجب متابعة تأثيرات الإجراءات، سواء قصيرة المدى أو طويلة المدى.

488. وأشار وفد كينيا، في حديثه بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أنه قبل التعليق على الاقتراح المقدم من قبل وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، فإنه يرغب في أن يقول بعض الكلمات فيما يتعلق بمسألة الحوكمة في الويبو. ورحبت المجموعة الأفريقية بتوصيات وحدة التنقيح المشتركة والتي طالبت الجمعية العامة بمراجعة إطار الحوكمة في الويبو بالإضافة إلى الممارسات الحالية وهو قد يؤدي إلى تعزيز قدرات الهيئات الحاكمة في إرشاد ومراقبة العمل في المنظمة، بما في ذلك الخيارات المطروحة في التقرير. وأكد على أن المجموعة الأفريقية قد تقدمت باقتراحات في هذا المجال وكذلك الدول الأعضاء الأخرى. وفي هذا الصدد، يجب دراسة الاقتراح الحالي المقدم من وفود إسبانيا وبلجيكا والمكسيك، ضمن المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء. ومن وجهة نظر الوفد، يجب أن يكون للدول الأعضاء رأياً شاملاً في كافة المقترحات التي تم تقديمها من قبل لمعالجة الموضوع بصورة شاملة. ولم تفكر المجموعة الأفريقية في أن اللجنة ستتمكن من الاهتمام بشكل كامل بكافة المقترحات المطروحة وتتناول كافة التعقيدات وتقوم بالدراسة المتأنية لكافة المسائل التي تحتاج إلى أخذها في الحسبان خلال الإطار الزمني المحدد للجنة. لذلك فقد أوصى الوفد أن يكون للدول الأعضاء مجموعة عمل مفتوحة أو تقوم بمشاورات غير رسمية بما في ذلك تنظيم الندوة المشار إليها في الاقتراح حتى تتمكن من فصل المسائل والاتفاق في أثناء التقدم للأمام. وقد نصح الوفد الدول الأعضاء بأن تقوم باتباع منهج واقعي في التعامل مع المسائل حتى تتوصل إلى توصيات تعتمد على معلومات كافية حول كيفية السير قدماً. ولم تستمع المجموعة الأفريقية بالاجتماعات غير المثمرة وأشارت إلى أن جزء من المجموعة، والذي عمل لفترات طويلة في الاجتماعات، قد شعر بالحاجة إلى أن يكونوا واقعيين وفعالين. وفي رأيها، يجب أن تفكر الدول الأعضاء في آلية تتعلق بكيفية نظر كافة المسائل. ولاحظت أن هناك مقترحات وخيارات ملموسة للغاية قد وضعتها وحدة التنقيح المشتركة في هذا التقرير وهي تغطي بعض المسائل ذات الصلة والمتعلقة بالمجالات التشريعية أو المناطق الغامضة التي ذكرها وفد بلجيكا. وشعرت المجموعة الأفريقية بأنه إذا قام الأعضاء بفحص بعض مقترحات وحدة التنقيح المشتركة في هذا المجال بصفة خاصة، سيمكنها السير قدماً. وأشارت إلى أهمية تقرير وحدة التنقيح المشتركة، وكانت سعيدة به، لأنه فسر بعض المجالات الغامضة وقدم حلولاً لبعض المسائل. وأضاف الوفد أنه لم يكن محدداً، فيما يتعلق بالمنتج النهائي، لكنه كان يطالب باتباع عملية نظامية وقال أنه سيرحب بالمشاركة في كافة المقترحات المطروحة بما في ذلك البحث عن أفضل السبل للتقدم إلى الأمام.

489. وعبر وفد البرازيل عن شكره لوفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على اقتراحها وعلى الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى طرق للتغلب على بعض المشكلات العملية التي تواجهها الدول الأعضاء في الويبو. وبصفة عامة، عبر الوفد عن اعتقاده أن الاقتراح قد تناول هذه المصاعب وأنه يمثل نقطة بداية جيدة للمناقشات. وقبل تقديم تعليقات محددة حول كل اقتراح من الاقتراحات السبعة، عبر الوفد عن رغبته في القول انه مستعد للمشاركة بصورة بناءة في المناقشات لكنه أكد في البداية على أن النتائج يجب أن تقتصر على الإجراءات لزيادة كفاءة اجتماعات الويبو، كما هو موضح في عنوان الاقتراح. وقال الوفد أنه في النهاية يجب أن تكون النتائج محايدة للغاية من حيث أنها لا تتدخل في الأولويات الموضوعية للأمر التي تمت مناقشتها في اللجان، أو في نسبة الزمن المخصص لمختلف الموضوعات. علاوة على ذلك، لا يجب تفسير نتائج هذه المناقشات على أنها

عقبة في سبيل عقد اجتماعات بين الدورات والتي تقرها الجهات المختصة في الويبو. وفي تعليقه على المقترح الأول في الوثيقة WO/PBC/22/26 وافق الوفد على أن وضع حد لوقت انتهاء الاجتماعات يوميا لن يؤثر سلبا على أي نتائج كلية. وسوف يؤدي ذلك فقط إلى إجبار الدول الأعضاء على زيادة الكفاءة. وحول الاقتراح الثاني، وافق الوفد على أن عقد اجتماعات متداخلة يخلق مزيد من الأعباء وخاصة بالنسبة للوفود الصغيرة، وغالبا ما تكون من الدول النامية. ولأن الاقتراح الثاني يمكن أن يساعد على تعزيز الشمولية في المناقشات، فقد دعمه الوفد بصورة كاملة. وعند الحديث عن الاقتراح الثالث، عبر الوفد عن اعتقاده بأن الفكرة المتعلقة بالحد من عدد أيام الاجتماعات الرسمية والتي تعتمد على خبرة السنوات السابقة، تحتاج إلى مزيد من التفكير. وأشار إلى أن الدول الأعضاء تعريض بعض عمليات بعض اللجان للخطر وخاصة العمليات التي تتعلق بالتسويات. وفيما يتعلق بالاقتراح الرابع، قال الوفد أنه فهم الشرح الذي قدمه نائب الرئيس. وبالرغم من ذلك، فإن فكرة تقليل فترة لجان الويبو من خمسة أيام عمل إلى أربعة تحتاج إلى المزيد من التفكير لأنها قد تتسبب في مصاعب وخاصة بالنسبة لتبادل وجهات النظر داخل المجموعات الإقليمية. وأشار إلى أنه طالما أن المندوبين يجب أن يحضروا إلى جنيف لحضور اجتماع لمدة أربعة أيام فإنه لا يبدو أنه من الضار أن نطلب منهم البقاء ليوم خامس. وفيما يتعلق بالاقتراح الخامس، قال الوفد أنه بناء على التقرير الخاص بتطبيق سياسة اللغة في الويبو، يبدو أن عملية ترشيح متوسط طول الوثائق الرسمية كانت تتم بالفعل لذلك لم ير ضرورة في بدء نقاش حول هذه النقطة. وفيما يتعلق بالاقتراح السادس، أشار الوفد إلى أنه إذا توصل الاجتماع إلى قرار حول الموضوع أثناء الجلسة الحالية، فإنه سوف يوافق على فكرة تقييم تطبيقها أثناء الاجتماع التالي للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص ببدء سلسلة من الندوات غير الرسمية حول المسائل التنظيمية، عبر الوفد عن اعتقاده بأن الاقتراح نفسه ككل قد أكد على أن جدول أعمال المنظمة لم تترك مساحة كبيرة لأي فعاليات جديدة. ولاحظ أنه بالرغم من التوضيحات المقدمة من قبل وفد بلجيكا يبدو لأول وهلة على الأقل أن اللحظة ليست مناسبة لاعتماده.

490. وقال وفد المملكة المتحدة إنه يرغب، نظرا لأن الدول الأعضاء تناقش مسألة الحوكمة في الويبو، في أن يعبر عن ثناءه للرئيس لرأس الاجتماع وكونه نموذجا يحتذى بطريقة تتميز بالكفاءة والعملية. وأشار الوفد إلى أن الكثير من الوفود تقوم بحضور هذه الاجتماعات وتواظب عليها وعبر عن رغبته في الثناء عليه لهذا السبب. وعبر الوفد عن دعمه لاقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا. وقد تضمن الاقتراح بالتأكيد حلولاً عملية وواقعية وبسيطة وغير جدلية للمشكلات اليومية التي تواجهها الدول الأعضاء في الويبو كما تقدم بالشرح بصورة كافية وفد إسبانيا. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه ذلك سيمثل نتيجة جيدة في هذه الدورة وأضاف أن الدول الأعضاء يمكنها أيضا أن تستهدف التفكير في إجراءات أخرى قصيرة المدى يمكن تطبيقها في الويبو. وأشار الوفد إلى أن لديه تعليقا واحدا يتعلق بالندوة. وقد رأى التفسير المنطقي لمثل هذه الفعالية التثقيفية وخاصة بالنسبة للمدراء في جنيف. وبالرغم من ذلك، يفضل الوفد أن يكون هناك عنوان أكثر عمومية، عنوان يتعلق بمسائل مثل المرجعية والإجراءات الأخرى في الويبو مثل استنتاجات الاجتماعات وملخص الرئيس بالإضافة إلى كيفية قيام الدول الأعضاء بالتعامل مع مسألة وضع جدول الأعمال بصورة مسبقة. ولاحظ أنه يمكن التعامل مع العديد من القضايا القانونية إذا كان عنوان الندوة عاما بصورة أكبر: وهو أمر سيقوم وفده بتأييده بصورة كاملة. وقال أنه بعد ان استمع إلى بعض الوفود فيما يتعلق بالخيار الرابع الخاص بالمقترح، فهم أن ذلك قد يمثل مشكلة بالنسبة للوفود التي كانت بعيدة عن جنيف. ولذلك، عبر الوفد عن رغبته في مناقشة كيفية التوصل إلى حل مناسب. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه كان يتطلع إلى الاتفاق بشأن الإجراءات قصيرة المدى وأن يكون ذلك أحد نتائج الدورة.

491. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن اعتقاده بأن مسألة الحوكمة تتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام من جانب الدول الأعضاء. وتتضمن الحوكمة في الويبو مبادئ المساواة والشفافية والتمثيل المتكافئ في كافة القطاعات. وعبر الوفد عن رغبته في أن يتم تحقيق توافق في الرأي في لجنة البرنامج والميزانية بناء على التوصيات بما يسمح للويبو بالسير قدما بالنسبة لهذه المسألة. وكان ذلك اقتراحا يتعلق بدراسة الحاجة إلى وجود هيكل حوكمة إضافي مع أخذ الهيكل الحالي في الحسبان. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الاقتراح لا يتعارض مع الاقتراحات الأخرى التي تقدمت بها المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقد كانت هناك العديد من الاقتراحات المطروحة أمام الدول الأعضاء وهو ما جعل الوفد يؤيد للغاية تخصيص يوما

بالكامل لهذا الأمر أثناء الجلسة التالية للجنة البرنامج والميزانية. ويمكن استغلال مثل هذا الوقت بصورة مثمرة للغاية بما يسمح للوفود بالتعامل مع مختلف الاقتراحات والخيارات المطروحة على الطاولة وليست الاقتراحات التي قدمتها مجموعة معينة من الدول. وعند القيام بذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تخرج باقتراحات ملموسة معينة يمكن تقديمها في الجمعية العامة القادمة. وعبر الوفد عن رغبته في اقتراح إنشاء مجموعة عمل خاصة لتتناول الحوكمة في الويبو ولدراسة مختلف المقترحات حول الإصلاح الدستوري. وفي الواقع، إن فكرة إنشاء مجموعة عمل لم تكن بالفكرة الجديدة. فقد اقترحت العديد من الدول الأعضاء، بما فيها المجموعة باء، إنشاء مجموعة عمل حول الإصلاحات الدستورية في عام 1998 أو عام 1999. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، عبر الوفد عن رغبته في التعبير عن شكره على الاقتراح وشارك القلق الذي يتعلق بكفاءة اجتماعات الويبو والحاجة إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة في الاجتماعات في إطار الموارد المحدودة. وكان من رأي الوفد أنه للأسف كان هناك عدد من أوجه القصور التي تتعلق بالمسائل الخاصة بالويبو بصفة عامة. وقد اضطر الموقف الدول الأعضاء إلى الخروج بنتائج ملموسة بصورة أكبر. وكانت هناك حاجة ماسة إلى مراجعة الموقف الحالي والتفكير فيه بصورة أكثر استدامة. وكانت كفاءة المنظمة تحتاج إلى الاهتمام بصورة أكبر من قبل الدول الاعضاء. وفي الواقع، ان المشكلة كانت تتمثل في غياب التفاهم المشترك ودرجة منخفضة من التواصل البناء والجاد الذي جعل الدول الأعضاء تصل لمرحلة التشكك في كفاءة المنظمة.

492. وعبر وفد جنوب أفريقيا عن دعمه لبيانات المجموعة الأفريقية ووفد البرازيل. وعبر الوفد أيضا عن شكره لوفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على اقتراحهم المثير للاهتمام والذي يتعلق بالجوانب الأساسية للحكومة. وقد مثل الاقتراح جزءا من مناقشات أوسع حول قضايا الحوكمة لأنه قدم العديد من الاقتراحات المفيدة حول فاعلية وكفاءة الويبو. وقد قامت المجموعة الأفريقية بطرح اقتراح حول الحوكمة أثناء الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية وقامت العديد من الوفود بتقديم ردود كتابية حول الحوكمة في الويبو والتي يجب أن تتم مناقشتها بصورة مستفيضة. وكانت هناك أفكار عديدة مثيرة للاهتمام في الاقتراحات وكانت تستحق المزيد من المناقشة والتحريض. وبعضها تقدمت بها وفود موناكو والمملكة المتحدة واليابان وأستراليا ومجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وألمانيا وفرنسا. وتضمنت هذه الاقتراحات عدد ومدة الاجتماعات وهو ما قد يختلف مع المقترح المطروح والمتعلق بتقليل أيام الاجتماعات من خمسة أيام إلى أربعة أيام. وأكد الوفد على أنه أثناء اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة الذي عقد مؤخرا تم تخصيص ساعة للدول الأعضاء في اليوم الأخير لمناقشة التعليم ولم يحققوا تقدما كبيرا في هذه القضية الهامة بالنسبة لجنوب أفريقيا ودول نامية أخرى. وفيما يتعلق بتقليل متوسط طول الوثائق الرسمية، أدرك الوفد أن ذلك سيؤدي إلى مزايا تتعلق بالتوفير في التكلفة وقد يؤدي إلى عرض تقديمي أكثر إنجازا للحقائق ذات الصلة. وبالرغم من ذلك، عبر عن رغبته في الإشارة إلى أن التقارير الحرفية يجب أن تبقى محما كان طولها. ورحب الوفد باقتراح يتعلق بعقد ندوة معلوماتية. وأشار إلى أن ذلك يوفر فرصة لتبادل المعلومات والمناقشات والجدل. وبالرغم من ذلك فقد صرح بأن الندوة يجب أن تتضمن كافة المقترحات المطروحة على المائدة بما في ذلك تلك المقترحات المتضمنة في الاستجابات المقدمة من قبل العديد من الدول والتي تم ذكرها آنفا بالإضافة إلى كافة الخيارات المقترحة من قبل وفد المملكة المتحدة. وعبر الوفد عن رغبته في المشاركة بصورة إيجابية في أي مناقشات حول الحوكمة.

493. وعبر وفد الهند عن شكره لوفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على اقتراحهما المتعلقة بزيادة كفاءة اجتماعات الويبو. وعبر عن أمله في تخصيص وقت كافي لهذا البند من بنود جدول الأعمال بحيث يمكن مناقشة المقترحات التي تم تقديمها بالإضافة إلى المقترحات المطروحة بالفعل على الطاولة. وعبر الوفد عن رغبته في مشاركة بعض أرائه وتعليقاته حول الإجراءات قصيرة المدى التي تم تحديدها في الاقتراح الحالي. ورأي الوفد أن تقليل عدد أيام الاجتماعات إلى أربعة أيام يبدو غير عملي وخاصة في عمل اللجان المحددة في المجالات المعيارية. وفي اجتماعات اللجان التي تناقش فيها مسودات المعاهدات فإن الوفود تمثل المفاوضات الأساسية. وفي أثناء هذه الاجتماعات كان لديهم فرصة للقاء نظرائهم من العواصم الأخرى وأرادوا استغلال فترة إقامة الخمسة أيام في جنيف. ولاحظ الوفد أن المفاوضات وتبادل الآراء في منظمات الأمم المتحدة لا يمكن استبدالها بأي آلية أخرى. ولذلك لم ير الوفد أن تقليل فترة الاجتماعات حلا حقيقيا لأنه إذا أرادت الدول الأعضاء إنجاز هدف ما يجب أن

يتوافر لديهم الوقت الكافي لاستكشاف كافة الطرق والوسائل. ولا يمكن تكبيهم من خلال فرض قيد زمني زائف. وأشار الوفد إلى أنه بينما نجد أنه من العملي تطبيق ذلك بالنسبة لبعض اللجان، قد لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للجان الأخرى. وأشار أيضا إلى أن الويبو قد قامت بالفعل باتخاذ خطوات في سبيل تقليل طول الوثائق الرسمية. وفيما يتعلق بالندوة المعلوماتية، لا يعتقد الوفد أنها ضرورية في الوقت الحالي. فالدول الأعضاء تحتاج إلى نشر مناسب للمعلومات المتعلقة بكافة القواعد واللوائح الحالية حول عمل المجموعات واللجان. ويمكن للويبو أن تقدمها في صورة ملف يوزع على كافة الوفود عند وصولها. وأكد الوفد على قيام الويبو بالفعل بتنظيم جلسة تدريبية للدبلوماسيين الجدد والتي يمكن خلالها توفير مثل هذه المعلومات. وعبر الوفد أيضا عن رغبته في إنتهاز الفرصة للتركيز على بعض الاقتراحات الأخرى ذات الصلة، وخاصة تلك التي تتعلق بفعالية لجنة التنسيق. وقد اقترح تقرير وحدة التفتيش المشتركة فيما سبق (وقد تكون لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد اقترحت ذلك أيضا) أنه قد لا تكون هناك حاجة لوجود جهاز جديد وينبغي على الدول الأعضاء أن تستغل بفاعلية الأجهزة الحالية في الويبو بما في ذلك لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق والتي يجب أن تعقد اجتماعات منتظمة بحيث يمكنها مناقشة كافة البنود على جدول الأعمال بطريقة تتميز بالشفافية وبمشاركة كافة الدول الأعضاء. وكان رأي الوفد انه يجب على الرئيس توجيه الدول الأعضاء فيما يتعلق بكيفية قيامهم بعقد مزيد من المشاورات في جلسات رسمية وغير رسمية في الجمعية العامة أو الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية.

494. وعبر وفد اليابان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، عن اعتقاده أن المناقشات المتعلقة بتحسين المنظمة يجب أن تركز على مشكلات ملموسة وحقيقية واجهتها الدول الأعضاء ولا ينبغي أن تتم فقط لغرض "التغيير من أجل التغيير". علاوة على ذلك، يمكن أن يكون التغيير مبررا فقط إذا كانت المنظمة لا تعمل بشكل جيد. ولم تستطع المجموعة باء الموافقة على التغييرات الكبيرة في هيكل الحوكمة في الويبو في هذه اللحظة من خلال خلق أجهزة جديدة مثل الأجهزة التنفيذية أو الاستشارية. وفيما يتعلق بتعزيز الأجهزة الحالية مثل لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق قال الوفد أنه ليس ضد الاتجاه العام الذي يسعى إلى تعزيز هيكل الحوكمة. وقد تحسنت الحوكمة في المنظمة بشكل واضح من خلال الإدارة التي تعتمد على تحقيق النتائج وبرنامج التقويم الاستراتيجي. وفي الوقت الحالي، ينبغي إعادة تركيز الجهود على المناقشات التي تعتمد على مشكلات حقيقية وملموسة في هذا المجال، إن وجدت، بدلا من الاستمرار في المناقشات حول كيفية تغيير الهيكل بدون سبب وجيه يبرر التغييرات. وأكدت المجموعة باء على أن المناقشات يجب أن تعتمد على مشكلات حقيقية، كما أشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وكان أولها وثيقة المرجعيات والتي تم دمج التكليف والمهام الخاصة بلجنة البرنامج والميزانية (فقرة 27 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة). ويمكن القيام بنفس الشيء مع لجنة التنسيق. أما الثاني فقد كان وثيقة شاملة مرتبطة بإطار الحوكمة في المنظمة (الفقرة 8 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة). وفيما يتعلق باقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا (الوثيقة WO/PBC/22/26)، عبرت المجموعة باء عن تقديرها للجهود التي تسعى إلى اتخاذ خطوات ملموسة لحل المشكلات التي واجهتها الوفود أثناء عملها اليومي. وفي هذا الصدد، دعمت المجموعة باء العناصر المذكورة بوصفها إجراءات قصيرة المدى وتطلعت إلى التعرف على ما يمكن أن تكتسبه المنظمة من خلال هذه الإجراءات. ولم تدعم المجموعة باء الميل تجاه زيادة فترة اجتماعات الويبو ولذلك كان ينبغي التعامل مع هذه المشكلة. أما بالنسبة لإنشاء مجموعة عمل، لم ترغب المجموعة في دعم فكرة إنشاء جهاز رسمي آخر يمكن أن يزيد من تعقيد المسألة.

495. وعبر وفد كندا عن دعمه للبيانات التي قدمت بالنيابة عن المجموعة باء. كما شكر أيضا وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على اقتراحها. وبصفة عامة، دعم الوفد استخدام طرق عمل فعالة وعملية تمكن الوفود من استخدام مواردها بأفضل شكل ممكن. وبالرغم من ذلك، أرادت أن ترى مرونة في ردود أفعال الدول الأعضاء لأن أهم شيء بالنسبة للوفد ليس بالضرورة أن تكون هناك أرقام جيدة تتعلق بطرق العمل ولكن المهم هو ضمان تلبية طرق العمل لاحتياجات كل مجموعة ولجنة معينة مع أخذ مصالحها ومستوى نشاطها في الحسبان. ويمكن، بل يجب، تعديل معايير وطرق العمل من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للوقت وموارد الميزانية. ولذلك أكد الوفد على دعمه للاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا.

496. وعبر وفد شيلي عن رغبته في التأكيد على ما أشار إليه وفد المملكة المتحدة حول الطريقة الممتازة التي قام من خلالها الرئيس بتوجيه المناقشات. وبالحديث عن اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، قال الوفد أنه تشارك في المبادئ التي

أوحت بالاقترح. كما اتفق أيضا مع ما قاله وفد البرازيل حول الخيار الأول والثاني. أما بالنسبة للخيار الثالث، فقد أشار الوفد إلى أنه كان مثل الخيارات الأخرى وتساءل عما إذا كان من الممكن أن يتسبب في مشكلة بالنسبة لاحتياجات مستقبلية معينة، لم تعرف طبيعتها بعد. واقترح قول: "مع أخذ أقصى عدد أيام للاجتماعات الرسمية الخاصة بالعام الماضي في الحسبان"، ولكن مع استبعاد الإشارة إلى "ألا يجب تجاوزها". وفي تعليقه على الخيار الرابع، قال أنه إذا قام المندوبون من عاصمة بالسفر لمدة يوم إضافي، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة تحمل نفقات إضافية. واقترح الوفد أن تقوم الدول الأعضاء بدراسة كل حالة على حدة بدلا من وضع قاعدة عاملة تتعلق بطول الاجتماعات ويتم تطبيقها على كل اللجان. وهناك بعض الوفود التي لديها عدد من الشكوك بشأن المسألة. وتساءل الوفد عما إذا كان يمكن مناقشة ذلك أثناء جلسات الإحاطات المنتظمة التي تنظم للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بجلوسات الإحاطة عبر الوفد عن اعتقاده بأن فكرة نشر المعلومات من خلال ملفات ستكون فكرة جيدة. لقد كانت المسألة تتعلق بإيجاد طريقة يمكن من خلالها تمكين الجميع من مساهمة القواعد والإجراءات المطبقة على طريقة تنظيم وإدارة الاجتماعات.

497. وقام وفد الولايات المتحدة الأمريكية بدعم بيان وفد اليابان الذي قدمه بالنيابة عن المجموعة بـ. كما أراد الإشارة إلى أن التعليقات التي قام بها فيما يتعلق باقترح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات الأمانة، يجب أن توضح ضمن هذا البند من بنود جدول الأعمال. كما أكد على أنه يدعم اقتراح الوفود الثلاثة وعبر عن تقديره للردود التي قدمتها فيما يتعلق بالأسئلة المتعلقة بالندوة. واستكمالا للمناقشات المتعلقة بأوجه القصور في الاجتماعات والمذكورة في الاقتراح المذكور، عبر الوفد عن اعتقاده بأن تلك مسائل هامة وأن إجراءات توفير التكلفة وتغيير نقطة مركز اهتمام المناقشات على الأمور الفنية هي أولويات هامة بالنسبة للدول الأعضاء لتحسين أوضاع الويبو. وللتأكيد على فكرة تقليل عدد اجتماعات اللجنة إلى جلسة واحدة في عام 2015، اقترح الوفد أن يتم نشر جلساتها بصورة متفرقة على مدى العام. ويمثل المنهج في تقليل العدد من أجل تقليل مبالغ التمويل التي تنفق على اجتماعات تصل إلى طريق مسدود وخلق مناقشات تركز بصورة أفضل على القضايا في هذه اللجان. فعلى سبيل المثال، فإن مجموعة عمل مدريد، ومجموعة عمل معاهدة التعاون بشأن البراءات ومجموعة عمل لاهاي، ومجموعة عمل لجنة المعايير تقوم حاليا بالاجتماع مرة كل عام. وتتسق فكرة تقليل عدد الاجتماعات مع الممارسة الحالية. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الفكرة لن تمس أي مفاوضات أو نتائج مطلقة نهائية تتعلق بتفويض اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور – والتي ستكون منفصلة. وفيما يتعلق بوضع جدول، عبر الوفد عن رغبته في اقتراح عقد اللجنة الدائمة حول قانون البراءات لاجتماع في 2015 ومن الممكن أن يتم في شهر فبراير، وأن تجتمع اللجنة الدائمة حول العلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، والإشارات الجغرافية في بداية هذا العام أيضا – ومن الممكن أن تجتمع اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في شهر مارس ولجنة التنمية والملكية الفكرية في شهر إبريل. وكان الوفد يرى أنه من المهم أن الدول الأعضاء متسقة مع رسائلها المتعلقة بالتكلفة ولهذا السبب استغرقت بعض الوقت للتفكير حول جدول عام 2015. ورحب بالمناقشات والعصف الذهني المستمر حول كيفية تقليل اجتماعات اللجان وعدد اللجان في عام 2015 بصفة خاصة. وأكد الوفد على أن هذه هي النقطة التي أثارها وفد كينيا وكان مرحبا بفكرة إتباع آلية لمناقشة ذلك. وأشار إلى أن أحد المناهج يتعلق بدراسة تقرير وحدة التفتيش المشتركة وبصفة خاصة التوصية الأولى وقيام رئيس الجمعية العامة بالدعوة لعقد بعض المناقشات حول هذا الموضوع.

498. وعبر وفد بربادوس عن دعمه للمبادرة والاقترح الذي طرحته وفود بلجيكا وإسبانيا والمكسيك، والذي يتناول الكثير من المسائل التنظيمية في الويبو. وقد أثرت هذه المسائل بصورة كبيرة على الوفود الصغيرة وقدراتها على القيام بصورة عقلانية بتغطية العديد من القضايا الهامة في الويبو. وعبر عن اعتقاده أنها تعتبر خطوة أولى جيدة وشجع على استمرار الجهود المتعلقة بتنظيم وتحسين هذا المجال. وبالرغم من ذلك، عبر الوفد عن اعتقاده بأن الحوكمة في الويبو يجب مراجعتها على مستوى هيكلي أعلى. وفي هذا الصدد، كان للتوصية الأولى في تقرير وحدة التفتيش المشتركة أهمية كبرى في تحسين عمل الويبو. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن هناك نقطة ضعف أساسية في الهيكل حيث لا يوجد أساسا جهة متوسطة بين الجمعيات وبين الإدارة وأنه لا بد من وجود مثل هذه الجهة ليم تكفيها بضمان تنفيذ التكاليفات الصادرة من الجمعية العامة في

الوقت المناسب وبصورة فعالة. ويمكن للدول الأعضاء أن تنتظر لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها مجلس إداري أو جهة مماثلة تقوم بتنفيذ التكليف. وتطلع الوفد إلى النقاش وظلت متواجدة للمشاركة الكاملة.

499. وانضم وفد كوريا إلى المتحدثين السابقين في التعبير عن دعمه لوفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا حول اقتراحات حول كفاءة اجتماعات الويبو. وعبر عن اعتقاده بأن تبني وتطبيق هذه الاقتراحات قد يكون أمرا صغيرا لكنها بداية جيدة لتعزيز اجتماعات الويبو ويمكن أن تكون عملية طويلة المدى لها أثرا إيجابيا على الحوكمة في الويبو.

500. وأشار وفد بلجيكا إلى أنه طلب من وفد فرنسا التعبير عن دعمه لاقتراح وفود إسبانيا والمكسيك وبلجيكا. ولا بد إلا يقوم اقتراح باستبعاد الاقتراحات الأخرى المطروحة على الطاولة. وفي هذا الصدد، رحب بالإضافة الجديدة أي اقتراح وفد الهند والذي أيده وفد شيلي باستخدام ملف المعلومات من قبل الوفود الجديدة. ومن وجهة نظره، إذا كان الهدف من ملف المعلومات هو أن يجمع كافة قواعد الويبو، فإنه يجب أن يتضمن القواعد المكتوبة فقط، سواء تم تقنينها أم لا، أو التي قد تكون موجودة. فإذا تضمنت الأصناف الثلاثة فكيف تتأكد الدول الأعضاء بصورة مطلقة من أنه ليس هناك مبادئ أو ممارسات أخرى موجودة لكنها لم تقنن ولم يتم إدراجها لذلك في ملف المعلومات.

501. وعبر وفد غواتيمالا عن امتنانه للاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا. فقد كان اقتراحا مبتكرا يسعى إلى جعل الدول الأعضاء تعمل بفاعلية ويضمن تحسين النتائج التي يتم تحقيقها. ومن وجهة نظره، فإن ذلك يتماشى تماما مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. أما فيما يتعلق بالندوة المقترحة، فقد وافق الوفد على أنها ستكون أحد الأدوات المفيدة للغاية. ولذلك كان الوفد سعيدا في الاستمرار في مناقشة المسألة.

502. وأقر وفد موناكو البيان الذي تقدمت به المجموعة بآء وشكر وفود إسبانيا والمكسيك وبلجيكا على اقتراحها. وأكد على أن وفد بلجيكا قد وصف الويبو بالأحراج التي تحولت إلى أدغال. ولم يكن متأكدا مما إذا كان الأعضاء سيعودون إلى الأحراج الأصلية من خلال هذا الاقتراح أم لا ولكنه سيكون ولا شك أداة تساعد الدول الأعضاء على التوغل في أدغال الويبو بشكل أكثر كفاءة. وستكون الإجراءات قصيرة المدى بسيطة ومفيدة لأننا سنشعر بالمزاي على الفور. وقال الوفد أن الدول الأعضاء لابد أنها لاحظت العدد الكبير من الاجتماعات التي تستمر حتى الساعات الأولى من الصباح لم تتمكن من زيادة كفاءتها. بل على العكس فقد جعلتها أقل كفاءة وأقل فاعلية، لأسباب من بينها أنه كان من الصعب على المندوبين الإعداد للاجتماعات وأن ذلك مثل عبئا ثقيلًا على الأمانة. وفي رأيه، أن ذلك نقطة جيدة لبدء المناقشات. وفيما يتعلق بالحوكمة من المنظور الأشمل، كان الوفد متأكدا من أن الأعضاء يمكنهم دائما التحسن وأنه يمكن التفكير في المزيد من التعديلات. وقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة مؤشرات هامة حول كيفية القيام بذلك. وبالرغم من ذلك، وعلى غرار ما قاله وفد فرنسا على البند السابق من جدول الأعمال، رأى الوفد أن الدول الأعضاء لا تريد حدوث ثورة كبيرة في هيكل الويبو. لقد كان الأمر يتعلق بالاستغلال الأمثل للأدوات التي يمتلكونها بما يتماشى مع دستورها والنصوص الأساسية لديها. ولم ير الوفد أن فكرة إنشاء جهاز حوكمة جديد فكرة مناسبة وأكد على ذلك عدة مرات حتى في الوثائق المكتوبة التي قدمت. وبغض النظر عن شخصية الرئيس، أو الطريقة التي اختارت الدول الأعضاء أن تستمر بها في المناقشات، أكد الوفد للاجتماع مشاركته النشطة. وأكد على أنه في هذه المرحلة لم يكن مقتنعا بالحاجة إلى إنشاء مجموعة عمل لأن هناك العديد من المنتديات ذات الصلة والتي يمكن من خلالها مناقشة مسألة الحوكمة وخاصة لجنة البرنامج والميزانية.

503. وعبر وفد أستراليا عن دعمه المستمر لتحسين سير اجتماعات لجان الويبو بما يتماشى مع اقتراح وفود بلجيكا والمكسيك وفرنسا. ويجب بصفة خاصة توافر الأوراق الخاصة بالاجتماعات قبل الاجتماعات بوقت كافي ويجب تقديم البيانات الافتتاحية في شكل مكتوب كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. ويجب على الرؤساء أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان سير الاجتماعات وفقا لجدول الأعمال. وبالرغم من ذلك، فإنه في حين قد يؤدي الاقتراح بتقليل فترة الاجتماعات إلى أربعة أيام، متى كان ذلك مناسبا، إلى زيادة الكفاءة، فإن ذلك سيتطلب وجود منهج واقعي يتعلق بالأولويات على جدول أعمال الاجتماعات.

504. وعبر وفد الصين عن شكره للوفود الثلاثة على اقتراحهما. وأكد على أن كفاءة اجتماعات الويبو لا تعتمد فقط على أداء المنظمة ولكن على نسبة مشاركة الدول الأعضاء أيضا، والتي تكون مصالحهم على المحك. ولذلك، عبر الوفد عن أمله أن تقوم المنظمة باتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة الكفاءة. فقد ذكر الاقتراح على سبيل المثال تقليل فترة الاجتماعات وتقليل حجم الوثائق. وفي نفس الوقت، عبر الوفد عن اعتقاده بأن التوجه البناء للدول الأعضاء سوف يزيد من كفاءة الاجتماعات. وفيما يتعلق بالحوكمة، عبر عن رغبته في التأكيد على أن الويبو سوف تستفيد استفادة كاملة من آليات الحوكمة الحالية وتقوم بتعزيز التعاون والتنسيق، حتى توفر قدرات تشغيل كاملة لآلية الحوكمة الحالية. وقال الوفد أنه ينبغي تجنب ازدواجية الجهود.

505. ورد وفد الهند على السؤال الذي طرحه وفد بلجيكا. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه على الأمانة أن تشرح ماهية القواعد المقننة الحالية وماهية الممارسات لأنه حتى بعد المشاركة في اجتماعات الويبو لسنوات عديدة، لازالت الدول الأعضاء في حيرة بشأن الممارسات التي تتبعها الويبو. وفي هذا الصدد، يمكن للدول الأعضاء أن تطلب من الأمانة أن تقوم بتقنين كافة هذه الممارسات خلال شهر أو ما شابه. ورأى الوفد أن ذلك يشير بالفعل للحاجة إلى لإقامة حوار ممتنع بين الدول الأعضاء تحت إشراف رئيس الجمعية العامة ولجنة التنسيق ومشاركة المدير العام وكبار المدراء الآخرين. وسوف يؤدي ذلك إلى تمكين الدول الأعضاء من الحصول على نفس المستوى من المعرفة أي معرفة القواعد التي تعمل الجماعات الإقليمية بموجبها أو قواعد تناوب الرؤساء. وكانت المسألة الأخيرة تتعلق بصفة أساسية بالحوكمة ولهذا كانت الدول الأعضاء تعمل جاهدة على هذه المسألة لفترة طويلة. وحول موضوع تضمين هذا النوع من المعلومات/العرض التقديمي في برنامج تدريبي للقادمين الجدد، أشار الوفد إلى أنه عندما تقوم الدول الأعضاء بالمطالبة بتنظيم ندوة غير رسمية تثار مسألة التكلفة والميزانية. وكان اقتراحه تجنب أي مناقشة من هذا النوع. وهناك آليات موجودة بالفعل والتي يمكن توفير المعلومات من خلالها ولذلك فإن الوفد لم ير حاجة لإقامة ندوة. وكان الطلب الوحيد يتعلق بعمل مناقشات منظمة، في أي صورة، ومحاولة القيام بصورة غير رسمية بوضع بعض القواعد التي يمكن تطبيقها وتماشى مع قواعد هيئات الأمم المتحدة.

506. ورحب وفد الجزائر بالنقاش حول الموضوع وعبر عن رغبته في القيام بتقديم بعض التعليقات. أولا، أن الوفد يعتقد أنه يجب تعريف الحوكمة بأنها ضمان أن الهيكل العام للمنظمة يمكن الدول الأعضاء من توجيه عملها. ويجب أن تنبع جميع الإجراءات التي تقوم بها الوفود من هذا التعريف. ثانيا، قال الوفد أن هناك ثلاثة عناصر تحتاج إلى أن تؤخذ في الحسبان وهي: "1" ضمان احترام القواعد والإجراءات في المنظمة وأن اتفاقية المنظمة يتم تطبيقها بصورة سليمة. ويعتبر ذلك شرطا لاغنى عنه للحوكمة الرشيدة؛ "2" وضمان الشفافية الجيدة فيما يتعلق بعمل الأمانة والعمل الذي تقوم به الدول الأعضاء والعمل الذي تقوم به الهيئات الأخرى؛ "3" وتحسين طرق العمل. ورأى الوفد أن الأخذ بأحد العناصر الثلاثة وترك العنصرين الباقين لن يكون أمرا مثمرا. ذلك أن الرغبة في تحسين طرق العمل على سبيل المثال مع عدم الالتفات لحقيقة أن هناك غيابا للشفافية أو أن هناك حاجة حقيقية لوجود درجة أفضل من الاحترام للقواعد والإجراءات سيكون أمرا غير معقول، في رأيه، وسوف يكون له أثر سلبي للغاية. ولم يكن يعتقد أنه على الدول الأعضاء حذف أي من هذه الفقرات. وعندما تمت مناقشة الحوكمة، كانت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عالمي عام وشامل. وكان ذلك شعور الوفد واعتقد أنه أيضا موقف المجموعة الأفريقية، التي عبرت عن تأييده. ثالثا، عبر الوفد عن رغبته في الإشارة إلى أن الأمر الواقع في الوقت الحالي لا يمثل الحالة المثلى بالنسبة للويبو. وكما أشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة، قامت الدول الأعضاء نفسها بتطوير طرق غير منتظمة لا تتماشى مع اتفاقية الويبو وخاصة في حالة لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. ووفقا للاتفاقية، كان من المقترح أن تكون لجنة التنسيق جهة تنفيذية، بينما سارت الدول الأعضاء في طريق جعلها تتبع إجراء جعل من لجنة البرنامج والميزانية تقوم بذلك الدور، وهو دور لم يكن لها تكليف في الاتفاقية للقيام به. ووفقا للوفد، فإن ذلك يمثل مخالفة فاضحة للغاية وعبر عن اعتقاده أنه لا بد من النظر فيها والتعامل معها بجدية. وأكد على أن الدول الأعضاء انخرقت للأسف نحو اتباع إجراءات تنطوي على مخالفات وتحتاج إلى التوقف عنها. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي ليس بالضرورة إصلاح المنظمة. ولم يعتقد الوفد أن هناك من يتحدث عن هذا الأمر - ولكن من خلال احترام القواعد. وبناء على ذلك، دعم الوفد الدعوات التي أعلنتها الوفود الأخرى من أجل إنشاء مجموعة عمل أو مجموعة عمل مخصصة أو إجراء مشاورات غير رسمية يترأسها الرئيس الحالي للجنة البرنامج والميزانية أو رئيس الجمعية العامة، إن كانت تفضل ذلك. وكانت هذه هي الآلية التي يرغب الوفد

في رؤيتها، ورأي أنه من الضروري تطبيق هذه الآلية. وأراد الوفد أن يشير إلى ما بدا وكأنه تعارض في موقف المجموعة بآء. فقد قالت أنها مجموعة منفتحة لكن الوفد يعتقد أنه سمع المجموعة بآء تقول أنها لا تفضل مثل مجموعة العمل هذه بالرغم من تعبير وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا عن تأييدهما لها. وأشار الوفد إلى أنه يبدو، إلا إذا كان قد أساء الفهم، أن هناك تعارضا وأنه يجب إلقاء بعض الضوء على الأمر.

507. وعبر وفد اليابان، متحدثا بصفته الوطنية، عن تقديره للاقتراح المشترك المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا. وعبر الوفد عن نفس المخاوف التي شعر بها المؤيدون فيما يتعلق بوضع اجتماعات الويبو ودعم الاقتراح بصورة عامة. ونصح الدول الأعضاء بالاستمرار في جعل إدارة الويبو تصل إلى أكبر قدر ممكن من الكفاءة وهو ما لن يؤدي في نهاية المطاف إلى ترشيد التكلفة فحسب ولكن إلى تقليل حجم العمل بالنسبة للدول الأعضاء أيضا. وعبر الوفد عن أمله الشديد في قيام الدول الأعضاء والأمانة معا الاعتماد على حكمتهم للوصول إلى طريقة تتميز بالكفاءة والفاعلية لتنظيم اجتماعات الويبو. وردا على ما طرحه وفد الجزائر، أوضح أنه ذكر فقط "شكل مجموعة العمل". ولذلك لم يكن هناك تعارض بين ما قاله كمنسق، وما قاله أعضاء المجموعة بآء الآخرون.

508. وعبر وفد بلجيكا عن رغبته في تكرار ما قام منسق المجموعة بآء بشرحه، أي أنه لم ير أي تعارض. واقترح قيام الدول الأعضاء بمحاولة التوصل إلى طريقة واقعية للتعامل مع المشكلة.

509. وأشار الرئيس إلى أن هناك مناقشات مثيرة للاهتمام وتبادل لوجهات النظر تتعلق بالموضوع. وقال أنه عند أخذ الوقت في الحسبان وقبل القيام بإعداد موجز أولي فإن يرى أنه يمكن تناول هذا الموضوع بصورة أكثر تفصيلا في جلسة بعد الظهر.

510. وطلب وفد جنوب أفريقيا توضيحا من المجموعة بآء لأن ذلك كان يتعارض مع شكل مجموعة العمل ولذلك أراد معرفة ما إذا كان ذلك يتعلق بالشكل أو بنطاق العمل. ومن وجهة نظر الوفد، يمكن أن يكون الشكل في صورة مجموعة العمل ويكون نطاق العمل ما تقوم به المجموعة.

511. وأكد وفد اليابان أنه تحدث فقط عن شكل مجموعة العمل وليس أكثر. وأصر على أنه لم يذكر مجال العمل أو أي شيء من هذا القبيل. وكل ما قاله هو أن المجموعة بآء كانت لا تريد قبول شكل مجموعة العمل.

512. وقال وفد الجزائر، كرد فعل لهذا الأمر، أنه ربما يجب التحدث باللغة الإنجليزية. وأوضح أن منسق المجموعة بآء أن المجموعة بآء كانت لا تحبذ شكل مجموعة العمل وفيما بعد سمع أن وفدي بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية يقولان إنها ربما فكرة جيدة أن يتم تشكيل مجموعة عمل أو عقد مشاورات غير رسمية. وأكد على أن كلا الوفدين قد ذكرا مجموعة العمل لكن منسق المجموعة قال أنها لا يجبدان ذلك، لذلك يجب تصحيح الأمر.

513. وردا على ذلك، أنكرو وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه استخدم كلمة "مجموعة عمل" وتساءل عما إذا كانت هناك مشكلة تتعلق بالترجمة. وقال الوفد أنه اهتم بالنقاش الكلي حول الآلية، وتساءل عما إذا كانت كلمة "آلية" هي التي لم يتم إسائة فهمها، لأن إشارة الوفد كانت للتوصية الأولى من تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بإمكانية قيام رئيس الجمعية العامة بعقد بعض المناقشات حول السير قدما فيما يتعلق بموضوع الحوكمة، كان وجه قلق الوفد الوحيد هو هيكل اللجنة وعدد الاجتماعات في عام 2015. وأشار إلى أن ذلك سيكون محل تركيزها في المناقشات مضييفا أنه يركز على النقطة التي ذكرها وفد كينيا، منسق المجموعة بآء، فيما سبق.

514. وقال وفد بلجيكا أنه سواء كان ندوة أو أكثر فمن المهم أن يكونوا واقعيين. وعبر عن رغبته في وضع آلية للتعامل مع المشكلة، وأنه يتقبل أي آليات، بأي شكل كانت.

515. وأشار وفد كينيا إلى أن المجموعة الأفريقية أظهرت مرونة بشأن مجموعة العمل، والمشاورات غير الرسمية أو أي شكل من أشكال الآليات. وعبرت المجموعة الأفريقية عن رغبتها في إقامة منتدى يمكنها فيه مناقشة القضية بصورة شاملة. ولم تكن المجموعة مستقرة على الاسم ولكنها استقرت على أنه سيكون منتدى لمناقشة الحوكمة. وأكد على رحابة صدره تجاه كيفية القيام بذلك.

516. وقام الرئيس بفتح جلسة بعد الظهر وتقديم ملخص شامل لما تم سماعه أثناء المناقشات فيما يتعلق ببند جدول الأعمال. وأكد على أنه، بناء على طلب وفد كينيا، تم إضافة اقتراح وفود بلجيكا وإسبانيا والمكسيك إلى بند جدول الأعمال. وأشار إلى أنه بناء على ما سمعه هذا الصباح، فقد استمرت المناقشات حول الإجراءات قصيرة المدى في الاقتراح المقدم من الوفود الثلاثة. وقد حاز الاقتراح على دعم العديد من الوفود لكن كانت هناك بعض التحفظات المعينة فيما يتعلق ببعض النقاط في الاقتراح بالإضافة إلى بعض التحفظات التي تتعلق بعنصر الندوة وكيفية ذكرها في الاقتراح الأصلي. وهناك وجهة نظر أشمل أخرى تتعلق باقتراح معين وهو ألا يجب التعامل معه على أنه اقتراح مختلف بشرط أن مسألة الحوكمة الشاملة يتم التعامل معها لبعض الوقت، وأن هناك اقتراحات أخرى مطروحة. وأكد، كما ذكر في المقدمة، أن بيانه المبدئي سيتعلق باقتراح أن الدول الأعضاء تقوم بوضع آلية غير رسمية للقيام بمناقشات يقودها الأعضاء حول نص معين يمكن لهم تبنيه كقرار بشأن هذا الموضوع. وأضاف أنه كما ذكر آنفا فإن لجنة البرنامج والميزانية يوجد لها نائبي رئيس رائعين والذين كانا متواجدين للعمل. ولذلك، اقترح الرئيس أن يبدأ أحد نائبي الرئيس في العمل على القضية ومحاولة التوصل إلى نص قرار يريح جميع الأعضاء. وكان رأيه أن هناك إمكانات تتعلق بالتوصل إلى قرار يتضمن عناصر خاصة بكافة الموضوعات التي تمت مناقشتها أثناء الجلسة الصباحية: حول الإجراءات قصيرة المدى وحول نوع من التوصيات، وهي إشارة يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تقدمها للجمعية العامة فيما يتعلق بالتأكدات، واستخدام التعبيرات التي استخدمها وفد كينيا، فيما يتعلق بعملية منتظمة تتناول المسألة بالأهمية التي تستحقها. وكان متأكدا من أنه سيكون من المفيد إجراء مناقشات في جلسة عامة في هذه المرحلة. وعبر عن اعتقاده أن المناقشات في جلسة عامة ستكون مطلوبة ما أن يكون لدى الدول الأعضاء اقتراح خاص بقرار فيما يتعلق بالموضوع. وكانت فكرة الرئيس تتمثل في أن يقوم الأعضاء بالسير قدما ويقوموا بتغطية فقرات أخرى على جدول الأعمال. وأضاف أنه يدرك أن الفقرة التالية كانت هامة بصورة لا تصدق وكما سمع من الأمانة فإن الدول الأعضاء تحتاج إلى قرار يتعلق بتعريف نفقات التنمية. وأشار إلى أنها إذا سارت بصورة جيدة سيكون هناك وقت كافي أثناء اليومين القادمين لاستكمال المناقشات والوصول إلى قرار وتوصيات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأشار إلى أن هناك آراء جيدة هذا الصباح من وفد الهند والتي يمكن أن تصبح جزءا من القرار والتوصيات النهائية. ولذلك فلقد كان اقتراحه يتمثل في بدء عملية غير رسمية. وأكد على أنه لا يدعو إلى إجراء مناقشات منفصلة في غرفة منفصلة، لكنه يدعو أحد نائبي الرئيس للحضور، وهو في هذه الحالة نائب رئيس من إسبانيا، للتوصل إلى نص القرار المقترح الذي سيتضمن كافة العناصر المذكورة آنفا. وكانت الفكرة تتمثل في أن يصبح نائب الرئيس بمثابة نقطة محورية ويقوم بالتوازي مع الاجتماع العام بالتوصل إلى مقترحات لفقرة قرار تتعلق بهذه الفقرة. وعبر عن رغبته في معرفة ما إذا كان هناك وفد لديه أفكار أخرى، وأشار إلى أن الملخص الذي قدمه لم يحاول تغطية كل النقاط التي أثرت هذا الصباح. وعبر الرئيس عن أمله أن تتمكن الوفود من التوصل إلى قرار يتعلق بهذه الفقرة.

517. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية اقتراح الرئيس. وقال إن الصعوبة الوحيدة تتعلق بعقد مشاورات غير رسمية بالتوازي مع الاجتماع العام لأن بعض الوفود قد ترغب في المشاركة في الحديث وستكون هناك مشكلة تتعلق بشأن التواجد في الاجتماعين.

518. وردا على ذلك، شكر الرئيس الوفد على دعمه وأشار إلى أن فكرته كانت تتمثل في أن الأمر لن يستغرق وقتا طويلا. وكان على الوفود أن تبدأ العمل من نقطة الحوار غير الرسمي بين بعضها البعض. وقام بتشجيع الوفود على القيام بمناقشات قصيرة بدءا بشيء أساسي عند تناول فقرات جدول الأعمال. وكان الهدف هو توافر وقت طويل أثناء المناقشات العامة حول القرار النهائي. ولم يرغب الرئيس في وقف الجلسة العامة لأن ذلك سيجعل الوفود تتقلق بشأن الوقت المتبقي لتناول بقية الفقرات الموجودة على جدول الأعمال. ويمكن أن يتم الحوار غير الرسمي بالتوازي مع الجلسة العامة ولكن يمكن أن

يتم أيضا بعدها أو قبلها بناء على تواجد نائب الرئيس. وأكد على أنه لأن الجلسة العامة ستنتهي الساعة السادسة مساء فإنه سيكون هناك وقت بعد ذلك لتبادل بعض وجهات النظر. وقد ترغب الدول الأعضاء القيام بذلك قبل الاجتماع الصباحي اليوم التالي أو أثناء استراحات الغذاء بحيث أنهم عندما يعودون إلى مناقشة الموضوع في الجلسة العامة (بعد الانتهاء من كافة تقارير متابعة سير العمل على جدول الأعمال) يمكنهم التركيز على الفقرات المتعلقة. وأشار الرئيس إلى أن هذه ليست الفقرة الوحيدة المتعلقة وأكد على أن هناك وقت كافي للمناقشة وأنه يأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى حل يوافق الجميع. وتم تعليق المناقشات حتى اليوم التالي.

519. وقام الرئيس بإعادة فتح بند جدول الأعمال وأشار إلى أن عملية غير رسمية بدأت بمناقشة مبدئية للموضوع قد بدأت في اليوم السابق. وقام بتشجيع نائبي الرئيس على التحدث للوفود بالتوازي مع الجلسات العامة حتى يتم التوصل إلى اقتراحات حول كيفية تمكن الاجتماع من تحريك بند جدول الأعمال للأمام. وقال، من خلال فهمه لما أخبره به النائبان فيما سبق، إن هناك قرار مقترح يتعلق بالمسألة يتضمن، بدرجة ما، كل ما تمت مناقشته وكل ما ينبغي القيام به. وطلب من نائبي الرئيس إعداد تقرير حول ما تم إنجازه، ومن تحدثوا معه، وكيف توصلوا إلى قرار مقترح، لإعطاء فرصة للأعضاء للقراءة، والتفاعل، والتشاور بشأن الأمر ثم الرجوع إلى هذه الفقرة فيما بعد.

520. وقام نائب الرئيس (إسبانيا) بإبلاغ الحاضرين في الاجتماع بأنه يرغب في عمل عرض تقديمي موجز. وقال، بالنظر إلى المناقشات التي جرت حول بند جدول الأعمال وبعض المشاورات غير الرسمية مع بعض الوفود والمجموعات الإقليمية، إنه يرى أن هناك اتفاق حول تحديد بعض نقاط الضعف في تنظيم الاجتماعات أو على الأقل حول طرق تحسين كفاءة الاجتماعات المنتظمة في الويبو. وصرح بأن هناك اهتمام كبير بالبحث عن حل، كخطوة أولى، لكيفية التعامل مع الحوكمة على أساس أكثر شمولاً في الاجتماعات المستقبلية. ولذلك فقد قال إن الغرض من الاقتراح الأولي هو أن يتضمن العنصرين اللذين ذكرهما الرئيس وهما الإجراءات قصيرة المدى والاتفاق بشأنها، ثم التوصية للجمعية العامة باستمرار المناقشات بصورة أكثر شمولية. وأبلغ الحاضرين في الاجتماع بأنه قد حاول أن تضمين المقترحات والتعديلات التي تضبط بعض المقترحات المحددة، لأن بعض الوفود التي تحدث إليها ذكرت أنه لا يجب أن تكون قاطعة للغاية وأن تتضمن مستوى معين من المرونة في التوصيات التي تقدمها لجنة البرنامج والميزانية بحيث لا تقتصر إلى المرونة اللازمة بحيث لا نعرض أهداف المنظمة للخطر. ولفت انتباه الوفود إلى النقطة الأولى في مسودة الاقتراح. وأوضح أن الخيار الأول في مسودة الاقتراح كان نسخة غير مباشرة من مقترح وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا أما الخيار الثاني فكان عبارة عن اقتراح برز في المشاورات غير الرسمية والذي وضعه كبديل للخيار الأول، كقترح يمكن الموافقة عليه. وكان الخيار الأول ينص على: "1" اعتبار العام السابق كميّار، وتجنب تجاوز إجمالي عدد أيام الاجتماعات الرسمية في السنة التالية؛ "2" وتقليل مدة الاجتماعات المعتادة للويبو من خمسة أيام عمل إلى أربعة أيام عمل. ولن يؤثر ذلك على اللجان التي قامت الجمعية العامة بتحديد مدة اجتماعاتها." وكان الخيار الثاني، من وجهة نظره، هو الذي أعطى الاجتماع الفرصة للتعرف على ما إذا كانت مثل هذه المقترحات قد أحرزت بالفعل النتائج المرجوة أم لا. وكانت النقطة الهامة التالية مطالبة الجمعية العامة بإطلاق جولة مشاورات غير رسمية لتناول مسألة الحوكمة وتقديم نتائجها إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة في العام القادم أو الذي يليه. ونص الخيار الثاني على: "تجتمع اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية، ولجنة التنمية ولجنة البراءات مرة واحدة في عام 2015". وطالب الوفود والمجموعات الإقليمية بقضاء الوقت اللازم في تحليل الاقتراح والقُدوم إليه، إذا لزم الأمر، فيما بعد أو حتى في أثناء الجلسة العامة بحيث يتم تدوين ملاحظاتهم، ثم القيام ببعض التعديلات، إذا لزم الأمر، في الجلسات التالية. وقال أنه، من خلال تجربته في الويبو، فقد رأى احتمال وجود توافق حول الفكرة العامة المتعلقة بكيفية تحسين كفاءة وفعالية الاجتماعات. ويمكن للوفود أن تصبح أكثر جرأة في محاولة القيام بتحسينات قصيرة المدى بحيث تبدأ العملية الهامة المتعلقة بإطلاق مشاورات عن الحوكمة.

521. وردا على العرض التقديمي لنائب الرئيس، قال الرئيس إنه كان من الواضح ان الوفود ستحتاج إلى القيام بمشاورات تتعلق بالاقتراح لأن هناك العديد من العناصر الجديدة وكان من المهم بالنسبة للاجتماع أن يتلقى آراء حولها. وفي هذه المرحلة دعا الوفود إلى تقديم انطباعاتهم الأولية لأن هناك ضرورة لعقد مشاورات تالية. ودعا الوفود إلى مناقشتها فيما بينها ثم عرضها

في اجتماعات المجموعات ودراسة الاقتراح الذي قدمه للتو نائب الرئيس. ولأن ذلك كان مجرد اقتراح مبدئي أثير في المناقشات، فقد قال أن هناك فرصة حتى نهاية الجلسة التالية لمحاولة إيجاد حل للمسألة. وأكد على أن أي تدخلات، إذا شعرت الوفود بالراحة تجاه ذلك، ستتم بناء على الاعتقاد بأن ذلك كان انطبعا أوليا على مجموعة من الاقتراحات. ثم قام الرئيس بفتح باب المناقشة ليس بشأن الأمر فقط ولكن بشأن كيفية تناوله. وكان يرى أنه مهما كان العمل الذي تم إنجازه، فلا بد من أن يتبلور في صورة قرار.

522. وعبر وفد كينيا عن شكره لنائب الرئيس على العرض التقديمي وعلى تجميعه للاقتراح. وأكد الوفد على أن المجموعة الأفريقية كانت مرنة فيما يتعلق بالمناقشات، بدون إجراءات إغلاق أو تأمين، لكنها تفضل، كمجموعة، أن تكتمل الصورة لديها. وتنبأت المجموعة بالتحديات فيما يتعلق بإصدار قرار يتعلق بتطبيق إجراءات غلق في جلسة لجنة البرنامج والميزانية. وأكد على أنه يرحب بمناقشة هذه العناصر في مشاورات غير رسمية. وصرح بأنه يرحب بالطرق الديمقراطية التي تتعلق بالتوصية للجمعية العامة بعقد مشاورات غير رسمية. وأضاف أنه سيكون أكثر راحة عند تقديم الفقرة الثالثة كإقتراح أخير للجمعية العامة.

523. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن شكره لنائب الرئيس على العرض التقديمي. وعبر الوفد عن اعتقاده أنه لا يجب اتخاذ قرار متسرع بدون دراسة وتدبر.

524. وعبر وفد جنوب أفريقيا عن شكره لنائب الرئيس ووفد إسبانيا الذي قام بعمل جيد في محاولة لاستطلاع الآراء وتقريب وجهات النظر. ورأي أنه لا شك أن بعض الأفكار التي طرحت كانت مفيدة وأنها كانت تمثل إجراءات قصيرة المدى جيدة. ووافق الوفد على الأفكار لكنه أكد على أن رأي هذه المسائل كجزء من مناقشة أوسع حول الحوكمة. ودعم بيان المجموعة الأفريقية الذي من خلاله لم يعترض الوفد على مناقشة كافة المسائل، ورحب، بصورة أساسية في عدم إتباع أسلوب تجزئة تناول المسائل بل وجوب إتباع منهج أكثر شمولية. وعبر الوفد أيضا عن شكره لوفود بلجيكا وإسبانيا والمكسيك التي طرحت اقتراحا أدى إلى تسهيل عقد مناقشات جيدة. وإتباعا لموقف وفد كينيا، قام بدعم الفقرة الثالثة ومناقشتها بصورة أشمل وفقا لإرشادات وقيادة الرئيس.

525. وعبر وفد البرازيل عن شكره لنائب الرئيس وأشاد بجهوده الرامية إلى محاولة التقريب بين المواقف ومحاولة التحدث إلى الجميع. وقد شارك الوفد منذ بداية المناقشات التي كانت تبحث عن بدائل لتحسين طريقة القيام بالأمر داخل المنظمة. وبالرغم من ذلك فقد أشار الوفد إلى أنه، في هذا الصدد، اختلف بكل احترام مع نائب الرئيس عندما قال أن اقتراحه كان يقوم على خطوات صغيرة. ورأي الوفد أن مستوى الطموح قد خرج عن السيطرة لأن الاجتماع قد بدأ في مناقشة طرق التحسين بحيث ينتهي في الساعة السادسة مساء، وكما ذكر في مداخلة فإن النقطتين الأولتين تبدوان مثيرتان للجدل وهو ما حدث. وقال الوفد، في هذا الصدد، أنه يتفق مع وفد جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالحاجة إلى عقد مزيد من المناقشات حول الموضوع بعد الجمعية العامة لأنه إذا كانت الوفود راغبة في القيام بشيء بهذا الحجم فهم في حاجة إلى عقد مزيد من المناقشات حوله.

526. وعبر وفد المكسيك عن شكره لنائب الرئيس على جهوده الرامية لتحقيق توافق في الرأي. وقال أنه لن يكون من المدهش أن نسمع أن الوفد يرغب في التوصل إلى اتفاق في الجلسة الحالية للجنة البرنامج والميزانية حول بعض عناصر الاقتراح الذي قام الوفد بالمشاركة في رعايته. وأشار الوفد إلى أنه كان يسعى للتوصل لقرار لكن في ظل المخاوف التي أثرت فإنه ربما كان القرار الذي قد يتم تبنيه، فقد كان الوفد مدركا على الأقل للحاجة إلى إقامة حوار بناء ومتعمق. وقال الوفد أنه يرغب في الاتفاق بشأن بعض الإجراءات التي لن تؤثر على عمل المنظمة لكن ستفيد كافة المنظمات.

527. وتحدث وفد جمهورية كوريا بصفته الوطنية وعبر عن شكره لنائب الرئيس على الوثيقة التي تم التوصل إليها من خلال المشاورات التي تمت مع الدول الأعضاء. وأكد الوفد على الاقتراح الذي قدمته الوفود الثلاثة وأنه كان نقطة الانطلاق لمناقشات مستقبلية حول الحوكمة. ولذلك، قام الوفد بتقديم الدعم الكامل لاقتراح نائب الرئيس. وفيما يتعلق بالخيارات، عبر

الوفد عن ميله للخيار الأول، وعبر عن أمله في أن تتوصل كافة الوفود إلى توافق في الرأي حول التوصية المتضمنة في الفقرة الثانية.

528. وعبر وفد اليابان عن شكره لنائب الرئيس على جهوده التي لا تكل. وعبر الوفد عن دعمه للاتجاه العام الذي يتكون من مرحلتين، عبارة عن إجراءات قصيرة المدى وإجراءات طويلة المدى. وظن أنه من الواقعية والحكمة أن تحصل على "القطوف الدانية" من أجل تطبيق إجراءات جيدة لتحسين المنظمة بصورة مبكرة قدر الإمكان. وتساءل عما كانت الوفود ترغب في قضاء فترة أطول بعد إنتهاء العمل وما هي تلك الوفود، في حال حدوث ذلك.

529. وعبر وفد إيطاليا عن دعمه للموافقة، في أسرع وقت ممكن، على الإجراءات قصيرة المدى، لأنه في رأيهما أن هذا الأمر هام من أجل تحقيق الكفاءة.

530. وأراد وفد كندا أن يشكر نائب الرئيس عن العمل المتميز. كما رغب في ترديد التعليقات التي تقدم بها وفد اليابان. وأشار الوفد إلى الاقتراحات الواردة في الفقرة الأولى من مقترح نائب الرئيس. وبالرغم من ذلك، عبر عن رغبته في التأكيد على ما قيل في الجلسة العامة وقام هو ونائب الرئيس بالتعبير عن مخاوف معينة، في ظل أن كندا كانت دولة تبعد عن جنيف وأن القدوم إلى جنيف بالنسبة لها يعتبر استثمارا كبيرا. ولذلك فقد دعم المنهج الذي تم إتباعه بناء على الموقف الذي قد يتخذه الوفد في المستقبل.

531. وعبر وفد اليونان عن خالص شكره لنائب الرئيس على جهوده. ورأي الوفد أن الاقتراح يمكن أن يقود إلى تحقيق الكفاءة بالنسبة للويبو.

532. وعبر وفد إكوادور، مثل الوفود الأخرى، عن تقديره لنائب الرئيس للعمل الذي تم انجازه خلال تقديم الاقتراح إلى الدول الأعضاء. وقد كانت كافة الوفود مدركة لأن مسألة الحوكمة قد أدت إلى سنوات من النقاش، واشتركت الدول الأعضاء في نفس شعور هؤلاء الذين كانوا يرون أن الحوكمة في حاجة لتناولها بصورة شاملة. وقال الوفد أن الاقتراح تضمن عديد من الخيارات وظن أن هناك ضرورة لتحسين الحوكمة ومخرجات الاجتماعات. ولذلك، عبر الوفد عن رغبته في التوصل إلى قرار فيما يتعلق باقتراح نائب الرئيس.

533. وعبر وفد إندونيسيا عن شكره لنائب الرئيس على العرض التقديمي الذي قام به. ونصح بأن هناك حاجة إلى الحذر عند اتخاذ قرار. وتساءل الوفد عما إذا كان تمت دراسة القرار بالتفصيل وما إذا كانت قد تمت استشارة المستشار القانوني. وقال الوفد أن الدول الأعضاء عليها أن تأخذ في الحسبان أنه مهما كان القرار الذي يقومون باتخاذ فيه سوف يؤثر على النظام الداخلي. وإذا حدث ذلك، يجب تغيير النظام الداخلي. ولذلك نصح الوفد بأن تقوم الدول الأعضاء بنظر كل قرار على حدا.

534. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على دعمه الواضح فيما يتعلق بالخيار الثاني، والذي يتعلق بتقليل عدد جلسات اللجان في عام 2015، وخاصة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية، ولجنة التنمية ولجنة البراءات. وأكد أن هناك عدد من الوفود التي أشارت إلى أن العمل كان فوق طاقتها. وصرح بأنه، من وجهة نظر الحوكمة، كان من المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن تستقطع بعض الوقت وتفكر بصورة حقيقية حول الاتجاه الذي كانوا يسرون به باللجان إلى جانب كم الموارد التي كان يتم استخدامها بالمقارنة بالنتائج التي كان يتم التوصل إليها. ولهذا السبب أيد الخيار الثاني. وعبر الوفد عن شكره لنائب الرئيس عن جهوده المتعلقة بتجميع الاقتراح والذي كان مفيدا للغاية. ومن وجهة نظره، فإن الإجراءات قصيرة المدى المتضمنة في اقتراح بلجيكا والمكسيك وإسبانيا كانت اقتراحات جيدة. وفي ضوء المناقشات الجارية والمناظرات فيما يتعلق بأن هذه الإجراءات هي إجراءات يجب أن يتم تطبيقها مبكرا بالمقارنة بالإجراءات الأخرى، فقد أشار إلى أن الفقرة الثالثة سوف تكون هامة في إطار عقد مشاورات غير رسمية. وتساءل الوفد عما إذا كانت الفترة الزمنية مناسبة، في ضوء أن هناك اهتمام بتناول بعض هذه الإجراءات عاجلا وليس آجلا. وعبر الوفد عن أمله أن يتم القيام بذلك قبل الجمعية العامة إذا سمح الوقت وفي حالة توافر الموارد.

535. وعبر وفد السويد عن شكره للرئيس على تناول المسألة بشيء من التفصيل. وقال أنه كان إيجابيا في البداية تجاه الاقتراح لكنه في حاجة لاستشارة حكومته قبل أن يعطي رأيا محمدا. وتساءل الوفد عما إذا كان بالإمكان الحصول على نسخة رقمية من الكتيب حتى يستطيع إرساله إلى حكومته.

536. وعبر وفد ألمانيا عن شكره لنائب الرئيس على الورقة البناءة للغاية التي أعدها حول قضية غاية في الصعوبة والتي دعمها بصورة كاملة. كما عبر عن ميله للخيار الثاني الذي يقلص اجتماعات لجان اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية، ولجنة التنمية ولجنة البراءات إلى اجتماع واحد خلال عام 2015. وقال الوفد أنه يجب أن يجتمع مرة واحدة فقط سنويا لكن ذلك يقتصر على اللجان التي ليس عليها العمل على المؤتمر الدبلوماسي المحتمل. وقال أن عليه أن يتناول المخاوف التي تتعلق بأن الدول الأعضاء تقوم بتقليص الإجراءات للغاية في السنوات القادمة. وصرح بأنه طالما أنه اقتراح لعام 2015 فقط، فإن الورقة التي تحمل الخيار الثاني ستكون أساسا جيدا للتوصل إلى تسوية ودعم ذلك.

537. وعبر وفد الجزائر عن شكره للرئيس ونائب الرئيس على الجهود التي تم بذلها كما شكر وفود بلجيكا وإسبانيا والمكسيك على اقتراح يتعلق بمسألة محددة. وقد كان الوفد واضحا للغاية بشأن كون الحوكمة قضية كلية وتتضمن إجراءات الكفاءة، ودعم منظور النقاش. ولهذا السبب كان الوفد داعما بصفة خاصة للفقرة الثالثة من الاقتراح بدون رفض العناصر الأخرى من الاقتراح. لكن من وجهة نظره أن أول شيء ينبغي على الدول الأعضاء القيام به هو بدء التفكير في الاقتراحات بما في ذلك الاقتراح المقدم من وفود المكسيك وبلجيكا وإسبانيا بحيث يتم التعامل معها جميعا بنفس الأسلوب. وقام الوفد بنصح اللجنة أن تتحلّى بالحكمة وتقرر، في هذه المرحلة، أن تقوم بإطلاق مشاورات غير رسمية. وأكد الوفد على أن إجراءات الكفاءة هي إجراءات هامة بالنسبة للحوكمة وأنه على الدول الأعضاء أن تعود في العام التالي بعمل مخطط يتسم بمزيد من الطموح.

538. وعبر وفد الهند عن شكره لنائب الرئيس على عمله الجاد وأكد على ما اقترحه اليوم السابق بشأن أنه حتى الإجراءات قصيرة المدى يجب ألا تؤخذ من خلال اقتراح واحد فقط (كان آخر اقتراح مقدم من قبل ثلاثة وفود). وكان هناك عدة اقتراحات مطروحة للنقاش، والتي قدمت في الأعوام السابقة وكان يجب على الدول الأعضاء توفير معاملة متساوية بالنسبة لها جميعا. وأشار الوفد إلى أن وجود قيود أو إطار زمني محدد لمدة الاجتماعات سواء كان أربعة أيام أو خمسة أيام لا يهم. ما يهم هو أن يتوافر للدول الأعضاء وقت كافي لإصدار الأحكام بالنسبة لكل فقرة من فقرات جدول الأعمال والوقت اللازم للمداولات واتخاذ قرار. وصرح بأنه لا يرى أي ضرورة لاتخاذ قرار لمجرد اتخاذ قرار "في هذا المكان وفي هذا الزمان" بالرغم من أنه كان يبدو، في البداية، أن لذلك مزايا وأنه يجب أن يكون هناك شيء يمكن التداول بشأنه. وبالرغم من ذلك، في نهاية المطاف، لم يبدو أن الدول الأعضاء مضطرة لاتخاذ قرار في حينها.

539. وردا على ذلك، صرح الرئيس بأنه لم تكن هناك نية لإجبار الوفد على اتخاذ قرار، ولكن كانت الدول الأعضاء منهمة في رد فعل أولي يتعلق بالاقتراح. وعبر الرئيس عن شكره لنائب الرئيس لعرضه الاقتراح. وقال أن فكرته كانت تتعلق بالحصول على رد فعل أولي من الوفود لكنه يفهم أن أي وفد عليه الرجوع إلى مجموعته للتشاور معها حول الموضوع. واستمرت المناقشات في صباح اليوم التالي. وصرح الرئيس قبل الجلسة الختامية، أنه يعترم دعوة إجراء مناقشات عادية حول فقرات أخرى على جدول الأعمال.

540. وعبر وفد شيلي عن شكره لنائب الرئيس على الاقتراح البديل والذي سعى إلى دمج عناصر الاقتراحات الأخرى مع بعض الإضافات. وكما سمعت الدول الأعضاء، كان الاقتراح جزء من مناقشة أكثر شمولية حول الحوكمة، لكنه لم يسع إلى مساعدة الدول الأعضاء في السير قدما في مجال معين يتعلق بتعزيز كفاءة الاجتماعات في عام 2015 بناء على إعادة التقييم. وقد أظهر رغبة في القيام بتنظيم عمل الدول الأعضاء بصورة أفضل، حتى يكون ذو صلة بصورة أكبر، بناء على الخبرة المتعلقة باجتماعات العام الحالي. وقال الوفد أن هناك عناصر جديدة في الاقتراح كما ذكر الرئيس وأنه كان ينظر فيها مع سلطات بلاده. وأكد الوفد على تقديره للاقتراح وعبر عن سعادته لسماع آراء الوفود الأخرى.

541. وعبر وفد الصين عن شكره لنائب الرئيس على الاقتراح. وكما صرح في اليوم السابق، كانت الصين تسعى إلى اتخاذ الوبو لمزيد من الإجراءات التي تتعلق بتحسين كفاءة اجتماعاتها. أما بالنسبة للإجراءات قصيرة المدى في الاقتراح، قال الوفد أنه يتمتع بالمرونة وأنه يتقبل الاقتراحات وسوف يقوم بالمشاركة بفاعلية في أي مناقشات ذات صلة. وأكد على أن الحوكمة كانت قضية معقدة للغاية وطويلة المدى وتتضمن العديد من العناصر. ولذلك حذر الدول الأعضاء من أنه ينبغي أن تكون واقعية وحصيفة.

542. وعبر وفد سويسرا عن رغبته في التعبير عن نفس التعليقات التي قدمتها الوفود الأخرى والمتعلقة بشكر نائب الرئيس عن كافة ما قام به من جهود. فقد قام نائب الرئيس بجهود حميدة في محاولة السير قدما بشأن هذه المسألة التي تتمتع بأهمية بالغة. وعبر الوفد عن رغبته بالتعاون مع من يعتقدون أنه من المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن تقوم باتخاذ عدد من الإجراءات المؤقتة على الأقل، ما أن يتم التوصل إلى توافق في الرأي بهذا الشأن. وعبر عن اعتقاده بأنه على الدول الأعضاء أن تبدأ في العمل على التوصل إلى التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الفقرات (في النقطتين الأوليين في الاقتراح) للتقدم بعض الخطوات للأمام. وقد أدرك الوفد أيضا أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية معرفة القواعد. وأكد على أنه إذا وافق الجميع على انتهاء الاجتماعات الساعة السادسة فإن ذلك سيكون مؤشرا جيدا وخطوة في الاتجاه الصحيح. وأيد الوفد النهج الوارد في الاقتراح.

543. وعبر وفد بولندا عن شكره لنائب الرئيس على الاقتراح المقدم. وعبر عن رغبته في أن يشكر وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على العمل الذي تم إنجازه والاقتراحات المقدمة في بداية الدورة. وعبر عن تأييده للنهج الشائى الاتجاه، ولذلك أيد الاقتراح المطروح في الخيار الأول. وكان مدركا تماما أن المناقشات المتعلقة بالحوكمة كانت مستمرة لعدة سنوات بدون أية نتائج. وتقدم الوفد بنصيحة مؤداها أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ خطوة صغيرة، على الأقل، للأمام وهو أمر سيكون غاية في الأهمية بالنسبة لها، ثم يقوموا، فيما بعد بالطبع، بالانغماس في مناقشات أشمل.

544. وعبر وفد غواتيمالا عن شكره لنائب الرئيس على الوثيقة التي قام بتوزيعها. وشعر أن الوثيقة تضمنت بعض الإجراءات الخاصة والتي يمكنها أن تساعد الدول الأعضاء على عقد اجتماعات أكثر كفاءة. وقال الوفد أنه سيستمر في تحليل الاقتراح وسوف يتقدم بمزيد من التعليقات في وقت لاحق.

545. وعبر وفد الجمهورية التشيكية عن شكره لنائب الرئيس على الاقتراح والذي قام بتجميع عدد من وجهات النظر ووجهات مختلفة والتي عرضت أثناء الدورة الحالية والماضية. وبالرغم من أن الوفد لم يتشاور حول هذه المسألة بصفة خاصة مع وفد بولندا، فيبدو أن مندوب بولندا قد قرأ من الورقة أمام المتحدث. وقال الوفد أنه عد محاولة التوصل إلى نتائج كبيرة، يكون أحيانا من المهم أن تقوم بخطوات صغيرة بدلا من فقرات كبيرة تستغرق وقتا طويلا. ورأي الوفد أن اقتراح نائب الرئيس يتضمن بعض الخطوات الصغيرة ولكنها حكيمة والتي نادى بها العديد من الوفود بل ربما كل الوفود. ولذلك، سيكون من الحكمة بالنسبة للدول الأعضاء أن تبدأ بذلك ثم تحاول القيام بمشاورات أخرى حول خطوات أكبر.

546. وقال وفد سنغافورة أنه معروف عنه أنه يمارس قدر كبير من الحرص قبل التحدث لذلك فقد استطاعت دولته بقدر بسيط أن تظهر كفاءة. وقد أخذ الكلمة لأنه ظن أنه سيظهر قدرا من اللامبالاة إذا لم يأخذ الكلمة ويشكر وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا على الاقتراح، ويشكر نائب الرئيس على عمله الجاد. وبعد الاستماع إلى المناقشات الجارية، شعر الوفد أنه سيكون من المؤسف إذا لم تقم الدول الأعضاء بتحقيق قدر من التقدم بشأن هذه المسألة وخاصة بعد الاستماع إلى الجميع وهم يناقشون نقاط مسودة الورقة، والتي كان معظمها نقاط أساسية ومنطقية، مثل انتهاء الاجتماعات الساعة السادسة مساء. وعبر الوفد عن رغبته في أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية باتخاذ إجراءات قصيرة المدى أولا، لأنه على المرء تعلم السير قبل أن يتعلم الطيران. وشعر الوفد أنه إذا تمكنت الدول الأعضاء من تحقيق تقدما وانتهاز الفرصة للقيام بخطوة صغيرة فسيشعر أن الجميع قد فعلوا شيئا جيدا من أجل أنفسهم.

547. وأكد الرئيس على التفاهم الذي يتعلق بأن المناقشات هي مناقشات أولية فقط. وأكد على أن الدول الأعضاء يمكنها أن تشكر نائب الرئيس أو تشيد بجهوده الرائعة المتعلقة بالاقتراح. ورأي أن الوفود قد قامت بتفاعلات بناءة والتي من المؤمل أن تقودها إلى تحقيق شيء ملموس. وأضاف الرئيس أن الدول الأعضاء سيكون لديها وقت كافي للتفكير خارج الاجتماع واستشارة مجموعاتها الإقليمية. ودعا نائب الرئيس إلى التعليق على ملاحظات الوفود.

548. وعبر نائب الرئيس (إسبانيا) عن شكره للوفود التي دعمت جهوده وعلى التعليقات التي تقدموا بها والتي قامت بدراستها بعناية والتي أظهرت أيضا اهتمامهم الكبير بالاقتراح. لقد كان من الصعب بحق اتخاذ قرارا عند وجود اقتراحات جديدة ولم يكن الجميع يعرفون تبعات مثل هذا القرار. ولكن من وجهة نظره أن الدول الأعضاء يمكنها العمل معا لمعرفة ما إذا كان يمكنها الاتفاق بشأن بعض الاقتراحات. وصرح بأنه لا يحاول الضغط على أي وفود للموافقة على أمر لا يفضلونه لكن كان التفاهم العام هو أن هناك بعض الاهتمام بالسعي للتوصل إلى اتفاق حول بعض الإجراءات قصيرة المدى. وسوف يكون ممثنا إذا قامت الوفود بالإشارة إلى بعض الإجراءات التي تستطيع الاتفاق بشأنها أو اقتراح إجراءات أخرى. وأقر أن النص يعتمد على الاقتراح الأصلي الذي شارك فيه عدد من الوفود، بما فيها وفده، لكن الورقة تمت صياغتها نتيجة للمناقشات مع الوفود الأخرى. وصرح بأنه بناء على الحوارات التي جرت مع المجموعات الإقليمية والوفود الأخرى، فإنها تقدر وجود اقتراحات حقيقية بشأن الصياغة. وإذا أمكن القيام بذلك في اليوم التالي، فقد تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى إجراءات تنفيذ الجميع، ويمكنها الاتفاق بشأن إطار للاستمرار في مناقشات أشمل حول الحوكمة. وقال نائب الرئيس أنه يرحب بالمزيد من التعليقات لمعرفة ما إذا كانت الوفود قادرة على التوصل إلى اتفاق في اليوم التالي.

549. وعبر الرئيس عن شكره لنائب الرئيس وقال إن المناقشات ستستأنف في اليوم التالي.

550. ودعا الرئيس، عند إعادة فتح مناقشة البند 20 على جدول الأعمال، نائب الرئيس إلى تذكير الحضور بما توصلوا إليه بشأن مسائل الحوكمة وأن يبلغها بما إذا كان قد قام بأي مشاورات أو إذا كانت لديه أفكار تتعلق بهذه الفقرة. وأبلغ الرئيس الحضور أيضا بأن المستشار القانوني متواجد بناء على طلب وفد إندونيسيا لتقديم الرأي القانوني حول المسألة.

551. وعبر نائب الرئيس (إسبانيا) عن شكره للوفود على التعليقات العامة التي قدموها في اليوم السابق وخاصة الوفد الذي قدم تعليقات ملموسة له. وقد أقر أن بعض الإجراءات قصيرة المدى كانت طموحة بالرغم من أنها ينبغي أن تكون طموحة حتى تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق. وبالرغم من ذلك، حذر من انه إذا لم يكن لدى الدول الأعضاء أهداف ضخمة فإنه لا يدرى متى سيتمكنون من أن يكونوا طموحين. وقال أن الدول الأعضاء ترغب في تضمين العناصر التي تضمن تحقيق توافق في الرأي وأنه سوف يقوم بشرح التعديلات التي تم إدخالها على النص. وفيما يتعلق بالإجراء قصير المدى الأول، رأى عدد من الوفود أن الرئيس يجب أن تتوافر له مساحة للمناورة إذا أراد ان يستمر الاجتماع فترة أطول حتى يتوصل إلى اتفاق. ولذلك، فإن الإشارة إلى الساعة 7 مساء سيتم حذفها لأن الرئيس إذا أراد استخدام وقته بصورة تتميز بالكفاءة فإنه سيستطيع تحقيق ذلك. ثم كانت هناك ثلاثة إجراءات جديدة والتي لم تكن إجراءات ثورية بأي حال من الأحوال. ويمكن أن تساعد الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات وتوضح أنهم قادرين على التوصل إلى اتفاق حول أمور صغيرة. وبداية، كان هناك طلب مقدم إلى الأمانة بالاستمرار في جهودها التي ترمي إلى توفير الوثائق بكافة اللغات الرسمية قبل الاجتماعات بشهرين. ولم تكن هذه النقطة هامة فحسب ولكنها كانت مفيدة لكافة الوفود وتمكنها من المشاركة بصورة أكثر فاعلية في الاجتماعات. وكانت النقطة الثانية هي طلب يتعلق بترشيح الرئيس ونواب الرئيس مبكرا بقدر الإمكان بحيث يتوافر الوقت اللازم، إن أمكن، لهم للإعداد للاجتماع قبل انتخابهم بصورة رسمية. وهذه أحد الأفكار التي تساعد الدول الأعضاء في عملها. ثالثا، هناك مسألة مأخوذة عن اقتراحات أخرى، واستطاع المستشار القانوني توضيحها - الاختلافات في الوظائف بين لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. ورأي نائب الرئيس أن هذا الأمر سيكون هاما بالنسبة للمناقشات المستقبلية. وقال أنه قد ألمح إلى تقليل مدة الاجتماعات من خمسة أيام إلى أربعة أيام في المتوسط. وقد تسبب هذا الاقتراح في بعض المخاوف لدى بعض الوفود ولذلك يجب ترك مجال، إن أمكن، للمناورة بحيث لا يتم تحديد كيفية عمل الوفود بصرامة. وفي النهاية، اقترح نائب الرئيس قرارا يقوم على أساس جانبيين. أحدهما يتعلق بقرار محتمل، إجراءات قصيرة المدى،

لكن أيضا جدول زمني لكيفية قيام الدول الأعضاء بهيكلتها مفاوضاتها في المستقبل. وكان من المهم تضمين هذه النقطة لأنها ضرورية بالنسبة للعديد من الوفود حتى تتمكن من إعداد المناقشات في الجمعية العامة - ويكون لديها إمكانية إجراء مشاورات من الآن وحتى بداية الجمعية العامة. وهذا هو ملخص التغييرات التي تم إدخالها. وأضاف أنه من وجهة نظره فإنه سيكون من المفيد الحصول على رأي قانوني حول التغييرات ومعرفة ما إذا كان الاقتراح يتعارض أم لا مع النظام الداخلي.

552. وأشار الرئيس إلى العناصر الجديدة، وإلى أن أي ردود أفعال عليها ستكون أولية، كما فهم. وأشار إلى أن العديد من التغييرات الجديدة قد نشأت عن اقتراحات معينة والتي كانت جزء من المناقشات الكلية حول إصلاحات الحكومة.

553. وردا على التوضيح المطلوب، قال المستشار القانوني أنه لا يرى أي أمر في الاقتراحات الحالية التي تتعلق بالحكومة يتعارض مع أي من قواعد النظام الداخلي المطبقة في الويبو. وبعبارة أخرى، لم ير أي مشكلة قانونية تتعلق بهذه الاقتراحات. وأشار إلى أنه في بعض الاقتراحات، على سبيل المثال، طالبت الوفود الأمانة بأن تبلغ الدول الأعضاء بتقسيم المسؤوليات بين لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. ويمكن القيام بذلك لكن، كما تعلم الدول الأعضاء، أن مسؤوليات لجنة التنسيق المذكورة في اتفاقية الويبو بينما نجد أن لجنة البرنامج والميزانية هي لجنة تابعة للجمعية العامة. واختتم قائلا أنه من وجهة النظر القانونية، فلا توجد أي مشكلة تتعلق بالاقتراحات.

554. وأشار وفد الهند إلى أنه بالرغم من أنه ليس خبيرا قانونيا فإن لديه سؤال للمستشار القانوني. ففي المنظمات الدولية، يتم تنظيم الاجتماع من الساعة 10 صباحا وحتى 6 مساء، وأراد الوفد أن يعرف ما إذا كان نفس الشيء ينطبق على الويبو أم لا.

555. ورد المستشار القانوني قائلا إنه عادة ما تنظم الاجتماعات في الويبو من 10 صباحا وحتى الواحدة ظهرا و من الثالثة عصرا وحتى السادسة مساء. لكن من وجهة نظره، أن الاقتراح المتعلق بالحكومة كان رد فعل على ممارسات وأنه حدث، عدة مرات، أن امتدت الاجتماعات لما بعد الساعة السادسة. وبالرغم من أن الوقت الرسمي المحدد هو "حتى السادسة مساء" فقد استمرت الاجتماعات فترة أطول بعد الساعة السادسة حتى عند عدم توقع ذلك.

556. وأشار الرئيس إلى أن هذه كانت إحدى المسائل التي تم تلقي ردود فعل أولية عليها في النسخة السابقة من اقتراح نائب الرئيس وتساءل عما إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لإبداء الرأي، على الأقل فيما يتعلق بعناصر الاقتراح، في ضوء عقد المشاورات في الليلة السابقة وهذا اليوم. وتساءل عما إذا كانت هناك أي آراء تتعلق بجدوى التوصل إلى اتفاق حول أمر يتعلق بهذه الفقرة من فقرات جدول الأعمال.

557. وطلب وفد الهند مزيداً من الإيضاحات بشأن جدول الاجتماعات لأنه لا يزال لا يعرف ما إذا كانت الويبو قد قدمت جدول الاجتماعات أم لا. ورأي أن الويبو يمكنها أن تضع جدول اجتماعات الجمعية العامة ولكنه تساءل عما إذا كان نفس الأمر ينطبق على الاجتماعات الأخرى أم لا. وتساءل عما إذا كان النظام الداخلي يحدد أن الجدول من الساعة 10 صباحا وحتى 6 مساء في المجمع، مع وجود استراحة غداء. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يعني أن الدول الأعضاء قد قامت من حيث التطبيق بانتهاك هذا الجدول.

558. وأوضح المستشار القانوني أنه لم يقل إن هناك قاعدة محددة تشير إلى أن الاجتماعات تستمر من الساعة 10 صباحا وحتى الواحدة ظهرا ومن الساعة الثالثة عصرا وحتى السادسة مساء. لكنه كان يشير إلى أن الأمانة كانت تقوم دائما بتنظيم الاجتماعات كما ذكر المندوب تماما كما تفعل الأمم المتحدة من العاشرة وحتى الواحدة ومن الثالثة وحتى السادسة وهذا هو نطاق الاجتماع المتوقع. وأشار إلى أنه يمكن للدول الأعضاء أن تحدد الفترة التي يجب أن يستغرقها الاجتماع وأسرع بالقول أن الاجتماعات في السابق كانت تمتد أحيانا لما بعد السادسة.

559. وأكد وفد الجزائر على السلطات العامة للرئيس مشيراً إلى القاعدة 13(1) من النظام الداخلي للويبو. ومن وجهة نظر الوفد فإن البند المذكور يوفر الحرية الكاملة للرئيس، أو الرؤساء، بفتح وإغلاق الجلسات وفقاً لتقديرهم. ولذلك، تساءل عما إذا كان تقليص هذه السلطات بصورة ما وفرض انتهاء الاجتماع الساعة السادسة مساءً والقول بأنه يمكن تمديد المناقشات في الحالات الاستثنائية يمثل في حد ذاته تقليصاً لسلطات الرئيس المتعلقة بفتح وغلق اجتماعاته وفقاً لما يراه مناسباً. ولذلك عبر عن رغبته في الحصول على رأي قانوني أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع.

560. وردا على ذلك أشار المستشار القانوني أن الوفد قد أشار إلى القاعدة 13 من النظام الداخلي والتي تنص على "يعلن الرئيس عن بداية والاجتماع وانتهائه". وقدم مثالا على اقتراح الأمانة أن يستمر الاجتماع من العاشرة وحتى الواحدة ومن الثالثة وحتى السادسة. في الساعة العاشرة يعلن الرئيس بدء الاجتماع. وفي الساعة السادسة، بافتراض انتهاء الاجتماع الساعة السادسة، يقوم الرئيس بإعلان انتهاء الاجتماع. وإذا استمر الاجتماع حتى منتصف الليل، يعلن الرئيس أن الاجتماع انتهى في منتصف الليل. وبعبارة أخرى، فإن افتراض أن الاجتماعات بصفة عامة تعقد من العاشرة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً ومن الثالثة عصراً وحتى السادسة مساءً لا يعنى أن الرئيس لا يمكنه أن يقرر أن يستمر الاجتماع لما بعد الساعة السادسة مساءً أو أن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تقرر أن الاجتماع سيستمر بعد الساعة السادسة مساءً.

561. ولخص الرئيس المناقشات وأكد على أنه أمام الوفود اقتراح حول الإجراءات قصيرة المدى والتي أيدتها معظم الوفود. ويوجد لدى بعض الوفود تحفظات حول أهمية وملائمة اتخاذ هذه الإجراءات في هذه المرحلة مع اعتبار أن الاقتراحات يجب أن تكون جزءاً من العملية العامة. وكانت بعض الوفود تحث على تبنيها وقالت أن هذه الإجراءات هي "الثمار الدانية" والتي حان قطافها. وأكد على أن الفقرتين الأوليين تحدثا عن الإجراءات قصيرة المدى والتي تضمنت عناصر مأخوذة من اقتراحات معينة (اقتراح المجموعة الأفريقية على سبيل المثال). ويمكن للإجراءات قصيرة المدى أن تحسن الكفاءة ويكون لها أثر اقتصادي على عمل المنظمة. وكانت الفقرة الثانية تمثل استعراضاً للالتزام المتعلق بتأثير هذه الإجراءات. وأشار الرئيس إلى أن الفقرة الأولى والفقرة الثانية كانتا جزءاً من القرار قصير المدى، بينما أشارت الفقرة الثالثة إلى التزام معين وأعطت الإشارة للجمعية العامة لإطلاق عملية مهيكلية بناء على طلب الوفود. وتساءل الرئيس عما إذا كان لدى بعض الوفود أسئلة أو آراء حول الملخص الذي قدمه بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية. ورأي أن الوفود يمكنها التشاور وإعادة التفكير في المسألة لترى ما إذا كان يمكن للاجتماع تمكينهم من التوصل إلى قرار.

562. ورأي وفد الهند أن بعض الوفود قد تكون محتمة بتقديم بعض الأفكار الجديدة والبناءة. وأشار إلى أن هناك العديد من فقرات القرارات لا يحتاج الاجتماع فيها إلى تبني إجراءات لكنه يحتاج إلى التشجيع على القيام بشيء. وعبر عن فهمه أن هناك بعض العناصر التي لا تستهدف الدول الأعضاء أو الأمانة. وقال الوفد أنه سيترك القرار في يد الرئيس وتساءل عما كان من الممكن تحسين الكفاءة دون تبني أي إجراءات.

563. وتساءل الرئيس عما إذا كان تعديل الصياغة لجعلها أشبه بتوصية عامة بدلاً من تعليمات سيؤدي إلى المساعدة على التوصل إلى اتفاق أم لا. وإذا كانت الإجابة بنعم، فقد شجع الوفود على عقد مشاورات مع نائب الرئيس حول هذا الأمر.

564. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن شكره لنائب الرئيس على الاقتراح. وأكد الوفد على أنه اقترح صياغة جديدة للفقرة 3 وطالب توزيع الاقتراح كجزء من البند 20. وهي تنص على ما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تحت إشراف رئيس اللجنة لمراجعة الحوكمة والهيكل والممارسات القائمة في الويبو وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، بهدف تعزيز قدرة الهيئات الرئاسية على إرشاد ومراقبة عمل المنظمة وزيادة فعاليتها، مع أخذ كل الاقتراحات ذات الصلة في الحسبان. ويرفع الرئيس نتائج المداولات إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة لعام 2015 للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها."

565. وشكر الرئيس الوفد على اقتراحه وقال إنه تم إدراجه في الاقتراح الرئيسي والذي كان يمثل أساس المناقشات. وتساءل عما إذا كان لدى وفود أخرى اقتراحات لأن بعض الوفود عبرت في البداية عن تحفظات حول مختلف عناصر الاقتراح. وشجع هذه الوفود على مشاركة آرائها.

566. وعبر وفد إندونيسيا عن تأييده للاقتراح المقدم من جمهورية إيران الإسلامية وأراد إضافة بعض العبارات والتي قام بتقديمها بالفعل إلى نائب الرئيس هذا الصباح.

567. وبناء على طلب الرئيس، قام وفد إندونيسيا بقراءة اقتراحه الذي نص على ما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تحت إشراف رئيس اللجنة لمراجعة الحكومة والهيكل والممارسات القائمة في الويبو وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها"، وأضاف نقطة جديدة - "ومطالبة أمانة الويبو بإجراء دراسات مقارنة وإعداد تقارير بشأنها حول إصلاح وكالات الأمم المتحدة المتخصصة" وظلت العبارة التالية كما هي: " بهدف تعزيز قدرة الهيئات الرئاسية على إرشاد ومراقبة عمل المنظمة وزيادة فعاليتها، مع أخذ كل الاقتراحات ذات الصلة في الحسبان".

568. ورحب الرئيس بكافة التعديلات على الفقرة الثالثة لكنه أشار إلى أن جدوى احتفاظ الدول الأعضاء بالفقرة الثالثة سيعتمد على اتخاذ قرار بشأن بقية الوثيقة. وشجع الوفود على التشاور حولها بحيث يرون ما إذا كانوا سيتفقون بشأن حزمة العناصر. وأشار إلى بعض الوفود لا ترى أن هناك أهمية لوجود أي عملية مهيكلية. وصرح أن لجنة البرنامج والميزانية لا تحتاج إلى إرسال أي طلب مفصل لأي عملية ما أو اقتراح إلى الجمعية العامة. ومن ناحية أخرى، أشار إلى بعض الوفود كانت ترى عدم ضرورة أخذ الإجراءات القصيرة المدى. ومن وجهة نظره، فإن جدوى أي قرار نهائي تتمثل في أن يضم كلا العنصرين. وصرح بأنه لا يقول أن طريقة عمل التعديلات ستكون مجدية. وأوضح أنه لا يعرف رد فعل بعض الوفود على صياغة الاقتراح هذا لكنه أضاف أنه قبل وقف الاجتماع للتشاور يجب أن تكون كافة الوفود مدركة لمواقفها. ونصح الدول الأعضاء بأن يفكروا في نوع القرار الذي سيتخذونه في حالة عدم وجود اتفاق بشأن المسألة. ويجب على الدول الأعضاء أن تتحمل المسؤولية وأن تفكر دائما في خطة بديلة وتكون جاهزة في حالة عدم توصل المناقشات الحالية إلى إي اتفاق مجدي. وأكد على أنه أثار نفس المسألة فيما يتعلق بوضع تعريف لإنفاق التنمية.

569. وشكر وفد جنوب أفريقيا نائب الرئيس على الاقتراح البناء. وقال الوفد، كما ذكر آنفا، أن الاقتراح المقدم من قبل وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا وفر للدول الأعضاء فرصة مناقشة الأمر، وهو أمر كان الوفد يشعر بالامتنان تجاهه. ولم ير الوفد أي مشكلة بالنسبة للجزء العلوي من الاقتراح. وتساءل عن إمكانية وضع المخاوف التي أثارها وفد الجزائر في النقطة الثانية، في نقطة مستقلة بعد رقم 1. وكما ذكر في اليوم السابق أيضا، لا يوجد لديه رأي فيما يتعلق بالخيار الأول والخيار الثاني في الوقت الحالي، لأنه كان بالقطع لا يجذب الخيار الثاني. أما باقي النص في نهاية الصفحة فقد كان لا بأس به. وأشار إلى أنه استمع باهتمام لاقتراح وفد جمهورية إيران الإسلامية ويعتقد أن هناك حاجة إلى البدء في نقطة ما وحث الوفود على التفكير بجدية في الاقتراح.

570. وأيد وفد بولندا الاقتراح كما هو. ورأي الوفد أنه من المهم أن تحدد الدول الأعضاء موقفها بوضوح وتصرح مباشرة بما تريده "في الوقت الحاضر" وليس "في نهاية الأمر". وقال الوفد إن الأمر، كما تدرك الدول الأعضاء، يتوقف عليها، في لجنة البرنامج والميزانية وفي الويبو، فيما يخص الموافقة على المسائل وأشار إلى أنهم لم يستطيعوا الاتفاق حتى الآن. وأشار إلى أن كافة الوفود ترى أن هناك تغييرات يجب إدخالها، لكن لا احد يريد قبول ذلك. ومن وجهة نظر الوفد، فقد حان الوقت للتقدم ببيان واضح حول ما يجب القيام به. وبالنسبة للفقرة الثالثة، يرى أنهم يجب ان يوافقوا على الفقرة الثالثة كما هي. وصرح الوفد بأن إدخال التغييرات المقترحة مؤخرا سيجعل الاقتراح غير مقبول بالنسبة له.

571. وأشار الرئيس إلى أن الاجتماع قد سار إلى نقطة سيتم فيها تعليق بند من بنود جدول الأعمال. وأضاف أن اللجنة ستعود إليه في مرحلة لاحقة. وعبر عن شكره لنائب الرئيس على ما قام به من عمل وإسهاماته الواضحة. وأكد على أن الاجتماع سوف يعود لهذه الفقرة وأضاف أنه من الأفضل أن يتم اتخاذ قرار مشترك حول "كيفية ذلك". ويمكن للوفود عقد

مشاورات أثناء فترة الاستراحة. وفيما بعد، تقوم الأمانة بتقديم التفسيرات التي طلبها وفد الجزائر ويجب على الأعضاء مناقشة الخطوات التالية بشأن هذه الفقرة من فقرات جدول الأعمال.

572. وتساءل وفد الجزائر، رغبة منه في الإسهام بصورة بناءة في الاقتراح، عما إذا كان من الممكن تضمين الفقرة العبارة التالية: "يجب ألا تنتهي الاجتماعات بعد الساعة السادسة مساء بدون المساس بالقاعدة 1-13". ومن وجهة نظره لن تكون هناك مشكلة في الإشارة إلى القاعدة 1-13.

573. وشكر الرئيس الوفد على الاقتراح واعتبره اقتراحا بناءً.

574. وأعلن الرئيس، عند إعادة فتح باب المناقشات حول الحوكمة، أن هناك وثيقة عمل قام نائب الرئيس بتسيير إعدادها.

575. وعبر وفد باراغواي عن شكره لنائب الرئيس على مشروع القرار الذي قام بتوزيعه في اليوم السابق والذي استمرت الدول الأعضاء في العمل عليه. وشاركت الوفود وجمعة نظر نائب الرئيس الطموحة والذي استمر في دعوة الدول الأعضاء إلى أن تكون أكثر جرأة قليلا وتحاول فحص بعض الاقتراحات قصيرة المدى. ومن خلال وجهة النظر هذه، أراد الوفد أن يعبر عن شكره على الوثيقة وأراد تقديم تعليقاتين وربما يود تقديم اقتراح بشأن الفقرة الثالثة. وعبر الوفد أيضا عن رغبته في التعرف من الرئيس، طالما أن هذا الأمر قد أثير للمرة الثانية، عن رأيه منذ بدء المشاورات، وما إذا كان لديه أي أفكار عن خطة ب أوج أو حتى د. وعبر الوفد عن رغبته في التعرف على الترتيب الذي خطط نائب الرئيس وضع الفقرات المقترحة فيه. وقال الوفد أنه حاول التفكير في الأمر بطريقة بناءة واقترح اتخاذ الفقرة الثالثة كمشروع قرار، مع تضمين التعليقات التي تم تقديمها في الجلسة الصباحية وربما يتم التوصل إلى اتفاق في النهاية، مؤقت على الأقل، حول دراسة وتطبيق عدد من الإجراءات المذكورة في الفقرة الأولى بحيث نجعل القرار قصيرا ويغطي فكرة عقد مشاورات غير رسمية أيضا، مع القيام، في نفس الوقت، بمحاولة تضمين النقاط المطروحة في الاقتراح المشترك للثلاثة وفود. وأشار الوفد إلى أن الاقتراحات الواردة في الفقرة الأولى كان مثار الاهتمام لكن تدوينها بشكل واضح سوف يجعلها أقوى وسيؤدي إلى تحسين كفاءة الاجتماعات. وقال أنه سيقصر تعليقاته المبدئية على ما قالت للتو، وطالبت بمعرفة رأي نائب الرئيس.

576. وشكر وفد الجمهورية التشيكية نائب الرئيس على الاقتراح المراجع. وقال الوفد إنه سيكون داعما له عند طرحه في المناقشات. كما عبر عن شكره لوفد الجزائر على اقتراحه. وقد أضاف توضيحا إلى أول نقطة في الفقرة الأولى ويمكن للوفد الموافقة عليه. وبالرغم من ذلك، لن يتمكن الوفد من دعم الاقتراحات التي قام بها وفدي جمهورية إيران الإسلامية واندونيسيا. وأكد على أن هذين الوفدين هما اللذين اقترحا إدخال إضافات على الفقرة الثالثة. وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم للتو من قبل وفد براغواي، شعر الوفد أن على الدول الأعضاء أن تصل إلى نتائج أولا (والمتضمنة في الفقرة الأولى) في قرارها أو توصياتها من لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة. الفقرة الثانية هي عبارة عن مراجعة هذه النتائج في المستقبل. ومن وجهة نظره، يوجد منطوق وراء ترتيب الفقرات الثلاثة ولا يؤيد الوفد تغيير ترتيبها أو استخدام أحدها كقرار والآخر كفقرة فرعية. وعبر الوفد عن أمله في أن يكون النص متماسكا بصورة كافية بحيث يمكن للأعضاء السير قدما.

577. وأخبر وفد البرازيل الاجتماع أنه حاول التشاور مع حكومته هذا الصباح لأن التطورات خرجت عما كان مخططا له. وكما ذكر في مداخلته السابقة، فقد أيد الاقتراح وشارك في المناقشات من البداية لأن المسودة تضمنت بعض القضايا غير الخلافية التي يمكن البدء بها. وبالرغم من ذلك، خرجت الأمور عن السيطرة لأن هناك العديد من النقاط التي تستحق المناقشة. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة الخاصة بالجلسة الحالية كانت أكبر، لذلك سيرى ما يمكن القيام به بصورة إيجابية لاختصاره لما يمكن أن يكون مقبولا. وأكد على أنه يوافق على كافة الفقرات وطالب الأمانة بإبلاغ الدول الأعضاء بتقسيم المسؤوليات بين لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. وقال الوفد إن الخيار الأول والخيار الثاني غير مقبولين كما هما الآن وعبر عن اعتقاده في أنه ينبغي مناقشتها فيما بعد. وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة، كما ذكر وفد باراغواي، اعتقد انه من الأفضل أن يتم عقد مشاورات عندما تحصل الدول الأعضاء حول مرجعياتها. وأشار الوفد إلى أن هذه هي القضية الأساسية لأنه إذا قامت الدول الأعضاء بإطلاقها على أساس النص كما هو مصاغ حاليا، فإن الوفد لا يعرف ما الذي سيكون بالفعل أساسا

للمشاورات. وتبنى الوفد وجهة النظر هذه لأن بعض الوفود رأت أن بعض النقاط التي أثيرت أثناء جلسة لجنة البرنامج والميزانية غير مقبولة بالنسبة لها.

578. وعبر وفد اليابان عن شكره لنائب الرئيس على جهوده وعمله الجاد المتعلق بعرض بعض النقاط التي تمكن الاجتماع من الاقتراب من "منطقة هبوط". ومثل المجموعة باء، دعم الوفد خط الاقتراحات المطروحة وأشار إلى أنه يجب على الدول الأعضاء بذل بعض الجهد معاً بشأن القضايا الأصعب في الفقرة الأولى بما في ذلك الخيار الأول والخيار الثاني. وتعليقاً على الفقرة الثانية، شكر الوفد وفدي إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية على اقتراحهما لكنه أشار إلى أنهما تضمنتا مجالاً أوسع، وهو ما خرج عن نطاق ما كانت الدول الأعضاء تتطلع إليه، وأن الصياغة تمثل بعض التحيز لاتجاه النقاش. ولم تكن المجموعة باء في موقف يمكنها من قبول التغييرات المقترحة من الوفدين.

579. وعبر وفد بولندا عن تأييده للبيان الذي ألقاه منسق مجموعته، الجمهورية التشيكية، وفي هذا السياق عبر عن رغبته في القول بأنه يؤيد النقطة الأولى مع الإضافة التي قام بها وفد الجزائر. وفيما يتعلق بالخيار الأول والخيار الثاني أكد الوفد على ما قاله في اليوم السابق من أنه يؤيد الخيار الأول لكنه من منطلق التوصل إلى تسوية فإنه مستعد لحذف الخيار الأول والخيار الثاني من النص. كما شكر وفدي إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية على اقتراحهما لكنه أضاف أنه لا يمكنه قبولهما. وفيما يتعلق بما قاله وفد البرازيل فيما يتعلق بالمرجعيات، رأى الوفد أنه يمكن بدء مشاورات غير رسمية بمناقشة المرجعيات.

580. وصرح وفد كينيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأنه، فيما يتعلق بمجموعته، فإنه يمكن التعامل مع الخيار الأول حتى النقط التي تنتهي بكلمة "طلب" والانتقال إلى المزايا فيما يتعلق بمعرفة الأعضاء ما الذي يتفقون بشأنه والتبعات التي قد تنشأ، بحيث يشارك الجميع في الأمر. وعبر الوفد عن تأييده للفقرة الثانية، وقال أن الدول الأعضاء يمكنها العمل على التغييرات المقترحة من قبل وفدي إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية. ورأى أن الدول الأعضاء يمكنها أن تصل إلى تسوية فيما يتعلق بكافة الاقتراحات المعروضة وتحسينها بما في ذلك المسألة التي ذكرها وفد البرازيل.

581. وعبر وفد المكسيك عن رغبته في القول، لأسباب واضحة، بأنه يؤيد الفقرة الأولى، بما في ذلك الخيار الأول. وفيما يتعلق بالفقرة الثانية والثالثة عبر الوفد عن ميله إلى الاحتفاظ بالصياغة الأصلية التي قدمها نائب الرئيس. وقال الوفد أنه استمع بعناية إلى الملاحظات التي تقدم بها وفد البرازيل حول المرجعيات لكن التفاهم الذي بناه من مطلق المناقشات كان مؤداه أن العديد من الدول الأعضاء ترى الحوكمة على أنها مسألة شاملة للغاية ولذلك فإن المناقشات لا ينبغي أن تقتصر على المرجعيات. وبالرغم من ذلك، وكما قال وفد بولندا، يمكن خلال المشاورات غير الرسمية تحديد المرجعيات وعندها ستتعرف الدول الأعضاء في هذا الوقت على ما يجب أن تكون عليه المرجعيات. وأكد الوفد على ميله لبقاء الفقرة الثانية والثالثة كما تمت صياغتهما من قبل نائب الرئيس.

582. وعبر وفد المملكة المتحدة عن رأيه الإيجابي فيما يتعلق بالاقتراح وعمل نائب الرئيس حول هذه المسألة. لذلك، فقد دعم العناصر التي وردت في الورقة بصورة مطلقة. وبالرغم من ذلك، فبعد الاستماع بعناية لمخاوف الوفود الأخرى، فقد فهم أن بعض الوفود تعترض على الخيار الأول والخيار الثاني. وأشارت إلى أن هذه هي العناصر الحاسمة في الاقتراح لكنه فهم أنه من الأصعب تقبلها. لقد كان الوفد يتطلع بالطبع إلى قبول، على الأقل، الأجزاء التي تم الاتفاق بشأنها، ومن خلال ما سمعه، فقد كان هناك في النقطة الأولى عناصر متعلقة بالخيار الأول والخيار الثاني. وصرح الوفد بأنه سوف يؤيد حتى الخطوات الصغيرة التي يمكن القيام بها في الدورة الحالية لمصلحة الدول الأعضاء ورفع مستوى الاجتماعات. ولذلك فقد صرح بأنه في حالة تمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى توافق كافي في الرأي حول هذه النقاط الأولى، فإن الوفد سوف يقوم بالطبع بتأييدها ويأمل أن تقوم اللجنة في الدورة القادمة بمناقشة القضايا الواردة في الخيار الأول والخيار الثاني. وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة، فإن الجملة الأخيرة، فقد اقترح الوفد تغييرها، وبدلاً من "مشاورات" يجب أن تنص على "يمكن عقد اجتماع للتشاور" لأنه لا يوجد وقت كاف لعقد مناقشات قبل الجمعية العامة. وأشار إلى أنه كانت هناك قضايا هامة أخرى تحتاج للمناقشة، واقترح أن يتم وضعها في نموذج موحد.

583. واعتذر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن تأخره في الوصول وأخبر الاجتماع أنه، من المؤسف، أنه لم يستمع إلى اقتراح وفد البرازيل لكنه يريد أن يثير نقطة تتعلق بالاقتراح. وصرح بأن اقتراحه يعتمد على الوثائق ذات الصلة والاقتراحات المطروحة حتى الآن. وقال إنه حاول أن يجعله موجزا ومنظما. وأشار إلى أنه يفضل تقديم الفقرة الثالثة لتصبح الفقرة الأولى. وفيما يتعلق بالخيار الأول والخيار الثاني، قال الوفد أنه لا يوافق على الخيار الأول.

584. واقترح الرئيس، طالما لا يوجد طلبات لإلقاء كلمات، أن يقوم نائب الرئيس بعرض كيفية رؤيته لهذه العناصر، وكيفية المزج بينها وبين المعلومات التي حصل عليها من خلال المشاورات التي قام بها.

585. وعبر نائب الرئيس (إسبانيا) عن شكره للوفود لأن بيانات الرئيس قد أوضحت له أن هناك رغبة في أن تكون أكثر جرأة مما كانت عليه في الماضي. ووافقت كافة الوفود (فيما يتعلق بقرار حول الفقرة الأولى والفقرة الثانية والفقرة الثالثة) على ضرورة التوصل إلى إتفاق. وقد أوصى بأن تقوم الدول الأعضاء بعقد مناقشات حول كافة الفقرات المختلفة ثم تقوم باتخاذ قرار شامل لأنهم إذا قصرُوا مناقشاتهم على نقاط محددة فإنه لن يكون من الواضح ما الذي سيتم بالنسبة للنقاط التالية. وقال أنه بعد استماعه إلى المناقشة فإنه يرغب في الإشارة إلى المجالات التي تم إدخال تغييرات طفيفة عليها (فيما يتعلق بعدم استمرار الاجتماعات بعد الساعة السادسة مساءً) وكما قال وفد الجزائر، يمكنهم القول "دون المساس بالنظام الداخلي"، أو الاستشهاد بالنظام الداخلي على الأقل. ومن وجهة نظره، سيكون من الممكن تضمين هذه العبارة مع الاحتفاظ بروح التوصية بالرغم من أنها لن تكون قاطعة (أنه يجب إنهاء الاجتماعات في السادسة مساءً). وقال أن الخيار الأول والخيار الثاني لم يجعلها الدول الأعضاء تتقدم للأمام فيما يتعلق بمستوى الطموح. ولا غرو أن الأمر لم يتجاوز ما قالته الدول الأعضاء في الماضي. وأشار إلى أنه سيكون من الصعب اختيار الخيار الثاني في الدورة الحالية واقترح أن تعمل الوفود على الفقرة الأولى من الخيار الأول للتوصل إلى صياغة أطف وأقل تقييدا، دون وضع حد صارم لعدد أيام الاجتماعات. وتوجه بالنصح إلى الدول الأعضاء بالتركيز على الفقرة الأولى من الخيار الأول وإمكانية إدخال تغييرات طفيفة على الفقرة الثالثة، إذا تم التوصل إلى اتفاق. وأبلغ الاجتماع أن لديه بعض العبارات التي يقترح عرضها لمعرفة ما إذا كان سيتم الاتفاق بشأنها. وأشار إلى أن الوفود يمكنها البدء باقتراح جمهورية إيران الإسلامية، والذي أيده عدد من الوفود والذي يتعلق بفكرة مشاورات غير رسمية مفتوحة أو فكرة القيام بعمل مشاورات غير رسمية حول كافة الاقتراحات التي تم طرحها حتى الآن.

586. وحذر الرئيس الدول الأعضاء من أنها يجب أن تكون حريصة بشأن ما توافق عليه واقترح أن يعمل نائب الرئيس على إعداد وثيقة جديدة. وقام بتعليق مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال حتى الانتهاء من إعداد الوثيقة الجديدة.

587. وأشار وفد بولندا إلى ما ذكره نائب الرئيس للتو وهو مطالبة الأمانة بإعداد تقرير حول ممارسات المنظمات الأخرى وتساءل عن أثر ذلك على الأمانة، وهل يعني ذلك حاجتها لموظفين إضافيين، وتكلفة إضافية، وكيفي ترغب الأمانة في القيام بهذا الأمر.

588. وعاد الرئيس إلى بند جدول الأعمال المطلوب من نائبه عرض النص الجديد.

589. وعبر نائب الرئيس (إسبانيا) عن شكره للوفود على تعاونها وخاصة أنه لم يكن من السهل التوصل إلى حل مرض بصورة كافية للجميع. وأضاف أنه من الواضح أنه لن يتمكن، بالرغم من بذله لأقصى جهده، من إرضاء كافة الوفود باقتراحه. وقد قام ببذل كل ما في وسعه كيمس ويأمل أن تشارك الدول الأعضاء معه إذا وجدوا أنه لم يعكس كافة اهتماماتهم في الاقتراح الجديد. وقال إنه سوف يشير إلى التغييرات والعناصر الهامة التي يرى أنه يجب أن يتفقوا بشأنها. وأضاف أنه يرى أن هناك بعض العناصر التي تحتاج إلى تحسين ولذلك حث الوفود على القيام بمحاولة أخيرة لمعرفة ما إذا كان يمكنهم الاتفاق بشأن هذه النقاط لأنهم قضوا سنوات عديدة في مناقشتها. وقال أنه في البداية، وفي الفقرة الأولى، قام بإضافة فكرة مؤداها أن الإجراءات لا يجب أن تكون متعارضة مع النظام الداخلي للويو. علاوة على ذلك، فإن قام بإيجاز العبارة التي تقول ان الاجتماعات "يجب السعي لإنهاءها في السادسة مساءً". وأشار النص إلى أنه "في حالات استثنائية فقط، بشرط أن يرى رئيس الاجتماع أن تمديد فترة الاجتماع أمرا ضروريا للحصول على نتائج مرضية، يتم تمديد الاجتماع ويفضل أن يكون ذلك

حتى الساعة مساءً، ومن خلال استخدام كلمة "يفضل" لأن الوفود كانت تتحدث عن الأفضلية ولذلك فلم تكن كثيرة المطالب. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة في الفصل الأول، كان يرى أن الدول الأعضاء قد استمتع لبعضها بعضا للتعرف على مستوى الطموح. وقال أنه قام بحذف الخيارين الذين لا يمكن الاتفاق عليهم. كما قام أيضا بحذف الفقرة (ب) لأنه لم ير أنه يمكن للأعضاء التوصل إلى اتفاق في الوقت الحالي بشأنها وقام بإعادة صياغتها لتصبح مرنة بقدر الإمكان. وحث الدول الأعضاء على النظر في الصياغة لأنه قام باستخدام تعبيرات مثل "اعتبارها أساس" كلما أمكن و"بدون التأثير على الأولويات المعيارية للويبو" و"السعي لتجنب". واعتقد أن اللغة المستخدمة تعطي المرونة الضرورية بحيث يمكن تغطية الاهتمامات والأولويات المعيارية والأمور التي تخلق الوفود بطريقة أو بأخرى. وتمت صياغة النقطة محل النقاش كما يلي "اعتبار السنة الماضية كأساس، كلما أمكن ودون التأثير على الأولويات المعيارية للويبو، والسعي لتجنب تجاوز إجمالي عدد أيام الاجتماعات الرسمية أثناء العام". وتحدث النص الجديد أيضا عن المشاورات من خلال المشاركة المفتوحة والمغلقة. ومن وجهة نظره، فإن أكثر فقرة أهمية تضمنت المسائل التي اتفقوا حولها. وقال بداية أنه إذا رأى رئيس لجنة البرنامج والميزانية أن ذلك مناسباً، فإنه سيتم بدء مشاورات غير رسمية حول المسائل المتعلقة بالحكومة ويتم تقديم نتائج هذه المشاورات إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة في العام التالي. وعبر نائب الرئيس عن اعتقاده بأن هناك اتفاق بهذا الشأن.

590. وأشار وفد بولندا، رداً على بيان نائب الرئيس، إلى سؤاله الذي طرحه آنفاً، والذي كان يتعلق بتقرير حول الدراسات المقارنة الخاصة بهيكل الحكومة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وذكر أنه قد تساءل آنفاً عما إذا كان مثل هذا التقرير سيتطلب تكلفة جديدة وموظفين جدد أو أي شيء من هذا القبيل.

591. ورداً على ذلك، قال المستشار القانوني إن الأمانة لن تحتاج إلى موارد إضافية لإعداد تقرير على النحو المطلوب، ولكن إعداده سيستغرق وقتاً لأنه يتضمن إرسال استبيان إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحصول على الردود وتجميعها في تقرير لإرساله إلى لجنة البرنامج والميزانية.

592. وأعرب وفد المكسيك عن تأييده للنص المقترح. وأحاط علماً بأنه على الرغم من أنه لم يكن على النحو الذي أراده، فإنه، مع ذلك، نص متوازن تضمن، بطريقة أو أخرى، كافة الاهتمامات التي ذكرتها الدول الأعضاء. ومن أجل تحقيق تقدم ونظراً لأن الوقت كان يوشك أن ينفد، أيد الوفد الاقتراح، وأعرب أن أمله بأن توافق عليه الوفود الأخرى كذلك.

593. وشكر وفد جمهورية إيران الإسلامية نائب الرئيس وأثنى على تيسيره للعملية. ولم يكن الوفد على ثقة بالنقطة 1 "حتى الساعة السابعة مساءً" والنقطة 6 في الفقرة 1، ولكن يمكن قبولها شريطة أن يتم استبدال عبارة "لمراجعة الحكومة والهيكل والممارسات القائمة في الويبو وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها" في الفقرة 3 بكلمة "لمعالجة".

594. وتوجه وفد اندونيسيا بالشكر إلى نائب الرئيس على المسودة التي تم مراجعتها. وأعرب عن تقديره لجهود نائب الرئيس في إدراج رغبة الأعضاء وأشار إلى أن رغبته تم إدراجها في الفقرة 1. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يقترح تعديلاً على النقطة 5، الجملة الأخيرة، السطر الذي يتضمن "هيكل حكومة وكالات الأمم المتحدة". وطالب باستبدال كلمة "هيكل" بكلمة "قضايا"، وهو ما ينسجم مع الفقرة 3، التي تحدثت عن معالجة "قضايا حكومة الويبو".

595. وشكر وفد الجمهورية التشيكية نائب الرئيس على جهوده المتواصلة وأعرب عن أمله بأن تسمح الدول الأعضاء بأن ينهي جهوده على وجه السرعة، نظراً لأن الساعة قد وصلت بالفعل إلى السادسة مساءً. وقال الوفد إنه سيوافق على الاقتراح كما هو. واقترح الوفد تغييراً طفيفاً لتصحيح خطأ مطبعي في الفقرة 3، التي تقول "لمعالجة قضايا حكومة الويبو" والتي ينبغي أن تكون "من بين أمور أخرى، تلك التي وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة" وليس "أي". وجاء الخطأ المطبعي نتيجة التسرع في الصياغة، لتناول بعض المقترحات التي تم تقديمها قبل بضع دقائق فقط. ورأى الوفد أن النص كان بمثابة اقتراح "خذه أو اتركه". وإذا بدأت الوفود في تغيير كلمة هنا وهناك، فمن غير المتوقع، في رأي الوفد، أنها ستهي الجلسة.

596. ووجه وفد سويسرا الشكر إلى نائب الرئيس على جهوده في التوصل إلى اقتراح توافقي. وأعرب عن رغبته في التعليق بنفس طريقة وفد الجمهورية التشيكية: إذا كان لدى الدول الأعضاء ما تقوله عن كل شيء، فإنهم لن ينتهوا مطلقاً. كما أراد الوفد أيضاً الرد على وفد اندونيسيا. ولم يكن متأكداً مما يمكن أن تطالب به الدول الأعضاء من خلال تقرير، فإذا كانوا بصدد تغيير النقطة 5 والتحدث عن قضايا حوكمة وكالات الأمم المتحدة فإنهم لن يتمكنوا من التركيز على موضوع المناقشة. واقترح الوفد أن يقدم الوفد تفويضا واضحاً للغاية حتى يتسنى إعداد شيء ذي جدوى لهم خلال فترة زمنية محددة بحيث يتمكنون من دراسة التقرير وبذلك يستطيعون التوصل إلى شيء مفيد بعد تلك الدراسة. وأدرك الوفد ما وضعه نائب الرئيس في اقتراحه، والذي كان يفيد بضرورة التوصل إلى صورة لهيكل الوكالات المختلفة للأمم المتحدة والكيفية التي كانت يتم بها تنظيم اللجان المختلفة. واعتبر الوفد أن مثل هذه الدراسة ملائمة. وعلى نحو مختلف لم يعلم الوفد بدقة أين كان يتم توجيههم وأفاد بأنه يفضل الحفاظ على النص الأصلي.

597. وتوجه وفد الصين بالشكر إلى نائب الرئيس على اقتراحه الأخير وما بذله من جهد في هذه العملية. واقترح الوفد تعديل النقطة 5 تحت الفقرة 1، الجزء الموجود في الجملة الثانية الذي يتحدث عن لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق: يجب تغيير عبارة "كفاءته" إلى "كفاءتها". وفيما يتعلق بهيكل الحوكمة في نفس النقطة، أيد الوفد رأي وفد اندونيسيا حول ذات المسألة، وذلك لأن الدول الأعضاء لم تشأ أن تحكم مسبقاً على نتيجة المشاورات غير الرسمية أو الدراسات المقارنة. وقال الوفد إن الدول الأعضاء لم تكن على ثقة بالمسائل المحددة وبناء عليه احتاجت إلى إجراء دراسة، مع مقارنة تشمل كل القضايا المتعلقة بالحوكمة. وفيما يتعلق بالفقرة 3، اقترح الوفد تعديلها أيضاً. ولاحظ أن الحوكمة قضية طويلة ومعقدة ومن أجل الوصول إلى توافق في الآراء بأسرع قدر ممكن، اقترح الوفد تبسيط الفقرة. وعند هذا الحد، أعرب الوفد عن رغبته في اقتراح ما يلي: يلزم حذف النص بعد "أي" حتى نهاية الجملة لكي تنتهي الجملة بعبارة "قضايا الحوكمة".

598. وأعرب وفد شيلي عن رغبته في تأييد كلمات الشكر التي تم توجيهها إلى نائب الرئيس. ورأى الوفد أن النقاط التي أثبتت في بياناته قد تم مراعاتها. واتفق مع النداء الذي وجهته وفود المكسيك وسويسرا والجمهورية التشيكية باختبار الوثيقة واعتمادها. ولو بدأت الدول الأعضاء في تحليل مختلف الاقتراحات، لكان الأمر بدا أنها أصبحت متعارضة. على سبيل المثال في النقطة 3، وفي الفقرة 3، لوحظت كلمات مثل "قضايا الحوكمة" ولكن لم يليها شيء محدد. وظهر تعارض بين بعض الكلمات وكلمات أخرى. ورأى الوفد أن التمسك بالنص الأصلي، مع بعض التعديلات في الكتابة، يمكن أن يكون بديلاً وبذلك يمكن تلافي ضياع العمل الجيد الذي تم إنجازه على مدار الأسبوع، الأمر الذي ساعد الدول الأعضاء على المضي قدماً في هذه القضايا.

599. ووافق وفد المكسيك على أن المناقشات قد تجاوزت الوقت المحدد لها وأن الوفود أصابها التعب. وقال إن الدول الأعضاء كانت تتلاعب بالكلمات، وهو الأمر الذي لم يكن أحياناً ذا مغزى كبير. وأشار الوفد تحديداً إلى الاقتراح الذي قدمه وفد الصين. وأفاد بأن نائب الرئيس أدرج الاقتراح وأخذ في الاعتبار المقترحات المقدمة من وفود عديدة أرادت إدراج إشارة إلى التقرير. وكان من الضروري جداً، كما كان الحال في الأيام القليلة الأخيرة، أن تأخذ الوفود بعين الاعتبار كافة الاقتراحات المقدمة. وبذلك، لو تم حذف الجملة، لعادت الوفود إلى المربع رقم واحد في مناقشاتهم. ومن ثم طالب الوفد كافة الوفود بأن تنظر في الاقتراح، لأن بعض هذه الأسئلة لم يكن ذا أهمية جوهرية.

600. وانضم وفد موناكو إلى المتحدثين الآخرين في توجيه الشكر إلى نائب الرئيس على ما قام به من عمل ومحاولته إدراج الاهتمامات التي أعربت عنها معظم الوفود في وثيقة واحدة. وكانت تلك مهمة صعبة، وعلى الدول الأعضاء أن تكون ممتنة له وحده على ذلك. وتحدث الوفد عن الاقتراح المقدم من وفد اندونيسيا، (النقطة 5 من الفقرة 1) ووافق على التعليق الذي أدلى به وفد سويسرا الذي أشار إلى قضايا أخرى للحوكمة. وفي هذه الحالة، لم تكن الوفود على علم بالقضايا التي كانوا يتحدثون عنها لأن الإشارة التي تمت كانت إلى منظمات أممية أخرى، لكل منها مشاكله وقضاياها الخاصة. وتحدثت النقطة 5 عن المسؤوليات المختلفة للجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق، والتي كانت تحديداً مسألة تتعلق بهيكل الحوكمة. وحذر الوفد من تناول القضايا الأخرى بما يؤدي إلى عدم التركيز على الفقرة 5 التي تحدثت عن توزيع المسؤوليات بين هيئتين مهمين

في الوبو. ويجب الإبقاء على الصياغة المقترحة للفقرة. وبوجه عام، رأى الوفد أنه يجب الإبقاء على اقتراح نائب الرئيس الوارد في النص لأنه جاء محصلة توافق.

601. وأجاب نائب الرئيس (إسبانيا) قائلاً إنه قد استمع إلى تعليقات الوفود وأنه يرى أن الدول الأعضاء يمكنها التوصل إلى حل. كما استمع أيضاً إلى شكوكهم، وفي حالة عدم وجود شكوك أخرى، فإنه أعرب عن رغبته في العمل مع الوفود التي عبرت عن آرائها لمعرفة ما إذا كان بمقدورها أن تتوصل إلى اتفاق.

602. وخلص الرئيس إلى أنه، بقدر ما يمكنه أن يرى، كان هناك اقتراحان لم يتضمننا حقاً تحدياً على هذا النحو. وكان هناك تغيير في الصياغة في الفقرة الفرعية (ج)، أو النقطة 5. وكان الثاني هو تغيير "أي" إلى "من بين أمور أخرى". وكان هناك أيضاً سؤالاً عن الحذف، طرحه وفد الصين. وذكر وفد المكسيك أيضاً أن نائب الرئيس حاول أن يدرج المخاوف، في العمل السابق، ليس فقط التي أعربت عنها وحدة التفتيش المشتركة ولكن أيضاً التي أعربت عنها كافة الوفود التي كان تدرس المقترحات. وبناء عليه، ناشد الرئيس وفد الصين بإعادة النظر في طلبه. وطالب وفد جمهورية إيران الإسلامية بالنظر في اتجاه المشاورات غير الرسمية ومعرفة الاتجاه الذي يتعين أن تأخذه الدول الأعضاء. وهو ما قد يبدو أكثر تعقيداً إلى حد ما.

603. واعتذر وفد البرازيل عن عدم تمكنه من متابعة المناقشة لأنه كان في الجانب الآخر من الغرفة يدرس البدائل المناسبة للنقطة الأخرى، ولكن أعرب عن رغبته في القول بأن آراءه قد نُقلت بالفعل إلى نائب الرئيس.

604. ولاحظ الرئيس إحراز تقدم كبير وإذا تمكنت الوفود من الوصول إلى قرار، سيكون ذلك حدثاً هاماً. وبعد ذلك سينطلقون بالتأكيد في اتجاه الحوكمة. وطلب من نائب الرئيس العمل مع الوفود لمعرفة ما إذا كان لديهم اقتراح آخر يمكن طرحه على مائدة النقاش. ثم قام بتعليق مناقشة هذا البند لإتاحة الوقت لمزيد من المشاورات.

605. وانتقل الرئيس إلى البند 20 من جدول الأعمال ودعا نائب الرئيس لتقديم تقرير عن محصلة المشاورات.

606. وعلق نائب الرئيس (إسبانيا) قائلاً إن هذا كان جهداً معقداً إلى حد ما: نظراً لعدد الطلبات ومحاولات العمل على كيفية إحداث تجانس بينهم من أجل التوصل إلى قرار ذي مغزى كان أمراً مربكاً. وكانت أسهل طريقة هي، بالطبع، ترك المسألة برمتها إلى لجنة البرنامج والميزانية التالية. ولاحظ أن أي قرار قد يساعد الوفود على المضي قدماً كان من شأنه أن يجعلهم مقتنعين إلى حد ما، وفي رأيه، كان سيتعين على الوفود القبول بالأمر الواقع. وقال إنه كان بصدد إجراء المحاولة الأخيرة وسؤال الوفود عما إذا كانوا يقبلون النص أم لا. وكان على الدول الأعضاء أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون اتفاقاً أم لا، واعتذر للوفود التي ربما تكون قد شعرت بأن رغباتها لم تؤخذ بالكامل في الاعتبار. ثم قرأ الاقتراح المتعلق بالسطر الأخير من الفقرة 3 فقط: "عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تحت إشراف رئيس اللجنة لتناول قضايا الحوكمة في الوبو (هيكل) الحوكمة، أي تلك المذكورة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وستُرفع نتائج تلك المشاورات إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها." وقال إن باقي النص ظل بدون تغيير.

607. ورأى وفد الجمهورية التشيكية أن الوفود كانت تتحرك نحو إيجاد حل وسط وأن نائب الرئيس قد تشاور مع الوفود التي اقترحت خيارات مختلفة. وقال الوفد إنه كان لديه انطباع بعدم وجود معارضة لاقتراحه باستبدال "أي" بعبارة "من بين أمور أخرى"، لتصحيح خطأ مطبعي.

608. ووجه وفد البرازيل الشكر إلى نائب الرئيس وتساءل عما إذا كان من المفترض تغيير "أي" لتصبح "من بين أمور أخرى".

609. وأكد نائب الرئيس على أنه كان موافقاً. وكان يعتقد أن القضية الأهم هي أن النص ينبغي أن يشير إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة، لأن ذلك التقرير تعامل مع كافة القضايا. وأضاف أن تلك الفقرة غطت كل شيء كانت تناقشه الدول الأعضاء. ومع ذلك، على الرغم من أن الدول الأعضاء قد قالت إن هذا أمر أساسي، فلم يكن هو القضية الوحيدة. وتركت

الصياغة مجالاً للمناورة لأن القرارات المعقدة جعلت الوفود، مع ذلك، يشعرون بالرضا التام. وشدد على أنه رغم ذلك فإن تقرير وحدة التفتيش المشتركة ساعد الوفود على التركيز على قراراتهم.

610. وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن رغبته في أن يقول مرة أخرى إن مشكلة فعالية اجتماعات الويبو لم تكن تتعلق بوقتها أو مدتها ولكن بعدم وجود تفاهم متبادل وشئٍ سياسي. وكرر الوفد أنه لم يستطع قبول النسخة الأخيرة التي اقترحها نائب الرئيس.

611. وأشار الرئيس إلى أن الخطة باء، في هذه المرحلة، بدت ملائمة.

612. ورأى نائب الرئيس (إسبانيا) أن عليه أن يدلي ببيان أخير. وأعرب عن رغبته في توجيه الشكر إلى كافة الوفود على ما بذلته من جهود وأقر بأنها لم تكن عملية سهلة. وأفاد بأنهم توصلوا إلى اتفاق، ولكن ينقصه عنصر بسيط واحد. ورأى أنه هذا الأمر كان من الممكن أن يكون مؤسفاً لو تسبب في عرقلة الاتفاق. وقال إن الدول الأعضاء لم تكن ستعمل لصالح نفسها ولا ستساهم في تحقيق الرغبة التي تم الإعراب عنها، وهي الرغبة التي وافق عليها نائب الرئيس، لتحقيق التفاهم والثقة المتبادلين.

613. وذكر وفد البرازيل بما قد ذكره في البداية حول خطوات صغيرة وواضحة للغاية وغير قابلة للجدل. وأضاف بأنه حاول أيضاً بناء موقف وسط جديد بشأن المشاورات غير الرسمية لو كانت اقتصر على بعض النقاط المحددة. وأشار إلى أنه حتى بالنسبة لذلك ستكون هناك حاجة إلى اختصاصات واضحة. ورأى الوفد أن النص لن يستجيب لهذه المخاوف وبناء عليه لم يستطع الوفد الموافقة على لغة الفقرة 3.

614. وقال الرئيس إن خطته باء لم تكن موجزا قدمه الرئيس ولكنها كانت استنتاجاً واقتراحاً من لجنة البرنامج والميزانية. وبعد ذلك طلب من الأمانة توزيع النص لمعرفة إذا ما كان يمكن إقراره.

615. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن مجموعته كانت بناءة للغاية ورأى أنه كانت هناك حاجة للانتباه من قضية الحوكمة، التي بقيت لوقت طويل على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن على الدول الأعضاء إجراء مشاورات غير رسمية تمكنهم من مناقشة كافة القضايا وأن يتوصلوا في النهاية إلى تدابير يمكنها ليس فقط رفع الكفاءة ولكن التعامل مع بعض الموضوعات التي أثرت مراراً وتكراراً من قبل وحدة التفتيش المشتركة ومراجعي الحسابات الآخرين. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه قضية مهمة للغاية، ومجموعة، لم يتم حلها فيما يتعلق بمهية الناتج النهائي الذي يمكن الحصول عليه، ولكنه عبر عن رغبته في عقد منتدى تتمكن من خلاله الدول الأعضاء من مناقشة الأمور على نحو موضوعي وبعقل مفتوح ويتوصلوا إلى طريق واضح للمضي قدماً بدون حكم مسبق على المحصلة النهائية.

616. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن نائب الرئيس قد بذل جهداً كبيراً في توحيد ذلك الرأي، واستمر في قراءة خاتمة الخطة باء: "إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد أن شاركت في مناقشة بناءة بشأن القضايا المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك الاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا، والوارد في الوثيقة WO/PBC/22/26، أدركت أهمية معالجة قضايا الحوكمة وتحديد التدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأوصت بأن تقوم الجمعية العامة للويبو بمواصلة النظر في هذه القضية".

617. وأدرك وفد المكسيك أن رئيس الجمعية العامة سيبحث عن وسيلة للتعامل مع قضية الحوكمة، نظراً لوكها واحدة من أولى التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها بشأن الإدارة. وأشار إلى أن لجنة البرنامج والميزانية كانت مسؤولة عن بعض المهام المحددة، ولا سيما فيما يخص التوصية ببعض المهام لتجنب المناقشات المطولة. وأعرب الوفد عن رغبته في التعبير عن خيبة أمله لأن الدول الأعضاء قد لاحظت، مرة أخرى، عدم وجود افتتاح وثقة حتى الآن بين الأعضاء في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقال إنه سيظل، مع ذلك، منفتحاً وبنياً، كما كان دائماً، في مناقشة القضايا ذات الأهمية الكبيرة. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في توجيه نداء إلى الوفود وتذكيرها بأنه، نظراً لأن الجمعيات العامة كان

لديها العديد من البنود المختلفة التي ينبغي التعامل معها، فإنه لم يكن متأكدًا من توافر الوقت الكافي لها لإجراء مناقشة كاملة بشأن الحوكمة التي أعربت بعض الوفود عن رغبتها في إجرائها. وقال إنهم كانوا قد أجروا مشاورات حول العديد من القضايا المختلفة، وأكد أنه كان يرغب في المضي قدما لبعض خطوات أولية على الأقل.

618. وأشار الرئيس إلى أن الفقرة المذكورة قد تم توزيعها، وتساءل عما إذا كان يجب عليه تعديلها لتصبح موجزا مقدما من الرئيس. وعندئذ لن يحتوي النص على التوصية الجماعية التي تفيده بأنه ينبغي مواصلة معالجة القضية من قبل الجمعية العامة. وأوضح الرئيس أنه طرح للنظر الخيارات المختلفة ليتعرف على الكيفية التي ينبغي على اللجنة أن تغلق بها البند 20 من جدول الأعمال. وقال إنه لو رغبت الدول الأعضاء، لأمكنه أن يقوم بإعداد موجز والدخول في بعض التفاصيل عن التقدم الذي تم إحرازه، ويتركه عند ذلك الحد بدون أية توصية في الختام. وبدلا من ذلك، كان يمكن للأعضاء أن يتفقوا على أن هذا لا يزال قضية تخص الجمعية العامة ويوصوا بأن تواصل الجمعية العامة النظر فيها. وسأل عما إذا كان لدى الوفود أي اعتراضات على النص الذي كان قد طرحه أمامهم للنظر فيه. وسأل أيضا عن وجهات نظر الوفود، بالنظر إلى خبرتهم في اللجنة حول الكيفية التي سيغلقون بها القضية. ورأت جميع الوفود أنها كانت ستحزض بعض التقدم بعد ما قدموه من مشاركة بناءة، وبدا الأمر بأنهم كانوا قريبين ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك. وعرض الرئيس أن يعيد قراءة النص، وأضاف أن الدول الأعضاء كان بإمكانها إما أن تعتبره فقرة قرار أو تطلب منه أن يقدم شيئا مختلفا، على سبيل المثال، وصفا أكثر تفصيلا من جانب الرئيس لما حدث. وبعد قراءة النص، سأل الرئيس عما إذا كانت جميع الوفود قد شعرت بالارتياح حيال أنها فقرة قرار، وطلب من الدول الأعضاء تقديم توجيهات بشأن كيفية المضي قدما.

619. وتوجه وفد البرازيل بالشكر إلى الرئيس على ما بذله من جهد للتوصل إلى قرار صحيح يلخص الأفكار الأساسية لكنه أضاف أنه كان يفضل قرارا يكون على شكل ملخص يركز فقط على أنه كان هناك نقاش حول القضايا الواردة في الاقتراح.

620. وقال الرئيس إن الوفد يجب أن يوضح ما إذا كان النص يجب أن يكون "لجنة البرنامج والميزانية، بعد أن شاركت في مناقشة بناءة بشأن القضايا المتعلقة بالحوكمة، لم تحرز أي تقدم" أو "أحرزت بعض التقدم الجزئي"، أو ينبغي على الوفد أن يقترح طريقة بديلة لإنهاء هذه المسألة.

621. وردا على ذلك قال وفد البرازيل إنه سيتك اللغه في يد الرئيس لكنه قال إن الاقتراح الأخير يعد أساسا جيدا.

622. ولاحظ الرئيس أن هذا لم يكن بوضوح فقرة قرار وأن المحتوى سيكون مسؤوليته هو. ولن يكون قرارا ولكن نصا مقدما من الرئيس حول كيفية تصوره للمناقشات.

623. وقال وفد اليابان إن سؤاله كان معنيا بالجزء الأخير من فقرة القرار. ولم يكن متأكدًا مما إذا كان من المناسب أن تقدم لجنة البرنامج والميزانية توصية بعرض القضية على الجمعية العامة. ولاحظ الوفد أنه قد لا يغير من حقيقة أن الجمعية العامة تعاملت مع قضايا الحوكمة بطريقة ما. وأضاف أنه ليس معترضا على القرار.

624. وأكد الرئيس أنه سيعيد نصه وسيكون مسؤولا عن ذلك، وأضاف أن عدم إحراز أي تقدم في هذه القضية هو بالتأكيد مسؤولية جماعية للدول الأعضاء. وسوف ينتظر الأعضاء ليروا ما قالته الجمعية العامة عندما تعاملت مع هذه القضية. وقال الرئيس إنه سيعيد نصه وسيحاول تجنب الانحياز. وأصر الرئيس على أن النص سيكون ضمن مسؤوليته الخاصة.

625. ملخص الرئيس: إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ تقر بالحاجة إلى التصدي لموضوع الحوكمة، استنادا إلى الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة للويو في دورتها الرابعة والأربعين (الوثيقة WO/GA/44/6)، قد شرعت في مناقشات بتاء حول المسائل المتصلة بالحوكمة، بما في ذلك الاقتراح المقدم من وفود بلجيكا والمكسيك وإسبانيا (الوثيقة WO/PBC/22/26). وصرحت عدة وفود بأن الأفكار والتدابير الواردة في الاقتراحات السابقة تستحق مزيدا من البحث وفضلت اعتماد منهج أكثر شمولية. وقد أحرز بعض التقدم، بما في ذلك النظر في تدابير على المدى القصير وتدابير

على المدى الطويل، وهكذا فرغم عدم التوصل إلى أي قرار فإن المناقشات المقبلة قد تجد فائدة في الاستناد إلى التقدم المحرز خلال هذه الدورة الثانية والعشرين. ولتلك المناقشات أيضا أن تأخذ في الحسبان النصوص التي خرج بها نائب الرئيس من المشاورات غير الرسمية والأفكار والمقترحات التي طُرحت خلال الجلسة العامة.

البند 21 المكاتب الخارجية

626. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/25 والتصويب والوثيقة المرجعية WO/PBC/22/ الخاصة بقائمة البلدان.

627. وافتتح الرئيس المناقشة حول المكاتب الخارجية وأوضح أن اللجنة استفادت من وجود سفير ألمانيا السيد فيتشن الذي حضر لتقديم شرح لهذه العملية والوثائق المرسلة بشأن المبادئ التوجيهية لفتح المكاتب الخارجية.

628. ووجه السفير فيتشن (ألمانيا) الشكر إلى الرئيس والوفود لإتاحة الفرصة لعرض الوضع الراهن على المكاتب الخارجية وذكر أنه تقرر، في السلسلة الأخيرة من اجتماعات الجمعيات، مواصلة المشاورات المفتوحة، بتوجيه من رئيس الجمعية العامة، حول المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن المكاتب الخارجية للويبو على النحو الوارد في ملحق الوثيقة A/52/5 وبشأن إنشاء مكاتب خارجية للويبو، للنظر فيها والتوصية بشأنها من قبل لجنة البرنامج والميزانية واتخاذ قرار بشأنها من الجمعية العامة المقبلة. وكان رئيس الجمعية العامة قد طلب من السفير فيتشن تيسير المشاورات بشأن المسائل المتعلقة بالمكاتب الخارجية للويبو والوثيقة WO/PBC/22/25 التي تتضمن نتيجة الاجتماعات التشاورية الثانية المفتوحة التي سعد السفير فيتشن بإجرائها خلال الفترة من مايو إلى يوليو عام 2014. وأشار السفير فيتشن إلى التفاهم العام الذي شكل أساسا لهذه المشاورات غير الرسمية. وفي جولتين من المشاورات التنظيمية أجراها الرئيس في مارس وأبريل تم الاتفاق على أنه ينبغي للمشاورات التي تجرى بتكليف من الجمعية العامة أن تنظر، كخطوة أولى، في مسودة المبادئ التوجيهية حيث أنها قد خرجت من عدة جولات سنوية سابقة من المفاوضات تحت إشراف سفيرين مختلفين، وقدما عدد معين من الدول في (الوثيقة A/52/5). ولا يجب البدء في المناقشات بشأن عدد ومواقع المكاتب الجديدة كخطوة ثانية إلا بعد أن تحظى مسودة المبادئ التوجيهية بدعم كافة الوفود بالفعل، ويعني هذا أنه بمجرد التوصل إلى المضمون الدقيق الواضح تماما للمبادئ التوجيهية توضع المسودة جانبا وتدخل المشاورات في المرحلة الثانية حول عدد ومواقع المكاتب. وتم التفاهم المشترك حول ضرورة أن يتم معا أو بشكل متواز الإقرار النهائي للمبادئ التوجيهية واتخاذ قرار بشأن الأعداد والمواقع. وجاء هذا انطلاقا من أن مجموعة واحدة من الدول قالوا إنهم بحاجة إلى توافر الوضوح الكامل حول المعايير التي سيتم تطبيقها على المكاتب الجديدة والإجراءات المتعلقة بكيفية إقامتها، قبل أن يتمكنوا حتى من الدخول في أي نقاش حول مكان إقامتها والعكس صحيح. وأصرت مجموعة أخرى على أنها ليست في وضع يمكنها من أن توافق على أي مجموعة من المبادئ التوجيهية دون توافر وضوح تام بشأن أماكن المكاتب الجديدة، أو على الأقل الأماكن التي من المقرر إقامة المجموعة الأولى فيها. وكانت هذه هي الصلة بين المسألتين. واستنادا لهذا أجرى السفير فيتشن ثمان جولات من المشاورات غير الرسمية، كان آخرها في 11 يوليو عام 2014، ووردت نتيجتها في الوثيقة WO/PBC/22/25، بتاريخ 23 يوليو 2014. وبالمقارنة مع النسخة الأولية الصادرة في ديسمبر 2013، التي تم اتخاذها كنقطة انطلاق، خضع النص لتغييرات كبيرة وتحسن بشكل كبير، ولكن كما يتضح كانت لا تزال هناك أقواس معقوفة متبقية في ثلاث فقرات هي 1، 3 مكرر و22. وكان قد تم إزالة كل ما تبقى بالمعنى المشار إليه فيما سبق. ومن بين الفقرات الثلاث المذكورة، كانت الفقرة 22، التي هي فقرة جديدة قُدمت أصلا من قبل مجموعة واحدة، هي الأكثر إثارة للجدل حتى نهاية المشاورات غير الرسمية. وفي ختام المشاورات كانت هناك ثلاث صيغ بديلة مقدمة من ثلاث مجموعات مختلفة من البلدان. ونظرا لعدم ظهور اتفاق في الأفق، كان من الضروري أن يُختتم العمل بالفقرة 22 بأكملها بين قوسين. واختتم السفير فيتشن حديثه بتوجيه الشكر إلى الرئيس لإتاحة الفرصة لعرض نتائج المشاورات غير الرسمية.

629. ووجه الرئيس الشكر إلى السفير فيتشن على حضوره وتقديمه العرض وذكر الوفود بأن المسألة هي بند في جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة ليس لديها ما تضيفه كمقدمة وهكذا فتح الباب للتعليقات وطلب من الوفود الامتناع عن تكرار مواقفها السابقة وتقديم وجهات نظرهم بشأن تقديم توصية إلى الجمعية العامة.

630. وأنتى وفد إثيوبيا على السفير فيتشين وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، في اليوم السابق. وذكر الوفد أنه ينبغي إعطاء الأولوية إلى إنشاء مكاتب خارجيين في أفريقيا. وشدد على أن أحد الطرق لمساعدة أفريقيا وسد الفجوة في مجال الملكية الفكرية وضمان الابتكار والإبداع، وأيضا ضمان أن يستفيد الأفارقة من أدوات الملكية الفكرية ومواردها، كان من خلال فتح مكاتب خارجية. ومع ذلك، لم يكن لدى منطقة أفريقيا (التي تضم 54 دولة) حتى مكتب خارجي واحد للويو. وحتى الآن كان هناك اقتراح مقدم من الأمانة بإنشاء مكاتب لأفريقيا من بين المكاتب الخمسة للثلاثية 15/2014 التي تمت الموافقة عليها في عام 2013. وأعرب الوفد عن اعتقاده القوي بالحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن افتتاح مكاتب خارجيين لأفريقيا، قبل النظر في الطلبات على أساس كل بلد على حدة.

631. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وشكر السفير فيتشين على جولة المشاورات. وكما ورد في البيان الافتتاحي اعتبر أن التوصل إلى إنشاء المكاتب الخارجية أمرا ذا أهمية قصوى، وتتطلع إلى أن تتولى هذه اللجنة تحقيق ذلك. وشكر الوفد وفد إثيوبيا على ما قدمه من توضيح بشأن المنطقة الأفريقية ولم يرغب في إضافة شئ إلى ذلك، لكنه أوضح ضرورة الانتهاء من المبادئ التوجيهية وأعداد ومواقع المكاتب الخارجية. وينبغي إقرار كل ذلك كحزمة واحدة، وكان هذا أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للمجموعة. وكان هذا الموقف الثابت للمجموعة الذي لم تنازل عنه.

632. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن شكره للسفير فيتشين لتمسكه في المشاورات الثمانية بالتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لافتتاح المكاتب الخارجية. ومع ذلك، على الرغم من الجهود التي بذلها السفير والمرونة الكبيرة التي وفرتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، لم يمكن للأسف الاتفاق على أي وثيقة بإجماع الآراء. وحثت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي كافة الوفود على العمل بطريقة منفتحة وإظهار الإرادة السياسية للموافقة على المبادئ التوجيهية. وكما ذكر في مناسبات سابقة، علقت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أهمية كبيرة جدا على هذه المسألة على اعتبار أنه من الضروري أن وجود وثيقة للاسترشاد بها في افتتاح المكاتب الخارجية من خلال عمليات واضحة وشفافة. وأكد الوفد اهتمام مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بامتلاك مكتب خارجي يفتتح في 15/2014 في المنطقة.

633. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر السفير فيتشين على المشاورات والزمخ الذي قدمه لها. وشكر أيضا الأمانة على التوجيه والدعم، لاسيما الدعم في بعض الجوانب التي كان للوفد بعض المخاوف بشأنها في الماضي. وأقر الوفد بالدعم الذي قدمته وفود أخرى بشأن الفقرة 11 مما مكن الوفد من مواصلة هذه العملية، كما رحب بجميع المساهمات التي قدمتها المجموعات الأخرى والوفود الصديقة بشأن الفقرة 22.

634. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن تقديره للعمل الذي تم إنجازه بشأن موضوع المكاتب الخارجية للويو ولاسيما، ولكن ليس على سبيل الحصر، ما بذله السفير فيتشين. وذكر أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق شاركت على نحو بناء في جميع مراحل المشاورات غير الرسمية التي جرت حتى الآن، وأشار، بحسب الأمل، إلى عدم القدرة على التوصل إلى حل. ومع ذلك، نظرا لأن التوجه الاستراتيجي طويل المدى للمنظمة كان على المحك، فإن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق كانت مستعدة لمزيد من المشاركة. وأكد الوفد أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق اعتبرت المبادئ التوجيهية وثيقة من شأنها أن توجه الخطوات في هذا الصدد، ليس فقط خلال الثنائية الحالية ولكن فيما ورائها، بما في ذلك التوجيه بشأن عمل مكاتب الويو الحالية. ولذلك، لم تكن المبادئ التوجيهية مجرد وثيقة يتعين الانتهاء منها والانتقال إلى الحجم والشكل الذين من المقرر أن تكون عليها شبكة المكاتب الخارجية للويو في الثنائيات المقبلة. وبقيت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ثابتة على موقفها بأنه كان من الضروري أولا التوصل إلى إجماع في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية قبل اتخاذ أي خطوات أخرى وأن تفهم جميع الوفود ما الذي ستقدمه الشبكة المستقبلية ككل، فضلا عن عناصرها الفردية، إلى كامل المنظمة وأعضائها. وواصلت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق اعتراضها على التوسع الذي لا يمكن السيطرة عليه ولا إدارته لشبكة المكاتب الخارجية للويو، ولكن كان بإمكانها أن تدعم تطوير شبكة مكاتب خارجية تعمل بشكل جيد وتضيف قيمة، مع ضرورة مواصلة الحوار البناء مع جميع الدول الأعضاء بشأن

تكاليف وفوائد المكاتب الخارجية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل الاستراتيجية أيضا والانتها من المبادئ التوجيهية في أقرب وقت ممكن. وأشارت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى أن المبادئ التوجيهية لا تزال تمثل الجزء المحوري للعمل وأن المجموعة واصلت دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الانتهاء من نص المبادئ التوجيهية في أقرب وقت ممكن. واستفسرت المجموعة عما إذا كانت قائمة الطلبات التي نُشرت تحت الوثائق ذات الصلة على موقع لجنة البرنامج والميزانية ستصبح وثيقة رسمية للجنة البرنامج والميزانية أو سيتم نقلها إلى الجمعية العامة لإجراء مناقشات حول هذه النقطة.

635. وأعرب وفد الهند عن تقديره وامتنانه للسفير فيتشين على إجراء المشاورات من أجل الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية بشأن المكاتب الخارجية للويبو، وكذلك لسفراء بيلاروس وسنغافورة على المشاورات التي عقدت سابقا، والتي وفرت في الواقع الأساس للمبادئ التوجيهية. وأعرب الوفد عن رغبته في التعليق على الملاحظة التي أبدتها مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بشأن القلق إزاء التوسع الذي لا يمكن السيطرة عليه ولا إدارته لشبكة المكاتب الخارجية على النحو الملحوظ في العديد من منظمات الأمم المتحدة الممتثلة في كافة الوكالات المتخصصة التي لديها العديد من المكاتب القطرية أو المكاتب الخارجية أو الإقليمية. وأشار إلى أنه نظرا لأن الويبو رأت مدى قيمة وضرورة زيادة نشر الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم، أرادت الويبو الوصول إلى تلك الأجزاء من العالم. لذلك، عندما كان هناك مطلب عام وجدوى، كان ينبغي النظر إليها من جانب الدول الأعضاء بالويبو في لجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة لتلبية تلك الحاجة وتوفير متطلبات المكاتب الخارجية. وأعرب الوفد عن ثقته في أن هذا لن يؤدي إلى إنشاء 180 مكتبا خارجيا للويبو حيث أن جميع الوفود كان لديها قدر كاف من الحكمة. وشدد الوفد مرة أخرى على دعمه للاقتراح المقدم من رئيس الجمعية العامة بإجراء عملية من خطوتين حسبما أوضح أيضا السفير فيتشين: لوضع المبادئ التوجيهية ومن ثم اتخاذ قرار بشأن عدد وموقع المكاتب. وأعرب عن تطلعه إلى الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية، بعد أن شارك بشكل بناء في إجراء مشاورات امتدت لسنتين تقريبا، ومواصلة المشاركة في محادثات بناءة. ورأى الوفد أنه، في العديد من المناطق، كان هناك حاجة للمساعدة الفنية والتنمية على نحو لا يمكن تجاهله. وكانت الاحتياجات إلى الجدوى المالية والمساعدة التقنية والتنمية وبناء القدرات مسائل يتعين النظر فيها أيضا بطريقة شاملة من أجل اتخاذ قرار بشأنها.

636. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أنه كانت هناك مسودة للمبادئ التوجيهية، وتم الاتفاق تقريبا على النص الوارد بها من قبل الدول الأعضاء. ورأى الوفد بأن العودة إلى المرحلة السابقة من النقاش لم تكن مجدية. وذكر الوفد أن موقف جمهورية كوريا كان واضحا ومتسقا: جاء تأسيس المبادئ أولا ويجب أن يتبع ذلك أعداد ومواقع المكاتب الجديدة. وبدا الأمر للوفد سيان فيما يتعلق بتخصيص أعداد المكاتب الخارجية في بعض المناطق أو تقييد الأعداد قبل الانتهاء من وضع المبادئ. وأضاف أن المخاوف بشأن إزالة الأعداد، على سبيل المثال، انعكست بالفعل في المبادئ وأنه يمكن النظر أيضا في مخاوف المجموعة الأفريقية في سياق تنفيذ المبادئ.

637. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأعرب عن خالص امتنانه للسفير فيتشين على جهوده الدؤوبة والخاصة للتوصل إلى توافق في الآراء عبر ثماني جولات من المشاورات تم خلالها سد بعض الفجوات وتعميق التفاهم المتبادل، على الرغم من استمرار الاختلاف في وجهات النظر حول بعض النقاط. وذكر الوفد أن المجموعة باء قد شاركت في هذه المسألة وساهمت بشكل إيجابي فيها، بما في ذلك عملية التشاور غير رسمية، مع الأخذ في الاعتبار أن المكاتب الخارجية ستكون مكاتب تابعة للويبو وأن شبكة المكاتب الخارجية ستكون جزءا هاما من المنظمة. ورحبت المجموعة بإنشاء المكاتب الخارجية بقدر ما تكون شبكتها متماشية مع الأهداف الاستراتيجية للويبو وتسهم فيها ولا تقلل الاستدامة المالية للمنظمة. وواصلت المجموعة باء الاعتقاد بأن المبادئ التوجيهية يجب أن تكون بمثابة إطار يمكن شبكة من المكاتب الخارجية من المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة بطريقة مستدامة، وعلى الرغم من بقاء عدة نقاط هامة وحاسمة، فقد أعربت المجموعة باء عن رغبته في توضيح أن القضايا المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية قد سبق معالجتها بالفعل وأن الجمعية العامة هي الهيئة المناسبة لمواصلة معالجة النقاط المتبقية. واقترحت المجموعة أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بإحالة النص إلى الجمعية العامة وأن توصي بأن تولي الجمعية العامة مزيدا من الاهتمام للمسألة استنادا على ذلك النص، وتتخذ قرارا في الدورة المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن

المناقشات التي تجرى في لجنة البرنامج والميزانية، مثل عملية تشاور غير رسمية أخرى، قد تزيد من تعقيد العملية المقبلة ويجب تجنبها.

638. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للعمل الشاق الذي قام به السفير فيتشن. وذكر الوفد أن باكستان قد أكدت باستمرار على ضرورة التوصل إلى صيغة نهائية للمبادئ التوجيهية قبل المضي بالعملية إلى الأمام، مع الأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة للمنظمة. ورأى أن تحديد الاحتياجات وإجراء دراسة الجدوى لمعرفة كيفية إنشاء مكاتب خارجية جديدة تدخل ضمن الإطار العام للمنظمة سيكون مهماً جداً وأعرب الوفد عن تطلعه لمزيد من المساهمة في العملية.

639. وخلص الرئيس إلى أنه لم يكن هناك أي تغييرات في المواقف وذكر بيان قدمته المجموعة بآء أن القضايا المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية بشأن هذا القرار قد نالت حظها من الاهتمام. وأكد الرئيس أن السياق الوحيد للعمل في هذه المرحلة كان يتمثل في إبلاغ الجمعية العامة بهذا وإحالة مباشرة إلى رئيس الجمعية العامة من أجل التوصل إلى آلية تقاربية عندما اجتمعت الجمعية العامة في نهاية هذا الشهر. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة للرد على سؤال سابق.

640. وذكرت الأمانة أنه خلال المشاورات غير الرسمية قبل الاجتماع الحالي، اقترحت بعض الوفود ضرورة إعداد قائمة بالدول التي أعربت عن رغبتها في استضافة مكتب خارجي وأن تكون في شكل وثيقة غير رسمية ليتم توزيعها على الوفود خلال انعقاد لجنة البرنامج والميزانية. وأضافت أن هذه كانت عملية تقودها الدول الأعضاء وبذلك إذا رأت لجنة البرنامج والميزانية أنه من الضروري إصدار قائمة البلدان كوثيقة رسمية وجعلها جزءاً من التوصية المقدمة إلى الجمعية العامة، تكون الأمانة سعيدة للقيام بذلك. وأدركت الأمانة أن هذا كان اقتراحاً من قبل وفد الجمهورية التشيكية إلا إذا كانت هناك اقتراحات مقدمة من وفود أخرى.

641. ولم تكن هناك تعليقات أخرى واعتبر الرئيس المناقشة حول هذا البند قد انتهت. وذكر الرئيس أيضاً أنه سيعيد نصاً قصير جداً يعبر عن الشكر والتقدير للتيسير الذي قدمه السفير فيتشن ومن سبقوه، وقال إنه لم تكن هناك تغييرات في المواقف وأرسل المسألة مرة أخرى إلى الجمعية العامة، وكان هذا في رأي الرئيس ما أسفرت عنه المناقشات، حيث لم يكن هناك أي تقدم بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

642. وعند استئناف المناقشة اقترح الرئيس فقرة قرار نصها: "أعربت لجنة البرنامج والميزانية عن امتنانها وشكرت سعادة السفير فيتشن من ألمانيا فضلاً عن سفراء آخرين لتيسيرهم المشاورات المتعلقة بمسائل تخص مكاتب الويبو الخارجية، والتي ترد نتائجها في الوثيقة WO/PBC/22/25. وإذ تلاحظ اللجنة عدم تغير مواقف الوفود والمجموعات، أوصت الجمعية العامة اللويبو بمواصلة بحث هذه المسألة."

643. واعتبر وفد المملكة المتحدة أن النص صالح للاعتماد.

644. وسار وفد باراغواي على نفس منوال وفد المملكة المتحدة وأعرب عن تأييده لاقتراح الرئيس ورأى أن الاقتراح سوف يسمح بمواصلة المناقشات حول هذه القضية والنظر في الوثيقة بعد المشاورات مع الميسرين. وأشار الوفد أيضاً إلى أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قدمت اقتراحاً بشأن الفقرة 22 التي ستكون، من الناحية المنطقية، جزءاً من المناقشات المستقبلية حول هذه المسألة.

645. وأعاد الرئيس تلاوة نص القرار المقترح. وفي ظل عدم وجود أي اعتراض أعلن الرئيس إقرار النص.

646. أعربت لجنة البرنامج والميزانية عن امتنانها وشكرت سعادة السفير فيتشن من ألمانيا فضلاً عن سفراء آخرين لتيسيرهم المشاورات المتعلقة بمسائل تخص مكاتب الويبو الخارجية، والتي ترد نتائجها في الوثيقة WO/PBC/22/25. وإذ تلاحظ اللجنة عدم تغير مواقف الوفود والمجموعات، أوصت الجمعية العامة للويبو بمواصلة بحث هذه المسألة.

البند 22 التعريف المقترح بشأن "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية

647. استندت المناقشات إلى الوثيقة المرجعية WO/GA/43/21.

648. وعند افتتاح البند 22، أشار الرئيس إلى الحاجة إلى التوصل إلى قرار بشأن التعريف المقترح لنفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية. وأشار كذلك إلى أنه خلال الموافقة على البرنامج والميزانية لـ 13/2012، قررت لجنة البرنامج والميزانية أن تعريف نفقات التنمية كان من المقرر أن يُعتبر تعريفا مؤقتا لفائدة أغراض وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 13/2012. وكانت لجنة البرنامج والميزانية قد قررت أيضا أن يعقد رئيس لجنة البرنامج والميزانية مشاورات غير رسمية "بهدف صياغة تعريف أكثر دقة لنفقات التنمية في سياق برنامج وميزانية الويبو. وسيتم تقديم التعريف المنقح إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه والتوصية بالحصول على موافقة الجمعية العامة. وسوف يُستخدم التعريف المنقح في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية المقبلة 15/2014". وفي الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية "رحبت اللجنة وأحاطت علما باقتراح الرئيس بشأن التوصل إلى تعريف أكثر دقة لنفقات التنمية وأحاطت علما بتعليقات الدول الأعضاء". ودعت اللجنة الأعضاء لمواصلة المشاورات بشأن اقتراح الرئيس وطلبت أيضا من الأمانة "بالإضافة إلى تطبيق التعريف الحالي المؤقت، أن تختبر التعريف المقترح، على النحو الذي صيغ به قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية مقابل مسودة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014 وأن توضح الفروق الهامة بين التعريفين الحالي والمقترح". وكان هذا دون المساس بمواقف الدول الأعضاء بشأن اعتماد اقتراح الرئيس الوارد في الوثيقة WO/PBC/19/25. وكانت اللجنة قد قررت أن تكون مسألة تعريف نفقات التنمية بندا في جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية وسيتم تطبيق تعريف منقح إذا تمت الموافقة عليه للبرنامج والميزانية للثنائية 17/2016. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية، في دورتها التاسعة عشرة، علما باختبار التعريف مقابل المسودة المقترحة للبرنامج والميزانية 15/2014 وأوضحت الفروق الهامة بين التعريفين الحالي والمقترح وقررت مواصلة المناقشات حول التعريف المقترح لنفقات التنمية خلال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. وفي دورتها العشرين، نظرت لجنة البرنامج والميزانية في وثيقة الخلفية، WO/PBC/19/25، وأوصت بأن تنظر الجمعية العامة للويبو في هذه القضية وتتخذ الإجراءات المناسبة. ونظرت الجمعية العامة للويبو، في دورتها الـ 43، في الوثيقة WO/GA/43/21 و"طلبت من الدول الأعضاء الدخول في مشاورات غير رسمية بهدف الانتهاء من تعريف نفقات التنمية في الدورة الـ 22 للجنة البرنامج والميزانية في موعد إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016". وأكد الرئيس أهمية تقديم الإرشاد للأمانة بشأن تعريف نفقات التنمية لإعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016، وأضاف أن هناك وثيقتين معروضتان على اللجنة هما التعريف الحالي وتعريف نفقات التنمية المقترح من قبل الرئيس.

649. وأكدت الأمانة مجددا أن الوثيقة المعروضة على لجنة البرنامج والميزانية كانت هي الوثيقة WO/GA/43/21 بعنوان "التعريف المقترح بشأن نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية". وهي تحتوي على التعريف الحالي لنفقات التنمية كما ورد في البرنامج والميزانية 13/2012 و15/2014 والتعريف المنقح الذي اقترحه عندئذ رئيس لجنة البرنامج والميزانية. وتتضمن الوثيقة أيضا الأسئلة والأجوبة. وعقدت عدة جلسات تم خلالها طلب عدد من الاستفسارات والتوضيحات بشأن نفقات التنمية وتم تجميعها كلها للرجوع إليها في الوثيقة. وتضمنت الوثيقة أيضا رسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الخاصة بالمجموعات المختلفة متضمنة وجهات نظرهم بشأن اقتراح الرئيس.

650. وفتح الرئيس الباب للتعليقات مؤكدا على أن اللجنة صادفت التعريف الذي كان يجري استخدامه حينها المرفق ألف والتعريف المنقح الذي قدمه رئيس لجنة البرنامج والميزانية المرفق باء، الذي تضمن قائمة توضيحية بالأنشطة.

651. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأكد أنه لا يزال يعتقد أن التعريف الحالي لنفقات التنمية جيد وبناء عليه لم تكن هناك أسباب موضوعية لتبرير ضرورة تغيير التعريف. ومن ناحية أخرى، كانت المعونات المالية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تشكل جزءا مهما من الفائدة للبلدان النامية. وسيكون من المنطقي إذن أن يتم مراعاة هذه الفائدة ضمن التعريف الحالي. وأعرب الوفد عن قلقه من أن مثل هذين التفسير والتطبيق غير الكافيين للتعريف من شأنهما أن يقدمتا صورة ناقصة للمساعدة التي تقدمها الويبو للبلدان النامية. وأشار أيضا إلى البيان الموجز بشأن الأنشطة الإنمائية للويبو الذي قدمه الرئيس

التنفيذي في يوليو وعرض من خلاله هذه الأنشطة باستخدام الرقم 21 في المائة وفقا للتعريف الحالي. وأبدى الوفد إعجابه بشمولية المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأعربت المجموعة بآراء عن تقديرها الكبير للمجموعة الكبيرة من الأنشطة الإنمائية التي تقدمها الويبو. وجدد الوفد أيضا إعجابه، استنادا إلى الوقائع المقدمة من الأمانة، بأن الويبو (التي كانت المدعومة غالبا من الدخل المقدم من المستخدمين) تخصص مبلغا كبيرا من المال للأنشطة الإنمائية. وأخيرا وليس آخرا، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن أي تعريف لـ "نفقات التنمية" يجب أن يكون وصيفا فحسب ويخدم الأغراض المحاسبية فقط وتحديد لقياس جهود الويبو في هذا المجال. ورأى الوفد أيضا ضرورة أن تشمل مثل هذه الجهود على المساعدة المقدمة لصالح المبتكرين من البلدان النامية.

652. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن تأييده للتعريف المنقح لنفقات التنمية على النحو الذي اقترحه رئيس لجنة البرنامج والميزانية. وكان التعريف أكثر وضوحا ومن شأنه أن يُمح الدول الأعضاء القدرة على التحقق من النفقات المخصصة للتنمية وتتبعها. وأوضح تقرير مراجع الحسابات الخارجي أن الموارد اللازمة للبرنامج 9 قد انخفضت وتشكل حاليا 52.21 في المائة بالمقارنة مع مستويات 09/2008. وأشار التقرير أيضا إلى التعريف الحالي لنفقات التنمية وطبيعة الأنشطة المشمولة والأثر المرجو على التنمية وإدراج نفقات مثل السفر وبدل الإقامة اليومي في حصة التنمية. وذكرت التوصية 7 في ذلك التقرير أنه يحق للويبو أن تُعرف بوضوح نفقات التنمية وتصوغ طريقة لتحديد حصة التنمية في إطار كل برنامج ونشاط بحيث يمكن تقييم فعالية ممارسة التعميم بموضوعية. وعلاوة على ذلك، أوصت مراجع الحسابات الخارجي بأن تواصل الويبو تنفيذ نظام تتبع قوي لضمان توافر البيانات المتعلقة بالنفقات الفعلية للتنمية مقابل التقديرات. وأشارت مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى عدم وجود رمز ميزانية مخصص لتسجيل نفقات التنمية في البرامج الموضوعية، ونظرا لعدم وجود مثل هذه الصلة لم يمكن تتبع النفقات الفعلية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه خلال الاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات تم اعتماد معايير جديدة لتحديد أهلية الحصول على تخفيضات على رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولم تُفرق المعايير الجديدة، على أساس الدخل ومستوى الابتكار، بين البلدان المتقدمة والنامية وسيشمل المستفيدون البلدان المتقدمة، أي البلدان التابعة للاتحاد الأوروبي. وبالتالي، لم تجذب المجموعة الأفريقية أن يشمل تعريف نفقات التنمية تخفيضات الرسوم كجزء من حصة التنمية نظرا لأن الحافز سيكون متاحا حينئذ للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وأفاد الوفد أيضا بأن التخفيضات على الرسوم مثلت الدخل المتاح للمنظمة ككل وأن المعايير الجديدة لا ينبغي أن تُستخدم لمعاينة البلدان النامية. وإذا كان لا بد من إجراء تخفيضات بسبب مبادرة ما، ينبغي أن تطبق في جميع البرامج والأنشطة. وأخيرا، ذكر الوفد أن تكاليف الموظفين لا يمكن اعتبارها بوصفها نفقات تنمية بالمعنى الدقيق للكلمة. وفي الختام، حث الوفد اللجنة على اعتماد التعريف على النحو الذي اقترحه رئيس لجنة البرنامج والميزانية.

653. وذكر وفد جمهورية إيران الإسلامية أنه خلال الموافقة على البرنامج والميزانية للشائبة 13/2012، قررت لجنة البرنامج والميزانية أن تعريف نفقات التنمية ينبغي أن يُعتبر تعريفا مؤقتا لفائدة أغراض البرنامج والميزانية للشائبة 13/2012. وأوضح الوفد أنه قد تقرر إجراء مزيد من التنقيح للتعريف من خلال مشاورات غير رسمية يجريها رئيس لجنة البرنامج والميزانية بهدف صياغة تعريف أكثر دقة لنفقات التنمية في سياق برنامج وميزانية الويبو. وقد نوقش التعريف المقترح لنفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية في الدورات 19 و20 و21 للجنة البرنامج والميزانية، التي عقدت في عامي 2012 و2013 على التوالي، ولكن لم تصل الدول الأعضاء بعد لأي توافق في الآراء حول تعريف نفقات التنمية. وكانت هناك، مع ذلك، حاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بتوجيه الأمانة من أجل إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 17/2016. وأعرب الوفد عن اعتقاده القوي بضرورة وجود تعريف دقيق، وهو التعريف الذي يمكن أن يحظى بثقة الدول الأعضاء ويمكن أن يوضح بدقة كمية الموارد التي كانت تنفقها المنظمة على الأنشطة الإنمائية. وقد تم الاتفاق على التعريف المؤقت من أجل مواصلة مناقشة كيفية تحسين التعريف وجعله أكثر دقة. وذكر الوفد أنه سيكون أمرا يسيرا للمنظمة إذا كان من المفترض أن يستند البرنامج والميزانية القادمين إلى تعريف غير دقيق لنفقات التنمية. وأشار الوفد أيضا إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بتخصيص الموارد للمكاتب الإقليمية والبرامج الموضوعية الأخرى التي لم تكن واضحة ودقيقة. ولذلك فقد أوصى المراجع بما يلي: "يمكن للويبو أن تعرف نفقات التنمية بشكل واضح وتصوغ طريقة لتحديد 'حصة التنمية' ضمن كل برنامج ونشاط حتى

يتسنى تقييم فعالية عملية التعميم تقيماً موضوعياً". وأشار الوفد إلى أن هذا كان يعني أن التعريف الحالي لم يكن دقيقاً. ولذلك كان من الضروري وجود تعريف أكثر دقة يكون من شأنه أن يساعد ليس فقط البلدان النامية ولكن يساعد الدول الأعضاء أيضاً على تقييم نفقات التنمية بصورة أفضل. وذكر الوفد أنه يود أن يرى تعريفاً لنفقات التنمية على النحو الذي اقترحه رئيس لجنة البرنامج والميزانية ودعا جميع الوفود للمشاركة في النقاش من أجل التوصل إلى تعريف أكثر دقة لنفقات التنمية استناداً إلى اقتراح الرئيس. وأخيراً لفت الوفد إلى أنه سيجد صعوبة، خلال لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، في الموافقة على البرنامج والميزانية على أساس التعريف الحالي.

654. وأشار وفد البرازيل إلى أن هذه الجلسة هي الرابعة على التوالي للجنة البرنامج والميزانية التي يجري فيها مناقشة تعريف نفقات التنمية. ولذلك أعرب الوفد عن خالص أمله بأن يُختتم النقاش في الدورة الحالية. وذكر الوفد أن أفضل طريقة لتحديد مسار العمل سيكون من خلال التشخيص الدقيق. ولذلك، كلما كان تعريف نفقات التنمية أكثر دقة تمكنت الدول الأعضاء من تخصيص الموارد بصورة أفضل. ولذلك أعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن التعريف الذي اقترحه الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن يُستخدم للبرنامج والميزانية في الشائيات المالية المقبلة. وأفاد بأنه كان سيدلي بمزيد من التعليقات، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى، ولكن من الناحية الفعلية، جاء التعريف الجديد متضمناً للعناصر الرئيسية المنبثقة عن المشاورات مع الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، رحب الوفد بأن التعريف أوضح بمزيد من التفاصيل المتطلبات التي تقضي بضرورة أن تتناسب الأنشطة مع الموارد المقابلة لكي يتم تصنيفها على أنها من نفقات التنمية.

655. وأفاد وفد الصين بأن قضية التنمية مهمة جداً بالنسبة للويبو. وكان وجود تعريف أكثر تحديداً لنفقات التنمية يمثل أمراً في غاية الأهمية أيضاً لضمان تخصيص أفضل للموارد المتاحة ومتابعة أفضل للطريقة التي تم بها استخدام تلك الموارد. وكانت نفقات التنمية أيضاً تمثل أهمية كبيرة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً. ورأى الوفد ضرورة أن تُستخدم نفقات التنمية مباشرة لمساعدة وتشجيع التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وعبر عن اعتقاده بأن وجود مثل هذا التعريف من شأنه أن يساعد جميع الأطراف على فهم الأنشطة الإنمائية الجارية للمنظمة بصورة أفضل. وأن الربط بين التكاليف غير المباشرة المتعلقة بأنشطة التنمية قد يؤدي إلى سوء فهم للموارد المخصصة لهذا المجال وقد يعقد التحليل الجيد للأنشطة الجارية. ورأى الوفد أن التعريف الحالي كان دقيقاً جداً. وأبدى الوفد استعداداً لمواصلة المناقشات مع الأطراف الأخرى من أجل التوصل إلى تعريف يمكن أن يستند إلى توافق في الآراء.

656. وطلب الرئيس من الوفد توضيح ما إذا كان يؤيد التعريف الحالي، أي التعريف الوارد في المرفق ألف من الوثيقة WO/GA/43/21.

657. وأوضح وفد الصين أنه يؤيد التعريف الجديد الذي اقترحه الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية.

658. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وذكر الوفد أنه يفضل التعريف المنقح لنفقات التنمية نظراً لأنه كان أضيق نطاقاً وسمح بإجراء العمليات المحاسبية بصورة سهلة. ورأى الوفد أن التعريف الحالي واسع جداً، ولم يكن متأكداً من الكيفية التي يمكن بها توزيع نفقات التنمية فقط على البلدان النامية وما طبيعة المساعدة المقدمة. وذكر الوفد أن المسألة ذات أهمية واضحة وكان مراجع الحسابات الخارجي قد أبرزها حيث أشار إلى أن النفقات العادية، مثل السفر ونفقة الإقامة اليومية، تم تناولها في إطار نفقات التنمية. وتضمن تقرير مراجع الحسابات أيضاً التوصيتين 7 و 8 في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن استعدادة للمشاركة في مزيد من المناقشات ولكنه رأى أن التعريف المنقح هو الأفضل.

659. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي تم الإدلاء به باسم المجموعة باء. ورأى ضرورة أن تغطي نفقات التنمية النفقات التي تقابل التنمية فعلياً. ومع ذلك، رأى الوفد ضرورة عدم وجود أي تمييز بين أنواع نفقات التنمية. وأشار إلى مثال تطوير نظم تحصيل الضرائب في مختلف البلدان. وعند إعداد نفقات أو معونة مالية لغرض سياسة محددة، يمكن للمرء حساب النفقات بطريقتين. إذا تطلب الأمر عمل استثناء، تخفيضات ضريبية، يتم تقديم إعفاء من الإيرادات العامة وبموجبها النظام الضريبي وقيمتها ويضعها في النظام لأن ذلك من شأنه أيضاً أن يعتبر نوعاً معيناً من الإنفاق. وفي حال لم يتم ذلك بهذه الطريقة، فإن المرء لن

يأخذ في اعتباره الكامل بالضبط الجهد الذي بُذل ولن يتمكن من إجراء الحسابات المناسبة. واختتم الوفد قائلاً، وبالتالي، لا ينبغي أن تتعرض نفقات التنمية للتمييز على أساس الطريقة التي تم بها تنفيذ النفقات.

660. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده للتعريف الذي اقترحه الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية نظراً للجهد الكبير الذي بُذل للتوصل إلى هذا التعريف. وأعرب الوفد، مع ذلك، عن استعداده المتواصل للانخراط في أي عمل إضافي مطلوب بشأن هذه المسألة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

661. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وكان هدفه من هذه المسألة هو التوصل إلى تعريف أكثر دقة من أجل تعريف أفضل لكافة التكاليف ذات الصلة المخصصة للأنشطة الإنمائية في المنظمة. وكان الوفد لا يزال يشعر بالقلق إزاء التعريف الجديد المقدم من الرئيس لأنه كان مفصلاً بشكل مفرط. وأفاد بأن هذا التعريف لا ينبغي أن يتضمن قائمة شاملة بالأنشطة التي تعتبر ضمن المساعدة الإنمائية. ورأى ضرورة أن يكون أي تعريف وصفيًا للأغراض المحاسبية وأن يرصد نطاق التعريف العمل الشامل والخدمات التي تقدمها الويبو والدول الأعضاء فيها إلى البلدان النامية، بما في ذلك مختلف الصناديق الاستثمارية المخصصة لتمويل أنشطة الإنمائية ومشاريع تحديث مكاتب الملكية الفكرية. أيد الوفد إدراج تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات كعامل في التعريف. وأعرب الوفد عن قلقه حول ما إذا كانت اللجنة يمكن أن توافق على التعريف الجديد الذي أخذ في اعتباره على نحو كاف التأثير الإنمائي للويبو في مجال الملكية الفكرية. ولم يكن عملياً إدراج قائمة شاملة. إذا لم تكن كافة أنشطة الويبو في هذا المجال جزءاً من التقييم، سيتم اعتبار التعريف غير كاف من قبل الوفد. ولذلك أيد الوفد الإبقاء على التعريف الحالي.

662. وذكر وفد كينيا أن تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات لم تعد تنطبق على البلدان النامية وحدها. واستندت المعايير الجديدة التي اقترحتها الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات الأخيرة على الدخل والابتكار ولم تميز بين ما إذا كان المستفيد بلداً نامية أو متقدمة. إنها تطبق بالتساوي على جميع البلدان المؤهلة لها. وذكر الوفد أن تخفيضات الرسوم لم تكن مجرد حافز للبلدان النامية ولكنها كانت حافزاً لكل بلد. لذلك لم يعد التمييز بين البلدان النامية والمتقدمة أمراً ذا صلة في سياق قضية تخفيض الرسوم. وأفاد الوفد أيضاً بأن أحد الأسس المنطقية لعرض تخفيضات الرسوم، في عام 2006 أو عام 2007، كان لتقليص الفائض، والتي رأت الدول الأعضاء أنه كبير جداً. وأشار الوفد إلى أنه، من هذا المنظر، تعدت تخفيضات الرسوم المعايير الأولية. وكانت المقترحات المتعلقة بتخفيض رسوم الجامعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة متماثلة، أي بغض النظر عما إذا كانت الجامعات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية أو المتقدمة. وبذلك إذا كان هناك فائض لم ترد الدول الأعضاء أن يعود على المنظمة، فهذا يعني أنه لن يمثل أي فائدة للمنظمة أو للدول الأعضاء. ولذلك تساءل الوفد لماذا يمكن للمرء أن يريد عندئذ أن يأخذه في الحسبان مرة أخرى وكيف يمكن اعتباره إيرادات ضائعة في حين أنه كان ممارسة متعمدة للحد من مثل هذا الفائض. وتساءل الوفد كيف يمكن لتدخل سياسة مباشر أن يصبح إيرادات ضائعة إذا كان هذا يتجاوز كونه حافزاً للبلدان النامية. ولذلك فإن المجموعة الأفريقية تجد صعوبة في قبول تعريف تضمن تخفيض الرسوم كجزء من النفقات. وشدد الوفد أيضاً على ضرورة أن يكون واقعياً وموضوعياً جداً. ولم يكن يستهدف مستوى معين، مثل 21.5 في المائة من نفقات التنمية لكنه شدد على ضرورة توفر القدرة على التحقق من حجم الموارد والتأثير. وكانت الإدارة القائمة على النتائج هي أداة قياس الأثر وكانت هناك حاجة لكونها محددة وواضحة جداً في تحديد ما ينبغي قياسه من أجل أن تكون قادرة على قياس هذا الأثر. ولم يكن النقاش الذي دار في لجنة البرنامج والميزانية منصبا على مقدار المال الذي أُنفق ولكن انصب على ما إذا كانت الأموال التي تنفق كانت تنفق على الأمور الصحيحة، وما إذا كان لها تأثير. وكان الأمر الأكثر أهمية، وسيكون كافياً، هو أنه حتى لو لم يُنفق سوى القليل جداً من المال فإنه سيكون له تأثير كبير. ولذلك تمنى الوفد أن يرى تعريفاً مركزاً دون إظهار لحصة تنمية كبيرة جداً. فليس من شأن حصة التنمية الكبيرة أن تحل أي شيء لفائدة البلدان النامية ولا المتقدمة. وتمنى الوفد التعرف على الموارد التي ستخصص لحصة التنمية وأن تسهم هذه الموارد في التغيير ما يعود بالنفع حقا على البلدان النامية.

663. وأفاد الرئيس بأنه لا يبدو هناك أي تغييرات في مواقف الوفود ولا أي اقتراح جديد وإنما تأييد لخيارين مطروحين على الطاولة. وأشار إلى أن المجموعة باء شعرت بالارتياح حيال التعريف الحالي واستبعاد من هذا التعريف الإيرادات الضائعة الناتجة عن تخفيض الرسوم. وأفاد الرئيس بأن هذا ظهر متعارضاً مع البيانات التي أقيمت بما فيها المتعلقة بتخفيض الرسوم. وطالب الرئيس بتوضيح حول ما إذا كان لهذا علاقة بمناقشة عبارة "للحد من تكلفة استخدامه" الوارد في الاقتراح الجديد.

664. ورد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يرى أن المهمة التي أمام لجنة البرنامج والميزانية تتمثل في التفكير في وضع تعريف جديد لمعالجة مسألة ما إذا كان سيتم إدراج تخفيض تكاليف رسوم البراءات. وإذا لم يتسن الاتفاق حول هذا التعريف الجديد، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الرقم الموضح كنفقات التنمية، حوالي 21 في المائة، قد يكون منخفضاً جداً إذا لم يتم إدراج تخفيضات رسوم البراءات. ولذلك، من الضروري أن يتضمن التعريف الجديد ذلك. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه نظراً لوجود طريق مسدود بشأن الاتفاق حول صياغة تعريف جديد، فإنه يعتقد أن التعريف الحالي سوف يبقى. وأفاد الوفد أيضاً بأن سبب إدراج تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات تمثل في أن إدراجها كان له أثر إيجابي مباشر على التنمية. وقدم لبيانات في البلدان النامية الفرصة للمشاركة في نظام البراءات، وبالتالي ليكونوا أصحاب براءات ولزيادة التنمية الاقتصادية في هذا المجال.

665. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم المجموعة باء ووفد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر الوفد أنه لا يفهم إلا التعريف القديم ويجد حيرة تامة بشأن التعريف الجديد لأنه كان مفصلاً جداً ووصفياً في حين أن التعريف القديم كان بسيطاً جداً وأسهل فهماً. وأشار الوفد أيضاً إلى الفقرة 30 في وثيقة البرنامج والميزانية للثانية 13/2012 التي تنص على أن نفقات التنمية استبعدت الإيرادات الضائعة الناتجة عن تخفيض الرسوم الممنوح بموجب أنظمة التسجيل الدولية للمتقدمين من البلدان النامية. وأفاد الوفد بأنه إذا كان من المقرر إدراج هذه النفقات، سيكون الرقم الإجمالي لنفقات التنمية أعلى. ولذلك كان الاستبعاد طوعياً لشيء كان مدرجاً تحت تعريف الحالي.

666. وأعرب وفد فرنسا عن قلقه بشأن التعريف الجديد نظراً لاحتوائه على قدر كبير من التفاصيل. وأفاد الوفد بأن هناك خطورة في إضافة روتين مفرط للعبء الذي تتحمله الأمانة، لأن ذلك سيضيف قدراً آخر من البيروقراطية لجميع البرامج من أصغرها إلى أكبرها، بما فيها البرامج غير المعنية مباشرة. ومن ناحية المضمون، أبدى الوفد سعادته التامة بأنه، على الرغم من وجود صعوبات في الميزانية، استمر الحفاظ على مستويات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن بلده قد اختارت من بين المنظمات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة تلك المنظمات التي قدمت بلده من خلالها مساعدات التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها. وأشار إلى أن هذا الجدل لم يحدث عادة داخل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وتساءل الوفد عن المشكلة في وجود نفقات التنمية بنسبة 21.4 في المائة، وأشار إلى أنه يرى أنها واضحة بما فيه الكفاية، وأنها نسبة هائلة لأي منظمة لم تشر وثائقها الأساسية حتى إلى كونها منظمة ذات صلة بالتنمية. ومن الواضح أن الفوائد كانت ستأتي في وقت لاحق، ولكن كمؤشر، كان هذا كافياً تماماً للوفد. وكان راضٍ تماماً عن المعلومات المقدمة حالياً، وبالتالي، لم ير ضرورة ولا داعٍ للخوض في شيء شديد البيروقراطية من شأنه تشويه الهوية الأولية للمنظمة.

667. وأشار وفد كينيا إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي، الذي أوضح أن الموارد المخصصة للبرنامج 9 التي كان من المفترض أن تكون الجزء الأساسي في نفقات التنمية، قد انخفضت بنسبة 50 في المائة نظراً لنقل بعض الموارد إلى البرامج الفنية الأخرى. وكان من المفترض أن يكون البرنامج هو الحارس الأمين للخطط الرئيسية التي كان من المفترض أن تنفذها البرامج الفنية الأخرى. ولو كان قد تم استخدام الموارد من قبل البرنامج 9 لكان من الأسهل مراقبتها. وأشار تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه كان من الصعب متابعة الموارد في برامج أخرى. وشدد على أن المسألة لم تكن محاولة لتحقيق أي التزام قانوني يتم بموجبه تلبية نسبة من نفقات التنمية. ولكن المسألة كانت تتمثل في إظهار الكيفية التي تم بها نقل الموارد. ومع ذلك، لم يكن من الممكن التأكد من هذه الموارد لأنها لم تكن تندرج تحت البرنامج 9 بل تم تعميمها في البرامج الفنية الأخرى. ومن أجل توفر القدرة على التحديد والرصد، كانت هناك حاجة إلى تعريف واضح. وشدد على أن المبلغ المالي المنقول إلى

التنمية لم يكن حقا هو القضية بالغة الأهمية وإنما الأثر الناتج عن هذا. ومن أجل تقييم هذا الأثر على نحو أفضل كانت هناك حاجة إلى تعريف واضح. وفي حالة عدم وجود أثر فعلي للموارد، فلا جدوى إذن من إنفاق تلك الموارد. وذكر الوفد أنه كان عمليا جدا. ولم يكن الأمر يتعلق بالحصول على حصة والرضا بها. فالقضية كان تتمثل في تعزيز الكفاءة والفعالية وتحقيق نتائج ملموسة. ولا يمكن تقييم هذا إلا بتعريف واضح. وأكد الوفد أنه كان سيحسّر بالفزع إذا قد كان تم إنفاق المال على التنمية ولم يكن هناك أي أثر. فالأثر كان هو ما يهتم حقا البلدان النامية. وسواء كانت حصة التنمية 50 أو 80 في المائة، إذا أنفقت بلا أي أثر، فلن يكون هناك حاجة إلى إنفاقها. ويمكن تخصيص هذه الموارد ليتم استخدامها على نحو أفضل في أماكن أخرى. وكان هذا هو السبب في أن الوفد كان يصر على وجود تعريف واضح. وفيما يتعلق بخفض الرسوم، كانت ذلك متاحا لكل من يستحقه، وعلى هذا النحو، لم تقتصر الاستفادة منه على البلدان النامية فقط.

668. وذكر الرئيس أنه، شخصيا، واجه بعض الصعوبات مع القضية لأنه عند الانخراط في عملية البرنامج والميزانية، سوف تقرر الدول الأعضاء وتقرح ليس فقط تخصيص الموارد لبرامج محددة ولكن أيضا ما يمكن أن يفيد البلدان النامية والمؤشرات ذات الصلة. وبالتالي أدرك الرئيس أنه من المهم بالنسبة للكثيرين، إن لم يكن لمعظم الوفود، أن يكون لديها صك المحاسبة هذا. ومع ذلك، عند الانخراط في عملية البرنامج والميزانية، كان الشيء الأهم هو الكفاح من أجل البرامج والمؤشرات محل الاهتمام.

669. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن رغبته في تذكير الوفود المنخرطة في العملية بشأن هذه المسألة حتى الآن. وأشار إلى أنه كانت هناك أوقات لم يكن هناك فيها تعريف لنفقات التنمية. وجاءت المبادرة من المجموعة باء، لأنها كانت ترغب في الحصول على معلومات شفافة جدا من الأمانة بشأن جميع النفقات، بما في ذلك نفقات التنمية. وعندما تم إطلاق المبادرة التي تطالب الأمانة بالتوصل إلى تعريف يكون مدعوما من قبل الوفود الأخرى كذلك. وكانت الأمانة قد توصلت إلى تعريف لم يكن مثاليا ويمكن تحسينه. وعند هذه الحد، تقرر أن تكون هناك عملية، بقيادة الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية. وأطلق الرئيس عدة مشاورات ومفاوضات ومناقشات غير رسمية، وعملت الوفود بجد لصياغة تعريف أفضل. وذكر الوفد أن هذه العملية قد فشلت، ربما لأنه كان من الصعب جدا التوصل إلى تعريف دقيق يكون مناسباً لجميع الوفود. وشدد الوفد على أن المسألة الأهم لم تكن التعريف ولكن هي أن الدول الأعضاء كان لديها القدرة على الوصول إلى كافة المعلومات بشأن النفقات، بما في ذلك نفقات التنمية، بطريقة شفافة. ورأى الوفد أن هذا كان هو الحال في الوقت الراهن، وبالتالي، ينبغي إيجاد حل عملي جدا دون تكرار للقضايا التي أثرت بالفعل في الماضي. وشدد الوفد على أن خبراءه الماليين يعتقدون أنه في حالة إدراج كل شيء تحت التعريف، ينبغي أن ينطبق هذا على تخفيضات الرسوم أيضا لأنها عادت بالفائدة أيضا على البلدان النامية.

670. وسأل الرئيس الوفود عن الكيفية التي يرغبون من خلالها في المضي قدما نظرا للحاجة إلى وجود تعريف، وكان هناك خياران: إما اتفاق للإبقاء على التعريف القديم الذي كان بوضوح غير مقبول لدى معظم الوفود التي ألفت البيانات، أو التوصل إلى تعريف جديد. لذلك كان هناك حاجة إلى عملية. ورأى الرئيس أن الجلسة العامة لم تكن الشكل المثالي لإجراء مناقشات موضوعية بشأن النص. وكانت هناك حاجة إلى عملية غير رسمية. واقترح الرئيس أن يتم تيسير العملية غير الرسمية من قبل أحد نواب الرئيس وأن تبدأ بالنص المتاح حاليا على أن تشمل العملية مناقشات هامة مع جميع الوفود بشأن إبداء المرونة من جانبهم.

671. وأعرب وفد كينيا عن تأييده لاقتراح الرئيس. وأشار إلى أن جميع الدول الأعضاء خصصت مكافأة على إجراء التقييم ومراجعة الحسابات. وعندما توصلت مراجع الحسابات الخارجي (التي كانت مسؤولا تعاقدت معه المنظمة لمراجعة برامجها وأنشطتها) إلى توصية بأن هناك حاجة إلى التعريف الجديد نظرا لأن التعريف الحالي لم يكن دقيقا، وكان من الممكن حدوث مشكلة لو قالت الدول الأعضاء إن التوصية ليست مفيدة. وأشار الوفد إلى أن التعريف قد تم اختياره وأن مراجع الحسابات قدمت توصيتها، وكان من الواضح أن هذا جزء مما ستم مناقشته. وأكد الوفد على أنه كان يعمل استنادا إلى الدليل التجريبي والاستشهاد بما ورد في تقرير التدقيق. وأكد الوفد أيضا على أن القضية قد أحيلت إلى لجنة البرنامج والميزانية من قبل

الجمعية العامة، وعلى ضرورة أن يؤخذ التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة وتقرير مراجع الحسابات بعين الاعتبار أثناء المناقشة. وشدد الوفد على أن الأثر كان هو الأمر المهم وأشار إلى أن بعض التقارير أوضحت عدم التمكن من التحقق من الأثر، وبالتالي فإن السؤال يتعلق بما إذا كان سيتم إنفاق المال بصرف النظر عما إذا كان هناك أثر أم لا. وهذا هو السبب في ضرورة وجود تعريف دقيق.

672. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة لن تكون قادرة على التوصل إلى تعريف من شأنه توضيح وتغيير وجهات النظر التي ستعرضها مراجع الحسابات الخارجي على اللجنة في وقت لاحق. ولذلك، ينبغي أن تركز الجهود على محاولة التوصل إلى تعريف للعملية المقبلة من شأنه أن يساعد مراجع الحسابات الخارجي على إجراء تقييم أفضل في المستقبل. وأشار الرئيس إلى أن التعريف الجديد المقترح كان يجري اختباره من قبل الأمانة وسيتم عرض النتائج على اللجنة. وفي غضون ذلك، أعرب الرئيس عن رغبته في التركيز على العملية. واقترح أن يحاول نائب الرئيس (بولندا) أن يبدء المناقشة حول هذه المسألة. وتم تأجيل المناقشة للسماح بإجراء المشاورات.

673. واستأنف الرئيس المناقشة وطلب من نائب الرئيس تقديم شرح للكيفية التي تم من خلالها التوصل إلى التعريف المقترح بشأن نفقات التنمية من أجل تسهيل إجراء مزيد من المشاورات.

674. وأشار نائب الرئيس (بولندا) إلى أن مسألة نفقات التنمية كانت بندا قائما منذ زمن طويل على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أنه تبين من خلال المشاورات أن وجهات النظر حول هذا الموضوع جاءت متباينة جدا. ولذلك، كان يقترح تعريفا منقحا يستند إلى تعريف الرئيس السابق ولكن يتضمن أيضا عناصر من التعريف الحالي. وكان التعريف المنقح نسخة أقصر حاولت الإلمام بجوهر التعريفين المطروحين على مائدة النقاش وأن تعكس الآراء والأفكار التي طُرحت خلال المشاورات غير الرسمية.

675. وأفاد الرئيس بأن أي رد فعل على التعريف المنقح سيكون تمهيدا فقط ولكن هذا، في الأساس، كان اندماجا بين المرفقين ألف وباء من وثيقة الجمعيات. واقترح أن يبدأ في اليوم التالي بردود فعل الوفود على المقترح المعدل. وفي تلك الأثناء، شجع الرئيس الوفود على الانخراط في مناقشات غير رسمية بشأن هذا المقترح.

676. وتساءل وفد الجزائر عما إذا كان يمكن للأمانة، من أجل تسهيل اتخاذ قرار بشأن مقترح نفقات التنمية، أن تقوم باختبار المقترح المنقح.

677. وفي اليوم التالي دعا الرئيس نائب الرئيس أن يقدم تقريرا بشأن التقدم الذي تم إحرازه في المشاورات غير الرسمية.

678. وأشار نائب الرئيس (بولندا) إلى أن المشاورات قد بدأت في اليوم السابق مع المجموعة باء والمجموعة الأفريقية، وأضاف أنه تلقى ردا من المجموعة باء وأنه لا يزال في انتظار ورود تعليقات من المجموعة الأفريقية. ومع أخذ التنوع الكبير في الآراء حول التعريفين في الاعتبار، قرر نائب الرئيس، بموافقة من الرئيس، إعداد نسخة ثالثة من التعريف. واستندت هذه المسودة الثالثة إلى التعريف الثاني مع بعض التغييرات الطفيفة. واختتم نائب الرئيس قائلاً إن هذا يمثل الحالة الراهنة للمفاوضات.

679. وتم تأجيل الخوض في مزيد من المناقشة نظرا لغياب بعض المجموعات الإقليمية.

680. وأعاد الرئيس فتح المناقشة وأشار إلى أن الوفود كان أمامها ثلاثة نصوص مقدمة، من بينها اثنان بقيا مع اللجنة لبعض الوقت. وجاء التعريف الثاني نتيجة لعملية تشاورية. وكان التعريف الأول هو التعريف الحالي الوارد في المرفق ألف. وتضمن المرفق باء التعريف المقترح من قبل الرئيس السابق، والذي لم يتم إقراره نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق. وكان هناك أيضا تعريف وسيط تضمن عناصر من كليهما، ولكنه أيضا أغفل بعض الأمور. واستفسر الرئيس عن الاتجاه الذي ترغب الوفود المضى قدما فيه، وعندما كانت الدورة توشك على الانتهاء، لم يكن هناك تعريف لنفقات التنمية، والذي بدونه لن توجد

محاسبة لنفقات التنمية. وأشار الرئيس إلى أن عدم وجود محاسبة لنفقات التنمية قد يكون احتمالا واحدا. وهناك احتمال آخر، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، سيكون هو اللجوء إلى التعريف الحالي، وفي هذه الحالة سوف يتعين على اللجنة أن تكون صريحة وواضحة في توجيه الأمانة لاستخدام هذا التعريف لدورة الميزانية المقبلة. وكانت النتيجة المحتملة الثالثة هي ضرورة التوصل إلى تعريف متفق عليه. وفي حالة وجود أي من النتيجتين الأوليين، يمكن أن يكون هناك تفويض بمواصلة المناقشات. وشجع الرئيس الوفود على النظر فيما إذا كان هناك أي إمكانية للتوصل إلى نتيجة محتملة ثالثة، أي اتفاق بشأن التعريف المنقح وفرز القضية بشكل جماعي مرة واحدة وإلى الأبد وبالتالي تفعيل التفويض الممنوح إلى لجنة البرنامج والميزانية من قبل الجمعية العامة. وأضاف الرئيس أنه إذا ظل الخيار 3، بعد تبادل وجهات النظر، غير قابل للتطبيق، سيتعين على الأعضاء بحث الخيارين 1 و 2.

681. وأفاد وفد اليابان بأنه يوافق تماما على استخدام التعريف الحالي خلال الشنائية المقبلة. ورأى الوفد أن التعريف الحالي دقيق بما فيه الكفاية ومناسب للاستخدام. ولاحظ الوفد، مع ذلك، أن بعض المجموعات الأخرى أرادت تعريفاً أكثر دقة. ولذلك انخرط الوفد في النقاش بروح بناءة. وشجع المجموعات الأخرى أيضا على المشاركة بشكل بناء في المناقشة استنادا إلى اقتراح نائب الرئيس.

682. وأفاد وفد كينيا بأن التعريفين الواردين في المرفقين ألف وباء قد تم استخدامهما في الشنائيتين 13/2012 و 15/2014 على التوالي.

683. وأوضحت الأمانة أنه كان هناك تعريف واحد فقط مستخدما في الشنائيتين 13/2012 و 15/2014، نظرا لعدم وجود اتفاق على اقتراح الرئيس السابق. ويوجد هذا التعريف في المرفق ألف.

684. وطلب وفد كينيا توضيحا عما إذا كان التعريف الوارد في المرفق باء قد تم اختياره خلال الشنائية 15/2014.

685. وأوضحت الأمانة أن التعريف قد تم تجربته حقا ولكن على البرنامج والميزانية 13/2012. وتم تطبيق التعريف الحالي في الشنائية 15/2014.

686. وأكد وفد كينيا مجددا أن المجموعة الأفريقية فضلت التعريف المنقح الذي اقترحه الرئيس السابق. ومع ذلك، فمن أجل إحراز تقدم، كانت المجموعة على استعداد للعمل على اقتراح نائب الرئيس طالما تم إعادة العناصر التي تم حذفها إلى النص. وهذا سيعني إعادة إدخال قائمة الأنشطة.

687. وطلب الرئيس توضيحا من وفد كينيا بشأن ما إذا كان هذا يعني أن الوفد سيكون مستعدا لمناقشة اقتراح نائب الرئيس بعد أن يعاد إلى الاقتراح العناصر المتعلقة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. كما تساءل الرئيس عما إذا كان الوفد سيوافق على سحب كلمة "مباشرة" الواردة في الفقرة الأولى.

688. وأوضح وفد كينيا أنه سيكون على استعداد للنظر في بعض من التغييرات التي تم اقتراحها طالما سيركز النقاش أيضا على العناصر التي تم حذفها.

689. وأيد وفد البرازيل الاقتراح الذي تقدم به وفد كينيا لإعادة إدخال العناصر التي تم حذفها ومواصلة المناقشات بشأن مزايا المحتوى.

690. وأكد الرئيس مجددا أن هناك ثلاثة اقتراحات أمام اللجنة وهي التعريف الواردة في المرفقين ألف وباء واقتراح نائب الرئيس. وذكرت المجموعة باء أنها تفضل التعريف الوارد في المرفق ألف ولكن يمكنها أن تنتظر في اقتراح نائب الرئيس. وذكر وفد كينيا أنه يمكنه النظر في بعض التعديلات الطفيفة على التعريف الوارد في المرفق باء، على الرغم من أن الرئيس لم يكن

واضحاً تماماً في تحديد التعديلات. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للاقتراح الذي قدمه وفد كينيا. وأفاد الرئيس بأنه لم ير كثيراً من المحاولات لتقديم تنازلات ولكنه دعا وفوداً إضافية لإلقاء كلماتها.

691. وأكد وفد اليابان أن المجموعة باء تفضل التعريف الحالي. ومع ذلك، أفاد بأن اقتراح نائب الرئيس استند على اقتراح الرئيس السابق، وبالتالي يمكن استخدام ذلك الاقتراح كأساس للمناقشات. وأعرب الوفد عن استعداده لأن يعيد إلى اقتراح نائب الرئيس العناصر التي تم حذفها من اقتراح الرئيس السابق ليُجعل من هذا أساساً للمناقشات. وتساءل الوفد عما إذا كان يمكن تحديد العناصر المقترحة بإعادتها.

692. وأكد وفد المملكة المتحدة على أنه يمكنه قبول التعريف القديم. وأقر الوفد الاعتراضات التي أبدتها المجموعة الأفريقية ووفد البرازيل، وأشار إلى أنهم قد نظروا في اقتراح نائب الرئيس وعلقوا عليه، وأن وفد المملكة المتحدة بالتالي على استعداد أيضاً للنظر في اقتراح نائب الرئيس وإعادة إدخال العناصر المتباينة في هذا الاقتراح. وفي هذا السياق، أوضح الوفد أن العناصر التي كانت جزءاً من اقتراح الرئيس السابق مثلت قائمة شاملة رغب الوفد في تجنبها. ولذلك ستكون هناك حاجة إلى لغة محددة لوضع تلك القائمة وبذلك يكون من المحتمل أيضاً أن يتم النظر في الأنشطة التي لم تُذكر صراحة. ولذلك أعرب الوفد عن رغبته في التوصل إلى قائمة غير شاملة.

693. وأشار الرئيس إلى المرونة التي أبدتها وفد اليابان والمملكة المتحدة. وأفاد بأنه قد درس الأسئلة والأجوبة التي تم تجميعها فيما يتعلق بهذا البند المحدد. وكان أحد الأسئلة يتعلق بما إذا كان التعريف المقترح شاملاً أو غير شامل، وجاء جواب الأمانة بأنها ترى أن قائمة الأنشطة والتعاريف المقترحة من قبل نائب الرئيس عكست استراتيجيات التنفيذ الرئيسية وليس مجرد كونها قائمة شاملة بالأنشطة. ولم يكن الهدف أن تكون شاملة بل أن تقدم إرشادات كافية لفائدة الأغراض المحاسبية اللازمة لإعداد البرنامج والميزانية. ويمكن جعل الطبيعة التوضيحية للقائمة أكثر وضوحاً من خلال استحداث بعض اللغة لهذا الغرض. كما كرر الرئيس مطالبة وفد اليابان، باسم المجموعة باء، بتلقي تفسيرات محددة بشأن العناصر التي ترغب الوفود الأخرى في إعادة إدخالها.

694. وتوجه وفد الهند بالشكر إلى الوفود الأخرى لما أبدته من مرونة، وذكر أنه سينخرط بشكل بناء في المناقشات من أجل التوصل إلى تعريف متفق عليه. وطلب الوفد توضيحاً حول ما إذا كانت المقصود هو المشاركة في عملية صياغة كاملة والانتهاج من صياغة القرار، وهي عملية يمكن أن تكون صعبة. وفيما يتعلق بقائمة الأنشطة، أحاط الوفد علماً بأنه سيكون من الصعب الانتقاء والاختيار من تلك القائمة، على النحو الذي اقترحه وفد اليابان، حيث كانت كافة الأنشطة جزءاً من العمل المرتبط بالتنمية الذي استفادت منه البلدان النامية. وطلب الوفد أيضاً توضيحاً بشأن السبب الذي دعا نائب الرئيس لأن يقترح أخذ النص من المرفقين ألف وباء وهو النص الذي تمت مناقشته سابقاً، ولكن باستثناء الجملة الثانية: "هذه المبالغ لا تشمل الإيرادات الضائعة نتيجة تخفيض الرسوم". وعلى النحو الذي أوضحته الأمانة العامة، لم تُدرج هذه المبالغ حالياً لأغراض اختبار اقتراح الرئيس السابق ولم تكن أيضاً جزءاً من التعريف الذي قدمه الرئيس السابق. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان سيتم إدراج هذا في الاقتراح المقدم من نائب الرئيس.

695. وأوضح الرئيس أن هذا لم يرد ذكره بوضوح في أي مكان وطلب من وفد الهند مزيداً من التوضيح.

696. وأشار وفد الهند إلى أن تخفيضات الرسوم لم تكن جزءاً من الحسابات التي أجرتها الأمانة عند اختبار التعريف المقترح المنقح من قبل الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية. ولذلك استفسر الوفد عن السبب في عدم ذكر هذا صراحة في الاقتراح الثالث من قبل نائب الرئيس.

697. وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود كينيا والبرازيل والهند. وأوضح أن عدم التوصل إلى اتفاق حول تعريف جديد لن يعني بالضرورة أن التعريف الحالي سيطبق على وثيقة البرنامج والميزانية القادمة.

698. وذكر الرئيس أنه إذا لم يتسن التوصل إلى أي اتفاق لن يكون هناك تفويض للأمانة باستخدام أي تعريف من التعاريف، وبالتالي لن تكون هناك محاسبة لنفقات التنمية. وذكر أن هذا يعد نتيجة ممكنة وبالتالي فإن هناك حاجة لأن يكون واضحاً جداً. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول التعريف الجديد، يتعين إطلاع الأمانة على كيفية حساب نفقات التنمية. ومن شأن التعريف الحالي أن يكون أحد البدائل. وثمة بديل آخر سوف يتمثل في التعريف المنقح الذي كان السبب في انخراط اللجنة بنشاط في التوصل إلى اتفاق.

699. وتوجه وفد كينيا بالشكر إلى وفدي اليابان والمملكة المتحدة لما أبدياه من مرونة. وذكر أن العناصر التي تمنى إعادتها إلى المقترح المنقح هي تلك الواردة في الجزء الثاني من التعريف المقترح المنقح في المرفق باء. وسيكون من المهم أيضاً التمسك بما كان يحقق مباشرة تأثيراً مثل وضع استراتيجيات وسياسات وخطط للملكية الفكرية في البلدان النامية، ووضع الأطر التنظيمية الوطنية التي تعزز وجود نظام متوازن للملكية الفكرية وإرساء أحدث البنى التحتية الوطنية للملكية الفكرية، ووضع نظم دعم لمستخدمي الملكية الفكرية والتدريب وبناء القدرات في البلدان النامية، وتشجيع الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والوصول إلى المعرفة. وأوضح الوفد أن المقصود هو إظهار أن هذه كانت بعض الأنشطة التي سيكون لها أكبر الأثر في بناء القدرات اللازمة في البلدان النامية لتمكين من الانخراط بشكل كامل في نظام الملكية الفكرية. ولم يقصد من هذا أن يكون قائمة شاملة ولكن أن تساهم هذه الأنشطة بأكثر قدر في تحقيق التأثير. وكان المقصود تسجيل 20 في المائة من الأنشطة التي من شأنها أن تؤدي إلى تأثير قدره 80 في المائة.

700. وقال الرئيس إن النقاش الأهم بشأن التنمية سيجري في وقت إعداد البرنامج والميزانية للثلاثية المقبلة. وفي تلك الأثناء، سوف تبحث اللجنة في محتوى مختلف البرامج وأهميتها وتناقشها كذلك.

701. وقال وفد المملكة المتحدة إنه سيكون لزاماً في نهاية المطاف أن يتم العمل للتوصل إلى حل لغوي لتوضيح الطبيعة غير الشاملة لقائمة الأنشطة عن طريق إدخال كلمات مثل "من بين أمور أخرى". وذكر الوفد أيضاً أنه في حالة وجود اتفاق على تعريف منقح في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية، سيتعين على الأمانة استخدام التعريف الحالي. وكان هذا هو التعريف الصالح الذي كان يستخدم حتى هذه اللحظة. وأكد الوفد أنه يوافق على التعريف الحالي إلا أنه كان يشارك على نحو بناء في النقاش للتوصل إلى اتفاق حول تعريف جديد. وذكر أنه كان هناك حينها تعريف أرادت الوفد تحديداً الإبقاء عليه للثلاثية المقبلة حيث كان الجميع يهتمون بالحصول على معلومات دقيقة ومحددة بشأن نفقات التنمية.

702. واقترح الرئيس أن يتم مطالبة نائب الرئيس باستعادة العناصر التوضيحية من المرفق باء وإضافتها إلى اقتراحه حيث أن هذا يعتبر أمراً مهماً لدى بعض الوفود. وذكر وفد كينيا أيضاً أن هذه العناصر أشارت بوضوح إلى الأولويات وكان وفد البرازيل قد أشار إلى أن هذا كان من أهم ما تمنى أن يراه في التعريف مع التوضيح الصريح بأنه ليس قائمة شاملة. ودار النقاش الذي كان لا يزال معلقاً حول المسألة التي أثارها وفد الهند بشأن تخفيضات الرسوم. ومع ذلك، اقترح الرئيس أولاً أن يتم النظر في المقترح المنقح المقدم من نائب الرئيس، والذي من شأنه أن يشمل على العناصر التوضيحية الواردة في المرفق باء.

703. وأكد نائب الرئيس (بولندا) أنه سيقدم نسخة جديدة من التعريف المقترح الذي سيشمل العنصر الأول من اقتراحه الحالي وجزءاً ثانياً من التعريف المنقح المقترح الوارد في المرفق باء. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من معالجة كلمة "مباشرة" وعبارة "من بين أمور أخرى" وطلب نائب الرئيس توضيحاً من الرئيس بشأن الكيفية التي يرغب من خلالها في المضي قدماً.

704. وأكد الرئيس أن النص يجب أن يتضمن عبارة "من بين أمور أخرى" من أجل أن يكون كاملاً ولا ينبغي إدراج كلمة "مباشرة" حيث أن المقترح الأصلي المقدم من نائب الرئيس لم يكن يتضمن كلمة "مباشرة". وسيتم معالجة السؤال الوارد من وفد الهند في وقت لاحق.

705. وأفاد وفد اليابان بأنه بناء على طلب الوفود سيتم إضافة العناصر التوضيحية الواردة من التعريف المقترح المنقح في المرفق باء إلى الاقتراح المنقح المقدم من نائب الرئيس. ومع ذلك، يمكن أيضا أن تثار عناصر أخرى في مرحلة لاحقة. وأكد الوفد أنه مؤيد تماما للتعريف الحالي ولكن لمصلحة المنظمة سيكون من المفضل التوصل إلى اتفاق خلال الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية.

706. وأكد الرئيس أن أي استمرار في العمل باقتراح منقح سيكون بموجب تلك الشروط.

707. وذكر وفد البرازيل أن الاقتراح المنقح المقدم من نائب الرئيس وفقا لما أوضحه الرئيس سيكون نقطة انطلاق جيدة وأساسا جيدا للمناقشات، لأن العناصر التي كان يرغب الوفد في إدراجها ستكون موجودة. وذكر الوفد أنه سيشترك في عملية الموافقة على تعريف جديد، لكنه أضاف أنه لا يتفق مع الخيار الافتراضي بأنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق فإن التعريف الحالي سوف يطبق. ورأى الوفد أن تعريف الوحيد الذي كان نتيجة المشاورات، والحل الوسط الوحيد، هو التعريف المقترح المنقح الوارد في المرفق باء.

708. ووجه الرئيس الشكر إلى وفد البرازيل على بيانه الذي من المقرر تدوينه. وأشار إلى أنه، مع ذلك، يرى أنه لم يكن هناك أي قرار بشأن التعريف الوارد في المرفق باء. ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى توجيه تعليمات صريحة للأمانة لتقديم تفويض واضح. وأكد الرئيس أن التعريف الوارد في المرفق باء كان يمكن أن يكون نتاجا لعملية مشروعة جدا من المشاورات، ولكن لم يتم في الواقع الاتفاق عليه. وذكر الرئيس أيضا أنه، بناء على ذلك، لم يعرف كيف يمكن استخدامه كمرجع.

709. وأكد وفد اليابان على أنه إذا لم تكن هناك عناصر أخرى يمكن مناقشتها فإنه يوافق على أن يُطلب من نائب الرئيس إعداد اقتراح جديد. وذكر الوفد أنه ينبغي، مع ذلك، حذف كلمة "مباشرة" في الاقتراح الجديد.

710. وأكد الرئيس أن هذا حقا كان رأيه أيضا. وإذا ما ظلت بعض الوفود تواجه مشاكل مع ذلك، يتعين إذن استخدام خطة بديلة بما يعني إما عدم استخدام أي تعريف و/أو استخدام التعريف الحالي و/أو مواصلة عملية التشاور.

711. وذكر وفد كينيا أن كلمة "مباشرة" وردت مرتين في التعريف المنقح المقترح في المرفق باء وأنه قد فهم أن الأولى هي التي سيتم حذفها في حين سوف تبقى الثانية.

712. وأفاد الرئيس بأنه نظرا لأن المناقشات استندت إلى اقتراح نائب الرئيس، فإن الظهور الوحيد لكلمة "مباشرة" في النص كان في الفقرة الأولى. وكانت كلمة "مباشرة" الأخرى جزءاً من النص الذي كان سيُدرج في الاقتراح المنقح المقدم من نائب الرئيس ولم يتم مناقشته من قبل الوفود.

713. وأعرب وفد الهند عن أنه رغبته في إدراج كلمة "مباشرة" في الجزء الأول وكذلك في الجزء الثاني. وذكر الوفد أنه إذا لم يتم ذلك فإن الاقتراح المنقح سيكون غامضا مثل التعريف الحالي أو حتى كما لو لم يكن هناك تعريف.

714. وذكر وفد اليابان أنه على الرغم من عدم إثارة الوفود لأية أسئلة حول كلمة "مباشرة" الثانية على هذا النحو، فقد ذكر الوفد أنه ينبغي حذف كلمة "مباشرة" من القائمة التوضيحية للأنشطة من المرفق باء من أجل الانساق مع الجزء الأول. وفي حال إعادة كل شيء إلى الاقتراح المنقح المقدم من قبل نائب الرئيس، فإنه سيكون عندئذ مجرد نسخة من التعريف المقترح المنقح الذي قدمه الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفد أن هذا لا يمكن أن يكون أساسا للمناقشة.

715. وأوضح الرئيس أنه كان يقصد الحصول على وثيقة عمل لا تكون بأي حال نوعا من وثيقة متفق عليها مسبقا توضح التقدم. وبناء عليه، فمن أجل توفير الشفافية طلب من نائب الرئيس تقديم وثيقة عمل ليتم مناقشتها بما في ذلك العناصر التوضيحية الواردة من المرفق باء وبما في ذلك أيضا كلمة "مباشرة" بين قوسين. وذكر أنه إذا لم يتسن التوصل إلى اتفاق،

سوف تضطر اللجنة إذن إلى اللجوء إلى الخطة باء مع إجراء مناقشة واضحة حول نوع التفويض الذي ينبغي منحه إلى اللجنة والأمانة فيما يتعلق بالمضي قدما في هذه المسألة.

716. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان وأشار إلى أن كلمة "مباشرة" سوف تُعاد وسوف تبحث اللجنة بعد ذلك في التعريف الذي لم تتمكن المجموعة باء والعديد من الوفود الأخرى من الموافقة عليه. وذكر الوفد أنه شارك على نحو بناء في النقاش لأنه اعتقد أن اللجنة سوف تعمل على اقتراح نائب الرئيس وأن الوفد يمكن أن يبدي بعض المرونة عليه. وكان اقتراح نائب الرئيس نقطة انطلاق جيدة والأساس الوحيد للمضي قدما. وفي حالة عودة اللجنة مع ذلك إلى الاقتراح المنقح الذي قدمه الرئيس السابق، لن يتمكن الوفد عندئذ من إظهار أي مرونة إضافية ويمكن أن تتوقف المناقشات على الفور.

717. واتفق الرئيس في الرأي مع وفد المملكة المتحدة وذكر أن نائب الرئيس قد لا يحتاج لأن يعود باقتراح منقح لأن القرار الذي كان أمام اللجنة في الأساس هو اعتماد أو عدم اعتماد الاقتراح الوارد في المرفق باء. وقد ذكرت المجموعة باء أنه يمكنها الموافقة إذا تم محو المرجعين اللذين يشيران إلى كلمة "مباشرة" وإذا تم إدراج عبارة "من بين أمور أخرى" في الفقرة التي سبقت القائمة. وسيكون التعريف هو بالضبط التعريف الوارد في المرفق باء باستثناء المرجعين إلى كلمة "مباشرة" وإضافة عبارة "من بين أمور أخرى" افتراضيا إلى القائمة التوضيحية للأنشطة.

718. وأوضح وفد المملكة المتحدة أن المفهوم هو أكثر ما كان يريد إدخاله. ويمكن أن يكون نص الجملة كالاتي: "من المفهوم أن الأنشطة التالية ينبغي أن تسعى، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق الأثر المذكور أعلاه". وذكر الوفد أنه سيكون منفتحاً أمام أي حل أفضل.

719. وقام الرئيس بتلاوة اقتراح مقدم من الأمانة يعكس فهمها للمناقشات: "من المفهوم أن الأنشطة التالية ينبغي أن تسعى، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق الأثر المذكور أعلاه". وأوجز الرئيس القول بأن هذا كان هو التعريف المطروح على الطاولة. وذكر أنه سيتعين على اللجنة أن تقرر ما إذا كانت ستوافق على وضع تعريف جديد. وأوضح الرئيس كذلك أن الاقتراح الجديد المقدم من نائب الرئيس سيضم أيضا الإشارة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وكان الاقتراح الجديد بالتالي في الأساس هو نفس التعريف الوارد بالمرفق باء، مع استحداث الإشارة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، واستبعاد المرجعين اللذين يشيران إلى كلمة "مباشرة" وإدخال عبارة "من بين أمور أخرى" بعد كلمة "أنشطة" في الجزء الثاني من الفقرة.

720. وأكد وفد البرازيل أن هناك أجزاء من التعريف لا يوافق عليها ولذلك إذا كان سيتم إضافة التغييرات فإن للوفد الحق في العودة بمجرد أن يطلع على المقترح المنقح في مجمله. وذكر الوفد أنه قد يقبل التغييرات المقترحة ويوافق على استبعاد الإشارات إلى كلمة "مباشرة" وإضافة عبارة "من بين أمور أخرى". ورأى أيضا أن الإشارة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كانت ذات مغزى ولكنه رغب في أن يحذف، في النقطة الأولى، الإشارة إلى خفض تكلفة استخدام نظام الملكية الفكرية. وأكد الوفد أنه لا يوافق على هذه الإشارة ولكنه كان على استعداد لقبولها لأن التعريف المنقح المقترح في المرفق باء كانت نتيجة لعملية المشاورات التي اضطر فيها الجميع لتقديم تنازلات. وإذا تقرر حذف الإشارة، فإن الاقتراح المنقح المقدم من نائب الرئيس سيكون أكثر توازنا.

721. وأوجز الرئيس قائلا إن مواقف الوفود كانت واضحة. وأكد من جديد على أن لديه الخطة باء جاهزة والتي تمثل في مواصلة المناقشات حول تعريف جديد. وحث الوفود على التشاور بشأن اقتراح الخطة باء.

722. وأعاد الرئيس القول بأن هناك اقتراحين يجري النظر فيهما: أولها الاقتراح المنقح بشأن تعريف نفقات التنمية الذي تم تعميمه، مع إبداء بعض المرونة في نهاية المطاف بشأن استخدام كلمة "ينبغي" أو كلمة "يعين"، وثانيها الخطة باء. وأوضح

الرئيس أنه يمكن، في نهاية المطاف، وضع جيم يكون من شأنها عدم قول أي شيء وتعني ضمنا عدم الحديث نهائيا عن قضية نفقات التنمية مرة أخرى.

723. وقال وفد كينيا إن الوفود لا تزال تتشاور حول ما إذا كانت الخطة ألف ستكون مجدية. وذكر أنه لا يزال هناك مسائل معلقة ولكن الوفود تتشاور بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها حل هذه المسائل نظرا للحاجة إلى الانتهاء من هذه المسألة على نحو يكون ذا مغزى.

724. وطلب وفد المملكة المتحدة من الرئيس تقديم جدول زمني للمدة التي سوف تستغرقها المشاورات بشأن مسألة نفقات التنمية. ورأى الوفد أنه قد تم إحراز تقدم كبير في الدورة الحالية، ولكنه أعرب عن رغبته في معرفة الجدول الزمني بغية محاولة حل القضايا العالقة. وفي حالة بقاء بعض القضايا العالقة بعد انتهاء الدورة الحالية، رأى الوفد أنه يمكن حل هذه القضايا بحلول الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

725. وأعرب الرئيس عن عزمه المواصلة حتى الساعة السابعة مساءً. وفي هذه الأثناء طلب توزيع الوثيقة التي تتضمن كافة القرارات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية باستثناء القرارات المتعلقة بالبندين العالقين من جدول الأعمال. وأفاد بأن الوثيقة متوفرة بجميع اللغات الست. وأشار الرئيس إلى أن اثنين فقط من القرارات كانت معلقة، وهما القرار بشأن نفقات التنمية والقرار بشأن الحوكمة. ثم طلب من وفود كينيا والبرازيل والهند تقديم توضيح بشأن حالة المشاورات حول تعريف نفقات التنمية.

726. وقال وفد البرازيل إنه كان يقوم بدراسة بديل بالتعاون مع وفد اليابان وإنه أعرب عن رغبته، قبل اتخاذ أي اقتراح، في أن يسأل وفد اليابان عما إذا كان لديه الفرصة لتدارس هذه الفكرة مع زملاء من مجموعته.

727. وقال وفد اليابان إنه، من أجل توفير الشفافية، لا يستطيع أن يقول أي شيء قبل أن يتم وضع فكرة على الطاولة.

728. وسأل الرئيس وفد البرازيل حول ما إذا كان باستطاعته عرض الفكرة المقترحة.

729. وقال وفد البرازيل إنه لم ينو أن يكون المؤيد الوحيد للفكرة لأنها كانت مشتركة بين مجموعة صغيرة. وقال إن الأساس المنطقي لإجراء تغيير صغير في النقطة الأولى كان يتمثل في القدرة على الإنتهاء من وضع التعريف والإشارة إلى مناقشات محددة دارت بالفعل حول النقطة الخاصة بالحد من التكلفة. وقال الوفد إن الفكرة كانت في الأساس تتمثل في وضع عبارة "للحد من تكلفة استخدامه" في الحتام مع تحذير صغير. وقرأ الوفد ما نصه: "تمكين البلدان النامية من الاستفادة من نظام الملكية الفكرية، لتوفير حماية أفضل للاختراعات والإبداعات في جميع أنحاء العالم وفقا للمعايير المطبقة في الهيئات المختصة، للحد من تكلفة استخدامه"، وقال الوفد إن هذا أشار إلى المناقشات التي جرت بالفعل في هيئات مثل الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

730. وسأل الرئيس وفد اليابان عما إذا كان قادرا الآن على الرد بأن الفكرة قد تم تقديمها رسميا إلى المجموعة.

731. وقال وفد اليابان إن المداخلة التي أدلى بها وفد البرازيل تعني أن وفد البرازيل لا يستطيع أن يقبل الصيغة الحالية لاقتراح نائب الرئيس على النحو الذي عليه. وبالنظر إلى موقف المجموعة بآء الذي كان قد ذكره الوفد بوضوح من قبل في مداخلة، فإنه يمكن أن يقبل الصيغة الحالية الواردة في اقتراح نائب الرئيس على النحو التي عليه ولكن لن يقبل التغييرات الجوهرية التي ذهبت أبعد من ذلك.

732. وقال الرئيس إن ما سيفعله في هذه المرحلة هو توجيه الشكر للوفود على جهودهم واللجوء للخطة بآء. وقال إن الخطة بآء كانت قرارا واضحا جدا تلاه فيما قبل وسيتلوه مرة أخرى.

733. وقال وفد كينيا إنه، بالنظر إلى أن القضية المتبقية المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال كانت فعلا مسألة تخص إحدى العبارات، فإنه يعتقد أنه ربما بدلا من تأجيلها إلى لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، قد يكون من الممكن دراسة آليات تتيح للجنة البرنامج والميزانية إحالتها إلى الجمعية العامة. وإذا تعذر هذا، فيمكن إعادتها إلى لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. ورأى الوفد أنه، نظرا لكونها مسألة ثانوية نسبيا وصغيرة، ونظرا للروح المتضاربة التي أبدتها لجنة البرنامج والميزانية في ذلك الأسبوع، يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تحجي الفائدة وتعرف ما إذا كان بوسعها محاولة التغلب على هذه المشكلة القائمة منذ أمد طويل خلال هذا العام الحالي، للجمعية العامة.

734. وقال الرئيس إنه يعتقد أن جميع الوفود مستعدة لهذا وسأل وفد كينيا عما إذا كان لديه أي اقتراح محدد بشأن الكيفية التي يمكن أن يتم بها هذا نظرا لأن دورة لجنة البرنامج والميزانية كانت على وشك الانتهاء. وقال إن القرار كان لابد أن يصدر من لجنة البرنامج والميزانية أو من الجمعية العامة. وقال إنه لا يعرف ما إذا كان الوفد يرغب في إرسال القرار إلى الجمعية العامة، أو نوع الآلية التي كان يود الوفد اقتراحها.

735. ورد وفد كينيا قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية ربما لم تتمكن من ملاحظة التقدم الذي تم إحرازه بشأن هذا البند تحديدا ولم تستطع إحالة القضية إلى الجمعية العامة لكي تنتهي منها. وبالإشارة إلى ما تم إحرازه من تقدم، لن تفقد لجنة البرنامج والميزانية على الأقل ما حققته من تقدم خلال هذه الدورة تحديدا. ورأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها معرفة ما إذا كان بوسعها الانتهاء من هذه المسألة علما بأنها مسألة ملتبسة نتجت من بعض القرارات التي تم اتخاذها في الماضي. وقال الوفد إنها بذلك تعد مسألة تتمثل في الإحاطة بالتقدم الذي تم إحرازه ومطالبة الجمعية العامة بالانتهاء من المسألة، أو التوصل إلى شيء قريب من ذلك.

736. وقال الرئيس إنه يرى أن هذا من شأنه أن يتعارض تحديدا مع تفويض الجمعية العامة الخاص بعدم إعادة أي شيء إليها. وقال إن جميع الوفود شعرت بأنها كانت قريبة جدا ولكن وقت لجنة البرنامج والميزانية كان قد أوشك على النفاذ ولم تتمكن من إيجاد وقت. وقال إنه لا يرى أي مؤشر قريب جدا يدل على الانتهاء.

737. وقال وفد الهند إنه يتفق مع وفد كينيا في الاعتقاد بأنه نظرا لأن لجنة البرنامج والميزانية كانت قريبة جدا من انعقاد الجمعية العامة، إلا أنها مُنعت من قبل رئيس الجمعية العامة أن تحيل عددا من البنود من اللجان إلى الجمعية العامة، نظرا لوجود الكثير من بنود جدول الأعمال بالفعل هناك، بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وعندما أبدت جميع الوفود رغبتها في تحقيق بعض النتائج، كان يتعين على لجنة البرنامج والميزانية أن توصي للجمعية العامة بإنهاء هذه المناقشة أخيرا واعتماد تعريف منقح. وأضاف أن الجمعية العامة سوف تستفيد أيضا من وجود وفود من العواصم وربما أولئك الذين كانوا يتعاملون مباشرة مع مكاتب الملكية الفكرية، وهو ما يمكن أن يكون مفيدا. والآن، لا يوجد في لجنة البرنامج والميزانية سوى عدد قليل من الوفود ممن لديهم هذا الرأي أو التوجيه. وقد يكون هذا شيئا يمكن تناوله بالدراسة في الجمعية العامة، ولن يكون غير مألوف نظرا لأن بعض اللجان الأخرى قد أرسلت أيضا بنود جدول أعمال ذات أهمية حقيقية للجمعية العامة. ويمكن للدول الأعضاء إحالة المسائل إلى الجمعية العامة. ووفقا لما فهمه، ليس هناك حاجة لأن يعترض رئيس الجمعية العامة على أي من قرارات الجمعية، أي أن لجنة البرنامج والميزانية يمكن أن تحيل ذلك إلى الجمعية العامة.

738. وقال وفد الجمهورية التشيكية إنه شعر أن هذا كان قضية تخص بوضوح لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن خشيته من أنه بعد الصيف ومع قدوم لجنة البرنامج والميزانية مباشرة في بداية شهر سبتمبر، لن يكون لدى الجميع فرصة للاطلاع على جدول أعمال الجمعية العامة الذي كان بالفعل كاملا تماما. وأعرب الوفد عن رغبته الشديدة في أن يلتزم بالتوجيهات الصادرة عن رئيس الجمعية العامة بعدم إرهاب الجمعية العامة. وأضاف أنه عندما قامت لجنة البرنامج والميزانية بإحالة هذه القضية إلى الجمعية العامة في المرة الأخيرة، تحدثت الجمعية مرارا وتكرارا، وأن نفس الأشخاص هم من تحدثوا وتفاوضوا في الجمعية العامة، وأن الجمعية العامة قد أعادت القضية إلى لجنة البرنامج والميزانية. ومن وجهة نظر الوفد، إذا لم تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من الموافقة على ما كان يجري اقتراحه، يمكنها أن تراقب التقدم وتواصل النقاش في لجنة البرنامج والميزانية.

واستعرض الوفد سريعا ما كان قد اقترحه وفد البرازيل. ووجه الشكر إلى وفد البرازيل لمحاولته التوصل إلى اقتراح شعر بأنه قد يكون عمليا، ولكن كان على الوفد أن يقول، بالنسبة للوفد، إنه قد تسبب في حدوث ارتباك أكثر من إضافة بعض الوضوح، وتوقع أنه يجب عليه أن يكون على دراية بالمعايير التي وضعتها الجهات المختصة وهلم جرا وهكذا دواليك. وأعرب الوفد عن خشيته من أنه، في الساعة 6:45 من مساء اليوم الأخير للجنة البرنامج والميزانية، لم يكن في موقف يسمح له في تلك المرحلة بتحديد ما إذا كان الاقتراح عمليا أم لا.

739. وأعرب وفد اليابان عن رغبته في التأكيد على مبدأ ضرورة عدم تقديم اعتبارات لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة. وبالنظر إلى الوقت الحالي وأن لجنة البرنامج والميزانية كان لا يزال لديها جدول أعمال آخر مهم ينبغي معالجته، رأى الوفد أن من الحكمة أن يوافق على الخطة باء التي أعدها الرئيس.

740. وأعرب وفد ألمانيا عن تضامنه مع المجموعة باء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وفي رأي الوفد، فقد أبدت المجموعة باء أكبر قدر ممكن من المرونة، وفقا لما صرح به الرئيس، لعدة أسباب. ورأى الوفد أنه ينبغي على لجنة البرنامج والميزانية الانتقال إلى الخطة باء، مما يعني أنه سيتعين على لجنة البرنامج والميزانية التعامل مع هذه القضية.

741. وقال وفد البرازيل إنه لا يرغب في التطرق مرة أخرى إلى الحجج التي طرحها ببلاغة وفد الهند. ومع ذلك، رأى أن لجنة البرنامج والميزانية كانت قريبة ولم ير أي سبب لعدم التأجيل. وكما قال وفد الجمهورية التشيكية، لم يكن لدى لجنة البرنامج والميزانية الوقت الكافي. ورأى الوفد أنه ربما بمزيد من بعض الوقت سيكون من الممكن شرح الكيفية التي تتطور بها الإضافة الجديدة. وقال إن هذا قد يكون كافيا لأنه، على الأقل عندما تحدث في مجموعة صغيرة، فقد أوضح ضرورة عدم تناول هذه المناقشة هنا حول التفاصيل المتعلقة بالمكان الذي سوف تطبق فيه أو نوع خفض النفقات الذي سيكون قابلا للتطبيق. وإذا كانت هذه المناقشة قد جرت بالفعل في بعض المجموعات، فقد كان هذا كافيا. ولم يشأ الوفد الخوض في التفاصيل، أولا لأن كافة التفاصيل لم تكن معلومة في الوقت الحالي، وثانيا لأن هذا كان يمكن أن يتم من خلال مناقشة صغيرة لانتهاه من وضع هذا التعريف. ولذلك لم ير الوفد أي سبب يحول دون إذعان لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة.

742. ورأى وفد جمهورية إيران الإسلامية أنه من الضروري حل هذه المشكلة القائمة منذ أمد طويل قبل موعد لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وكما ذكر من قبل، كان من الصعب على الوفد الموافقة على أي برنامج وميزانية مع وجود ما يسمى التعريف الحالي لنفقات التنمية. وقال الوفد، مثلما قالت الوفود الأخرى، إن الآلية الوحيدة هي الجمعية العامة. ورأى الوفد أنه سيكون من الأفضل تأجيل هذه المسألة، كملاذ أخير، إلى الجمعية العامة لإيجاد حل لها.

743. وقال وفد المملكة المتحدة إنه لن يكون مفاجأة للرئيس أو أي وفد في القاعة أنه كان يعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية لديها تفويض من الجمعية العامة، وأن لجنة البرنامج والميزانية لديها من الخبرة ما يسمح لها بالتوصل إلى تعريف بشأن نفقات التنمية. ولذلك، ينبغي لهذا القرار وهذه المناقشة أن يحدثا في هذه اللجنة. وكانت لجنة البرنامج والميزانية قريبة جدا وكان الوفد يتطلع إلى إقرار التعريف في لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، وهي لجنة البرنامج والميزانية رقم 23.

744. وذكر وفد الجزائر أن لجنة البرنامج والميزانية تم تكليفها من قبل الجمعية العامة بأن تنظر في هذه المسألة، وأنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية أن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. ورأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية كانت تناقش مسألة غير وجيهة، لأنه سيتم مناقشتها مرة أخرى في الجمعية العامة. وسيتم إرسالها لتقائما إلى الجمعية العامة وسيتم النظر فيها. وبالتالي لم يفهم الوفد لماذا كانت الوفود تعارض ذلك. لأن ذلك أمر تلقائي. وكانت الجمعية العامة قد طلبت من لجنة البرنامج والميزانية أن تنظر في هذا وأن ترفع تقريرا إليها. فإن تلك المسألة ستُرفع إلى الجمعية العامة.

745. وقال الرئيس إنه سيقراً الخطة باء لأنها كانت تتماشى كثيرا مع ما قيل، وقد تقوم لجنة البرنامج والميزانية بإجراء بعض التعديلات على الفقرة فيما يتصل بهذه المسألة. وقال إن لجنة البرنامج والميزانية قد تصنف، على نحو إيجابي للغاية، العنصر الأول إذا كانت ترغب في تحسينه. وقرأ الرئيس ما يلي: "إن لجنة البرنامج والميزانية (1) واصلت المناقشات حول التعريف

الجديد للتنمية والنفقات في سياق البرنامج والميزانية (2) وقررت (في هذه النقطة، قال الرئيس إنه بصدد تغيير ترتيب ما كُتب هنا) أن تواصل المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة". ثم قال إن هناك اثنين أو ثلاثة خيارات. كان أحدها عدم قول أي شيء عما سوف تطبقه الأمانة، في حال لم تصل لجنة البرنامج والميزانية إلى اتفاق. والخيار الآخر هو أنه لن يكون هناك تعريف لنفقات التنمية سيطبق على إعداد البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016. ويفيد الخيار الثالث بأن التعريف الحالي سيطبق على البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 لأن لجنة البرنامج والميزانية يجب أن تكون واضحة بشأن ما ينبغي تكليف الأمانة بالقيام به فيما يتعلق بهذه المشكلة إذا لم تكن لجنة البرنامج والميزانية قادرة على حلها. وأضاف الرئيس أنه، فيما يخص الفقرة الفرعية (ج)، كان قد اقترح أن يكون كل تعريف من تعريف نفقات التنمية بندا من بنود جدول الأعمال للدورة الـ 23 للجنة البرنامج والميزانية. وطلب الرئيس توزيع مشروع القرار، بحيث تتمكن الوفود من بحثه وبما يمكن لجنة البرنامج والميزانية من التركيز على هذا فقط، وهو، كيف يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة.

746. وبعد توزيع مشروع القرار، اقترح الرئيس أنه، بالنسبة لبند نفقات التنمية، يجب عليه إعداد تقرير من الرئيس لأن ما اعتقد أنه يمكن أن يكون الخطأ باء سيتطلب اتخاذ بعض القرارات بشأن مواصلة المناقشات في لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، ولكنه كان قد سمع أيضا بوضوح إلى بعض الوفود تقول إن هذه المسألة يجب أن تُرفع إلى الجمعية العامة. ونظرا لأن الرئيس لم ير إمكانية للوصول إلى إجماع والتوصل إلى اتفاق، اقترح أن يكون نص الرئيس على النحو التالي: "واصلت لجنة البرنامج والميزانية المناقشات حول تعريف جديد لنفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية. وبالرغم من وجود مشاركة البناء وبعض التقدم، لم يتم التوصل إلى قرار. واقترحت بعض الوفود ضرورة مواصلة المناقشة في الجمعية العامة المقبلة، ولكن اقترحت جميع الوفود مواصلة المناقشات في الدورة الـ 23 للجنة البرنامج والميزانية". وقال إن هذا سيكون هو تقرير الرئيس وسيشكل جزءاً من الوثيقة التي سترسلها لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة. ولم يعتقد الرئيس أنه سيفتح الباب للمناقشات نظرا لعدم وجود إمكانية لاتخاذ قرار.

747. وقال وفد الجزائر إنه، نظرا لواقعية الأمر، لم يكن هناك شيء يقال. وقال إنه كان يرغب فقط في إضافة إشارة مرجعية إلى القرار الخاص الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، والذي ورد في الفقرة 10 من الوثيقة WO/GA/43/22. وأراد الوفد إضافة هذه الإشارة الخاصة إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة حول هذه المسألة لأن الجمعية العامة قد طلبت من لجنة البرنامج والميزانية مناقشتها، ورأى الوفد أنه من الإنصاف إضافة إشارة إلى ذلك القرار.

748. وقال الرئيس إن لجنة البرنامج والميزانية لديها تفويض من الجمعية العامة. وكانت هناك مشاركة بناءة ولم يتم التوصل إلى قرار. ورأى عدم وجود مشكلة في إدخال الاقتراح الذي قدمه وفد الجزائر. وأضاف أنه كان يتحمل المسؤولية الكاملة وكان يحاول أن يكون واقعيا في تلخيص المناقشة. وتوجه بالشكر إلى جميع الوفود على مشاركتهم البناءة وقال إنه يأمل أن تتوصل لجنة البرنامج والميزانية إلى قرار عندما تعالج هذه القضية في المرة القادمة. ووفقا لذلك، شجع الوفود على مواصلة المشاورات وعدم الانتظار للجنة البرنامج والميزانية القادمة، لأنه إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية القادمة يمكن أن تبدأ باتفاق، فإن هذا يمكن فقط إقراره. ولذلك أعرب عن رغبته في تشجيع الحوار المستمر.

749. ملخص الرئيس: إن لجنة البرنامج والميزانية، استنادا إلى الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة لليوبو في دورتها الثالثة والأربعين (الوثيقة WO/GA/43/21)، قد شرعت في مناقشات بتأه، ورغم عدم التوصل إلى أي قرار فقد أحرز بعض التقدم في هذا الشأن. واستندت المناقشات إلى مرفقات الوثيقة WO/GA/43/21 واقتراح نائب الرئيس بدمج عناصر التعريف الواردة في تلك المرفقات. وللمناقشات المقبلة أن تأخذ في الحسبان الاقتراحات السابقة والنصوص المعممة والأفكار والمقترحات التي طرحت خلال الجلسة العامة.

البند 23 تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني اليوبو الحالية

750. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/13.

751. وأبلغ الرئيس الجلسة أن هذه الوثيقة قدمت معلومات تحديثية حول "مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية" منذ تقديم التقرير السابق في سبتمبر 2013.

752. وذكرت الأمانة أن هذا كان تقريراً سنوياً قياسياً قدم معلومات عن التقدم الذي تم إحرازه في المشروع. وقد شارف أمن المحيط الخارجي والجوانب الأمنية الأخرى المرتبطة بهذا المشروع على الانتهاء. وأشارت الأمانة إلى أن المشروع يتم تمويل مشترك مع البلد المضيف وأعرب عن امتنانه لهذا. وذكرت الأمانة أن المشروع كان ضمن حدود الميزانية وأعربت عن أملها بأن يكتمل بحلول نهاية من كل 2014.

753. وتوجه وفد المكسيك بالشكر إلى الأمانة وأعرب عن رغبته في الإشارة بشكل خاص إلى أن المشروع كان على وشك الانتهاء وأعرب عن أملها في أن ينتهي في الواقع بنجاح ضمن حدود الميزانية التي وافقت عليها واعتمدها الدول الأعضاء. وسوف يراقب الوفد نشر التقرير النهائي بمجرد الانتهاء من المشروع. وأعرب الوفد عن أملها أيضاً في أن يتم تعلم الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع. ومن شأن هذه الدروس أن تشمل، ولكنها لا تقتصر على، كيفية تحقيق أفضل إدارة للمشاريع من هذا النوع. وأعرب عن أملها أن يتسنى تقديم تقرير مرة أخرى إلى لجنة البرنامج والميزانية، كما حدث في الدورة الـ 18 للجنة البرنامج والميزانية، بشأن الجوانب التقنية والجوانب الأخرى التي لم يتم الاطلاع عليها في البداية، والتي أدت إلى إجراء بعض التعديلات الكبيرة جداً في مسار تنفيذ المشروع.

754. وأكدت الأمانة أنه سيتم توزيع هذه المعلومات على الفقرات المتعلقة بالدروس المستفادة من تنفيذ المشروع في التقرير النهائي حول المشروع بمجرد الانتهاء منه، لا سيما أن هذا كان جهداً مشتركاً مع البلد المضيف.

755. وعرض الرئيس فقرة القرار المقترحة لهذا البند من جدول الأعمال الذي تم اعتماده.

756. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية (الوثيقة WO/PBC/22/13).

البند 24 تقرير مرحلي عن مشروعات البناء

757. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/14.

758. وأشارت الأمانة في تقديمها للتقرير المرحلي إلى أن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة شمل القاعة الجديدة في حد ذاتها (إلى جانب مقصورات الترجمة وغرفة التحكم السمعي والبصري)، التي عُقدت بها دورة لجنة البرنامج والميزانية، بالإضافة إلى غيرها من المناطق التالية: مركز الوصول الجديد إلى مجمع الويبو (مفتوح منذ 4 أغسطس 2014) وردده مبنى أرباد بوكش وسلسلة من قاعات الاجتماعات الصغيرة الجديدة في الطابق الأوسط لمبنى أرباد بوكش وعدة مناطق تم تجديدها في الطابق السفلي (قيد الاستخدام بالفعل). ومن المقرر أن يكتمل البهو الكائن أسفل القاعة الجديدة مباشرة في الوقت المحدد لفائدة الجمعيات: ويشمل غرفة صحافة وصالة إنترنت ومنضدة للوثائق إضافة إلى المرافق ذات الصلة لخدمة الاجتماعات. وأوضحت الأمانة العامة أنها تمكنت من التوصل إلى إغلاق ودي ونهائي مع المقاول العام الرسمي في 26 أغسطس عام 2014، على أساس اتفاقات الفسخ الودي للعقود الأولية المبرمة مع هذا المقاول التي تم التوصل إليها في يوليو عام 2012، وأن هذا الإغلاق النهائي تحقق دون الحاجة إلى اللجوء إلى آليات قانونية أو آليات لحل النزاع. ونتيجة لذلك، احتفظت الويبو بأموال كافية لتغطية تكاليف أعمال الاستبدال للمبنى الجديد، وكان المقاول العام السابق قد سدد للويبو الرصيد النهائي المستحق على مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وتضمن التقرير المرحلي عن مشروع البناء الجديد التفاصيل التنفيذية لكل من أعمال التصحيح أو الأعمال المتعلقة بوضع اللمسات النهائية التي اكتملت منذ سبتمبر 2013، وللأعمال المتبقية التي يتعين القيام به حتى نهاية عام 2015. وتضمن التقرير المرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة التفاصيل التنفيذية لكل من الأعمال المنجزة بالفعل والأعمال المتبقية التي يتعين الانتهاء منها. وأوضحت الأمانة أنه كانت هناك حاجة إلى مبلغ يصل إلى 400000 فرنك سويسري من أجل استكمال البنود المتبقية لمشروع البناء الجديد الذي كان من المتوقع تغطيته في البداية من

خلال غرامة التأخير التي سددها المقاول العام السابق والمعروفة بأنها "إيرادات متنوعة". وفيما يتعلق الميزانية والوضع المالي لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة في نهاية شهر يوليو عام 2014، بقي مستوى الإنفاق ضمن إجمالي مظلروف الميزانية المنقحة وقدره 72.7 مليون فرنك سويسري على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في عام 2011. ونظرا لأن المشروع كان على وشك الانتهاء، فإن إغلاق جميع الحسابات التي تضم أكثر من 70 مقاولا بدأ يبين احتمال الحاجة إلى أموال إضافية من أجل تغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن ثلاثة عوامل رئيسية: (أ) فيما يتعلق بعدة عقود تقوم على مسح الكمية، أوضح بعض المقاولين أن الكميات الفعلية المستخدمة لعدد من المواد كانت أكبر بكثير، وتصل إلى 40 في المائة أكثر، مما كان متوقعا في الأصل عندما قدموا عروضهم الأولية بين عامي 2010 و 2012. (ب) التأخيرات الناجمة عن عدم كفاية التنسيق بين التخصصات من قبل مختلف الشركات المهنية في الموقع. (ج) واجهت بعض الشركات صعوبات في الاستجابة بطريقة مرنة ومنسقة وفي الوقت المناسب للمطالب المفروضة عليهم، مما تسبب في حدوث تأخيرات إضافية في الجدول الزمني للأعمال في الموقع (كان هذا إلى حد كبير يعود إلى أن هذه الشركات قد اضطلعت بالتزامات في أماكن أخرى، نظرا لأنها لم تتوقع الحاجة إلى البقاء في الموقع إلى ما بعد ربيع عام 2014). ونتيجة لذلك، تم تقديم طلب إلى لجنة البرنامج والميزانية للحصول على تمويل إضافي يصل إلى 2.5 مليون فرنك سويسري من أجل إغلاق كافة الحسابات بحلول عام 2015. وأفادت الأمانة بأنه، وفقا للمؤشرات المرجعية المتاحة لمشاريع البناء الكبرى ذات الطبيعة والنطاق المشابهين، لم يكن من غير المعتاد في وقت الإغلاق وجود ميزانية تكميلية بنسبة 3 إلى 5 في المائة تقريبا من الميزانية المعتمدة في البداية. وكان مبلغ 2.5 مليون فرنك سويسري الذي تم طلبه يمثل زيادة قدرها حوالي 3.44 في المائة فوق إجمالي مظلروف الميزانية المنقحة المعتمدة لعام 2011 البالغ 72.7 مليون فرنك سويسري. وأكدت الأمانة أنها سوف تراجع بعناية جميع الحسابات مع المقاولين مع إيلاء العناية الواجبة للنقاط المذكورة أعلاه، ولا سيما من أجل تحديد حصة المسؤوليات بين مختلف المقاولين والمهندسين المعماريين والمهندسين والتقاسم المترتب على ذلك للتكاليف الإضافية بينهم سواء لجزء منها أو كلها. وسوف تبذل الأمانة قصارى جهدها للحد قدر الإمكان من للاستغلال المطلوب للموارد الإضافية اللازمة. وسوف تقدم الأمانة تقريرا إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات بنتائج مراجعتها والدروس المستفادة وحالة الحسابات الختامية. واختتمت الأمانة بتوضيح أنه، عند أخذ المشروعين معا وعند النظر في الوفورات التي تم تسليمها في عام 2012، فضلا عن غرامة التأخير التي عادت على "الإيرادات المتنوعة"، أظهرت الاحتياجات الناتجة للموارد زيادة إجمالية مقدرة لكلا المشروعين بلغت حوالي 675000 فرنك سويسري، على النحو المبين في الجدول المرفق بالوثيقة WO/PBC/22/14.

759. وتوجه وفد المكسيك بالشكر إلى الأمانة على عرضها للتقرير المرحلي عن كلا المشروعين. وأحاط علما بالتحديث الذي أضيف بشأن المفاوضات التي تجرئها الأمانة مع المقاول العام السابق، والتي اختتمت بالإغلاق النهائي لكلا المشروعين. وأحاط الوفد علما أيضا بالأسباب التي أدت إلى التأخيرات وإلى الوضع الحالي لميزانية مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، وأشار إلى أن مشاريع البناء غالبا ما تتعرض لمخاطر تجاوز التكاليف، على الرغم من الجهود التي تبذل للإبقاء عليها داخل حدود مظلروف الميزانية، ولا سيما لمشاريع بحجم مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وأدرك الوفد أنه كان من الصعب، في ظل ظروف تنفيذ المشروع، تجنب مثل هذا التجاوز للتكلفة. وذكر أنه أحاط علما على نحو دقيق بالطلب المقدم من الأمانة العامة للحصول على موافقة على مبلغ يصل إلى 2.5 مليون فرنك سويسري من أجل إغلاق الحسابات، وأن هذه الأموال سيتم سحبها من الاحتياطات. وناشد الوفد الأمانة بأن تفعل كل ما بوسعها لحماية مصالح المنظمة وسحب أقل قدر ممكن من الاحتياطات. واختتم الوفد بأنه يتطلع إلى إجراء مناقشة بناء وأكثر شمولاً في المستقبل للدروس المستفادة من التجربة المكتسبة من مشاريع البناء الحالية.

760. وتلا الرئيس القرار المقترح فيما يتعلق بالبند 24 من جدول الأعمال. ولم تكن هناك تعليقات وتم اعتماد القرار.

761. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وفي الاتحادات، كلا فيما يعنيه، بما يلي:

"1" الإحاطة علماً بمضمون التقرير المرحلي عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة (الوثيقة WO/PBC/22/14)؛

"2" والموافقة على اقتراح التصريح بتخصيص مبلغ أقصاه 400 000 فرنك سويسري لصالح مشروع البناء الجديد (الفقرات من 10 إلى 15 من الوثيقة WO/PBC/22/14)؛

"3" والموافقة على اقتراح التصريح بتخصيص مبلغ أقصاه 2 500 000 فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية لصالح مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة (الفقرات من 16 إلى 21 من الوثيقة WO/PBC/22/14).

البند 25 تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية

762. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/15.

763. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

764. وقدمت الأمانة التقرير المرحلي التالي. وتمت الموافقة على محفظة مشاريع التخطيط المركزي للموارد من قبل الدول الأعضاء في سبتمبر 2010. وقد شملت تنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط المركزي للموارد غطى كافة مجالات التنظيم والإدارة، ولا سيما بالتركيز على تحسين الكفاءة والإنتاجية وتوجيه الخدمة للعمليات الإدارية والتنظيمية للويبو. وأوضحت الأمانة أن الدعم لنهج إدارة الويبو القائم على النتائج كان المحور الأساسي لتنفيذ محفظة التخطيط المركزي للموارد والمحرك لكافة المشاريع طوال فترة التنفيذ. وأضافت الأمانة أن محفظة التخطيط المركزي للموارد سعت إلى تحسين نوعية المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والإدارة. وشمل أحد هذه التحسينات التعزيزات التي أدخلت على تقرير أداء البرنامج الذي تم عرضه على الدول الأعضاء للنظر فيه في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم لتحسين نوعية المعلومات المقدمة وشجعوا على مواصلة تقديم هذه النوعية من المعلومات. وتعلقت التحسينات الأخرى التي تمت في المعلومات المقدمة بنوعية وضع الميزانية القائمة على النتائج وإعداد التقارير، وقد أصبح هذا ممكناً من خلال استخدام محفظة التخطيط المركزي للموارد. وأوضحت الأمانة أن التقرير الحالي يكمل التقرير الذي تم تقديمه في سبتمبر من العام الماضي. وتضمنت بعض الإنجازات التي حققتها محفظة التخطيط المركزي للموارد ترقية النظم المالية والموارد البشرية الجديدة والتشغيل الناجح لنظام الرواتب، بالإضافة إلى تطوير ونشر قدرات ذكاء الأعمال. وأوضحت الأمانة أن التخطيط المركزي للموارد احتاج إلى جمع الكثير من البيانات ولكن القدرة على تقديم معلومات مهيكلية على نحو جيد للغاية إلى كل من الإدارة وكذلك أصحاب المصلحة هي التي جعلت التخطيط المركزي للموارد أمراً مثيراً للاهتمام ومفيداً. وكانت هذه منطقة تحظى بتركيز خاص. وقد تم نشر تطبيق تخطيط الثنائية بما يوفر الدعم للميزانية التي تم مراجعتها والموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء العام الماضي. وكذلك تم نشر تطبيقات تخطيط العمل والتي ضمنت أن يتوافق العمل الذي قامت به البرامج من حيث التخطيط والتنفيذ مع النتائج والمؤشرات التي كان لا بد من تحقيقها. وأضافت الأمانة أن هناك عملية رسمية لمراجعة خطط العمل هذه والموافقة عليها من قبل المدير التنفيذي. وفي فترة الثنائية الحالية، سيتم نشر أدوات مراقبة التنفيذ حتى يتسنى التركيز على إجراء تقييم أفضل للتقدم المحرز نحو تحقيق النتائج ومؤشرات الأداء. وطبقاً لأفضل الممارسات المتبعة في إدارة المشاريع، وفي الوقت الذي كانت محفظة التخطيط المركزي للموارد قد اقترحت على الدول الأعضاء، تم اقتراح إجراء عملية تحقق مستقل للمحفظة وثبتت منها في منتصف عملية التنفيذ. تم بالفعل إجراء هذا وقدم الاستشاريون والقادة في مجال تنفيذ التخطيط المركزي للموارد عدداً من التوصيات المفيدة للغاية. وفي الاجتماع الأخير الذي عقد في سبتمبر 2013، عندما تم تقديم التقرير المرحلي الأخير إلى لجنة البرنامج والميزانية، طلب وفد واحد على الأقل من الأمانة مشاركة نتائج هذا التحقق والتثبت المستقل. وبناء عليه، أوضحت الأمانة أنها أرفقت التوصيات بالتقرير وأنه قد تم تنفيذها بالفعل. وأضافت الأمانة أنه أثناء محفظة التخطيط المركزي للموارد تم تحديد فرص جديدة، بما في ذلك استحداث أداة لإدارة المخاطر في المؤسسات لدعم التقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ إدارة المخاطر وتعزيز الضوابط. وأضافت الأمانة أنه ليس من قبيل الاستدامة محاولة القيام بذلك دون استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في المدى الطويل. وبناء عليه، تم اختيار إحدى الأدوات وسيتم نشرها خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأوضحت الأمانة أيضاً أنه: (أ) خلال عام 2015، سوف يتم ترقية نظم الموارد البشرية والنظم المالية إلى أحدث الإصدارات من أجل السماح للويبو بالاستفادة من كافة الخصائص والفرص المتاحة في هذه المنتجات الجديدة؛ (ب) كان

يجري مراقبة استخدام الميزانية عن كثب. وتم تعزيز الحوكمة وفقاً للتوصيات المختلفة للتحقق والتثبت المستقل وكان استخدام الميزانية يتناسب مع تحقيق التقدم والهدف. وفي نهاية مايو، تم إنفاق ما يقرب من 12 مليون فرنك سويسري من الميزانية الإجمالية البالغة 25 مليون فرنك سويسري التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وقد أثر التأخير البسيط في نشر الموارد البشرية على المشاريع الأخرى ذات الصلة، مما أدى إلى تمديد الجدول الزمني لمحفظة المشاريع مع عدم حدوث تغيير على الميزانية العامة التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أيضاً أنه عند تحديد جداول زمنية، كانت القدرة على تقديم وإتاحة الفرق المسؤولة عن العمليات التجارية المختلفة عوامل رئيسية بحيث تكون قادرة على استيعاب واحتواء التغييرات المتضمنة في العملية.

765. وأوضح وفد كندا أن الفقرة 24 (استخدام الميزانية) أظهرت أن مبلغ 16.4 مليون فرنك سويسري قد استخدم، في حين أن الأمانة قد ذكرت للتورقما قدره 12 مليون فرنك سويسري، مما يعني أن مبلغ الأربعة ملايين فرنك سويسري قد تم تكبده في النفقات في شهر واحد. وطلب الوفد من الأمانة تأكيد أنه على الرغم من التأخير، سيتم احترام الميزانية.

766. وردا على الأسئلة التي أثارها وفد كندا، أكدت الأمانة أن الميزانية الواردة في التقرير بلغت 12 مليون فرنك سويسري في 31 مايو 2014، وأن مبلغ الـ 16 مليون فرنك سويسري كان هو النفقات المقدرة مع نهاية عام 2014. وأكدت الأمانة أيضاً أن ظروف الميزانية الإجمالية سيبقى عند 25 مليون فرنك سويسري، على النحو الذي أقرته الدول الأعضاء في عام 2010، حتى مع الجدول الزمني الموسع المتوقع.

767. ونظراً لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار المقترحة التي تم اعتمادها.

768. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي الخاص بتنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية (الوثيقة WO/PBC/22/15).

البند 26 تقرير مرحلي عن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

769. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/18.

770. وأوضح الرئيس أن الوثيقة WO/PBC/22/18 قدمت تحديثاً حول التقدم الذي تم إحرازه في مشروع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بالوضع الذي تم عرضه على لجنة البرنامج والميزانية السابقة في سبتمبر 2013. ودعا الأمانة إلى تقديم هذا التقرير المرحلي.

771. وذكرت الأمانة بأنه في سلسلة الاجتماعات التاسعة والأربعين (26 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2011) وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو على اقتراح استثمار رأس المال لتمويل بعض أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوثيقة WO/PBC/18/13)، بما في ذلك ما يلي: المرافق ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقاءة المؤتمرات الجديدة وغرف اجتماعاتها الملحقة وغرف الاجتماعات الأخرى في مباني الويبو، واستبدال البدال الهاتفي نورتل ميريدان القديم، واستبدال أجهزة الكمبيوتر المكتبية. وفي دورتها الـ 21 (9-13 سبتمبر 2013) تم إطلاع لجنة البرنامج والميزانية على آخر مستجدات التقدم المحرز في هذا المشروع (الوثيقة WO/PBC/21/14). وزود التقرير الحالي الدول الأعضاء بمعلومات تكميلية للتقرير المرحلي المقدم إلى جمعيات 2013. وفي الختام، أوضحت الأمانة أنه قد تم استبدال أجهزة الكمبيوتر المكتبية القديمة بحلول نهاية عام 2013. ولم يكن هناك أي تغيير في نطاق المشروع وتحققت جميع أنشطة الأعمال الرئيسية كما كان مقرراً لها أصلاً. وأضافت الأمانة أن الوثيقة قدمت أيضاً جدولاً مفصلاً عن الميزانيات والنفقات الفعلية.

772. ولم يكن هناك أي تعليقات على هذا البند من جدول الأعمال. وتلا الرئيس نص القرار المقترح الذي تم اعتماده.

773. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي عن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوثيقة WO/PBC/22/18).

البند 27 تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات

774. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/16.

775. وافتتح الرئيس البند 27 من جدول الأعمال: تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات وطالب الأمانة بتقديم الوثيقة WO/PBC/22/16.

776. وأشارت الأمانة إلى أنه في الدورة التاسعة والأربعين من سلسلة اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي عقدت في عام 2011 تم الاتفاق على أن التغطية اللغوية لوثائق اجتماعات لجان الويبو والهيئات الرئيسية والمنشورات الأساسية والحديثة يجب أن تتسع تدريجياً لتشمل جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة ويجب أن يتم تقييم تكلفة التغطية اللغوية لوثائق الفريق العامل في ضوء الخبرة المكتسبة خلال الثنائية 2012/13 وفي سياق البرنامج والميزانية للثنائية 2014 / 2015. وزودت الوثيقة WO/PBC/22/16 الدول الأعضاء بمعلومات تكميلية للتقرير المرحلي عن السياسة اللغوية الذي تم تقديمه إلى جمعيات 2013.

777. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ورحب بالمعلومات المقدمة عن الوفورات المالية التي تحققت نتيجة لتطبيق تدابير الترشيد. ودعت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الويبو إلى ترجمة النسخ المنقحة من التصنيفات الدولية إلى اللغة الإسبانية، بما في ذلك تصنيفات نيس ولوكارنو وفيينا للبراءات إضافة إلى التصنيفات الدولية للبراءات. وكان من المهم مراقبة جودة الترجمة والحصول على ردود فعل مباشرة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ السياسة اللغوية عن طريق إجراء مسح استقصائي.

778. ورحب وفد الصين بكون الفريق العامل المعني بمعاودة التعاون بشأن البراءات وفريق لاهاي العامل يستخدمان الآن اللغات الرسمية الست لمنظومة الأمم المتحدة، ودعا الأمانة إلى وضع جدول زمني أكثر وضوحاً للتوسع في السياسة اللغوية لتشمل جميع الفرق العاملة وكافة وثائق العمل، مع أخذ فعالية التكلفة بعين الاعتبار.

779. وأعرب وفد الأرجنتين عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن تأييده الكامل لكل من مبدأ تعدد اللغات والمساواة في المعاملة بين جميع اللغات الرسمية الست لمنظومة الأمم المتحدة. وشدد الوفد على الأثر الإيجابي والحاجة إلى مواصلة تنفيذ تدابير الترشيد والرقابة، مما أدى إلى انخفاض في إجمالي عدد الكلمات المترجمة في عام 2013 والتكاليف ذات الصلة. وعلى الرغم من أن إسناد أعمال الترجمة إلى مصادر خارجية يمكن أن يؤدي إلى فعاليات كبيرة في التكاليف، كان من الضروري ضمان الحفاظ على الجودة.

780. وأشار وفد كندا إلى الأثر الإيجابي لتدابير الترشيد والمراقبة فيما يتعلق بالترجمة، والفعاليات في التكاليف التي بلغت 2.2 مليون فرنك سويسري، وأنه على الرغم من حدوث زيادة في عبء العمل بنسبة 35 في المائة، فإن تكلفة إسناد أعمال الترجمة إلى مصادر خارجية قد انخفض بنسبة 22 في المائة.

781. وأعرب وفد شيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذكر أنه وفقاً للفقرة 10 من الوثيقة WO/PBC/22/16، كان من الضروري أن يتم نشر ترجمات الوثائق بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب وبجودة معينة من أجل السماح للدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية الأخرى بالوصول إلى المعلومات وفحصها. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق تغطية اللغات الست ليشمل موقع الويبو على شبكة الإنترنت في أقرب وقت ممكن، وفقاً للفقرة 18 من الوثيقة WO/PBC/22/16.

782. وأعرب وفد المكسيك عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشدد على أهمية الحفاظ على جودة الترجمة.

783. ورحب وفد إسبانيا بالتخفيض في تكاليف الترجمة لكل صفحة، وأعرب عن أمله في تحقيق المزيد من الوفورات المالية من خلال استخدام الترجمة بمساعدة الحاسوب والأدوات الاصطلاحية. وينبغي أن تترجم الوثائق التي تزيد قليلاً عن 10 صفحات إلى جميع اللغات الست من أجل ضمان المساواة في المعاملة لجميع الوفود. وأكد الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية، بدلاً من الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، هي المنبر الوحيد المناسب لأي نقاش بشأن تقديم التقارير الحرفية. وأخيراً، بالإضافة إلى التركيز على الفعاليات في التكلفة، ينبغي أن تتضمن فقرة القرار إشارة إلى أهمية الحفاظ على جودة الترجمات التحريرية والشفوية والإتاحة المبكرة للوثائق باللغات الرسمية.

784. وطالب الرئيس وفد إسبانيا بتقديم صيغة محددة في هذا الصدد.

785. وأشار وفد المكسيك إلى الحالة التي نشأت فيما سبق داخل الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بتقديم التقارير الحرفية باللغة الإنجليزية فقط وطلب من الأمانة إبلاغ مختلف هيئات الويبو أن لجنة البرنامج والميزانية تناقش حالياً السياسة اللغوية المتبعة في كل أنحاء الويبو وأنها هي الهيئة المختصة في هذا الصدد.

786. وقالت الأمانة إن تغطية اللغات الست قد تمتد إلى كافة الهيئات واللجان الرئيسية في الويبو، وكذلك إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والفريق العامل المعني بالتنمية القانونية في نظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصميمات الصناعية. وفي عام 2015، سيتم تمديد التغطية لتشمل الفريق العامل المعني بالتنمية القانونية في نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات والفريق العامل المعني بمراجعة التصنيف الدولي للبراءات والفريق العامل المعني بخدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية. وسيتم تمديد التغطية لتشمل الفرق العاملة المتبقية خلال الشائبة التالية. وعلى الرغم من أن حجم العمل المسند إلى مصادر خارجية قد ارتفع من 38 في المائة للشائبة 11/2010 إلى 56 في المائة للشائبة 13/2012، فقد تم اتخاذ خطوات لضمان الحفاظ على جودة الوثائق، بما في ذلك تدابير مراقبة الجودة المتعلقة بالدقة والشمول والاكتمال ودقة المصطلحات وسهولة القراءة والأسلوب وسهولة الاستخدام. وقد تم خفض التكاليف بشكل كبير من خلال إسناد العمل إلى وكالات الترجمة. وكان قد تم تبني هذا النهج في البداية فيما يتعلق بلغتين اثنتين، ومن المقرر توسيعه ليشمل لغة ثالثة في المستقبل القريب. أما بالنسبة لتدابير الترشيح والمراقبة، فقد تم خفض عبء عمل الترجمة بنسبة 18 في المائة بين عامي 2012 و 2013 وكان قد تم تطبيق حد الـ 10 صفحات على طول وثائق الويبو. ومع ذلك، لم ينطبق هذا التقييد على التقارير الحرفية للاجتماعات، والتي كانت تتراوح في المتوسط بين 175 إلى 200 صفحة. وسوف تتاح هذه التقارير بجميع لغات الأمم المتحدة لتلك الهيئات واللجان الرئيسية والفرق العاملة التي تستفيد من تغطية اللغات الست. وتم إتاحة الوثائق التي تجاوزت هامشياً حد الـ 10 صفحات بجميع اللغات الست. ومع ذلك، في حالة الوثائق الطويلة، تم ترجمة الملخص التنفيذي إلى جميع اللغات الرسمية، مع إتاحة الوثيقة الأصلية باللغة التي أعدت بها فقط.

787. وقال الرئيس إن مشروع فقرة القرار قد أعد وأن وفد إسبانيا كان لديه اقتراح بإدخال تعديل طفيف على الجزء الأخير من هذا النص. ثم تلا رئيس المجلس مشروع فقرة القرار: أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو (الوثيقة WO/PBC/22/16): "1" وأقرت بما يلي: (أ) تدابير الترشيح والمراقبة المعززة التي نُفذت للحد من زيادة عبء أعمال الترجمة؛ (ب) أوجه الفعالية المحققة؛ (ج) النسبة المتزايدة للأعمال الخارجية مع ضمان جودة الترجمة؛ "2" وحثت الأمانة على مواصلة جهودها في هذا الإطار، مع مواصلة الحفاظ على خدمة عالية الجودة وتوافر مبكر للوثائق بلغات الأمم المتحدة الست، وموافاة لجنة البرنامج والميزانية بتقرير عن ذلك في سياق تقرير أداء البرنامج لعام 2014". وسأل الرئيس الحاضرين عن الاقتراح الذي يفضلونه من بين الاقتراحين.

788. وأشار وفد إسبانيا إلى أن من بين الاقتراحين اللذين قدمهما، كان الأول أكثر إيجابية من حيث أنه شجع الأمانة على الحفاظ على الخدمة عالية الجودة القائمة ومواصلة ضمان إتاحة الوثائق بجميع اللغات الست في أقرب وقت ممكن.

789. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو (الوثيقة WO/PBC/22/16):

"1" وأقرت بما يلي:

(أ) تدابير الترشيد والمراقبة المعززة التي نُفذت للحد من زيادة عبء أعمال الترجمة؛

(ب) أوجه الفعالية المحققة؛

(ج) النسبة المتزايدة للأعمال الخارجية مع ضمان جودة الترجمة؛

"2" وحثت الأمانة على مواصلة جهودها في هذا الإطار، مع مواصلة الحفاظ على خدمة عالية الجودة وتوافر مبكر للوثائق بلغات الأمم المتحدة الست، وموافقة لجنة البرنامج والميزانية بتقرير عن ذلك في سياق تقرير أداء البرنامج لعام 2014.

البند 28 تقرير مرحلي بشأن مشروعات الخطة الرأسالية الرئيسية

790. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/22/21.

791. وذكر الرئيس أن الوثيقة WO/PBC/22/21 قدمت تقريراً مرحلياً عن المشاريع السبعة في إطار الخطة الرأسالية الرئيسية (CMP) الذي وافقت عليه جمعيات الويبو في عام 2013 بمبلغ يقدر بـ 11.2 مليون فرنك سويسري من الاحتياطات. ودعا الأمانة إلى تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

792. وأشارت الأمانة إلى أن الدورة الحادية والخمسين للجمعيات أقرت المبادئ التي بموجبها تم إدراج المشاريع في الخطة الرأسالية الرئيسية واعتمدت التمويل بمبلغ إجمالي قدره 11.2 مليون فرنك سويسري للمشاريع السبعة الرئيسية كما هو موضح في الوثيقة WO/PBC/22/21. وقدم التقرير المرحلي لمحة عامة عن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن فيما يتعلق بمشاريع الخطة الرأسالية الرئيسية. وركزت الجهود المبذولة حتى الآن في الأساس على إنشاء هيكل حوكمة قوي يتماشى مع الهيكل الذي يتم تنفيذه لإدارة مشاريع التخطيط المركزي للموارد، وإدراج الدروس المستفادة على النحو المناسب لتعزيز القيادة الواضحة والاتساق عبر المشاريع، وركزت أيضاً على معالجة القضايا التي حددتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وشملت تلك تنفيذ التغييرات المقترحة لتعزيز التخطيط ورفع التقارير لتوفير مزيد من الشفافية بشأن تقديرات التكاليف والصلات الواضحة بالاستراتيجيات التنظيمية. وسوف يتم إطلاع الدول الأعضاء على هذه التغييرات في التحديثات اللاحقة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وسوف يتم تقديم تقارير مرحلية موضوعية محددة عن تنفيذ المشاريع الفردية المعتمدة.

793. وأشار وفد إسبانيا إلى القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في العام السابق وأعرب عن ارتياحه للتقرير المرحلي لكنه لاحظ عدم وجود توقعات مفصلة عن التكلفة ولا تحليل تكاليف وعوائد للمشاريع المقترحة. وكان الوفد قد توقع أن تتضمن الوثيقة معلومات عن الوفورات المالية التي تم تحديدها على المدى المتوسط والطويل وتطلع إلى تلقي معلومات عن الصلة بين استخدام الاحتياطات لتنفيذ الخطة الرأسالية الرئيسية والوفورات المالية التي تم جعلها تمثل قيمة معادلة. وكان الوفد يأمل أن يكون لديه فكرة واضحة عن المنافع التي أوشكت أن تتحقق بفضل التدابير التي تم اتخاذها وأن يحصل على معلومات عن الوفورات المالية التي تحققت.

794. ورحب وفد المملكة المتحدة بإنشاء مجلس محفظة مشاريع وأعرب عن تطلعه إلى رؤيته يعمل. وأعرب عن اعتقاده بأن مجلس المحفظة من شأنه أيضاً أن يتعامل مع قضايا الترابط والقدرات عبر المحفظة. وفيما يتعلق بالاقترحات التي قدمتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، أفاد الوفد بأن دورات المشروع لم تنسجم دائماً بدقة مع جداول الاجتماعات واتفق في الرأي مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة حول أهمية معرفة الافتراضات الرئيسية التي كانت تقود الخطة الرأسالية

الرئيسية من وجهة نظر استراتيجية تتعلق بالأعمال. وسوف يتطلب ذلك تحديد المعالم الرئيسية ومعايير النجاح، وتطلع الوفد إلى تحقيق فوائد ملموسة. وسوف يرحب الوفد أيضا بإجراء تحليل تكاليف وعوائد يكون أكثر تحديدا ويكون، من الناحية المثالية، مزودا بخطط لتحقيق الفوائد.

795. وأعرب وفد كندا عن تأييده للتصريحات التي أدلى بها وفدا إسبانيا والمملكة المتحدة. ورحب بإنشاء هيكل الحوكمة واتفق تماما مع توصيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التي تعالج بعض المخاوف التي أعرب عنها الوفد في العام السابق فيما يتعلق بوضوح الخطة الرأسمالية الرئيسية. ولذلك سوف يرحب بتلقي معلومات إضافية من الأمانة بشأن الكيفية التي كان يتم بها معالجة توصيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

796. وأشار وفد المكسيك إلى هيكل الحوكمة وأعرب عن سروره لإجراء التغييرات والتحسينات. ولاحظ أن اقتراحات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد تم تفعيلها مما أدى إلى مزيد من الشفافية في طريقة عرض تكاليف المشروع. وشدد الوفد أيضا على أهمية وجود صلة واضحة تربط بين مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية والهياكل المؤسسية للويبو. وأشار أيضا إلى افتقاد التقرير المحلي لأمرين أساسيين كانت قد طلبتهما لجنة البرنامج والميزانية في العام السابق وهما معلومات إضافية عن الوفورات المالية التي تحققت في المشاريع المعتمدة ونظرة عامة مفصلة عن تكاليف المشروع التي يمكن أن تعوضها الوفورات. وكانت لجنة البرنامج والميزانية قد طلبت أيضا أن ترى كيف يمكن إظهار الارتباط مع الميزانية العادية على نحو أفضل، لا سيما من خلال تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن سياسة السفر واستخدام التدفقات النقدية. وكان الوفد يعتقد أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الأموال التي يتم سحبها من الاحتياطات. ولفت الوفد إلى الإشارة التي تمت بشأن مليوني فرنك سويسري من المفترض اعتبارها من الوفورات، مما يعني أنه لن يتعين سحبها من الاحتياطات.

797. وذكر وفد اليابان بأن الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية طلبت من الأمانة أن تقدم تقريرا عن الوفورات المحققة، بما في ذلك من خلال تحسين إدارة الخزانة، وتفصيلا عن استهلاك ورسملة النفقات المتعلقة بالمشاريع. وكان الوفد قد أحاط علما بأنه كان من الصعب التمييز بين الوفورات المتعلقة بالمشاريع والوفورات الأخرى المتعلقة بالميزانية العادية وتقديم تقارير عنها بشكل منفصل. ونظرا لهذه الصعوبة، طلب الوفد من الأمانة أن تقدم تقريرا عن الوفورات بطريقة كمية في ضوء السياق العام للوفورات بشكل عام. كما شدد على ضرورة تتبع هذه الوفورات خلال مراحل عملية تنفيذ الخطة الرأسمالية الرئيسية امتثالا لقرار الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية.

798. وأوضحت الأمانة أن أحد الأسباب التي حالت دون تحقيق المشاريع الكثير من التقدم هو أن الأمانة ركزت على معالجة القضايا التي أثارها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالحوكمة، فقد تم إنشاء هيكل حوكمة أكثر قوة لكافة المشاريع يقوم بتحديد مجالس إدارة للمشاريع والطريقة التي من خلالها يرفع مديروا المشاريع تقاريرهم إلى مجالس إدارة المشاريع. وقد استغرق إنشاء هيكل الحوكمة بعض الوقت إلا أن الأمانة أكدت للدول الأعضاء بأنه سيتم الامتثال لكافة طلباتها والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات الحالية والسابقة. وكانت توصيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد نوقشت على نطاق واسع مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في مارس عندما تلقت اللجنة توجيهات واضحة من الأمانة حول كيفية تحسين الخطة الرأسمالية الرئيسية. وفي دورة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في شهر أغسطس أعادت الأمانة إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الخطط المتعلقة بكيفية معالجة التوصيات. ولم يسمح توقيت المناقشات التي دارت مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بإدراج هذه التحسينات في وثائق الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. ومع ذلك أعربت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عن تقديرها للجهود المبذولة والطريقة التي تم بها قبول كافة توصياتها. وكانت الأمانة لا تزال تعمل على تحليل التكلفة والعوائد للمشاريع نفسها وخطط تحقيق الفائدة. وسيكون تحقيق الفائدة مركز الاهتمام داخل هيكل الحوكمة الذي تم تحسينه وسيتم إبلاغ الدول الأعضاء بهذه الأمور في تقارير مرحلية لاحقة. وكان يمكن تقدير الوفورات الناجمة عن تنفيذ المشاريع. ومع ذلك، كان من الضروري تحقيق هذه الوفورات قبل التمكن من تقديم تقرير بشأنها، أي بعد أن يكون قد تم تنفيذ المشاريع وأصبحت تعمل بشكل مستقر.

وسيتطلب هذا وقتاً ولن يتمكن المرء إلا في نهاية المشاريع من مراجعة الوفورات الفعلية لأن قياس الوفورات لم يكن بالأمر السهل. وفيما يتعلق بالتشجيع الذي أبدته لجنة البرنامج والميزانية نحو تقليل الحاجة لاستخدام الاحتياطيّات لإقامة المشاريع، أكدت الأمانة أنها كانت تركز بشكل كبير على تعزيز الإدارة المالية ورأت أن هذا كان إلى حد كبير جداً يمثل الاتجاه الذي أرادت أن تسير فيه. وأوضحت الأمانة، في هذا السياق، أن الوفورات التي تحققت في فترة مالية واحدة سوف تدخل في الاحتياطيّات، وبالتالي لم تكن متاحة، في تلك المرحلة من الوقت، لاستخدامها في المشاريع. وبالتالي رأت الأمانة أن تنفيذ المشاريع لن يتم إلا من خلال الميزانيات الحالية المقدرة للمشاريع. ومع ذلك، ونظراً لأن الأمانة كانت تحقق وفورات بينما كانت الفترات المالية مغلقة، سوف تذهب هذه الوفورات تلقائياً إلى الاحتياطيّات وسيتم رفع تقارير عنها على هذا النحو. وكانت العملية بالتالي عملية ميكانيكية حيث ستكون الوفورات في فترة واحدة متاحة للاستخدام، وفقاً للقرارات الصادرة عن الدول الأعضاء، في الفترات المستقبلية.

799. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره للأمانة لما قدمته من تفسيرات. وأعرب عن أمله في إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة في السنة التالية، بمجرد معرفة الوفورات والفوائض. وأشار إلى أنه سيكون من المهم للغاية بالنسبة للدول الأعضاء معرفة المدى الكامل للوفورات بالمقارنة مع الإنفاق الفعلي على المشاريع. وسيكون من المفيد أيضاً للدول الأعضاء أن تكون على علم بما إذا كان قد تم اتخاذ تدابير محددة استجابة للتوصيات الواردة في دراسة الخزينة وتلك المقدمة من مراجعي الحسابات الداخليين.

800. وقرأ الرئيس فقرة القرار بشأن البند 28 من جدول الأعمال: "أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بما يلي: "1" هيكل الإدارة الذي وُضع لإدارة تنفيذ حافظة مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية والإشراف عليها وإعداد تقارير بشأنها (الوثيقة WO/PBC/22/21)؛ "2" الحوار الجاري مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتحسينات المزمع إدخالها على شكل الخطة الرأسمالية الرئيسية (الوثيقة WO/PBC/22/21)".

801. وطلب وفد إسبانيا من الأمانة التأكد من أن التقرير المرحلي المقبل سيتضمن كافة المعلومات الإضافية المطلوبة أثناء الدورات الحالية والسابقة للجنة البرنامج والميزانية.

802. وأكدت الأمانة على أن تقرير العام القادم سوف يشمل كافة العناصر التي كانت قد طُلبت.

803. ولم تكن هناك تعليقات أخرى وتم اعتماد فقرة القرار.

804. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بما يلي:

"1" هيكل الإدارة الذي وُضع لإدارة تنفيذ حافظة مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية والإشراف عليها وإعداد تقارير بشأنها (الوثيقة WO/PBC/22/21)؛

"2" الحوار الجاري مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتحسينات المزمع إدخالها على شكل الخطة الرأسمالية الرئيسية (الوثيقة WO/PBC/22/21).

البند 29 قائمة القرارات

805. أشار الرئيس إلى مشروع الوثيقة WO/PBC/22/29 التي تحتوي على قائمة القرارات التي تم اتخاذها خلال الدورة. وأفاد بأن الوثيقة استبعدت نص القرار الخاص بالبند 7 الذي لم يتم اتخاذه إلا في وقت متأخر من بعد ظهر ذلك اليوم (والذي تم توزيعه منفصلاً) والموجز الذي قدمه الرئيس بشأن البندين 20 و 22. وأضاف أنه تم إقرار كافة القرارات على النحو المطلوب وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى إقرارهم مرة أخرى في الوثيقة.

806. وطلب وفد الجزائر التأكيد على أن جميع القرارات قد تم اعتمادها بالفعل.

807. ورد الرئيس بالقول إنه اهتم للغاية بمراعاة الإجراء وأكد أنه تلا النص وأقر كل قرار تم اتخاذه. وأضاف أنه إذا رغب الوفد فإنه يمكنه إقرارهم مرة أخرى.

808. وأعرب وفد الجزائر عن رغبته في أن يدلي ببيان قصير بشأن القرار الخاص بالبند 19 وطلب أن يتم نسخه حرفيا في تقرير الدورة. وذكر الوفد أن لديه تفسيراً محدداً للفقرة 1 من هذا القرار، والذي نص على أن لجنة البرنامج والميزانية أدركت أهمية وقمة مشاركة ومساهمة ممثلي مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المعتمدين في عمل اللجنة الحكومية الدولية. ورأى الوفد أن هذا النص كاعتراف بأكثر مساهمة في مفاوضات، لم يعن أن الوفد اعترف بهم بوصفهم مستفيداً من نتائج هذه المفاوضات.

البند 30 اختتام الدورة

809. قبل اختتام الدورة، وجه الرئيس الشكر للوفود على تعاونهم وتعاملهم مع البنود الصعبة في جدول الأعمال بشكل مهني جداً. كما شكر نائب الرئيس اللذين قدما الكثير من المساندة طوال أسبوع من العمل. وعلق قائلاً إنه على الرغم من الأعضاء لم يتمكنوا من الانتهاء من القضايا التي تناولوها، إلا أن الجميع يعترف بالتقدم الهائل الذي تم إحرازه في تلك المناقشات.

810. وأعرب وفد نيجيريا عن رغبته في توجيه الشكر إلى الرئيس للطريقة التي أدار بها مناقشات اللجنة. ورأى الوفد أن الرئيس كان ينبغي عليه، في الموجز المقدم من الرئيس، أن يشير مع ذلك إلى إحراز تقدم ملموس. وشدد على أن هذا التقدم لا ينبغي إهماله، وأن على الأعضاء أن يبنوا على ما أنجزوه حتى الآن.

811. وأكد الرئيس أنه كان ينوي إضافة النص بنفس الكيفية تماماً، على أمل أن يكون بهذه الطريقة.

812. وتوجه وفد اليابان بالشكر إلى الرئيس ونائب الرئيس والمترجمين الفوريين والأمانة العامة. وأكد على إعجاب بتوجيهات الرئيس وقيادته المتميزة، وأنه يرغب في الإعراب عن امتنان الأعضاء الصادق للرئيس على ذلك.

813. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الرئيس ونائب الرئيس والأمانة والمترجمين الفوريين وجميع الزملاء على ما أنجزوه من عمل خلال الدورة.

814. وتحدث وفد جمهورية كوريا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن خالص تقدير المجموعة لجميع الدول الأعضاء وللرئيس على قيادته القديرة ولنائب الرئيس على مساهماتهم وكذلك لأعضاء لجنة الويو الاستشارية المستقلة للرقابة.

815. وأعرب وفد الصين عن خالص شكره للرئيس على قيادته الممتازة ونائب الرئيس لجهودهم خلال الاجتماع الذي امتد للحمسة أيام. وأبدى الوفد إعجاباً شديداً بقيادة الرئيس والتنظيم ذي الكفاءة العالية. وكان على يقين من أن جميع الأعضاء اتفقوا على أنه تم الالتزام بالتوقيت على نحو دقيق على مدار الأيام الخمسة الماضية حيث انتهت الاجتماعات في الواحدة مساءً والسادسة مساءً. وأعرب الوفد عن أمله باتباع نفس الأسلوب في المستقبل.

816. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية ووجه الشكر للرئيس ونائبي الرئيس على ما بذلوه من جهد في قيادة عمل اللجنة طوال الأسبوع. وعبرت المجموعة عن تقديرها الشديد للطريقة الفعالة التي أدار بها الرئيس الاجتماع. كما شكرت المجموعة الأفريقية الأمانة على حضورها وعلى التحضير للدورة والدعم الشامل المقدم للدول الأعضاء. كما شكرت المجموعة أيضا المترجمين الفوريين على العمل الجيد الذي قاموا به وكذلك الزملاء الآخرين على روح التعاون التي أبدوها. ومع أن اللجنة لم تتمكن من إنهاء جميع بنود جدول الأعمال والاتفاق عليها، إلا أنها قامت بعمل جيد من حيث محاولتها أن تكون بناءة بقدر الإمكان. وأعربت المجموعة الأفريقية عن أملها بأن تستمر الروح البناءة في المستقبل.

817. وأعلن الرئيس اختتام الدورة.

[يلي ذلك المرفق]